

الحسين بن الحسن

لذا تروى عن

رواية استقرت نقلها

تأليف

كتابها في الدين من صور الدلائل

أشياء الحجة من مباحثها

الجزء الثالث

أصول السلف

الحديث الحسن لذاته ولغيره
دراسة استقرائية نقدية

الجزء الثالث

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

لَا تَتَّبِعُوا الْفَوَاحِشَ

لَا اسْتِغْنَاءَ لِي بِنَفْسِي

تَأَلَّفَ

لَكُمْ خَالِدٌ دِينٌ مِّنْ صَوْرِ الَّذِينَ

شَهِدَ الْحَاضِرُونَ مِنْ جَمَاعَةِ الْمَلِكِ مُحَمَّدٍ

الجزء الثالث

اَضْوَاءُ السَّلَفِ



آلباب الثاني

مصطلح الحسن عند الإمام الترمذي

وفيه تمهيد وأربعة فصول :

تمهيد :

الفصل الأول : شرح تعريف الترمذي للحسن

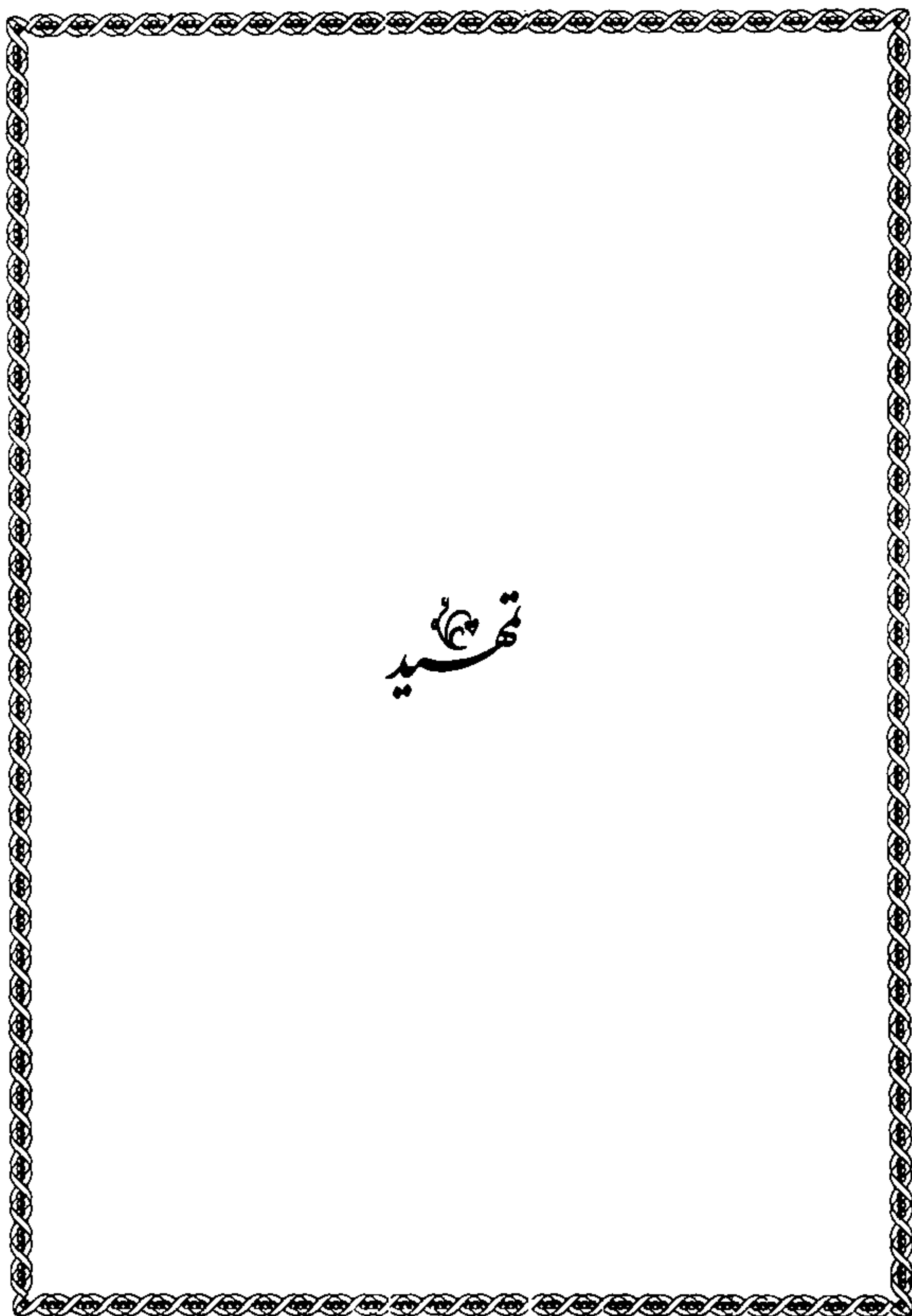
الفصل الثاني : دراسة للأحاديث التي أطلق الترمذي

فيها التحسين والتي قال فيها : حسن غريب

الفصل الثالث : حكم الحديث الذي يحسنه الترمذي

الفصل الرابع : الاصطلاحات المركبة عند الترمذي

وموقع الحسن فيها



میر

أفردنا هذا الباب للإمام الترمذي (ت ٢٧٩هـ) ؛ لأنه - فيما نعرف - أقدم من استعمل الحسن بكثرة في الحكم على الأحاديث ، فقد استعمله في أكثر من ثلثي أحاديث جامعه ، كقوله « هذا حديث حسن » ، و « هذا حديث حسن غريب » و « هذا حديث حسن صحيح » ونحو ذلك .

ولهذا قال الحافظ أبو عمرو ابن الصلاح : « كتاب أبي عيسى الترمذي رحمه الله أصل في معرفة الحديث الحسن ، وهو الذي نوّه باسمه ، وأكثر من ذكره في جامعه » (١) .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية : « والترمذي أول من قسم الأحاديث إلى صحيح ، وحسن ، وغريب ، وضعيف ، ولم يُعرف قبله هذا التقسيم عن أحد ، لكن كانوا يقسمون الأحاديث إلى صحيح وضعيف » (٢) .

وقال الإمام ابن رجب : « اعلم أن الترمذي قسم في كتابه هذا ، الحديث إلى : صحيح ، وحسن ، وغريب ، وقد يجمع هذه الأوصاف الثلاثة في حديث واحد ، وقد يجمع منها وصفين في الحديث ، وقد يفرد أحدهما في بعض الأحاديث .

وقد نسب طائفة من العلماء الترمذي إلى التفرد بهذا التقسيم ، ولا شك

(١) علوم الحديث (ص ٣٢) .

(٢) مجموع الفتاوى (١٨/٢٤٨ - ٢٤٩) .

أنه هو الذي اشتهرت عنه هذه القسمة»^(١).

وقال الحافظ العراقي : « وقد اعترض أيضاً على المصنف في قوله : إن الترمذي أكثر من ذكره في جامعه بأن يعقوب بن شيبه في مسنده ، وأبا علي الطوسي . . . أكثر من قولهما حسن صحيح انتهى . وهذا الاعتراض ليس بجيد ؛ لأن الترمذي أول من أكثر من ذلك ، ويعقوب وأبو علي إنما صنفا كتابيهما بعد الترمذي ، ولأن كتاب أبي علي الطوسي مستخرج على كتاب الترمذي ، لكنه شاركه في كثير من شيوخه »^(٢).

وأجاب البلقيني عن مثل هذا الاعتراض بقوله : « لم يشتهر ذلك كاشتهاره عن الترمذي »^(٣).

وقد عقب الحافظ ابن حجر على كلام شيخه العراقي الأنف بقوله : « أقول : فيه نظر بالنسبة إلى يعقوب بن شيبه فقط . فإنه من طبقة شيوخ الترمذي ، وهو أقدم سناً ، وسماعاً ، وأعلى رجالاً من البخاري إمام الترمذي ، وإن تأخرت وفاته بعده ست سنين ، وذكر الخطيب^(٤) أنه أقام

(١) شرح علل الترمذي (١/ ٣٤٢).

(٢) التقييد والإيضاح (ص ٥٢).

(٣) محاسن الاصطلاح (ص ١٨١).

(٤) تاريخ بغداد (١٤/ ٢٨١ - ٢٨٢) وذكر أن وفاته كانت سنة اثنتين وستين ومائتين =

في تصنيف مسنده مدة طويلة ، وأنه لم يكمله مع ذلك ، ومات قبل الترمذي بنحو عشرين سنة .

فكيف يقال : إنه صَنَّف كتابه بعد الترمذي ؟ ظاهر الحال يأبى ذلك . . . [وأما] الترمذي وأبو علي ^(١) فمن طبقة واحدة ، وهذا بين من معرفة شيوخهم ، ووقت وفاتهم . . . والدليل على صحة كون كتابه مستخرجاً على الترمذي أنه يحكم على كل حديث بنظير ما يحكم عليه الترمذي سواء إلا أنه يعبر بقوله : يُقال : هذا حديث حسن ، يُقال : حديث حسن صحيح ، لا يجزم بشيء من ذلك ، وهذا مما يقوي أنه نقل كلام غيره وهو الترمذي ؛ لأنها عبارته بعينها ^(٢) .

= فيكون بين وفاته و وفاة الترمذي سبعة عشر عاماً .

(١) أبو علي الطوسي : هو الحسن بن علي بن نصر بن منصور الطوسي، من ثقات الحفاظ، تكلم في روايته لكتاب (النسب) للزبير بن بكار، وتوفي سنة ثمان وثلاثمائة، وقيل سنة اثنتي عشرة وثلاثمائة . انظر ترجمته في : طبقات المحدثين لأبي الشيخ (٤/ ٨٢ - ٨٣)، والإرشاد للخليلي (٣/ ٨٦٦ - ٨٦٨)، والنبلاء للذهبي (١٥/ ٦ - ٨)، ولسان الميزان (٢/ ٢٣٢ - ٢٣٣)، ومقدمة الدكتور أنيس الإندونيسي لكتاب (الأحكام) للطوسي (١/ ٢٣ - ٤٥) .

(٢) هذا ظاهر جداً في كتابه (الأحكام) وقد طبع نحو شطره الأول بتحقيق الدكتور أنيس محمد طاهر الإندونيسي في أربع مجلدات، نشرته سنة ١٤١٥ هـ مكتبة الغرباء الأثرية بالمدينة المنورة، وهو في الأصل أطروحة دكتوراه، وأقدم من نُبّه على أنه كالمستخرج على جامع الترمذي =

وإذا تقرر ذلك فقول ابن الصلاح : « إن كتاب الترمذي أصل في معرفة الحديث الحسن » . لا اعتراض عليه فيه ؛ لأنه نبّه مع ذلك على أنه يوجد في متفرقات كلام من تقدمه ، وهو كما قال ^(١) .

فيعقوب بن شيبه وإن كان أقدم من الترمذي إلا أن مسنده لم يشتهر كشهرة جامع الترمذي كما ذكر البلقيني ، كما أنه لم يؤثّر عنه تعريف للحديث الحسن كما صنع الترمذي ، حيث ميز الحسن من الصحيح فعرف (الحسن) تعريفاً واضحاً مميزاً له عن الحديث الصحيح الذي يتفق المحدثون على قبوله ، وأما يعقوب بن شيبه فغالب تحسيناته - كما تقدم في المبحث الخاص به - تدل على عدم تفريقه بين الصحيح والحسن ، فقد أطلق (الحسن) على عدد من الأحاديث الصحيحة ولم يخصه بمرتبة وسطى كما فعل الترمذي .

وابن الصلاح لم يخفّ عليه أن بعض مشايخ الترمذي ومن في طبقتهم

= هو الحافظ العراقي كما ظهر من كلامه السابق، ومن قول ابن حجر : « قال لي شيخنا أبو الفضل العراقي : أحاديثه أحاديث جامع الترمذي، وأبوابه أبوابه، وكلامه على الأحاديث كلامه، وربما شاركه في شيوخه وكأنه مستخرج عليه » لسان الميزان (٢/ ٢٣٣)، ولم يستوعب أبواب جامع الترمذي ولا أحاديثه وإنما اقتصر على ماله صلة بأحاديث الأحكام .

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح (١/ ٤٢٩ - ٤٣١) بتصرف .

قد استعملوا الحسن في الحكم على الأحاديث ، فلا يستقيم الاعتراض عليه كما قال الحافظ ابن حجر .

وبما تقدم يتجلى لنا مدى أهمية رأي الإمام الترمذی في الحديث الحسن ؛ لأنه أشهر من استعمله بكثرة في الحكم على الأحاديث ، ولأنه أقدم من عَرَّفَ الحديث الحسن تعريفاً اصطلاحياً وميزه عن الحديث الصحيح ، وميزه كذلك عن الحسن الإعجابي غير الاحتجاجي الذي يكون سببه القرابة أو الفوائد في السند أو المتن ، فقال : « وما ذكرنا في هذا الكتاب حديث حسن ، فإنما أردنا به حُسن إسناده عندنا : كلُّ حديث يُروى لا يكون في إسناده من يُتهم بالكذب ، ولا يكون الحديث شاذاً ، ويروى من غير وجه نحو ذاك ؛ فهو عندنا حديث حسن » (١) .

فالترمذی بتعريفه هذا ميز بين ما يقول فيه : « حسن » عن ما يقول فيه : « حسن صحيح » ويتأكد ذلك بالتأمل في أحكامه ، فإنه في بعض الأحيان يُتبع ما يقول فيه : « حسن » بما يُفهم منه عدم الاحتجاج به كما سيأتي بيانه لاحقاً ، أما ما يقول فيه : « حسن صحيح » ونحو هذه العبارة مما يذكر فيها كلمة (صحيح) فلا يُتبعها بشيء من ذلك ، كما أن من تأمل مجمل

(١) العلل الصغير الملحق بآخر الجامع (٧٥٨/٥) .

الأسانيد التي يقول فيها : « حسن » أو « حسن غريب » يجدها من حيث الإجمال يرد فيها ما يكون منقطعاً ، وما فيه رجل سيئ الحفظ أو مجهول ونحو ذلك .

أما ما يقول فيه : « حسن صحيح » أو « حسن صحيح غريب » أو « صحيح » فهو أقوى وأكثر استقامة وثبوتاً من غيره .

ومع إيضاح الترمذي لمعنى (الحسن) عنده إلا أنه قد نشأت بعض الإشكالات لدى بعض العلماء ، سببها وجود بعض التعارض بين تعريفه للحسن ، وأحكامه التطبيقية التي استعمل فيها (الحسن) .

ومما زاد الأمر تعقيداً وإشكالاً ما يمكن أن نسميه بمشكلة (اختلاف نسخ جامع الترمذي) وهي مشكلة قديمة ، إذ نجد الترمذي يقول في حديث : « حسن » ، وفي نسخة أخرى : « حسن صحيح » ونحو ذلك من الاختلافات مما يوقع في التردد والشك في معرفة حقيقة حكم الترمذي على ذلك الحديث .

وقد أشار عدد من العلماء إلى طرف من ذلك كأبي بكر بن العربي^(١) ، وابن القطان الفاسي^(٢) ، وأبي عمرو بن

(١) انظر عارضة الأحوذى (١٨/٦) .

(٢) بيان الوهم والإيهام (٣٧٥/٥) .

الصّلاح^(١)، والنووي^(٢)، والذهبي^(٣)، والزيلعي^(٤)، وابن رجب^(٥)، وابن حجر^(٦).

ولأهمية هذا الأمر للمحدث، قال ابن الصّلاح: «وتختلف النسخ من كتاب الترمذي في قوله: «هذا حديث حسن» أو «هذا حديث حسن صحيح» ونحو ذلك. فينبغي أن تصحح أصلك به بجماعة أصول، وتعتمد على ما اتفقت عليه»^(٧).

وبما أنني سأجري دراسة حول ما يقول فيه: «حسن» و«حسن غريب» كان لابد عليّ من إيجاد حل عملي لهذه المشكلة غير ما طرحه ابن الصّلاح - رحمه الله - ؛ لصعوبة جمع عدد من النسخ وإجراء المعارضة

(١) علوم الحديث (ص ٣٢).

(٢) الأربعون النووية مع شرحها لابن رجب (جامع العلوم) (ص ١٣٦)، ونصب الراية (٣/ ٥٢).

(٣) النبلاء (٢/ ١٧٩).

(٤) نصب الراية (٤/ ٢٥٨).

(٥) جامع العلوم والحكم (ص ١٣٦).

(٦) تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٤٧)، والتلخيص الحبير (٢/ ٢٢٦)، ونتائج الأفكار (١/ ١٦٨)، (٣٧٥).

(٧) علوم الحديث (ص ٣٢).

وإثبات الفروق بينها ، وهذه مهمة تليق بمن يحقق الكتاب ، أما من يجري دراسة تأصيلية عامة لمصطلح (الحسن) لا تقتصر على الترمذي فقط ، بل تتعداه لتشمل جمعاً من الأئمة والعلماء فيصعب عليه ذلك جداً ، سيما وهو مقيد بزمن محدد وبمتطلبات الأبواب الأخرى في الأطروحة .

ثم إن الحافظ العراقي قال معقّباً على كلام ابن الصلاح : « فقله هنا : » ينبغي « قد يشير إلى عدم اشتراط ذلك وإنما هو مستحب وهو كذلك » (١) .

وقال النووي : « وهذا محمول على الاستحباب ولا يشترط تعداد النسخ وتنوع الروايات ، فإن الأصل الصحيح تحصل به الثقة » (٢) .

وقال ابن جماعة : « وهذا منه ينبغي أن يحمل على الاستحباب لا على الاشتراط ؛ لتعسر ذلك غالباً أو تعذره ، ولأن الأصل الصحيح تحصل به الثقة » (٣) .

(١) التبصرة والتذكرة (١/ ٨٢) . ونحو ذلك في التقييد والإيضاح (ص ٤٣) . وكلامه موجه لما قاله ابن الصلاح في اختلاف نسخ الترمذي خاصة .

(٢) إرشاد طلاب الحقائق للنووي (١/ ١٣٦) . ذكر ذلك في آخر مباحث (الصحيح) ولكن كلامه يشمل جامع الترمذي .

(٣) المنهل الروي (ص ٣٤) .

ومن المسلم به أن ما قاله ابن الصلاح هو الأكمل والأولى ، ولكن يحول دون تحقيقي له ما اعتذرت به آنفاً ، فاستقر رأيي على اعتماد نسخة جيدة يوثق بها من مخطوطات جامع الترمذي ، وذلك لما في المطبوع من كثرة الخلل ، مستنداً في تصرفي هذا على ما جوزه هؤلاء العلماء من الاكتفاء بأصل صحيح تحصل به الثقة .

ولما أعلمه ^(١) من عناية شيخنا الأستاذ الدكتور محمد مصطفى الأعظمي حفظه الله بمخطوطات جامع الترمذي اتصلت به هاتفياً في محل إقامته المؤقت بالولايات المتحدة الأمريكية ^(٢) ، وطلبتُ من فضيلته أن يشير علي بأصح نسخة مخطوطة لكتاب الترمذي من خلال معرفته الطويلة وتجربته المباشرة العملية مع مخطوطات الترمذي فقال لي حفظه الله ما معناه:

« أفضل نسخ جامع الترمذي فيما أعرف هي نسخة باريس التي قرئت

(١) كلفني أستاذنا سنة ١٤٠٦ هـ بمقابلة جزء من آخر جامع الترمذي يقرب من سدس الكتاب وكانت المقابلة بين نسخة مخطوطة مقروءة على عدد من الحفاظ كالمندري والدمياطي وغيرهما ونسخة مطبوعة عما هو مُدخل في الحاسب الآلي ضمن مشروع شيخنا في الاستفادة من الحاسب الآلي في السنة النبوية .

(٢) أجريت الاتصال الهاتفي بالشيخ يوم الثلاثاء ١٤١٦/٥/٢ هـ وقد دوت كلام الشيخ بعد الانتهاء من الاتصال مباشرة .

على الكروخي ، وعليها توقيعه بخطه ، وهي أفضل من النسخة المقروءة على المنذري والدمياطي ؛ لأنها من تلاميذ تلاميذ الكروخي ، فنسخة الكروخي الموجودة في باريس أقدم ، وهي الأصل والنسخة الأخرى فرع عنها .

ثم سألته عن النسخة الأصلية التي يحتفظ بها من جامع الترمذي فقال لي ما معناه : « هي أقدم من نسخة الكروخي لأن عليها سماعاً في سنة ٤٧٩ هـ ، ولكنها نصف الكتاب فقط ، ثم هي من رواية أبي حامد أحمد بن عبد الله التاجر المروزي ، والمناسب لبحثك وطلبك نسخة الكروخي لما يلي :

١- لأنها كاملة ، وبعض النسخ الأقدم منها ناقصة ، فهي أفضل من هذه الجهة .

٢- رواية الجراحي عن المحبوبي عن الترمذي هي الأشهر والأكثر تداولاً من روايات الترمذي ، وأشهر من رواها الكروخي ، وعنه انتشر الكتاب لدى المتأخرين في المشرق .

ثم سألته عن نسخة عاطف أفندي التي ذكرها د . فؤاد سزكين ، وهل حقاً كتبت سنة ٤٢٤ هـ ، ومحفوظة أيضاً بنفس الرقم ٤٢٤ ؟! فأجاب حفظه الله بما معناه : أنه لم يطلع عليها وأن احتمال الخطأ وارد ثم قال :

« نسخة باريس - التي هي مقروءة على الكروخي - إن لم تكن أجود الموجود من مخطوطات جامع الترمذي ، فهي بلا شك من أجودها وأعلاها قيمة علمية » .

ثم أفادني أنه أهدى قسم المخطوطات بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض صورة عن نسخته المصورة من باريس ، وقد قاموا مشكورين بإعطائي نسخة مصورة عنها .

وقد بلغني من بعض الأفاضل أن مركز خدمة السنة بالمدينة المنورة حصل على نسخة قديمة جداً لجامع الترمذي قرئت على الترمذي نفسه أو على أحد تلاميذه - الشك من محدثي - ، فسألت فضيلة الدكتور عبد الصمد بن بكر^(١) وهو وكيل المركز - سابقاً - والمكلف من قبله بتحقيق جامع الترمذي على عدة نسخ خطية^(٢) ، فنفي ذلك ، وقد وجدت الدكتور أكرم ضياء العمري في كتابه (تراث الترمذي العلمي) ذكر نحواً من ذلك حيث قال أثناء عرضه لمخطوطات جامع الترمذي القديمة :

(١) زرتة في منزله في المدينة المنورة يوم الأحد ٢٢ / ٤ / ١٤١٦ هـ برفقة الأخ الدكتور : عبد الله دمفر .

(٢) بسؤالي للدكتور عبد الصمد عن النسخ التي اعتمد عليها تبين أن نسخة الكروخي أقدم منهن .

« ونسخة أخرى كُتِبَ عليها أنها بخط ابن اللحام بدمشق ، وعليها خط المؤلف في مواضع كثيرة ، وهي نسخة تامة تقع في ١٥٢ ورقة ، ١٩X١٤ سم ، وهي محفوظة في مكتبة أحمد الثالث تحت رقم ٢٥٣٢ ثم عزى في الهامش أنه نقل هذا عن كتاب فهرس المخطوطات المصورة (١/ ٨٤) .

وهذا الكلام فيه نظر ، وهو يناقض نفسه إذ كيف تكون بخط ابن اللحام بدمشق ، وفي نفس الوقت يكون عليها خط الترمذي ، لا سيما أن المشهور بهذه النسبة هو علي بن محمد بن علي بن عباس بن شيان البعلي الحنبلي ، وهو دمشقي ولكنه رحل إلى مصر في آخر عمره ، وتوفي بها سنة ٨٠٣ هـ^(١) ، فغالب الظن أنه هو كاتب تلك النسخة ، وقد علق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة بقوله : « كذا قال الدكتور العمري ! وهو أمر مستبعد لا يُعوَّل عليه إلا بتثبت ودليل قائم »^(٢) .

ووجدت أيضاً في كتاب (فلسفة إقبال والثقافة الإسلامية في الهند وباكستان) من تأليف : محمد حسن الأعظمي ، والصاوي شعلان ما يلي : « لا يكاد الكثيرون يعلمون أن في الباكستان والهند اليوم نهضة إسلامية ،

(١) انظر ترجمته في الضوء اللامع للسخاوي (٥/ ٣٢٠) .

(٢) تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي (ص ٦٢) هامش رقم (٣) .

يقوم برسالتها جهابذة من العلماء والكتاب ، وتستولي علينا الدهشة لو عرفنا أن جملة كتب الأحاديث النبوية لا توجد كاملة الطبع وافرة الشروح في أي بلد إسلامي كما هي اليوم في باكستان والهند ، فهناك دار الحديث وبها نسخة لجامع الترمذي بخط المصنف^(١) .

وهذا الكلام فيه نظر ؛ لأن كتاب الترمذي اعتني به جداً في شبه القارة الهندية وشرحه عدد من علماء تلك الديار ، وما وجدنا أحداً منهم ذكر هذا الأمر مع عظم أهميته ومسيس الحاجة إليه خاصة من تصدى منهم لطبع جامع الترمذي أو شرحه أو التعليق عليه ، ثم مسمى (دار الحديث) غير مقيد باسم البلد أو المنطقة ليعرف تحديداً أين تقع تلك الدار ، ومما يزيد الشك في دقة هذا النقل ، أن الكتاب غير مختص بعلم الحديث بل هو كتاب أدبي ثقافي عام ، فهو مظنة عدم الثبوت في نقل مثل ذلك .

ولعل أقرب النقول للحقيقة ما ذكره الحافظ المزي في ترجمة الوليد أبي هشام : « هكذا وقع في بعض النسخ المتأخرة من الترمذي ، وهكذا ذكره صاحب (الأطراف)^(٢) ، وفي نسخة مكتوبة عن أبي العباس المحبوبي عن

(١) فلسفة إقبال (ص ١٧٧) ورد هذا الكلام في تقديم للمؤلفين لمقال عن عائشة أم المؤمنين

للسيد سليمان الندوي .

(٢) هو الحافظ ابن عساكر واسم كتابه (الإشراف على معرفة الأطراف) وهو أطراف =

الترمذي : الوليد أبو هاشم ، وكلاهما وهم ، وفي نسخة مكتوبة عن الترمذي نفسه : الوليد بن أبي هشام وهو الصواب ^(١) .

ولكن لم أجد للمزي تفصيلاً عن هذه النسخة وهل هي كاملة أم لا ؟ ومن الذي كتبها ؟ ، وهل هي منقولة مباشرة عن نسخة الترمذي نفسه أم أنها كتبت في حياته ؟ وما الدليل على ذلك ؟! إلى غير ذلك من أمور مهمة ، إلا أن ذلك لا يشكك في دقة كلام المزي لأنه حافظ حجة مثبت لا يمكنه الاعتماد على نسخة مشكوك في صحتها ، ومما يؤكد ذلك أنه عندما صحح اسماً لأحد شيوخ الترمذي من بعض نسخ الجامع ، وصف تلك النسخ بأنها « أصول صحاح عتيقة » ^(٢) وأغلب الظن أن منها أو إحداها تلك النسختين اللتين ذكرهما في نصه السابق .

وعلى أية حال كم كان سيسعدني وجود نسخة من الجامع بخط الترمذي أو نسخة كتبت عنه ، بل حتى النسخة المكتوبة عن المحبوبي تلميذ الترمذي وراوي كتابه .

ولو علمت بوجود شيء منها لبذلت ما أستطيع للحصول عليها ،

= السنن الأربعة .

(١) تهذيب الكمال (٣١/١١١) .

(٢) تهذيب الكمال (٢٩/٣٦٢) .

وليس من المستبعد أن يكتشف شيء من ذلك في المستقبل فالأيام حبل
بكل عجيبة .

أما في حدود علمي الآن فإن نسخة الكروخي المحفوظة في المكتبة
الوطنية بباريس هي أفضل ما استطعتُ الحصول عليها في هذا الوقت ،
لأنها أقدم النسخ الكاملة من جامع الترمذي فيما نعرف والله أعلم .
وسأعرض بإيجاز فيما يلي بعض الأمور المتعلقة بهذه النسخة التي
اعتمدت عليها :

أولاً : تعريف بالكروخي :

هو أبو الفتح عبد الملك بن أبي القاسم عبد الله ^(١) بن أبي سهل بن أبي
القاسم بن أبي منصور بن ماح الكروخي ^(٢) الهروي البزار ^(٣) .
وكرُوخ : بلدة صغيرة بنواحي هَراة ، وهي على عشرة فراسخ ^(٤)

(١) في الأنساب للسمعاني (٦٠ / ٥) : عبيد الله .

(٢) هكذا ضبطها تلميذه الحافظ أبو سعد عبد الكريم بن محمد السمعي في الأنساب (٦٠ / ٥)
وياقوت الحموي في معجم البلدان (٤٥٨ / ٤) بفتح الكاف ، وضم الراء .

(٣) الأنساب (٦٠ / ٥) ، والتقييد لابن نقطة (١١٥ / ٢) ، وذيل تاريخ بغداد لابن النجار
(٨١ / ١) ، ولم يسق ابن الجوزي في مشيخته نسبة تاماً كما هنا واكتفى بأوله (ص ٨٧) .

(٤) الفرَسَخ : مقياس قديم من مقياس الطول يُقدَّر بثلاثة أميال ، والميل قُدِّر قديماً بأربعة آلاف
ذراع ، والميل البري الآن يساوي ١٦٠٩ من الأمتار . انظر المعجم الوسيط (ص ٦٨١ ، ٨٩٤) =

منها^(١) وهرة في الوقت المعاصر تقع في الشمال الغربي من أراضي دولة أفغانستان^(٢).

ولد في النصف من شهر ربيع الأول سنة اثنتين وستين وأربعمائة^(٣).
سمع عدداً من المشايخ، منهم شيخ الإسلام أبو إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري، وأبو عامر محمود بن القاسم الأزدي، وأبو بكر أحمد بن عبد الصمد الغورجي، وعبد العزيز بن محمد الترياق، وأبو المظفر عبيد الله بن علي الدهان، وغيرهم^(٤).

نشأ بهرة وسمع بها العلم^(٥)، ثم رحل إلى بغداد ودخلها في ذي الحجة

= وللاستزادة حول اختلاف القدماء في تقدير الفرسخ والميل انظر: رسالة (تقدير المسافات عند المسلمين) لأحمد بك الحسيني، وهي بحث مستل من كتابه (دليل المسافر).

(١) الأنساب (٦٠ / ٥) مشيخة ابن الجوزي (ص ٨٨)، ومعجم البلدان للحموي (٤ / ٤٥٨).

(٢) الموسوعة العربية الميسرة (٢ / ١٨٩٣).

(٣) ذيل تاريخ بغداد (١ / ٨٤) نقلاً عن الكروخي نفسه وكذلك نص عليه تلميذه أبو سعد السمعاني في أنسابه (٥ / ٦١) وابن الجوزي في مشيخته (ص ٨٨) من دون ذكر قوله (النصف).

(٤) التقييد لابن نقطة (٢ / ١١٥) الأنساب (٥ / ٦٠)، وقال ابن الجوزي في مشيخته (ص ٨٨):
(وسمع جماعة كثيرة).

(٥) الأنساب (٥ / ٦٠).

سنة تسع وخمسمائة^(١)، وأقام بها مدة وحدث بها^(٢)، ثم رحل الى مكة وأقام بها إلى أن توفي رحمه الله^(٣).

قال عنه تلميذه أبو سعد السمعاني: «شيخ صالح سديد السيرة، كثير الخير والعبادة»^(٤)، وقال أيضاً: «صدوق ثقة»^(٥) وقال تلميذه ابن الجوزي: «كان خيراً، صالحاً صدوقاً»^(٦)، وقال الذهبي: «الشيخ الإمام الثقة»^(٧)، وقال الإسرودي: «الشيخ الثقة الدين»^(٨).

وقد اشتهر بروايته لجامع الترمذي حتى إن الإمام ابن دقيق العيد (ت ٧٠٢هـ) قال: «أكثر ما يعتمد المتأخرون رواية الكروخي»^(٩)، وكانت له عناية واهتمام بهذا الكتاب، فقد رواه عن أربعة من تلاميذ

(١) ذيل تاريخ بغداد (١/٨٢).

(٢) الأنساب (٥/٦٠)، مشيخة ابن الجوزي (ص ٨٨)، ذيل تاريخ بغداد (١/٨٢).

(٣) المنتظم لابن الجوزي (١٨/٩٣)، الأنساب (٥/٦٠)، وذيل تاريخ بغداد (١/٨٣).

(٤) الأنساب (٥/٦٠).

(٥) ذيل تاريخ بغداد (١/٨٣).

(٦) مشيخة ابن الجوزي (ص ٨٨) والمنتظم (١٨/٩٣).

(٧) النبلاء (٢٠/٢٧٣).

(٨) فضائل الكتاب الجامع لأبي عيسى الترمذي (ص ٤٩).

(٩) النكت للزركشي (٢/٤٣١).

الجراحي مما يدل على شدة اهتمامه به ، أضف إلى ذلك أنه كان يكتب نسخاً من الجامع ويبيعها ، فيأكل من ذلك ويكتسي ^(١) ، وحدث به ببغداد مراراً ^(٢) .

ومن قرأه عليه أبو الفضل محمد بن ناصر ^(٣) ، والحافظ أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني ^(٤) ، وغيرهما .

وهو يروي جامع الترمذي كما ورد بخط يده : « أخبرنا القاضي الإمام الزاهد أبو عامر محمود بن القاسم بن محمد بن محمد الأزدي ^(٥) رحمه الله قراءة عليه وأنا أسمع في ربيع الأول من سنة اثنتين وثمانين وأربعمائة ، وأنا الشيخ الفقيه أبو نصر عبد العزيز بن محمد بن علي بن إبراهيم الترياقى ^(٦) ، والشيخ أبوبكر أحمد بن عبد الصمد بن أبي الفضل بن أبي حامد

(١) مشيخة ابن الجوزي (ص ٨٨) والتقييد لابن نقطة (١١٦/٢) وذيل تاريخ بغداد (١/٨٤) .

(٢) فضائل كتاب الجامع (ص ٤٩) ، وذيل تاريخ بغداد (١/٨٣) .

(٣) مشيخة ابن الجوزي (ص ٨٨) ، والتقييد (١١٦/٢) .

(٤) الأنساب (٥/٦٠) ، وذيل تاريخ بغداد (١/٨٣) .

(٥) ثقة فاضل زاهد وكان على مذهب الشافعي ، ولد سنة ٤٠٠ هـ - وتوفي بهراة سنة ٤٨٧ هـ ،

انظر ترجمته في : التقييد لابن نقطة (٢/٢٤٣-٢٤٥) ، والنبلاء للذهبي (١٩/٣٢-٣٤) .

(٦) ثقة فاضل ، ولد سنة ٣٨٩ هـ - وتوفي سنة ٤٨٣ هـ ، وترياق قرية من قرى هراة ، انظر

ترجمته في : التقييد (٢/١٣٦-١٣٧) ، والنبلاء (١٩/٦-٧) .

الغُورَجِي^(١) رحمهما الله ، قراءة عليهما وأنا أسمع في ربيع الآخر من سنة إحدى وثمانين وأربعمائة ، وقالوا : أنا أبو محمد عبد الجبار بن محمد بن عبد الله بن أبي الجراح الجَرَّاحِي^(٢) المروزي ، قال : أنا أبو العباس محمد ابن أحمد بن محبوب بن فضيل المحبوبي^(٣) المروزي ، قال : أنا الحافظ أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى الترمذي رحمهم الله^(٤) .

وقد قال ابن الأثير في مقدمة جامع الأصول وهو يسوق إسناده إلى كتاب الترمذي من طريق الكروخي السابق : « إلا أن رواية الشيخ أبي القاسم الكروخي عن مشايخه الثلاثة انتهت إلى آخر مناقب جرير بن عبد الله البجلي ، وهي في آواخر المجلد الثالث من الأصل المسموع ، ومن هناك إلى آخر الكتاب يرويه الكروخي عن الأزدي والغورجي دون

(١) ثقة جليل ، توفي في ذي الحجة سنة ٤٨١ هـ ، وقد قارب التسعين عاماً ، وغُورَج قرية قُرب هراة ، انظر ترجمته في : التقييد (١/ ١٦٠-١٦١) معجم البلدان (٤/ ٢١٦) النبلاء (٧/ ١٩) .

(٢) ثقة جليل ، ولد بمرو سنة ٣٣١ هـ - وقَدِمَ إلى هراة سنة ٤٠٩ هـ - وتوفي سنة ٤١٢ هـ ، انظر ترجمته في : التقييد (٢/ ١٠٣-١٠٥) ، والنبلاء (١٧/ ٢٥٧-٢٥٨) .

(٣) إمام ثقة ، كان مُقَدِّم أصحاب الحديث في الثروة والرئاسة في مرو ، ولد سنة ٢٤٩ هـ رحل إلى أبي عيسى الترمذي سنة ٢٦٥ هـ ، وتوفي سنة ٣٤٦ هـ ، انظر ترجمته في التقييد (١/ ٣٠-٣٢) والنبلاء (١٥/ ٥٣٧) .

(٤) نسخة باريس (ق ٢/ ب) ، وهي التي أسميتها نسخة الكروخي .

الترياقى ، وعن أبي المظفر علي بن علي بن ياسين الدهان عن الجراحى عن المحبوبي عن المصنف رحمته الله « (١) » .

وينحو هذا قال ابن نقطة إلا أنه حدد الجزء الذي ليس عند الترياقى بأنه من أول مناقب ابن عباس إلى آخر الكتاب ، ونص على أنه سمع هذا الجزء من الدهان (٢) ، وليس هذا تناقضاً لأن باب مناقب جرير بن عبد الله البجلي يتبعه مباشرة باب مناقب عبد الله بن عباس ، وقد وجدت الكروخى كتب بخطه في النسخة التي بين يدي في هامش (ورقة ٢٥٩ / أ) عند باب جرير بن عبد الله البجلي : « انتهى المسموع من الشيخ أبي نصر الترياقى . . . » ثم بعدها كلمات لم تتضح في الصورة .

وقد توفي الكروخى رحمته الله في ذي الحجة من سنة ٥٤٨ هـ ، بعد رحيل الحاج بثلاثة أيام (٣) .

ثانياً : معلومات عن النسخة الخطية المعتمدة :

١ - هذه النسخة الخطية من محفوظات مكتبة باريس الوطنية برقم

(١) جامع الأصول (١/٢٠٣) .

(٢) التقييد (١١٥ / ٢) ووافقه على ذلك الإسعدي (ص ٤٨) وابن سيد الناس في النفع الشدي

(١ / ١٧٤ ، ١٨١) ، وبرنامج الوادي آشي (ص ١٩٦) .

(٣) مشيخة ابن الجوزي (ص ٨٨) .

(٧٠٩)^(١) تحت مسمى : « الجامع الكبير » ، وفي قسم المخطوطات في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض ميكروفيلم عليه صورة من النسخة الأصلية المذكورة آنفاً ، ويحمل نفس الرقم والاسم^(٢) .

٢- تتكون هذه النسخة من (٢٧٢ ورقة) ، في كل صفحة ٣١-٣٣ سطراً ، أما عدد الكلمات في كل سطر فتباين ، وفي المتوسط لا تقل عن ١٥ كلمة ولا تزيد عن ٢٥ كلمة .

٣- كتبت النسخة سنة ٥٤٧هـ ، وفرغ منها في الرابع من ذي القعدة من السنة المذكورة ، وقد ترجح لدي بعدة قرائن أنها مكتوبة بخط الكروخي نفسه كما سيأتي إيضاحه هذا بعد قليل .

٤- يُوجد في أول هذه النسخة وفي آخرها سماعات متعددة .

٥- كتب الكروخي بخط يده في الصفحة التي فيها عنوان الكتاب

(٢ / أ) ما يلي :

« سمع مني هذا الكتاب مع العلل جميعه صاحبه الشيخ الفقيه أبو

(١) انظر : فؤاد سزكين تاريخ التراث العربي (١٤ / ١ / ص ٣٠٠) ، والفهرس الشامل للحديث

النبوي ، مؤسسة آل البيت بالأردن (٢ / ٩٠٢) .

(٢) تفضل المركز مشكوراً بتصوير نسخة لي في ١٦ / ٥ / ١٤١٦هـ .

العباس أحمد بن محمد بن كوثر المحاربي ، وابنه المقرئ أبو الحسن علي نفعهما الله بما فيه ، وصح سماعهما في مجالس عدة آخرها سلخ ذي القعدة من سنة سبع وأربعين وخمسمائة ، وقد أجزت وأذنت لهما رواية ما يصح ويثبت لديهما من جميع ما سمعته عن مشايخي رحمهم الله من أنواع العلوم بعد النسخ الصحيحة من أصول السماع ، وتجنبهما الخطأ وتحريف الناقلين وتصحيف . . . (١) ، والاحتياط في ذلك على موجب ما يعتمد . حكم الإجازة وشرائطها ، كتبه الفقير إلى رحمة الله تعالى عبد الملك بن أبي القاسم ابن أبي سهل الكروخي الهروي بيمينه حامداً لله تعالى على أفضاله ، ومصلياً على النبي الأمي محمد وآله . وكتب تحت هذه الإجازة مباشرة : « وحضر هذا السماع المذكور الشيخ الفقيه الفاضل مقرئ الحرم الشريف أبو العباس أحمد بن . . . (١) التنيسي نفعه الله به ، والفقيه الفاضل أبو الحجاج يوسف ابن أبي بكر البخاري ، وأبو عبد الله محمد بن جابر بن يعيش الأنصاري ، وكان هذا السماع بحرم الله الشريف بقراءة أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف الأنصاري . »

وفي آخر النسخة (ق ٢٧١ / أ) كتب قارئ هذه النسخة على الكروخي :

(١) محل الفراغ كلمة لم يترجح لي وجه الصواب في رسمها .

يوسف بن عبد الرحمن الأنصاري بخطه ما يلي : « بسم الله الرحمن الرحيم قرأت جميع هذا الكتاب مع العلل على الشيخ أبي الفتح عبد الملك بن أبي القاسم بن أبي سهل الكروخي الهروي ، وعبد الملك ينظر في أصل السماع وقابلتُ به وصححته . وسمع بقراءتي الشريف أبو علي طاهر بن علي بن عبد الله العثماني ، وصاحب الكتاب الفقيه الجليل أبو العباس أحمد بن محمد بن كوثر ، وولده أبو الحسن المقرئ علي بن أحمد بن محمد بن كوثر ، وصح ذلك في مجالس عدة آخرها يوم الخميس الثالث والعشرون من ذي القعدة سنة سبع وأربعين وخمسمائة ، وكتب يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف الأنصاري بخطه في التاريخ المذكور ، والحمد لله وحده والصلاة على محمد نبيه وعلى آله الطيبين » .

ويتضح مما سبق أن صاحب الكتاب الذي اشتراه وحاز ملكيته هو أبو العباس أحمد بن محمد بن كوثر المحاربي ، وهو من أهل غرناطة ، لقي أبا طاهر السلفي فقال فيه : « ابن كوثر هذا كان من أعيان أهل غرناطة ومموليها بالأندلس ، قدم الإسكندرية بعدما جرى على بلده ما يجمل عن الوصف من القتل والنهب وخراب أملاكه وذهاب أمواله ، ورأيت له معرفة جيدة بالنحو ، وكتبَ عني شيئاً يسيراً من الحديث ، ثم توجه إلى الحجاز بنية الإقامة إلى حين الوفاة ، فبلغني أنه توفي بمصر سنة خمس

وخمسين وخمسمائة بعد أن حج وزار رحمته الله (١).

وأما ابنه أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن كوثر المحاربي ، فقد ترجم له الذهبي في كتابه (معرفة القراء الكبار) (٢) ووصفه بالمقرئ الأستاذ ، وذكر أنه سمع جامع الترمذي من أبي الفتح عبد الملك الكروخي (٣) ، وسمع من غيره بمكة شرفها الله ، ثم رجع إلى بلده - غرناطة (٤) ، وتوفي بها سنة ٥٨٩ هـ .

ويظهر من بعض الساعات أن أبا الحسن علي بن أحمد انتقلت له ملكية هذه النسخة بعد أبيه وقد سمع منه في سنة ٥٧٧ هـ ، ٥٧٨ هـ ، ٥٨٠ هـ ، وهذه الساعات مكتوبة بخط مغربي ، وعلى هذا يكون أبو الحسن حدث بهذه النسخة في غرناطة عندما رجع إليها ، ويؤكد ذلك أن من ضمن الساعات الموجودة في آخر النسخة سماع بعد وفاة أبي الحسن في عشرين من شهر رمضان سنة أربعين وستمئة في غرناطة ، وهذا السماع أوله غير

(١) معجم السفر لأبي طاهر السلفي (ص ٣٩-٤٠) ، وكناه بأبي جعفر .

(٢) (٢/٥٦٢-٥٦٣) .

(٣) ذكر المحقق في الهامش : أنه سمع من الكروخي سنة ٥٤٧ هـ نقلاً عن ابن الأبار ، وهذا موافق لما هو مذكور في النسخة التي معنا .

(٤) ذكر المحقق في الهامش : أنه رجع سنة ٥٥٦ هـ نقلاً عن ابن الأبار .

واضح في التصوير ومكتوب بخط مغربي دقيق في أعلى الهامش الأيمن من (ق ٢٧١/أ).

ويوجد في آخر النسخة سماع مكتوب بخط مغاير لبعض الدمشقيين وكان السماع سنة ٧٨٨هـ في الجامع الأموي بدمشق.

٦- يوجد في أعلى بعض الأوراق عبارة: « وقف بالجامع الحديد بالأزبكية » انظر: (ق ١٣/أ) و(ق ١٢٩/أ)، والأزبكية - فيما أعرف - حي من أحياء القاهرة في البلاد المصرية.

فإن كان الأمر كذلك، فإن هذه النسخة كتبت بمكة شرفها الله، وانتقلت لمصر ثم إلى غرناطة ثم إلى دمشق ثم إلى مصر ثم استقرت في باريس.

٧- وقع بعض الخلط في ترتيب الأوراق فمثلاً ما بين الورقة ٣٢/ب والورقة ٣٣/أ يوجد سقط، وهو موجود ولكن في الورقة رقم ٤١/أ. وكذلك الورقة رقم ١٧٢ أدخلت في كتاب الإيمان وهي لا علاقة لها به، لأن أحاديثها من كتاب الأدب، ويستقيم الترتيب بأن توضع بعد ورقة رقم ١٧١/ب، ورقة رقم ١٨١/أ فهي المكملة للموجود هناك.

ثالثاً: دلائل على أن النسخة مكتوبة بخط الكروخي نفسه:

ترجع لي بالاستناد على عدة أدلة أن نسخة باريس كتبها الكروخي

بخط يده لما يلي :

١- تقدم في ترجمة الكروخي أنه كان ينسخ جامع الترمذي ويتقوت من ذلك .

٢- يبدأ متن جامع الترمذي في (ق ٢/ب) هكذا : « بسم الله الرحمن الرحيم . أخبرنا القاضي الإمام الزاهد أبو عامر محمود بن القاسم بن بكر ابن محمد بن محمد الأزدي رحمته الله قراءة عليه وأنا أسمع في ربيع الأول من سنة اثنتين وثمانين وأربعمائة . . . » إلى آخر سماعه من مشايخه الثلاثة الذي نقلته سابقاً . . .

ويلاحظ هنا أن سند النسخة يبدأ مباشرة من مشايخ الكروخي ، ويقول فيه : « وأنا أسمع » ومثل هذا لا يمكن أن يكتبه غير الكروخي ، ولو كتبه غيره لقال : أخبرنا الكروخي عن . . . وهو يسمع . . . ويؤكد ذلك أنه كتب في الهامش بوضع خط صغير فوق كلمة أخبرنا نحو اليمين المعروفة (بالضبة) : « أخبرنا الشيخ الإمام أبو الفتح عبد الملك ابن أبي القاسم بن أبي سهل البزار الهروي رحمته الله بروايته عن شيوخه الثلاثة المذكورين . . . » .

٣- كتب عنوان الكتاب هكذا : « الجزء الأول من كتاب الجامع الكبير تأليف الشيخ الإمام الحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن

موسى السلمي الترمذي رحمه الله رواية الفقير إلى رحمة الله تعالى عبد الملك بن أبي القاسم بن أبي سهل الكروخي الهروي عن مشايخه الثلاثة » .

يلاحظ هنا أن قوله (الفقير إلى رحمة الله تعالى) في الغالب الأعم يكتبها الإنسان لنفسه تواضعاً لله تعالى ، ولو أن الكاتب كان غير الكروخي لقال : « الشيخ الإمام أبي الفتح . . » كما تقدم آنفاً ، أو على أقل التقدير لقال : « الشيخ » كما كتبه يوسف الأنصاري كما تقدم ، ويزيد الأمر تأكيداً أن الإجازة التي كتبها الكروخي بيمينه لابن كوثر وابنه .

قال فيها : « كتبه الفقير إلى رحمة الله تعالى عبد الملك . . . » بدون كنية أو عبارات مدح وإطراء كما هو الحال في عنوان الكتاب ، وهذا كله يثبت أن الكتاب بخط الكروخي نفسه ؛ لخلو عنوانه من عبارات الإطراء المتعارف عليها بين أهل العلم .

٤ - عند المقارنة بين الإجازة المكتوبة بخط الكروخي بالخط الذي كتب به متن الكتاب ، يظهر بجلاء تطابق أسلوب رسم الحروف والكلمات كما سيظهر من الصورة المرفقة ، مما يدل على أن الكاتب واحد وهو الكروخي نفسه .

٥ - الغالب في المخطوطات أن يكتب الناسخ اسمه في آخر الكتاب ، ولكن في هذه النسخة لم يذكر اسم الناسخ ، ويستشف من

عبارات كاتب النسخة أن ذلك كان معروفاً عند مالك الكتاب ، فهو يقول في آخر الكتاب : « آخر العلل والحمد لله وحده على إنعامه وصلواته وسلامه على سيد المرسلين محمد النبي الأمي وآله ، ووقع الفراغ لكتابته منه يوم الأحد الرابع من ذي القعدة من سنة سبع وأربعين وخمسمائة ، اللهم اغفر له ولوالديه ولمن يطالعه أن يصلي على النبي الأمي محمد وآله ، ويدعو لكتابته ولوالديه بالعفو والمغفرة والرحمة ، ولمن قال آمين ، ولجميع المؤمنين والمؤمنات ، وانفعه بما فيه برحمتك إنك قريب سميع مجيب الدعوات كريم جواد » .

وتحته بخط دقيق بعض الشيء : « وبتمامه تم جامع الترمذي والحمد لله » . ثم في أسفل الورقة من جهة الهامش الأيمن كتب مطابق لما قبله : « قوبل بأصل السماع ، وضحح حسب الطاقة ، والله الحمد والمنة ، وصلواته وسلامه على نبينا النبي الأمي محمد وآله » .

ويلاحظ هنا أنه يتكرر في صيغة صلاته على النبي ﷺ قوله : « النبي الأمي وآله » كما ذكره كاتب النسخة في آخرها ، ويتكرر ذلك أيضاً في إجازة الكروخي في أول الكتاب ، وهذه قرينة تدل على أن الكروخي هو كاتب النسخة .

ويزيد الأمر تأكيداً أن يوسف بن عبد الرحمن الأنصاري الذي نقلنا

كتابته للسمع فيما تقدم يقول في صيغة الصلاة على النبي ﷺ : « والصلاة على محمد نبيه وعلى آله الطيبين » ، فصيغته مختلفة عن صيغة الكروخي التي كررها في أول الكتاب وآخره ، والله أعلم .

رابعاً : دلائل جودة النسخة :

من أهم دلائل جودة هذه النسخة ما يلي :

- ١ - أنها مكتوبة بخط الكروخي وهو نفسه راوي الكتاب .
- ٢ - أنها قرئت عليه في حياته ، وقوبلت على أصل سماعه الذي كان ينظر فيه أثناء المقابلة كما تقدم .
- ٣ - لا تكاد تخلو ورقة من أوراقها من إلحاقات بالهوامش واستدراكات ، وهذه دلالة مهمة جداً تدل على أن هذه النسخة قد قوبلت وصححت .
- ٤ - أنها أقدم نسخة كاملة - موجودة اليوم - من جامع الترمذي ، وعلى فرض وجود نسخة كاملة أقدم منها ، فهي بلا شك من أقدم النسخ الكاملة ، ومن أجودها .

ويؤكد ذلك أني وجدت خاتمة الحفاظ المتقنين الإمام ابن حجر العسقلاني يرجح بين بعض اختلافات نسخ الترمذي بما هو موجود في نسخة عنده من جامع الترمذي بخط الكروخي نفسه كما ذكر ذلك في فتح

الباري (٥٧٣/٧) ، وتخرج الأذكار (١٦٨/١ ، ٣٧٥) ، ولسان الميزان (٧٦/١) ، ولولا جودتها وعلو مكانتها ما فعل ذلك .

فنقلنا المباشر عن هذه النسخة يجعلنا نشترك ولو من بعض الوجوه مع الحافظ أبي سعد السمعاني ، والإمام ابن الجوزي في التلقي عن الكروخي ، وهما بحضور مجلسه والقراءة عليه ، ونحن بالنقل عن خطه لكتاب الجامع من نسخة مقابلة مصححة على أصل سماعه في حياته .

خامساً : أبرز اختلافاتها مع المطبوع ^(١) :

هناك عدة اختلافات بين نسخة الكروخي والمطبوع من جامع الترمذي ومن أبرز تلك الاختلافات :

١- يبلغ الاختلاف قريباً من ٢٥٪ في الأحكام التي يقول الترمذي فيها : « حسن » و « حسن غريب » وهذا ظاهر في قائمتي الاختلافات المرفقة بآخر هذا الباب - أما مجمل أحكام الترمذي على الأحاديث فلا يقل حجم الاختلاف عن ٢٠٪ .

٢- تكرر مرات عدة وقوع اختلاف في ترتيب الأحاديث تقدماً وتأخيراً في الباب الواحد بين المطبوع ونسخة الكروخي .

(١) المقصود بالمطبوع النسخة التي حقق الشيخ أحمد شاكر منها الجزء الأول والثاني ، وحقق الثالث محمد فؤاد عبد الباقي ، والرابع والخامس إبراهيم عطوة .

- ٣- لاحظت أن هناك بعض الأحاديث مذكورة في المطبوع ، وليست موجودة في نسخة الكروخي ، ولكنها ليست كثيرة .
- ٤- لاحظت أن عدداً من أقوال البخاري الموجودة في المطبوع ليست مذكورة في نسخة الكروخي ، وجميع تلك الأقوال موجودة في كتاب آخر هو العلل الكبير للترمذي .
- ٥- لاحظت أن عدداً من الأبواب لها أسماء في المطبوع ، وتذكر في نسخة الكروخي بدون أسماء وتذكر هكذا : « باب » فقط .
- ٦- لاحظت أن عدداً من الكنى والألقاب الواردة في الأسانيد تذكر مفسرة في المطبوع ، ولكنها في الكروخي تذكر بدون تفسير ، مثال ذلك : بن دار وأبو كريب ، في المطبوع : محمد بن بشار ، وأبو كريب محمد ابن العلاء .
- ٧- بعض الاختلافات تكون سهلة كأن يوجد في المطبوع : « حسن » وفي الكروخي : « حسن غريب » وأشد منها أن يوجد في المطبوع : « حسن صحيح » ويكون الحديث نفسه في الكروخي « حسن » فقط والعكس ، وهذه كثيرة ، وأشد مما سبق أن يوجد في المطبوع « حسن غريب » ويكون في الكروخي « غريب » فقط والعكس ، وهذه كثيرة أيضاً كما ستلاحظ في قائمة اختلافات « حسن غريب » ، وهذا مؤثر جداً في

حكم الحديث .

وأشد من ذلك كله ما ورد في المطبوع عند حديث (٢٥٢١) حيث ورد :
 « قال أبو عيسى : هذا حديث حسن » ، وورد في الكروخي (ق ١٦٥ / أ) :
 « هذا حديث منكر » ، وورد في متن الجامع المطبوع مع تحفة الأحوذى
 (٧ / ٢٢٤) : « منكر حسن » وهذا تلفيق شنيع يؤكد قول المباركفوري :
 « منكر ، في بعض النسخ هذا حديث حسن » .

ومما يقرب من هذا التلفيق غير المستحسن ما صنعه العلامة الشيخ أحمد
 شاکر رحمه الله فقد ذكر في حديث (٣٧) حكم الترمذی علی الحديث
 هكذا: « قال أبو عيسى : هذا حديث [حسن] ليس إسناده بذاك القائم »
 ثم ذكر في الهامش أن كلمة (حسن) زيادة من نسخة ع أي نسخة محمد
 عابد السندی ، فإذا كانت هذه النسخة المتأخرة انفردت بهذه الزيادة فلماذا
 تذكر في صلب المتن المحقق ؟ لاسيما وأن السياق لا يكون منسجماً ،
 ويؤكد ذلك أن في نسخة الكروخي (ق ٥ / ب) : « ليس إسناده بذاك
 القائم » بدون (حسن) ، وكذلك في مخطوطة النفح الشذي (ق ٩٠ / ب)
 وغير ذلك .

ومن ذلك أنه ذكر في حديث (٢١٢) حكم الترمذی علی الحديث
 هكذا: « قال أبو عيسى : حديث أنس حسن [صحيح] » ثم ذكر في

الهامش أن كلمة (صحيح) زيادة من ع و م ثم قال : « وهي زيادة جيدة ، وأنا أرى صحة هذا الحديث » ، والموجود في الكروخي (ق ١٩ / ب) : « حسن » ليس فيه صحيح ، وقال الحافظ ابن حجر في هذا الحديث : « وقد نقل المصنف - يعني النووي - أن الترمذي صححه ، ولم أر ذلك في شيء من النسخ التي وقفت عليها ومنها بخط الحافظ أبي علي الصدي ، ومنها بخط أبي الفتح الكروخي ويبعد أن الترمذي يصححه مع تفرد زيد العمي به وقد ضعفه » ^(١) .

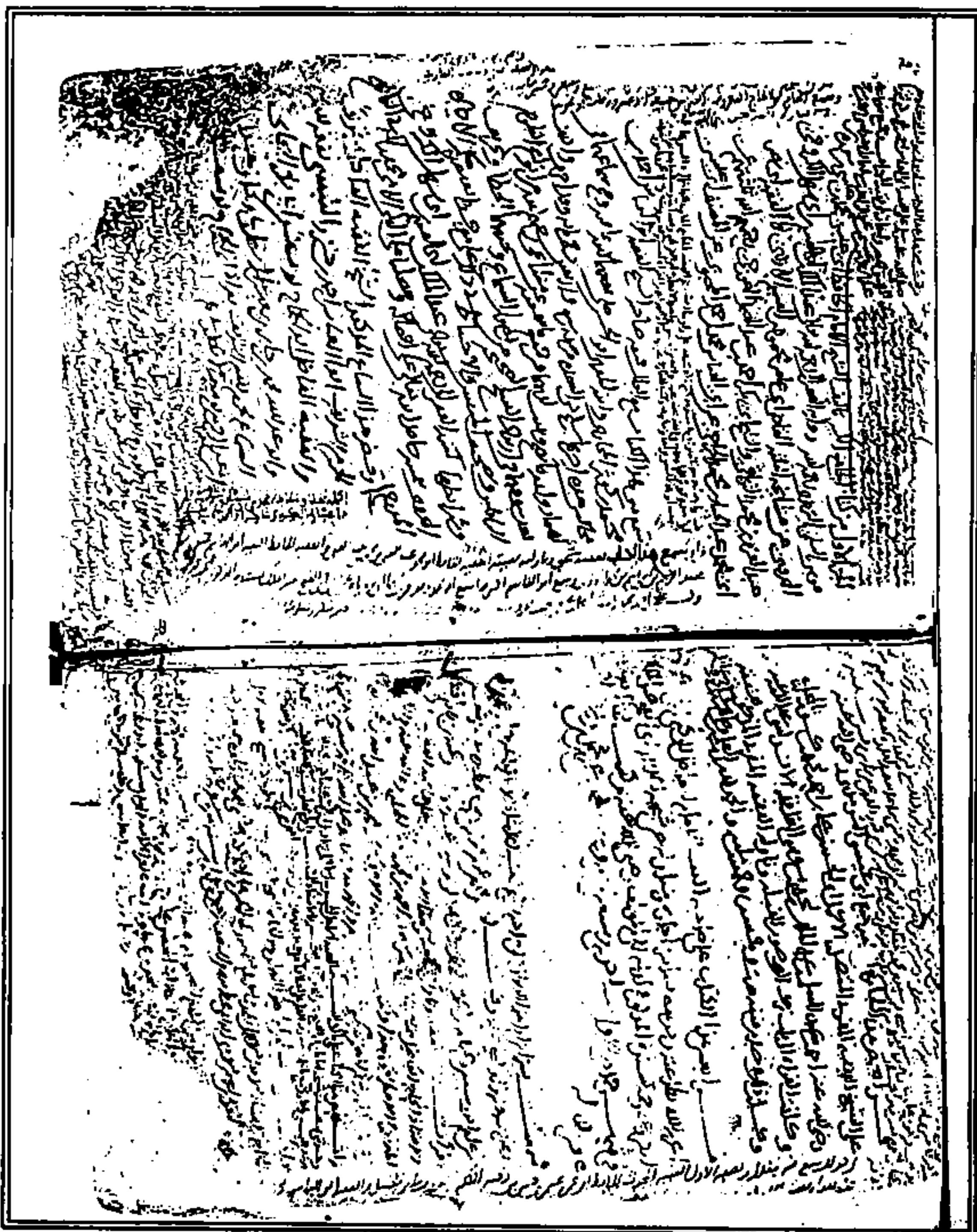
والأمثلة على ذلك عديدة ، ولاشك أن مثل تلك الاختلافات مؤثرة جداً في نتائج أي دراسة لأحكام الترمذي ومصطلحاته ، وعلى هذا فلا يمكن الوثوق بأي دراسة عن الترمذي وأحكامه على الأحاديث تقتصر على النسخة المطبوعة المذكورة آنفاً .

وهذا ما صنعه في دراستي لما قال الترمذي فيه : « حسن » و « حسن غريب » فقد عارضت النسخة المطبوعة بنسخة الكروخي المخطوطة ، وأثبت كل اختلاف في الحكم على الحديث بينهما في نسختي المطبوعة ، كاتباً أي اختلاف بقلم أحمر وبعده أذكر رقم الورقة والوجه كما في

(١) نتائج الأفكار وتخريج الأذكار (١ / ٣٧٥) .

المخطوطة ، وبعد أن عارضت الكتاب من أوله إلى آخره ، اعتمدت على الحكم الموجود في نسخة الكروخي وبنيتُ دراستي على ذلك ، ولم أعتمد على المطبوع إلا في حالة اتفاقه مع النسخة المخطوطة .

وسأذكر في الفصل الثاني من هذا الباب - إن شاء الله - أسلوب الدراسة ومنهجها وأهدافها ، ونتائجها .



الفصل الأول شرح تعريف الترمذي للحسن

المبحث الأول : أولوية الترمذي في وضع التعريف والانتقادات الموجهة إليه

المطلب الأول : هل تعريف الترمذي للحسن من وضعه ؟

المطلب الثاني : الانتقادات الموجهة إلى تعريفه

المبحث الثاني : شرح التعريف

المطلب الأول : عدم وجود راوٍ منهم

المطلب الثاني : عدم الشذوذ

المطلب الثالث : أن يروى من غير وجه

المبحث الثالث : توسع مفهوم الحسن في تطبيقات الترمذي

المبحث الأول

أولوية الترمذي في وضع التعريف والانتقادات الموجهة إليه

المطلب الأول

هل تعريف الترمذي للحسن من وضعه ؟

لم ينسب الترمذي تعريف الحسن إلى أهل الحديث أو إلى أحد من مشايخه أو العلماء الذين كانوا قبله ، بل ظاهر كلامه أن التعريف من وضعه بدليل قوله : « وما ذكرنا في هذا الكتاب : حديث حسن ، فإنما أردنا به حُسن إسناده عندنا : كل حديث يروى لا يكون في إسناده من يُتهم بالكذب ، ولا يكون الحديث شاذاً ، ويروى من غير وجهٍ نحو ذاك ، فهو عندنا حديث حسن . وما ذكرنا في هذا الكتاب حديث غريب فإن أهل الحديث يستغربون الحديث لمعانٍ . . . » (١) .

فظاهر قوله : « أردنا به حُسن إسناده عندنا » ، وقوله : « فهو عندنا حديث حسن » أنه لم يسبق بهذا التعريف وإلا لعزاه لغيره ولم يقل : « أردنا » و « عندنا » ويؤكد ذلك جداً أنه لما تعرض لأنواع الغريب ومعانيه نسب ذلك لأهل الحديث ولم يقل : « عندنا » كما قال في الحسن .

(١) العلل الصغير في آخر جامع الترمذي (٧٥٨/٥) .

ولذا قال ابن سيد الناس : « ولم يذكر الترمذي في التعريف به ما ذكر حاكياً عن غيره ، ولا مشيراً إلى أنه هو الاصطلاح المفهوم من كلام من تقدمه ، بل ذكر من ذلك حاكياً عن مصطلحه مع نفسه في كتابه الجامع »^(١) ، وذكر الحافظ ابن حجر أن هذا اجتهاد وللترمذي نسبه إلى نفسه ، وإنما عرّف الحسن لاحتمال أن لا يوافقه غيره على هذا الرأي ، فاحتاج إلى أن ينبه على اجتهاده في ذلك ويفصح عن مقصده فيه^(٢) ، وكذا قال العراقي معقّباً على كلام ابن سيد الناس : « فعلى هذا لا ينقل عن الترمذي حد الحديث الحسن بذلك مطلقاً في الاصطلاح العام »^(٣) ، ولكن نُقل عنه ما يخالف هذا .

فقد قال : « الظاهر أنه لم يُرد بقوله : « عندنا » حكاية اصطلاحه مع نفسه ، وإنما أراد عند أهل الحديث ، كقول الشافعي : وإرسال ابن المسيب عندنا أي أهل الحديث ، فإنه كالمتفق عليه بينهم »^(٤) .

(١) النفع الشذي (١/١٩٦، ٢٠٥) .

(٢) النكت (١/٣٩٩) .

(٣) التقييد والإيضاح (ص ٤٥) .

(٤) فتح المغيث للسخاوي (١/٧٦) نقلاً عن الشرح الكبير للعراقي على ألفيته وهو غير المطبوع باسم (التذكرة والتبصرة) و (فتح المغيث) .

وقد رد السخاوي هذا التأويل بقوله : « وَيُبْعِدُهُ قَوْلُهُ : « وَمَا ذَكَرْنَا » وَكَذَا قَوْلُهُ : « فَإِنَّمَا أَرَدْنَا بِهِ » وَحَيْثُذْ فَالْنُّونُ لِإِظْهَارِ نِعْمَةِ التَّلْبِيسِ بِالْعِلْمِ الْمُتَّكَدِ تَعْظِيمِ أَهْلِهِ عَمَلًا بِقَوْلِهِ : ﴿ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴾ [الضحى: ١١].

مع الأمن من الإعجاب ونحوه ، المذموم معه مثل هذا ، لاسيما والعرب كما في البخاري ^(١) في ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ ﴾ من (التفسير) ، تؤكد فعل الواحد فتجعله بلفظ الجميع ليكون أثبت وأؤكد ^(٢) ، ومما يُضْعَفُ قول الحافظ العراقي رَحِمَهُ اللهُ الْآخِرُ أن الترمذي حيث بين معاني الغريب نسب ذلك لأهل الحديث ، وحيث عرف الحسن نسبه لنفسه ولكتابه ولم يعزه لأحد .

هذا وقد فهم ابن سيد الناس من قول الترمذي السابق : « وَمَا ذَكَرْنَا فِي هَذَا الْكِتَابِ ... » أن تعريفه للحسن خاص فقط بكتابه الجامع ، وقال موضحاً ذلك : « فِهَذَا كَمَا تَرَى إِخْبَارًا عَنْ مُصْطَلَحِهِ فِي هَذَا الْكِتَابِ ، فَلَوْ قَالَ فِي كِتَابٍ غَيْرِ هَذَا عَنْ حَدِيثٍ بِأَنَّهُ حَسَنٌ ، وَقَالَ قَائِلٌ : لَيْسَ لَنَا أَنْ نَفْسِرَ الْحَسَنَ هُنَاكَ بِمَا هُوَ مُفْسَّرُ بِهِ هُنَا إِلَّا بَعْدَ الْيَأْنِ ، لَكَانَ لَهُ ذَلِكَ » ^(٣) .

(١) انظر : فتح الباري (٥٩٦/٨) كتاب التفسير ، باب (٩٧) سورة (إنا أنزلناه) والقول للبخاري ولكن قال ابن حجر : « هو قول أبي عبيدة » .

(٢) فتح المغيث (٧٦/١) .

(٣) النفع الشذي (٢٠٥/١) .

ووافقه على ذلك البرشني^(١) ، وهذا افتراض بعيد ، لأنه يلزم منه إثبات أن الترمذي صنف كتباً نهج فيها منهجه في جامعه من حيث التصحيح والتحسين والتعليل ، ولا نعرف له ما يشبه هذا الوصف إلا كتاب العلل الكبير ، ولم أجد فيه حديثاً حسنه الترمذي إلا حديثاً واحداً وهو عن عطية بن سعد العوفي عن أبي سعيد قال رسول الله ﷺ : « من أسلم في شيء فلا يصرفنه إلى : غيره »^(٢) قال أبو عيسى : « وهذا حديث شجاع بن الوليد لا أعرف هذا الحديث مرفوعاً إلا من هذا الوجه ، وهو حديث حسن »^(٣) ، وقد حَسَّن في جامعه كثيراً من مرويات عطية العوفي حيناً بقوله : « حسن » كما في : (٥٥١ ، ٢٤٣١ ، ٢٤٤٠ ، ٣٦٥٨) وغيرها ، مع أن أكثر النقاد على تضعيفه^(٤) ، فلا أرى ما يستدعي طرح المسألة مادامت بالصورة التي ذكرت ، وإذا كان لي أن أخرج بنتيجة من

(١) البحر الذي زخر للسيوطي (١٠٠٧/٢) ، والبرشني : هو محمد بن عبد الرحمن بن عبد الخالق بن سنان البرشني - وقيل البرشني - له منظومة في علم الحديث وشرحها ، توفي عن سبعين عاماً في سنة ٨٠٨ هـ - انظر : الضوء اللامع (٢٩٠/٧) وشذرات الذهب (٧٩/٧) .

(٢) أخرجه أبوداود (٣٤٦٨) وابن ماجه (٢٢٨٣) والبيهقي في الكبرى (٣٠/٦) جميعهم عن عطية به .

(٣) العلل الكبير (ص ١٩٥) ولم يخرج في جامعه .

(٤) تهذيب الكمال (١٤٧/٢٠ - ١٤٩) .

المثال الوحيد الذي وقفتُ عليه فهي أن ما يحسنه الترمذي خارج كتابه الجامع لا يختلف عما حسنه فيه والله أعلم .

ولعل من الأسئلة التي يجدر بنا طرحها هنا سؤالاً ربما جال في أذهان العديد من المتخصصين حول : الأثر الكبير للبخاري على تلميذه أبي عيسى الترمذي ، وما يستلزم ذلك من قوة احتمال تأثر الترمذي في تعريفه للحسن بتحسينات شيخه الإمام البخاري .

فأقول : إن إمكانية التأثر بالبخاري أو غيره أمر ممكن جداً ، ولكن الترمذي عندما عرف الحسن لم ينسبه لأحد ، ولو كان الحسن عند البخاري هو نفسه الحسن الذي عرفه الترمذي لنسب إليه ذلك ونقله عنه إذ لا يوجد ما يمنع ذلك ، فهو يكثر من نقل أقواله في جامعه وعلمه الكبير، وقد أطراه في علمه الصغير إطراءً عظيماً .

ثم إن دراستي للأحاديث التي حسنها البخاري أوصلتني إلى أن (الحسن) عند البخاري يطلقه على الحديث الصحيح عنده أو الحديث الذي في بعض رواته كلام أو في اتصال سنده بعض النظر شريطة أن يكون ذلك الحديث محفوظاً ، ويُعلم أنه من صحيح حديث ذلك الراوي ، ولم أجد فيها حسنه البخاري حديثاً يكون فيه ضعف وفي شواهد ضعف كذلك .

ومع التسليم بأن البخاري حَسَن كثيراً من الأحاديث التي لا تخلو أسانيداً من بعض النظر مما يجعل كثيراً من الباحثين يفسر ذلك على أن مراده (الحسن لغيره) ، إلا أنني لا أوافق على ذلك لما يلي :

١- أن الشواهد والمتابعات لتلك الأحاديث قوية وليست ضعيفة ؛ بل لكثير من ذلك شواهد صحيحة ، وهذا فارق مهم للغاية .

٢- أن البخاري أطلق الحسن على أحاديث صحيحة عنده أدخل بعضها في صحيحه مما يدل على أنه لم يخص الحسن بصفة تمنع من إطلاقه على الحديث الصحيح لذاته .

٣- أن البخاري صحح عدداً من الأحاديث خارج صحيحة فيها بعض النظر ولم يطلق عليها صفة (الحسن) ، ولو كان الحسن عنده مقصوراً على ما فيه نظر لما فعل ذلك ، وعلى هذا يكون حَسَن ما حقه أن يُصحح ، وصَحَّح ما حقه أن يحسن ، ولو كان للحسن عنده حد يميزه به عن الصحيح لما وقع في ذلك .

٤- أن البخاري يشترط في الحديث الذي يحسنه : أن يكون محفوظاً وسالماً من المخالفة والعلة ، إلى غير ذلك من أمور بيئتها في المبحث الخاص بتحسيناته ﷺ ، منطلقاً في ذلك من مجمل منهجه في علم الحديث ، ومراعياً نظرتة هو وفق أسلوبه ومنهجه ومصطلحاته في كل حديث ، أما

الترمذي فقد حَسَّنَ أحاديث لا يخفى عليه أنها ضعيفة كما تراه إن شاء الله في مبحث حجية الحسن عند الترمذي .

وإذا قارنا ما حسنه البخاري بما حسنه الترمذي وبما قال فيه : « حسن غريب » ، سنجد أن الترمذي توسع في تحسين أحاديث ضعيفة ليس لها شواهد أو متابعات قوية ، وبعكس البخاري فلم يحسن مما فيه ضعف إلا إذا كانت له شواهد قوية ، وهذا فرق مهم ومؤثر .

فالبخاري يتشدد فيما يحسنه أكثر من الترمذي ، ويؤكد هذه الحقيقة بالإضافة إلى ما تقدم أن الترمذي ينقل عن البخاري تضعيفه لبعض الأحاديث ، فيخالفه ويحسنها ، وحيناً يصححها^(١) .

وكذلك في الرواة سأل عن صالح المري فقال : « هو ضعيف الحديث ذاهب الحديث » فعقب الترمذي على هذا بقوله : « صالح المري رجل ثقة تفرد بأحاديث عن الثقات يُخاف عليه الغلط »^(٢) . ونقل عنه أنه قال : « أنا

(١) مثال على ذلك انظر : جامع الترمذي (١٢٨٥، ١٢٨٦) وقارنه بالعلل الكبير (ص ١٩١ -

١٩٢) . وانظر كذلك : جامع الترمذي (١٤٩٣) ، وقارنه بالعلل الكبير (ص ٢٤٤) .

وانظر كذلك : جامع الترمذي (١١٠٢) ، وقارنه بالعلل الكبير (ص ٢٥٧) . وانظر كذلك

جامع الترمذي (١٥٦١) ، وقارنه بالعلل الكبير (ص ٢٥٧) .

(٢) العلل الكبير (ص ٣٨٩) .

لا أشتغل بحديث مجالد « فقال له : « لا تروي عنه شيئاً ؟ قال : لا » (١) والترمذي يحسن بعض حديث مجالد (٢) بل ويصحح له .

وينقل عنه كذلك قوله : « ابن أبي ليلى هو صدوق ، ولا أروي عنه ، لأنه لا يُدرى صحيح حديثه من سقيمه ، وكل من كان مثل هذا فلا أروي عنه شيئاً » (٣) ، والترمذي يحسن حديثه بل ويصححه أحياناً (٤) .

وينقل كذلك قوله : « سليمان بن موسى منكر الحديث ، أنا لا أروي عنه شيئاً » (٥) ، ولكن الترمذي يخالفه معقباً عليه بقوله : « هو ثقة عند أهل الحديث لا أعلم أحداً من أهل العلم من المتقدمين تكلم فيه » (٦) .

والأمثلة على ذلك كثيرة تدل على مخالفة الترمذي لشيخه الإمام البخاري في الحكم على الأحاديث ، وفي الحكم على الرجال بما يفهم منه عدم التطابق بين مفهوم الحسن عند البخاري ومفهومه عند الترمذي .

وبالرغم من ذلك فلا أرى ما يمنع أن يكون الترمذي أخذ أصل تعريفه

(١) انظر : جامع الترمذي (٢٣٢١، ٢٣٥٦، ٣٧٥٢)

(٢) جامع الترمذي (١٩٩/٢) .

(٣) انظر : جامع الترمذي (٥٥٢، ٩١٩، ١٠٠٥، ١٤٨٥، ١٧١٥، ١٩٥٥، ٢٨٨٠، ٣٠٧١) .

(٤) العلل الكبير (ص ٢٥٧) .

(٥) هذا النص ليس في المطبوع من العلل الكبير و نقله ابن القطان في بيان الوهم (٥٧٧/٤) .

(٦) النكت لابن حجر (٤٢٩/١) .

للحسن من بعض تحسينات شيخه البخاري ، أو بمعنى أدق أذاه تأمله لبعض تحسينات شيخه إلى استنباط تعريفه للحسن ، ولكنه توسع في ذلك فقبل رجالاً لا يقبلهم شيخه ، ووسع الأمر أكثر فقبل شواهد فيها ضعف ربما تأثراً بمحدثين آخرين غير البخاري ، وكذلك في شرط عدم الشذوذ بمعنى عدم المخالفة لما رواه الثقات لم يقع في تحسينات البخاري ما يمكن أن يوصف بذلك ، وبالعكس الترمذي فقد حسن أحاديث لا تسلم من المخالفة كما سيأتي إيضاحه .

فالمخالصة : أن ما حسنه البخاري أقوى مما حسنه الترمذي ، وهو أشد في تطبيق شروط الحسن - التي ذكرها الترمذي - من الترمذي نفسه بحسب ما ظهر لي من دراسة تحسيناتها .

فالبخاري يُشَدِّد وَيُضَيِّقُ ، والترمذي يتساهل ويوسع في شروط الحسن . وعلى هذا فإن قول الحافظ ابن حجر : إن الترمذي استمد تعريفه للحسن من البخاري ، محل نظر عندي إن كان أراد بذلك حتى أسلوب الترمذي ومنهجه في تطبيق الشروط الثلاثة في الأحاديث التي حسنها ، وأما إن كان مراده أن الترمذي استمد أصل التعريف وصورته العامة مع مراعاة الفرق بينهما في تطبيق تلك الشروط الثلاثة فهذا مقبول . وكذلك فإن قول ابن سيد الناس لما ذكر تعريف الترمذي : « وهو أبو عذرة هذا

المنزوع ، ولم يسبقه أحد إلى هذا المراد بالحسن « (١) . إن كان مراده أنه ابتكر هذا التعريف دون تأثير بمن قبله في بعض جوانبه فهذا محل نظر لما تقدم ، وأما إن كان مراده أنه أقدم من ذكر هذا التعريف ووضحه وأكثر من استعماله وتوسع في تطبيقه فهذا صحيح . والله أعلم .



(١) النفح الشذي (١ / ٢٧٨) .

المطلب الثاني

الانتقادات الموجهة إلى تعريفه

انتقد بعض العلماء تعريف (الحسن) الذي ذكره الإمام الترمذي ،
وأهم هذه الانتقادات ما يلي :

الأول : لم يميز الحسن من الصحيح :

قال ابن الصلاح : « وليس فيما ذكره الترمذي والخطابي ما يفصل
الحسن من الصحيح »^(١) .

وقال أبو عبد الله بن أبي بكر بن المواق^(٢) في كتابه (بغية النقاد)^(٣) :

(١) علوم الحديث (ص ٢٦) .

(٢) هو محمد بن أبي يحيى أبوبكر بن خلف بن فرج بن صاف الأنصاري المراكشي ، أبو عبد الله بن المواق ، قرطبي الأصل قديماً ، فاسي حديثاً ، كان فقيهاً حافظاً محدثاً ناقداً محققاً ، لازم أبا الحسن بن القطان الفاسي ، وله تعقبات على كتابه (بيان الوهم والإيهام) سماها (المآخذ الحفال السامية) ولد سنة ٥٨٣ هـ وتوفي بمراكش سنة ٦٤٢ هـ .

انظر : الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة لابن عبد الملك المراكشي (١ / ٢٧٢ - ٢٧٤) ، والإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام لعباس بن إبراهيم (٤ / ٢٣١ - ٢٣٤) .

(٣) للمزيد حول مضمون كتاب (بغية النقاد) ومنهجه انظر (ملء العيبة لابن رشيد) ٤٩ / ٥ - ٥٨ ، وعندني نسخة مصورة للسفر الأول من (بغية النقاد) عن الأصل المحفوظ في مكتبة الإسكوريال برقم (١٧٤٩) ، واسم الكتاب كاملاً كما يظهر من عنوان مصورتي : (بغية النقاد النقلة فيما أخل به كتاب البيان وأغفله أو ألم به فما تممه ولا كمله) ونُسب لابن رشيد =

« لم يخص الترمذي الحسن بصفة تميزه عن الصحيح ، فلا يكون صحيحاً إلا وهو غير شاذ ، ولا يكون صحيحاً حتى يكون رواه غير متهمين بل ثقات ، فظهر من هذا أن الحسن عند أبي عيسى صفة لا تخص هذا القسم بل قد يشركه فيه الصحيح ، فكل صحيح عنده حسن ، وليس كل حسن صحيح »^(١).

وقد أجاد الحافظ ابن حجر في رده على هذا الانتقاد حين قال : « وادعاء ابن المواق أنه لم يميز ممنوع ، فإنه ميزه بشيئين :

أحدهما : أن يكون راويه قاصراً عن درجة راوي الصحيح ، بل عن درجة راوي الحسن لذاته ، وهو أن يكون غير متهم بالكذب ، فيدخل فيه المستور ، والمجهول ، ونحو ذلك وراوي الصحيح لا بد أن يكون ثقة ، وراوي الحسن لذاته لا بد وأن يكون موصوفاً بالضبط ، ولا يكفي كونه غير متهم بالكذب ، وقد ذكر هذا ابن المواق في نفس اعتراضه بقوله : بل ثقات ، ولم يتنبه له ، فإن الترمذي لم يعدل عن قوله : ثقات ، وهي كلمة

= ولكن النسخة ناقصة من أولها وورقة العنوان التي ورد فيها ذلك ليست من الأصل ، وكاتبها هو إبراهيم الكتاني وصف بأنه الأستاذ الباحث .

(١) نقلاً عن النفع الشذي (١ / ٢٩٨ - ٢٩٠) ، والتقييد والايضاح (ص ٦١) ، ولم أهتم إليه في النسخة المصورة من (بغية النقاد) وهي ناقصة .

واحدة إلى قوله : لا يكون في إسناده من يُتهم بالكذب إلا لإرادة قصور رواته عن وصف الثقة كما هي عادة البلغاء في المخاطبات .

والثاني : أن يُروى من غير وجه نحوه ^(١) يعني وهذا لا يشترط في الحديث الصحيح أن يروى من غير وجه ^(٢) ، فيكون الترمذي بذكره لهذا الشرط قد ميز الحسن من الصحيح ، وهذا هو الحق .

الثاني : أنه حَسَّنَ أحاديث مع أنها لم ترو إلا من وجه واحد :

قال ابن دقيق العيد بعد أن ساق تعريف الترمذي : « وهذا يُشكل عليه ما يُقال فيه : إنه حسن ، مع أنه ليس له مخرج إلا من وجه واحد » ^(٣) ، وبنحو هذا قال ابن جماعة ^(٤) .

وقال العراقي : « اشترط في الحسن أن يروى من غير وجه نحوه ، ومع ذلك فقد حَسَّنَ أحاديث لا تروى إلا من وجه واحد كحديث إسرائيل عن يوسف بن أبي بردة عن أبيه عن عائشة قالت : « كان رسول الله ﷺ إذا خرج من الخلاء قال : « غفرانك » . فإنه قال فيه : حديث حسن غريب

(١) النكت الوفية للبقاعي (ق ٤٦ / ب) ، وعنه السيوطي في التدريب (١ / ١٥٥ - ١٥٦) .

(٢) النكت لابن حجر (١ / ٤٧٦) .

(٣) الاقتراح (ص ٨) .

(٤) المنهل الروي (ص ٣٦) .

لا نعرفه إلا من حديث إسرائيل عن يوسف بن أبي بردة ^(١) . قال : ولا يُعرف في هذا الباب إلا حديث عائشة ^(٢) ، وذكر الدكتور نورالدين عتر أن العراقي أكثر من هذا الاعتراض في شرحه للجامع ^(٣) .

وقد أجاب عن هذا الانتقاد ابنُ سيد الناس بعد أن استشكل تحسين الترمذي للحديث الآنف فقال : « أثبت له غرابة السند بتفرد إسرائيل فمن فوقه به لكونه لا يُعرف في الباب إلا حديث عائشة ، ثم وصفه بعد ذلك بأنه حسن ، ولو لم يكن إلا الغرابة الراجعة إلى الإسناد لما عارضتُ في ذلك ، وأما أنه لا يُعرف في الباب إلا حديث عائشة مع قوله في « الحسن » : إنه يروى مثل ذلك الحديث أو نحوه من وجه آخر ؛ فهذا قد يوهم منافاة الحسن الذي وصفه به على شرطه ، فيحتاج إلى الجواب عن ذلك فنقول :

لا يُشترط في كل حسن أن يكون كذلك ، بل الذي يحتاج فيه إلى أن يروى نحوه من وجه آخر هو : ما كان راويه في درجة المستور ، ومن لم تثبت عدالته ، ولا ارتقى إلى أن تدخل في (الصحيح) مع المتابعة روايته ،

(١) أخرجه الترمذي (٧) وفي نسخة الكروخي (ق ٣/١) : « غريب حسن » .

(٢) التبصرة والتذكرة (١/٨٦) .

(٣) الإمام الترمذي (ص ١٦٨) .

فهناك يحتاج إلى تقويته بالمتابعات والشواهد ؛ ليصل بمجموع ذلك إلى تلك الدرجة . . . وأكثر ما في الباب أن الترمذي في الموضع الذي شرط فيه في الحسن تقويته بالمتابعات ، عَرَّفَ بنوع منه وهو أكثره وقوعاً عنده لا بكل أنواعه ، وهذا نوع آخر منه . . .» (١) .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية : « من الناس من يقول : قد سمى حسناً ما ليس كذلك مثل حديث يقول فيه : حسن غريب ، فإنه لم يرو إلا من وجه واحد وقد سماه حسناً ، وقد أُجيب عنه : بأنه قد يكون غريباً لم يرو إلا عن تابعي واحد لكن رُوي عنه من وجهين فصار حسناً لتعدد طرقه عن ذلك الشخص ، وهو في أصله غريب . . . وقد يكون غريب الإسناد فلا يعرف بذلك الإسناد إلا من ذلك الوجه ، حسن المتن ، لأن المتن روي من وجهين ، ولهذا يقول : وفي الباب عن فلان وفلان ، فيكون لمعناه شواهد تبين أن متنه حسن وإن كان إسناده غريباً » (٢) .

وأما الحافظ ابن رجب فقد أجاب عن ذلك بقوله : « إن هذا اللفظ لا يعرف إلا من هذا الوجه ، لكن لمعناه شواهد من غير هذا الوجه ، وإن كانت شواهد بغير لفظه ، وهذا كما في حديث « الأعمال بالنيات » ، فإن

(١) النفع الشذي (١/٤٢٢-٤٢٥) .

(٢) مجموع الفتاوي (١٨/٣٩-٤٠) .

شواهد كثيرة جداً في السنة ، مما يدل على أن المقاصد والنيات هي المؤثرة في الأعمال ، وأن الجزاء يقع على العمل بحسب ما نُوي به ، وإن لم يكن لفظ حديث عمر مروياً من غير حديثه من وجه يصح^(١) .

وأما الحافظ ابن حجر فأجاب عن ذلك بقوله : « إن الترمذي لم يُعرّف الحسن مطلقاً ، وإنما عرّف بنوع خاص منه وقع في كتابه وهو ما يقول فيه : حسن ، من غير صفة أخرى . . . أما ما يقول فيه : حسن صحيح ، أو حسن غريب ، أو حسن صحيح غريب ؛ فلم يعرج على تعريفه^(٢) .

وزاد البقاعي^(٣) فيما نقله عن شيخه ابن حجر أن ما عرّفه الترمذي هو الحسن لغيره ، وهو الذي يقول فيه : « حسن » فقط من دون إضافة ، وأما ما يقول فيه : « حسن غريب » فهو الحسن لذاته ولا يدخل في تعريفه للحسن ، فيرتفع الإشكال بالتفريق بين نوعي الحسن .

وهذا الجواب الأخير هو الذي اختاره الدكتور نور الدين عتر^(٤) ورجحه .

(١) شرح علل الترمذي (١/٣٨٦) .

(٢) نزهة النظر (ص ٣٣-٣٤) .

(٣) النكت الوفية (ق ٤٧/أ) و (ق ٤٨/ب) .

(٤) الإمام الترمذي (١٧٠، ١٧١) .

وجواب الحافظ ابن حجر لا يسلم من المؤاخذه ، ذلك لأنه أخرج « حسن غريب » من تعريف الترمذي للحسن ، ولا أرى أننا في حاجة إلى ذلك إذا كان كثير من الأحاديث التي يقول فيها : « حسن غريب » يوجد لها عواضد فتكون بهذا داخلة في تعريفه ، وأما ما لا يوجد له عاضد منها فهي قليلة ، والحكم للأغلب .

وأما جواب البقاعي والدكتور نور الدين عتر ، فغير صحيح ؛ لأنني وجدتُ بعد دراستي لكل ما قال الترمذي فيه « حسن غريب » أن ٥٠, ٥٦٪ منها أسانيدُها ضعيفة لذاتها ، مما يجعل القول بأن ذلك داخل في الحسن لذاته قول بعيد عن الصواب لا يعدو أن يكون حلاً نظرياً لا يستند إلى التطبيق العملي ، ولعل من استحسنة رأي فيه مخرجاً منطقياً يرفع الإشكال ، وهذا صحيح من حيث النظر ومقتضيات الجمع بين الأقوال المختلفة ، ولكنه للأسف يتناقض مع الواقع الحقيقي ويخالفه . كما ستراه في الفصل الثاني إن شاء الله تعالى .

والجواب الذي أرتضيه وأراه الأقرب للصواب في حل الإشكال السابق جواب مرگب من رأي ابن تيمية وابن رجب وابن سيد الناس ، وذلك لأن ما يقول الترمذي فيه « حسن غريب » لا يخلو من حالتين :

الأولى : ما توجد له متابعات أو شواهد ، ولو كانت الشواهد من حيث

عموم المعنى وغير متقاربة في الألفاظ ، فهذه الحالة داخلية في تعريف الحسن عند الترمذي كما يرشد إليه جوابا ابن تيمية وابن رجب .

الثانية : مالا توجد له متابعات أو شواهد ، ولكن السند من حيث القوة لا يحتاج إلى عاضد ، فهذه الحالة لا تدخل في التعريف لأنها قوية لذاتها مستغنية عن العاضد ، كما هو فحوى جواب ابن سيد الناس ، ويؤيده أننا وجدنا في تحسينات الترمذي المفردة والمقرونة بالغرابة أسانيد قوية لذاتها لا تحتاج إلى عاضد كما سيأتي في المبحث الثالث بعد قليل ، وفي الدراسة الخاصة بما يقول فيه : « حسن غريب » .

فإن قيل : ماذا لو وجدنا حديثاً يحتاج إلى عاضد ولا عاضد له ؟ فالجواب الأقرب في نظري هو : أن الترمذي حسنه لأنه في نظره يستحق التحسين إما لوجود شاهد لمعناه فهم منه الترمذي ما لم نفهمه ، والأفهام تختلف وتتفاوت ، وإما لأنه قبل سنده لذاته لقرائن خفيت علينا فأداه اجتهاده إلى تقويته وإن كان المستقر عندنا خلاف ذلك .

والخلاصة : حمل الأمر على فهم الترمذي واجتهاده ؛ لأن الأصل أنه لا يخالف ما اشترطه في تعريفه الذي حكاه بنفسه عن عمله في كتابه ، ولعل هذا خير ما يعتذر به عن الترمذي رحمته الله .

وحتى تكتمل الصورة سأناقش فيما يلي الحديث السابق الذي استشكله

ابن سيد الناس والعراقي على ضوء ما اخترته من رأي :

فسند الحديث كما بين ابن سيد الناس غريب تفرد به إسرائيل ، والمتن لا شواهد له عند الترمذي بدلالة قوله : « ولا نعرف في هذا الباب - يعني باب ما يقول إذا خرج من الخلاء - إلا حديث عائشة »^(١) ، وفي السند : يوسف بن أبي بردة ، روى عنه إسرائيل بن يونس وسعيد بن مسروق الثوري^(٢) ، وذكره العجلي وابن حبان في ثقاتهما^(٣) ، وقال ابن حجر : « مقبول »^(٤) .

فلماذا حسنه الترمذي من دون عاضد مع حاجته إليه ؟

الذي يغلب على ظني أن الترمذي ربما اعتمد على القرائن الآتية أو بعضها في تحسينه للحديث :

١ - أن يوسف بن أبي بردة مجهول الحال ، ومثله يقوي الترمذي حديثه إذا لم يكن منكراً ، وقد أشار ابن القطان الفاسي إلى أن الترمذي

(١) الجامع (١٣ / ١) والجملة الاعتراضية من وضعي بغرض الإيضاح .

(٢) تهذيب الكمال (٣٢ / ٤١٤) .

(٣) التهذيب (١١ / ٤٠٩) .

(٤) التقريب (٧٨٥٧) .

يقبل المساتير ويحسن أحاديثهم^(١) ، بل وجدته يصحح بعض ذلك ، فقد قال في حديث : « حسن صحيح » وفي سنده أبو قابوس ، فعلق الحافظ ابن حجر على ذلك : « وكأنه صححه باعتبار المتابعات والشواهد ، وإلا فأبو قابوس لم يرو عنه سوى عمرو بن دينار ولا يعرف اسمه ، ولم يوثقه أحد من المتقدمين »^(٢) ، وكذلك صحح حديثين^(٣) فيها نبهان مولى أم سلمة وهو فيه جهالة^(٤) على مقتضى القواعد الحديثية .

وهذا ليس رأياً تفرد به الترمذي بل هو موجود في تصرفات من تقدمه كابن المديني - كما تقدم معنا في المبحث الخاص به - وكذلك البخاري كما ذكر الذهبي^(٥) ، وهو رأي كثير من الأئمة كما يقول الشيخ المعلمي اليماني^(٦) ، ولكن ليس ذلك مطلقاً فلا يقوون كل حديث رواه مجهول الحال بل ذلك خاضع عندهم لقوة القرائن والسلامة من المعارض الراجح ، وأن يكون السند ممن يُحتمل لذلك الراوي وكذلك المتن أيضاً .

(١) انظر : بيان الوهم والإيهام (٣/٤٨١) ، (٥/٥٧) .

(٢) الإمتاع لابن حجر (ص ٦٤) ، والحديث في جامع الترمذي (١٩٢٤) .

(٣) جامع الترمذي (٢٧٧٨) ، (١٢٦١) .

(٤) السنن الكبرى للبيهقي (١٠/٣٢٧) .

(٥) ميزان الاعتدال (١/٥٥٦) .

(٦) التنكيل (١/٦٩) .

وبالنسبة لحديث عائشة الأنف فقد قَوَّاه ابن الجارود وابن خزيمة وابن حبان والحاكم^(١).

٢- ليس في السند تفرد لا يحتمل ، فيوسف يروي الحديث عن أبيه عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها ، وهذا محتمل له ، والراوي عنه إسرائيل بن يونس وهو من الحفاظ .

٣- متن الحديث المرفوع كلمة واحدة : « غفرانك » ومثل هذا المتن القصير جداً الذي يحفظه في الغالب عموم الناس ممن هم متوسطو الحفظ لا يُنكر أن يكون يوسف قد حفظه لسهولة ويسره .

٤- الحديث يدخل في أبواب الذكر والدعاء ، مما يُسَوِّغ عدم التشدد في رجال السند .

٥- ليس في السند ولا في المتن ما يُنكر ، بل في نصوص الشريعة ما يتوافق معه ولا يناقضه كقول عائشة رضي الله عنها : « كان رسول الله ﷺ يذكر الله على كل أحيانه »^(٢) ، ومن المعلوم أن طلب المغفرة من المولى عز وجل محمود شرعاً كما تواترت به نصوص الشريعة .

(١) المتفق لابن الجارود (٤٢) وابن خزيمة (٩٠) وابن حبان (١٤٤٤) والحاكم (٢٦١/١) .

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (٣٧٣) والترمذي (٣٣٨٤) وابن ماجه (٣٠٢) وابن خزيمة (٢٠٧) وغيرهم .

فهذه القرائن مجتمعة أو بعضها ربما كانت دافعاً للترمذي كي يتغاضى عن شرطه في وجود العاضد ، ويكون تحسينه للحديث لقوته الذاتية عنده . والله أعلم .

الثالث : أن في تعريفه تكراراً :

فقد نقل الحافظ العراقي عن بعض المتأخرين^(١) أن قول الترمذي : « ولا يكون شاذاً » زيادة لا حاجة إليها ؛ لأن قوله : يروى من غير وجه يُغني عنه ، فكرر المعنى بالفاظ متباينة^(٢) .

ورد الحافظ ابن حجر هذا الانتقاد بقوله : « ليس في كلامه تكرار ؛ بل الشاذ عنده ما خالف فيه الراوي من هو أحفظ منه أو أكثر ، سواء انفرد به أو لم ينفرد به ، كما صرح به الشافعي رحمته الله ، وقوله : « يروى من غير وجه » شرط زايد على ذلك ، وإنما يتمشى ذلك على رأي من يزعم أن الشاذ ما تفرد به الراوي مطلقاً ، وحمل كلام الترمذي على الأول أليق ، لأن الحمل على التأسيس أولى من الحمل على التأكيد ، ولا سيما في التعاريف^(٣) . وهذا جواب متين يُغني عن غيره في الرد على ذلك الانتقاد .

(١) لعله ابن سيد الناس فقد ذكر كلاماً قريباً في النفع الشذي (١/ ٢٤٠) .

(٢) التقييد والإيضاح (ص ٤٤) ، والنكت لابن حجر (١/ ٤٠٦) .

(٣) النكت لابن حجر (١/ ٤٠٦) ، ونقله عنه الصنعاني في توضيح الأفكار (١/ ١٥٩) .

ويعجبني جداً قول ابن الوزير اليماني في رده على بعض منتقدي الترمذي :
 « وبالجملّة فالحد الحقيقي متعذر هنا . . . وذكر الحدود المحققة أمر أجنبي
 عن هذا الفن ، فلا حاجة إلى التطويل فيه » ^(١) ، « وغرض الترمذي إفهام
 مراده لا التحديد المنطقي ، فلا اعتراض عليه بمناقشات أهل الحدود » ^(٢) .



(١) توضيح الأفكار (١/١٥٨) .

(٢) توضيح الأفكار (١/١٦١) .

المبحث الثاني

شرح التعريف

أبان الترمذي في تعريفه أن الحديث الحسن لابد أن تجتمع فيه ثلاثة شروط :

- ١- أن لا يكون راويه متهماً . (شرط خاص بالسند) .
- ٢- وأن لا يكون الحديث شاذاً . (شرط خاص بالمتن كما يرى ابن سيد الناس)^(١) .

- ٣- وأن يروى من غير وجه نحو ذلك . (شرط خاص بالمتن كما يرى ابن سيد الناس)^(٢) .

فالأول والثاني شرطان عدميان ، الغرض منهما سلامة الحديث من أن يكون في رجاله من اتهم بالكذب ، وسلامته من الشذوذ ، وأما الشرط الثالث فهو شرط وجودي ، الغرض منه تعضيد الحديث الذي يتوفر فيه الشرطان الأول والثاني بمتابعة أو شاهد خالين أيضاً من رجل متهم ومن الشذوذ .

ولا يكون الحديث حسناً عند الترمذي حتى تجتمع فيه هذه الشروط

(١) النفع الشذي (١/٢٣٨) .

(٢) المرجع نفسه .

الثلاثة كما هو ظاهر من كلامه ، ولكن بعض المتأخرين - كما وصفه ابن رجب - ذكر أن شرطاً واحداً من الشروط السابقة موجب لحسن الحديث عند الترمذي ، فرد عليه ابن رجب بقوله : « وهذا بعيد جداً ، وكلام الترمذي إنما يدل على أنه لا يكون حسناً حتى يجتمع فيه الأوصاف الثلاثة »^(١) ، وهذا ما رجحه الزركشي^(٢) أيضاً .

ومن أهم ما سيعيننا في هذا المبحث هو الإجابة عن سؤال مهم - في نظري - وهو : هل الشروط الثلاثة أغلبية أم مطردة في كل ما حسنه الترمذي ؟ ، ويتفرع عن هذا السؤال سؤال آخر : هل حسن الترمذي أحاديث لم يلتزم فيها بأحد الشروط الثلاثة ؟

والذي دعانا إلى طرح السؤال كلام ابن سيد الناس الذي ذكرناه في المبحث السابق أثناء جوابه عن الانتقاد الثاني .

وللإجابة عن ذلك قمت بدراسة لكل الأحاديث التي قال الترمذي فيها : « حسن » ، لاتفاق علماء المصطلح على أن ما قال فيه ذلك داخل في تعريفه للحسن ، بعكس ما قال فيه « حسن غريب » فقد أخرجه بعض العلماء من تعريفه ، وخاصة من حيث اشتراط وجود الشواهد .

(١) شرح العلل (١/ ٣٩٤) .

(٢) النكت للزركشي (٢/ ٣٩٩) .

مع علمي بأنه قد يقول البعض معترضاً : إن أي مثال تستخرجه من تحسينات الترمذي بدعوى مخالفته لأحد شروط التعريف لن يكون سالماً من الاعتراض الآتي : الترمذي إمام مجتهد فما تظنه مثلاً راوياً متروكاً قد لا يراه هو كذلك ، وما تراه شاذاً قد يكون عنده جمع بين ذلك الحديث وما يخالفه فينتفي الشذوذ عنده بذلك الجمع ، وما تراه لا شواهد له قد يرى له شاهداً ولو من حيث عموم المعنى لم تتفطن له أو قد يكون بلغه شاهد لم يبلغك ؟ ! .

وهذا الاعتراض جيد إذا استعمل على سبيل الاعتذار عن الترمذي أما أن يكون مانعاً من دراسة العلاقة بين شروط الحسن ومدى توفرها في الأحاديث التي حسنها ؛ فلا ، وذلك لأنه من المهم جداً لنا نحن المعاصرين رؤية حجم المسافة التي تفصل بين فهمنا لشروط الحسن وفهم الترمذي لها ولا يتم لنا ذلك إلا بربطها بتحسيناته التي هي بمثابة الشرح العملي لتعريفه .

ولا أظن أن طالباً للعلم يشك في أثر الأحكام التطبيقية وأهميتها في تعميق الفهم لمنهج أي إمام من أئمة الحديث ، ودورها المساعد لنا في المعرفة التي تقربنا أكثر فأكثر من حقيقة مصطلحاته ومراده منها ، وهذا ما سنراه - إن شاء الله - فيما يلي .

المطلب الأول

عدم وجود رآو متهم بالكذب

هذا أول الشروط التي ذكرها الترمذي ، وهو أوضحها وأبعدها عن الغموض فيما أرى .

وقد فسر ابن الصلاح هذا الشرط مبيناً لما يشمله في قوله : « الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته ، غير أنه ليس مغفلاً كثير الخطأ فيما يرويه ، ولا هو متهم بالكذب في الحديث ، أي لم يظهر منه تعمد الكذب في الحديث ، ولا سبب آخر مفسق . . . وكلام الترمذي رحمه الله على هذا القسم يتنزل »^(١) .

وقد أشكل ذكر كلمة (مستور) هنا على بعض العلماء ، وفهموها على أن قصد ابن الصلاح المستور الذي هو نوع من أنواع (المجهول) ، فقال ابن حجر : « وليس هو في التحقيق عند الترمذي مقصوراً على رواية المستور بل يشترك معه الضعيف بسبب سوء الحفظ . . . »^(٢) ، وأجاب البعض بأن ابن الصلاح ذكر (المستور) للتمثيل لا للتقييد ، يعني نحو المستور ممن ذكرنا ، ويدل على ذلك أنه في بحث الضعيف الذي يرتفع إلى

(١) علوم الحديث (ص ٢٧-٢٨) .

(٢) النكت لابن حجر (١/ ٣٨٧) .

درجة الحسن لم يخصه بالمستور^(١).

وهذا جواب جيد ، ولكن يبدو لي أن ابن الصلاح لم يقصد بذكر (مستور) هنا ما فهمه هؤلاء العلماء ، ودليل هذا أنه قرن ذكره له بأن لا يكون (كثير الخطأ) ، والمستور لا يوصف بقلة الخطأ أو كثرته ، ولا أعرف في كلام المحدثين عبارات مثل : مستور بخطئ ، أو مجهول كثير الخطأ . . ونحوها ، وذلك لأن حقيقة المستور هو من غاب عنا معرفة ضبطه مع عدم وجود ما يدل على أنه غير عدل ، فأمره على الاحتمال إذ لا يوجد ما يثبت ثقته ولا ما يثبت ضدها ، وهكذا عرفه ابن الصلاح بأنه : « المجهول الذي جهلت عدالته الباطنة ، وهو عدل في الظاهر » ومال إلى الاحتجاج بروايته ولم يشترط اعتمادها^(٢) ، بينما هنا يتكلم عن الحديث الذي لا يحتج به إلا إذا اعتضد بغيره ، ويؤكد ذلك أنه أطلق (المستور) على متوسط الحفظ ، فقد قال في القسم الثاني من الأخبار عند مسلم : « ما

(١) الإمام الترمذي للعر (ص ١٦٣) .

(٢) علوم الحديث (ص ١٠١) ، وقد اعترض الصنعاني على هذا التعريف فقال : « ولا يخفى أن العدالة إنما تُعرف ظاهراً بالمحافظة على خصالها ، وأما الباطن فلا يعلمه إلا الله تعالى . . واعلم أن الذي في كتب الأصول رسم العدالة باجتناب كبائر المُقْبَحَات ، وما فيه خِسة ، والإتيان بالواجبات ، ولم يذكروا باطنه ولا ظاهره » توضيح الأفكار (١/ ١٨٢) .

رواه المستورون المتوسطون في الحفظ والإتقان» (١).

ويؤيد ذلك أن المحدثين استعملوا كلمة (مستور) في بعض الرواة بمعنى: لم يظهر منه ما يعاب عليه، ولم يريدوا المعنى الاصطلاحي الذي وصف بنوع من أنواع الجهالة، ومن ذلك قول يحيى بن معين في إسحاق ابن أبي إسرائيل بأنه ثقة، فعقب عثمان بن سعيد الدارمي بقوله: «لم يكن أظهر الوقف» (٢) حين سألت يحيى وهذه الأشياء التي ظهرت عليه بعد، ويوم كتبنا عنه كان مستوراً» (٣).

ومن ذلك قول الإمام أحمد: «القاسم بن معن مستور ثقة، ولي قضاء الكوفة، روى عنه ابن مهدي ليس به بأس» (٤)، وقول أبي حاتم في عمران بن تمام: «كان عندي مستوراً إلى أن حدث عن أبي جرة عن ابن

(١) صيانة صحيح مسلم (ص ٩٠).

(٢) يعني لم يكن يقول: القرآن مخلوق، ولا يقول غير مخلوق كما هو مذهب السلف، وكان من مذهب الإمام أحمد ابن حنبل وغيره من أئمة السنة أنه بعد إظهار القول ببدعة خلق القرآن واشتهارها لم يعد يسع أحداً أن يقول بالوقف، بل يجب إظهار القول بعدم خلق القرآن وإعلانه، واذموا الواقفة.

(٣) تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي (ص ١٠٢-١٠٣).

(٤) العلل لأحد (١/٣٢٨).

عباس عن النبي ﷺ بحديث منكر . . . « (١) ، وفي تاريخ (٢) بغداد أمثلة كثيرة جداً يوصف فيها الثقة بالمستور ، فكل ذلك استعمال للكلمة استعمالاً لغوياً لا اصطلاحياً ، ومن ذلك أيضاً : قول مسلم في مقدمة صحيحه أن عطاء ابن السائب ويزيد بن أبي زياد وليث بن أبي سليم وأضرابهم من الموصوفين بعدم الحفظ : « إن اسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم » (٣) .

وللأسباب السالفة ففي نظري أن أنسب تفسير لمعاد ابن الصلاح من قوله : « هو الراوي العدل ظاهراً بحيث لا يكون متهماً بالكذب ولا بالفسق ، ومع عدالته الظاهرة إلا أنه من حيث الضبط والحفظ لم تتحقق أهليته فهو غير ضابط ، لكنه لم يبلغ في ضعف الحفظ إلى درجة كثير الخطأ المغفل .

وعلى ذلك يكون ابن الصلاح يرى أن الترمذي لا يقتصر في عدم تحسينه على ما يحدث به الراوي المتهم بالكذب ، بل يدخل في ذلك عنده من كان كثير الخطأ من الضعفاء ولو لم يتهم بالكذب .

(١) الجرح والتعديل (٦/٢٩٥) .

(٢) انظر مثلاً : تاريخ بغداد (١/٣٠٣ ، ٤١٢) ، (٢/١٤٩ ، ٢١١ ، ٢١٧ ، ٢٤٢ ، ٣٣٧ ، ٣٣٩ ،

(٤٠٥) ، (٣/٣٩ ، ٩٥ ، ١٠٣) ، (٤/٢١٢) .

(٣) مقدمة صحيح مسلم (ص ٥) .

وقد اعترض ابن رجب على ما فهمه ابن الصلاح فقال : « وهذا لا يدل عليه كلام الترمذي ، لأنه إنما اعتبر أن لا يكون راويه متهماً فقط . لكن قد يؤخذ مما ذكره الترمذي قبل هذا : « أن من كان مغفلاً كثير الخطأ لا يحتج بحديثه ، ولا يُشتغل بالرواية عنه عند الأكثرين » .

وفسر شرط الترمذي السابق بقوله : « فعلى هذا : الحديث الذي يرويه الثقة العدل ومن كثر غلطه ، ومن يغلب على حديثه الوهم ، إذا لم يكن أحد منهم متهماً كله حسن ، بشرط أن لا يكون شاذاً مخالفاً للأحاديث الصحيحة ، وبشرط أن يكون معناه قد روي من وجوه متعددة »^(١) .

ويثير كلام ابن رجب هنا مسألتين مهمتين :

الأولى : هل الثقة داخل في مفهوم شرط عدم الاتهام بالكذب ؟

الثانية : ما هو الراجح في الراوي كثير الخطأ هل هو في مرتبة المتهم بالكذب عند الترمذي كما يرى ابن الصلاح أو هو ليس كذلك فيكون حديثه حسناً عند الترمذي كما يرى ابن رجب ؟

المسألة الأولى : هل الثقة داخل في مفهوم شرط عدم الاتهام بالكذب ؟

ظاهر كلام الترمذي - فيما بدا لي - أن الثقة المتقن غير داخل في ذلك ؛

(١) شرح علل الترمذي (١/ ٣٨٧) .

لأن الثقة لا يليق به أن يوصف بأنه غير متهم بالكذب^(١) لما في ذلك من انتقاص لقدره كما قال الشاعر :

ألم تر أن السيف ينقص قدره إذا قيل إن السيف أمضى من العصا

وقد أجاب الحافظ ابن حجر بما ملخصه : إن الترمذي لم يعدل عن

قوله : ثقات وهي كلمة واحدة إلى قوله : لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب إلا

لإرادة قصور رواته عن وصف الثقة كما هي عادة البلغاء ، ثم إن شرطه في تعريف

(الحسن) أن يروى من غير وجه يؤكد ذلك ؛ لأن الثقة لا يحتاج لمن يعضده لكي يحسن حديثه^(٢) .

ثم إن من استقرأ تحسينات الترمذي يتضح له بجلاء أن غالبية الأحاديث التي حسنها لا تخلو من رواة متكلم فيهم ، وأما ما رواه الثقات فيكون ضعفه إما بسبب الانقطاع في السند أو للاختلاف في رفع الحديث ووقفه ، أو وصله وإرساله ، فتكون تلك الأحاديث من ضعيف أحاديث الثقات للأسباب المذكورة كما سيأتي بيانه في المبحث الثالث ، ولوجود الضعف حسنها الترمذي وليس لأن كل ما يرويه الثقة حسن

(١) انظر : منهج النقد للعتري (ص ٢٦٩) .

(٢) النكت الوفية للبقاعي (ق ٤٦/ب) وقد نقلت النص بكامله آنفاً في المطلب الثاني من المبحث المتقدم في هذا الفصل . وانظر أيضاً : توضيح الأفكار (١/١٦٠) .

عنده، هذا هو الأصل الذي تدل عليه غالب تحسيناته.

ولما كان من المعروف أن ضعف الرواة يتفاوت، فإنه يدخل في التعريف السابق - من وجهة نظري - بعض الموصوفين بالصدق أي الرواة متوسطو الحفظ ممن يقال فيهم: « صدوق »، أو « ليس به بأس »، أو « صدوق له أوهام » فهؤلاء لا يخلو أمرهم من بعض الضعف، وهذا الصنف من الرواة يدخلهم الترمذي فيما يحكم عليه بأنه (حسن) أو (حسن غريب) كما أنه يصحح لهم بعض أحاديثهم^(١).

وقد وجدته حسن ١٩٪ من الأحاديث التي قال فيها: « حسن » ولم أجد مغمزاً في تلك الأحاديث إلا وجود بعض الرواة من أهل الصدق ممن خف ضبطهم فحكم حديثهم أنه من الحسن لذاته كما اصطلاح عليه المتأخرون^(٢)، كما وجدته قال: « حسن غريب » في ١، ٢٨٪ من مجمل الأحاديث التي قال فيها ذلك، وهي من الحسن لذاته أيضاً كما سيأتي إيضاحه في الفصل الثاني من هذا الباب.

(١) انظر مثلاً: ما سيأتي في الفصل الثاني في المطلب الثالث من المبحث الأول، وانظر كذلك

المطلب الثاني من المبحث الثاني من نفس الفصل.

(٢) انظر الفائدة الرابعة في المطلب الثالث من المبحث الأول في الفصل الثاني الآتي قريباً.

وأما الحافظ ابن حجر^(١) فيرى أن راوي الحسن لذاته لا يدخل في تعريف الترمذي ؛ لأنه موصوف بالضبط لكن ضبطه خفيف ، ولكن يُشكل عليه ما ذكرته آنفاً من وجود ذلك في تحسينات الترمذي التطبيقية .

المسألة الثانية : هل الراوي كثير الخطأ في مرتبة المتهم بالكذب أم لا ؟

يتبنى ابن الصلاح ويتبعه بعض المعاصرين كالدكتور نور الدين عتر^(٢) ، وأستاذنا الشيخ الدكتور أحمد معبد^(٣) أن الراوي المغفل كثير الخطأ في مرتبة المتهم عند الترمذي .

ويحتجون بقول الترمذي : « فكل من كان متهماً في الحديث بالكذب أو كان مغفلاً يخطئ الكثير ، فالذي اختاره أكثر أهل الحديث من الأئمة أن لا يشتغل بالرواية عنه »^(٤) .

ولكن يُشكل على هذا أن الترمذي ذكر : « الراوي كثير الخطأ » وقرّر بصريح العبارة أنه لا يحتج به إذا تفرد بالرواية ولم يُتابع فقال : « وسمعت

(١) النكت الوفية للبقاعي (ق ٤٦ / ب) وقد نقلت النص بكامله آنفاً في المطلب الثاني من المبحث المتقدم في هذا الفصل . وانظر أيضاً : توضيح الأفكار (١ / ١٦٠) .

(٢) انظر : شرح علل الترمذي بتحقيق العتر (١ / ٣٨٥) ، ومنهج النقد في علوم الحديث (ص ٢٦٩) .

(٣) انظر : النفع الشدي بتحقيق أحمد معبد (١ / ٢٣٧) .

(٤) العلل الصغير الملحق بآخر الجامع (٥ / ٧٤٣) .

أحمد بن الحسن يقول : سمعت أحمد بن حنبل يقول : « ابن أبي ليلى لا يُحتج به ، وكذلك من تكلم من أهل العلم في مجالد بن سعيد ، وعبد الله ابن لهيعة وغيرهم ، إنما تكلموا فيهم من قبل حفظهم وكثرة خطئهم ، وقد روى عنهم غير واحد من الأئمة ، فإذا انفرد أحد من هؤلاء بحديث ولم يتابع عليه لم يحتج به ، كما قال أحمد بن حنبل : « ابن أبي ليلى لا يحتج به ، إنما عني إذا تفرد بالشيء ، وأشد ما يكون هذا إذا لم يحفظ الإسناد ، فزاد في الإسناد أو نقص أو غير الإسناد أو جاء بما يتغير فيه المعنى ، فأما من أقام الإسناد وحفظه وغير اللفظ فإن هذا واسع عند أهل العلم إذا لم يتغير المعنى » (١) .

وقال في موضع آخر : « فكلُّ من روي عنه حديث ممن يُتهم أو يُضعف لغفلته وكثرة خطئه ، ولا يُعرف ذلك الحديث إلا من حديثه فلا يحتج به » (٢) .

ولفهم هذين النصين نقول : أما المتهم بالكذب فلا يُحسن حديثه عند الترمذي مطلقاً سواء توبع أو لم يتابع ، بدليل ما ذكره في تعريف الحسن ، وبدليل قوله السابق « إن أكثر أهل الحديث لا يشتغلون بالرواية عنه » ، ثم

(١) العلل الصغير الملحق بآخر الجامع (٧٤٦/٥) .

(٢) العلل الصغير الملحق بآخر الجامع (٧٤٢/٥) .

يؤكد ذلك الدراسة التي قمتُ بها على تحسيناته ، فلم أره حسنَ لمتهم إلا لرجلين سيأتي لاحقاً ذكرهما والاعتذار عنه .

أما من كثر خطؤه ، ففي كلامه بعض التعارض ففي النص الذي احتج به أصحاب الرأي الأول دلالة ظاهرة على أن من يخطئ الكثير لا يشتغل بالرواية عنه ، وفي النص الأول الذي نقلته دلالة ظاهرة على أن الضعيف كثير الخطأ كابن أبي ليلى ومجالد بن سعيد وابن لهيعة لا يحتج بها انفردوا به ولم يتابعوا عليه ومفهوم ذلك أن ما لم ينفردوا به يحتج به ، وللوقوف على القول الفصل في ذلك سأستعرض فيما يلي مجمل أحكام الترمذي على مرويات ستة من الرواة وصفهم هو بنفسه بكثرة الخطأ وهم :

- ١- محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى - وصفه في النص السابق بكثرة الخطأ .
- ٢- مجالد بن سعيد - وصفه في النص السابق بذلك وقال في الجامع : « وقد ضعف مجالد بعض أهل العلم وهو كثير الغلط » .
- ٣- عبد الله بن لهيعة - وصفه في النص السابق بذلك .
- ٤- شريك بن عبد الله النخعي - قال في الجامع : « كثير

الغلط»^(١)، وقال في العلل الكبير: «كثير الغلط والوهم»^(٢).

٥- عبد الرحمن بن زيد بن أسلم - قال في الجامع: «ضعيف

الحديث كثير الغلط»^(٣).

٦- أبوبكر بن عياش - قال في الجامع: «كثير الغلط»^(٤).

أما أولهم: وهو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، فقد صحح^(٥) له

حديثاً برقم (٩١٩) يرويه عن عطاء عن ابن عباس يرفعه «أنه كان يمسك

عن التلبية في العُمرَة إذا استلم الحجر»، وقد خولف فيه ابن أبي ليلى،

والمحفوظ أنه موقوف على ابن عباس رضي الله عنه^(٦) ومع تفرده به فقد

صححه الترمذي !!

هذا هو الحديث الوحيد الذي صححه الترمذي^(٧) له، إلا أنه أخرج له

(١) الجامع (٣/ ٣٩).

(٢) الجامع (١/ ٦٥)، والعلل الكبير (ص ٧٠).

(٣) الجامع (٣/ ٢٦).

(٤) الجامع (٤/ ٦٩٧).

(٥) في المطبوع: «حسن صحيح» وفي الكروخي: «صحيح» (ق ١/ ٦٩).

(٦) انظر: السنن الكبرى للبيهقي (٥/ ١٠٤-١٠٥).

(٧) هذا الكلام بالنسبة لما اعتمدناه من أحكام نسخة الكروخي وليس المطبوع، فمثلاً حديث

(١٩٥٥) في المطبوع: «حسن صحيح» ولكنه في الكروخي (ق ١/ ٣٣): «حسن».

حديثاً تابعه عليه الأعمش في نفس السند وقال : « حسن صحيح » برقم (١٤٦) ولكن الغالب أن تصحيحه من أجل الأعمش .
وقد حكم على بعض حديثه بأنه : « حسن » كما في الأحاديث (٥٥٢ ، ١٠٠٥ ، ١٦٢٩ ، ٣٦٥٨) .

وحكم على حديثين له بأنهما : « حسن غريب » هما (١٤٨٥ ، ٢٨٨٠) .
والمح في (٣٦٤) إلى ضعف ابن أبي ليلى عند أحمد بن حنبل والبخاري ،
وفي (٢٧٤١) وصفه باضطراب الإسناد . وفي (٣٤١٩) حكم على حديثه بالغرابة
وأنه لا يعرفه إلا من طريقه ، وهناك نصوص لم يحكم عليها أو انتقدها ^(١) لسبب
آخر غير ابن أبي ليلى ^(٢) .

والترمذي مع وصفه لابن أبي ليلى بكثرة الخطأ ، صحح له حديثاً
وَحَسَّنَ له ستة أحاديث ، ولم يحل وصفه له بكثرة الخطأ ولا بنقله عن
شيخه البخاري ^(٣) أنه لا يروي عنه مطلقاً أي لا يشتغل بحديثه ، لم يحل
ذلك دون تحسين حديثه .

وأما ثانيهم : وهو مجالد بن سعيد ، فقد حكم على حديث له (٢٩٧١)

(١) انظر مثلاً : « ٢١٠٨ ، ١٧١٥ » .

(٢) انظر مثلاً : « ٣٥٥٣ ، ٣٠٧١ ، ٢٠٧٢ ، ٧١٨ ، ١٩٤ » .

(٣) انظر : الجامع (١٩٩/٢) .

بأنه حسن صحيح ولكن له متابع صحيح ذكره برقم (٢٩٧٠) ، وأخرج حديثاً له (١٢٠٥) ثم ساق سنداً بعده فيه متابعة زكرياء بن أبي زائدة له ثم قال : « هذا حسن صحيح ، وقد رواه غير واحد عن الشعبي عن النعمان ابن بشير » ، فالغالب أنه صححه بالنظر لحديث زكريا وليس لمجالد ، ولأنه ذكر الحكم بعد إسناد زكريا .

وقد وجدته حسنً لمجالد كما في الأحاديث : (١٢٦٣ ، ١٤٧٦)^(١) ، (٢٣٢١ ، ٢٣٥٦) كلها حكم عليها بقوله : « هذا حديث حسن » .

وقد ضعف مرويات مجالد كما في الأحاديث : (٦٤٧ ، ١١٩ ، ١١٧٢) وحكم على بعضها بقوله : « غريب » وهي : (٦٥٣ ، ٢٢١٣ ، ٣٧٥٢ ، ٣٩١٢ ، ٣٩١٣) وهذا مشعر بالضعف عنده ، فقلنا بحكم على حديث بالغرابة بدون إضافة حسن أو صحيح إلا ويكون ذلك الحديث ضعيفاً . فمع وصفه له بكثرة الخطأ صحح له حديثاً ، وحسن له أربعة .

وأما ثالثهم : وهو عبد الله بن لهيعة ، فقد حكم الترمذي على حديث واحد له بأنه : « حسن » وهو برقم (١٥٨٩) ، وحكم على حديثين له بأنهما : « حسن غريب » وهما برقمي : (١٦٤٤ ، ١٦٥٢) ، وضعفه في

(١) هذان الحديثان في المطبوع ورد الحكم عليهما : « حسن صحيح » والتصويب من الكروخي (ث ١٠٧/ب) ، (ق ١٥٥/أ) .

عدد من الأحاديث ^(١) ، أو سكت عن الحكم عليها ^(٢) ، وحكم على عدد من أحاديثه بالغرابة ^(٣) وهي تعني الضعف عنده ، فمع وصفه له بكثرة الخطأ إلا أنه حسن له ثلاثة أحاديث .

وأما رابعهم : فشريك بن عبد الله النخعي ، فقد صحح له ستة عشر حديثاً قال في بعضها : « حسن صحيح » وهي : (٥٢٠ ، ١٣٨٥ ، ١٤٩٨ ، ١٥٠٣ ، ١٨٣٠ ، ٢٦٦٠ ، ٢٨٤٨ ، ٢٨٤٩ ، ٢٨٥٠) .

وقال في بعضها : « حسن غريب صحيح » وهي : (٣٦٢٨ ، ٣٧١٩ ، ٣٨٢٨) وقال : « صحيح » كما في الأحاديث : (١٠٧ ، ٢٤٨٣) ، وقال في حديث واحد : « حسن صحيح غريب » وهو برقم (٣٧١٥) ، وقال في آخر : « أحسن شيء في الباب وأصح » وهو برقم (١٢) ، وقد ذكر الترمذي لأغلبها متابعات قوية أو شواهد في الباب .

وحكم على أربعة أحاديث بأنها : « حسن » في اثنين منها يوجد من هو أضعف من شريك ، ففي الحديث (٥٣٠) يوجد الحارث الأعور وهو

(١) انظر مثلاً : (١٠ ، ٥٧٨ ، ٦٣٧ ، ١١١٧ ، ٢١١٤ ، ٢٦٩٥ ، ٣٨٤٤) .

(٢) انظر مثلاً : (١١٢٩ ، ١٨٠٢ ، ٢٢٧٤ ، ٣٣٨١) .

(٣) انظر مثلاً : (٤٠ ، ٧١٤ ، ١٤٥٠ ، ١٦٢٢ ، ٢٥٠١ ، ٢٥٣٢ ، ٢٥٣٨ ، ٢٥٧٦ ، ٢٧٠٧ ،

٣١٦٤ ، ٣٣٢٦ ، ٣٣٧١ ، ٣٣٧٦ ، ٣٦٤٨) .

متهم بالكذب ، وفي الحديث (٦٥٠) حكيم بن جبير وقد وصفه بعض أهل العلم بأنه متروك ، ويبقى حديثان هما : (١٠٦٨ ، ٣٨١٢) .

وحكم على أحد عشر حديثاً بأنها من : « الحسن الغريب » وهي :
(١٢٦٤ ، ١٣٦٦ ، ١٤٣٧ ، ٢٢٢٠ ، ٢٥٢٩ ، ٢٧٢٥ ، ٢٧٧٧ ، ٢٨٣٢ ،
٣٠٤٧ ، ٣٧١٨ ، ٣٧٣٠) .

وحكم على حديث واحد بأنه : « غريب حسن »^(١) وهو برقم (٢٦٨) .

فمع وصفه له بكثرة الخطأ إلا أنه صحح له ستة عشر حديثاً وحسن له قريباً من ذلك .

وأما خامسهم : فعبد الرحمن بن زيد بن أسلم ، أخرج له أربعة أحاديث وتعقبها كلها بتضعيفه وهي : (٤٦٥ ، ٦٣٢ ، ٧١٩ ، ٨٥٢) .

فهذا الراوي وصفه بكثرة الخطأ ، ولم يحسن له شيئاً فضلاً عن التصحيح ، فكأنه يراه لا يصلح لأن يُحسن حديثه فهو عنده في مرتبة المتهم بالكذب من حيث عدم تحسين حديثه .

وأما سادسهم : فأبوبكر بن عياش ، فقد صحح له الترمذي سبعة عشر

(١) في المطبوع : « حسن غريب » والمثبت في الكروخي : « غريب حسن » (ق ٢٣/ب) .

حديثاً هي : (٢٥٨ ، ٣٤٩ ، ٤٥٦ ، ٥٩٣ ، ٧٩٣ ، ١٢٠٨ ، ١٣٧١ ،
١٥٢٨ ، ١٥٩٨ ، ١٩٩٨ ، ٢٠٢٠ ، ٢١٨٨ ، ٢٣٧٣ ، ٢٤١٧ ، ٣٠٧٩ ،
٣٤٧٩ ، ٣٤٨٢ ، ٣٨٨٩) .

وحسن له حديثاً برقم (٤٥٣) ، وقال في آخر : « حسن غريب »
(١٨٤١) وفي سنده حمزة الشامي متكلم فيه كما ذكر الترمذي بنفسه .

وقد أخرج له حديثاً خالفه فيه سفيان بن عيينة ثم قال : « وسفيان بن
عيينة أحفظ وأصح حديثاً من أبي بكر بن عياش » (٣٣٥٧) .

واستغرب بعض الأحاديث التي في سندها ابن عياش ولكن الحمل
فيها على غيره^(١) ، وكذلك ما سكت عنه^(٢) .

ونخلص مما سبق أن الترمذي لم يمنعه وصفه لخمس من الرواة المكثرين
بأنهم ممن يكثر خطؤهم أن يحسن بعض أحاديثهم ، بل صحح البعض
منها بحسب قوة ضعف كل راوي ، فأكثر من التصحيح في أحاديث
شريك وأبي بكر بن عياش لما كان ضعفهما أقل من ابن لهيعة وابن أبي ليلى
ومجالد بن سعيد ، أما هؤلاء الثلاثة فصحح للثاني منهم حديثاً واحداً ،
وللثالث منهم حديثاً واحداً أيضاً ، وأما ابن لهيعة فلم يصحح له شيئاً بل

(١) انظر مثلاً : (١٤٠٤ ، ١٦٤٠ ، ١٩٩٤ ، ٣٩٣٢) .

(٢) انظر مثلاً : (١١٨ ، ٤٦٠ ، ٦٨٢ ، ١٣٨٤ ، ٢٦٥٩ ، ٣٠٤٢) .

قلَّ من تحسينه لما يرويه فلم يحسن له إلا ثلاثة أحاديث فقط مع أنه أخرج له سبعة وثلاثين حديثاً ضعفه في معظمها تصريحاً أو تلميحاً .
أما عبد الرحمن بن زيد بن أسلم فلم يحسن له شيئاً مطلقاً .

وبالنظر إلى ما سبق نستطيع القول : أن ما جزم به ابن الصلاح وغيره من أن من كثر خطؤه يكون في مرتبة المتهم بالكذب عند الترمذي ؛ فيه نظر ، لأننا وجدنا الترمذي حسن جملة من الأحاديث بل صحح بعضها مع وصفه لبعض رواة تلك الأحاديث بكثرة الخطأ .

ولكن لا بد من التأكيد أن الترمذي تعامل مع أحاديث كل راوٍ بصورة مختلفة بعض الشيء ، فوجدنا مثلاً الأصل عنده في مرويات أبي بكر بن عياش الصحة ، وبدرجة أقل شريك ، ثم يأتي مجالد وابن أبي ليلى في منزلة متقاربة فحسن لهما بعض ما روياه ، وبعدهما يأتي ابن لهيعة والأصل عنده أنه ضعيف ، وفي المؤخرة عبد الرحمن بن زيد بن أسلم .

فتكون « كثرة الخطأ » نسبية عنده ، فليس كثرة خطأ أبي بكر بن عياش ، ككثرة خطأ ابن أبي ليلى ، وليس كثرة خطأ هذا الأخير ككثرة خطأ عبد الرحمن بن زيد بن أسلم ، وذلك من حيث الحكم على مروياتهم .

وبناء على ما تقدم هل يكون رأي ابن رجب هو الراجح ؟ ، والذي يتبنى فيه أن كل راوٍ إذا لم يكن متهماً بالكذب مهما بلغ ضعفه حتى لو كان

الغالب على حديثه الوهم فحديثه يكون حسناً عند الترمذي بشرط العاضد والسلامه من الشذوذ .

الراجع - في نظري - خلاف هذا التعميم الذي أطلقه الحافظ ابن رجب رحمه الله تعالى فمثلاً محمد بن عبيد الله العرزمي لم يُتهم بالكذب ولكن أكثر النقاد على أنه متروك^(١) ، وقد روى له الترمذي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً : « البينة على المدّعي ، واليمين على المدّعي عليه »^(٢) .

وهذا الحديث لمتنه شواهد قوية صحح الترمذي منها حديث وائل بن حجر وحديث ابن عباس في نفس الباب ، ولم يحسن الحديث وإنما قال : « هذا حديث في إسناده مقال ، ومحمد بن عبيد الله العرزمي يُضعّف في الحديث من قبل حفظه ، ضعّفه ابن المبارك وغيره »^(٣) ، فيلاحظ أنه لم يصفه بالكذب ولا اتهمه به ، بل ضعفه من قبل حفظه فقط ، ومع ذلك لم يحسن حديثه رغم وجود شواهد له قوية عنده .

فامتناعه عن تحسينه دال على أن الراوي المتروك لفحش خطئه أو لغلبة

(١) تهذيب الكمال (٢٦ / ٤١ - ٤٤) .

(٢) الجامع (١٣٤١) .

(٣) المرجع نفسه .

الخطأ على ما يرويه لا يكون حديثه حسناً ولو اعتضد بشواهد أخرى وسلم من الشذوذ .

ومثال ثان : حسين بن قيس الرحبي الملقب بـ (حنش) لم يُتهم بالكذب ، ولكن أكثر النقاد يرون أنه متروك فلا يكتب حديثه^(١) ، وقد أخرج له الترمذي عدة أحاديث منها حديث ابن مسعود مرفوعاً : « لا تزول قدما ابن آدم يوم القيامة من عند ربه حتى يُسأل عن خمس ، عن عمره فيم أفناه ، وعن شبابه فيم أبلاه ، وماله من أين اكتسبه وفيم أنفقه ، وماذا عمل فيما علم »^(٢) .

وقال الترمذي بعده : « هذا حديث غريب لا نعرفه من حديث ابن مسعود عن النبي ﷺ إلا من حديث الحسين بن قيس ، وحسين بن قيس يُضعّف في الحديث من قبل حفظه وفي الباب عن أبي برزة وأبي سعيد » ثم أخرج حديث أبي برزة الأسلمي وحكم عليه بأنه : حسن صحيح .

ومثال ثالث : الحكم بن ظهير لم يُتهم بالكذب ، ولكن أكثر النقاد على

(١) تهذيب الكمال (٦/ ٤٦٥-٤٦٧) .

(٢) الجامع (٢٤١٦) .

أنه متروك^(١)، وأخرج له الترمذي حديثاً في دعاء الأرق مرفوعاً^(٢)، ثم قال: « هذا حديث ليس إسناده بالقوي، والحكم بن ظهير قد ترك حديثه بعض أهل الحديث، ويروى هذا الحديث عن النبي ﷺ مرسلاً من غير هذا الوجه ».

ومع أن الحديث في دعاءٍ وله شاهد من وجه آخر عند الترمذي إلا أنه لم يحسنه، والسبب الظاهر هو وجود الحكم بن ظهير المتروك حديثه عند بعض أهل الحديث كما نص الترمذي بنفسه.

فالأمثلة السابقة دالة على أن الترمذي يمتنع عن تحسين مرويات لبعض الرواة لم يتهموا بالكذب مع وجود شواهد لبعض حديثهم ومع سلامتها من الشذوذ، وسبب ذلك - في نظري - لأنهم من المتروكين لغلبة الخطأ والمناكير على مروياتهم أو لأمر أخرى تكون سبباً لترك التحديث عنهم والاشتغال بحديثهم.

ومما يزيد الأمر تأكيداً أن الترمذي تحاشى إخراج مرويات عدد من الرواة - إلا فيما ندر ولحديث واحد غالباً - لشدة ضعفهم عنده، وغالباً لا بد أن يكون بعض ما روه صالحاً لشروطه في التحسين، مع أنهم في

(١) تهذيب الكمال (٧/٩٩-١٠٢).

(٢) جامع الترمذي (١٠٩٧).

نظره ونقده ليسوا من المتهمين بالكذب من ذلك :

- زياد بن عبد الله ، قال فيه : « كثير الغرائب والمناكير »^(١) .
- موسى بن محمد بن إبراهيم التيمي ، قال فيه : « كثير الغرائب والمناكير »^(٢) .
- المختار بن نافع ، قال فيه : « كثير الغرائب »^(٣) .
- محمد بن زياد صاحب ميمون بن مهران ، قال فيه : « ضعيف في الحديث جداً »^(٤) .
- إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة ، قال فيه : « قد تركه بعض أهل الحديث منهم أحمد بن حنبل » .
- عبد الله بن سعيد المقبري ، ذكر الترمذي أن يحيى بن سعيد القطان ضعفه جداً^(٥) .
- عبد الرحمن بن زيد بن أسلم ، قال فيه : « ضعيف الحديث كثير

(١) المصدر السابق (١٨٢٣) .

(٢) جامع الترمذي (٣٧١٤) .

(٣) جامع الترمذي (٣٧٠٩) .

(٤) جامع الترمذي (٢١٠٩) .

(٥) العلل الصغير (٧٤٠ / ٥) وانظر الجامع (٥٠٢) .

الغلط» (١).

فهؤلاء عنده في حكم المتهم بالكذب من حيث عدم تحسين حديثهم ولو اعتضد بغيره وسلم من الشذوذ .

وبهذا يتضح أن الترمذي : لا يحسن لكل محدث ضعيف مهما بلغ ضعفه إذا لم يكن متهماً بالكذب كما فهم الحافظ ابن رجب ، وكذلك لا يمتنع من تحسين بعض مرويات الضعفاء الموصوفين بكثرة الخطأ كمحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ومجالد بن سعيد وعبد الله بن لهيعة ، كما فهم ابن الصلاح وبعض المعاصرين .

فليس كل كثرة للخطأ مانعة من التحسين عنده ، وليس كل ضعف دون الاتهام بالكذب قابل للتحسين عنده أيضاً ، والذي يظهر لي مما تقدم أن من كان كثير الخطأ لدرجة أن أكثر النقاد يصفونه بالترك أو بعدم كتابة حديثه فهو عند الترمذي في منزلة المتهم بالكذب من حيث عدم تحسين حديثه ، وأما من كان كثير الخطأ والنقاد مختلفون في الرواية عنه أي لم يتفق أكثرهم على تركه وإنما هذا اختيار بعضهم فهو عند الترمذي مقبول من حيث تحسين حديثه إذا استكمل الشروط المتبقية ، ومن هذا الصنف ابن

(١) جامع الترمذي (٦٣٢) .

أبي ليلى ومجالد وابن لهيعة ، ومن طالع جامع الترمذي بعناية سيري مدى اهتمامه رحمه الله بأقوال النقاد قبله ، وخير شاهد موجز على ذلك علله الصغير .

وبقي أن نتكلم - الآن - عن آخر مسائل هذا الشرط وهي : هل حسن الترمذي لمتهم بالكذب ؟ وهي المسألة الثالثة والأخيرة المتعلقة بالشرط الأول من شروط الحسن عنده .

المسألة الثالثة : هل حسن الترمذي حديثاً لراوٍ متهم بالكذب ؟

حسن الترمذي عدداً من الأحاديث لرجلين هما الحارث الأعور وكثير ابن عبد الله المزني وقد اتهما بالكذب من قبل بعض المحدثين قبله ، فقد حسن ثلاثة أحاديث من رواية الحارث بن عبد الله الأعور ، وقد نقل الترمذي نفسه أن الشعبي كان يقول : « حدثنا الحارث الأعور وكان كذاباً »^(١) ، وقال إبراهيم النخعي : « الحارث أتهم »^(٢) ، وقال أبو إسحاق السبيعي : « زعم الحارث الأعور وكان كذاباً »^(٣) ، وقال أبو بكر بن عياش : « كانوا يقولون : إنه صاحب كتب كذاب » ، وكذا اتهمه علي بن

(١) العلل الصغير (٧٥٥ / ٥) .

(٢) تهذيب الكمال (٢٤٦ / ٥) .

(٣) المصدر السابق (٢٤٧ / ٥) .

المديني ، وأبو خيثمة^(١) .

والترمذي يصفه بالضعف في عدة مواطن من جامعه من دون أن يغلظ في عباراته فيقول مثلاً : « وقد ضعف بعض أهل العلم الحارث الأعور »^(٢) ، ويقول : « والحارث يضعف في الحديث »^(٣) ، ويقول : « وفي الحارث مقال »^(٤) ، فكأنه لا يراه متهماً بالكذب ولكن هذا لا ينفي أنه كذلك عند كثير من المحدثين قبل الترمذي .

والحديث الأول : أخرجه الترمذي من طريق أبي إسحاق السبيعي عن الحارث عن علي قال : قال رسول الله ﷺ : « للمسلم على المسلم ست بالمعروف : يسلم عليه إذا لقيه ، ويجيبه إذا دعاه ، ويشمته إذا عطس ، ويعوده إذا مرض ، ويتبع جنازته إذا مات ، ويجب له ما يجب لنفسه » . « وفي الباب عن أبي هريرة وأبي أيوب والبراء وأبي مسعود . قال أبو عيسى : هذا حديث حسن ، وقد روي من غير وجه عن النبي ﷺ ،

(١) المصدر السابق (٢٤٨ / ٥) .

(٢) جامع الترمذي (٧٣ / ٢) ، (٤١٦ / ٤) .

(٣) المصدر السابق (١٧٧ / ٣) .

(٤) المصدر السابق (١٧٣ / ٥) .

وقد تكلم بعضهم في الحارث الأعور^(١).

وبعده أخرج حديث أبي هريرة^(٢) وصححه وهو قريب اللفظ جداً من حديث الحارث.

وقد صححه مسلم^(٣) أيضاً ، ويشهد لحديث البراء بن عازب المتفق عليه^(٤).

ولعل الترمذي أقدم على تحسين هذا الحديث لشهرته وصحة ثبوته عن رسول الله ﷺ من طرق أخرى بالإضافة إلى أن الحارث الأعور عنده ليس في حد المتهم بالكذب كما يظهر من عباراته المتقدمة .

والحديث الثاني : أخرجه الترمذي عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي قال : « كان النبي ﷺ إذا عاد مريضاً قال : أذهب البأس رب الناس ، واشف فأنت الشافي لا شفاء إلا شفاؤك ، شفاء لا يُغادر سقماً »^(٥).

ويُغني عنه من جهة ، ويشهد له من جهة أخرى حديث عائشة رضي الله

(١) المصدر السابق (٢٧٣٦) .

(٢) المصدر السابق (٢٧٣٧) .

(٣) صحيح مسلم (٢١٦٢) .

(٤) صحيح البخاري (١٢٣٩) وصحيح مسلم (٢٠٦٦) .

(٥) الجامع (٣٥٦٥) .

عنها الذي صححه البخاري ومسلم^(١) وهو مطابق له في اللفظ ، كذلك حديث أنس عند البخاري في صحيحه^(٢) ، فمتن الحديث محفوظ عن رسول الله بلا شك ، ولعل الترمذي أورده من طريق الحارث الأعور ليقينه بصحة هذا الحديث .

والحديث الثالث : أخرجه عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي قال : « من السنة أن تخرج إلى العيد ماشياً ، وأن تأكل شيئاً قبل أن تخرج »^(٣) . والشرط الأول منه له شواهد ضعيفة منها حديث سعد القرظ : « أن النبي ﷺ كان يأتي العيد ماشياً »^(٤) ، وحديث أبي رافع نحوه^(٥) ، ومرسل لابن المسيب وآخر للزهري^(٦) .

قال المباركفوري : « أحاديث الباب وإن كانت ضعافاً ، لكن بعضها يعتضد ببعض »^(٧) ، وحسنه الألباني - رحمه الله - لشواهد^(٨)

(١) صحيح البخاري (٥٧٤٣) ، وصحيح مسلم (٢١٩١) .

(٢) صحيح البخاري (٥٧٤٢) .

(٣) الجامع (٥٣٠) .

(٤) أخرجه ابن ماجه (١٢٩٤) والبيهقي في سننه الكبرى (٢٨٧، ٢٨١ / ٣) ،

(٥) أخرجه ابن ماجه (١٢٩٧) (١٣٠٠) .

(٦) أحكام العيدين للقرطبي (٢٧، ٢٦، ١٨) .

(٧) تحفة الأحوذى (٧٢ / ٣) .

أيضاً .

والشطر الثاني منه يشهد له ما أخرجه البخاري في صحيحه^(٢) عن أنس رضي الله عنه : « كان رسول الله ﷺ لا يغدو يوم الفطر حتى يأكل تمرات » وصححه الترمذي^(٣) أيضاً .

ولعل الترمذي تساهل في تحسينه لأن الحديث لم يتضمن لفظاً لرسول الله ﷺ ، ولأن مضمونه يدل على حكم مستحب غير ملزم للمكلف ، ثم لعمل أكثر أهل العلم به ، ولهذا قال الترمذي بعده : « والعمل على هذا الحديث عند أكثر أهل العلم ، يستحبون أن يخرج الرجل إلى العيد ماشياً ، وأن لا يركب إلا من عذر » .

وعلى أية حال فالترمذي - كما هو ظاهر عباراته - لا يرى أن الحارث الأعور متهم بالكذب كما هو رأي ابن معين والنسائي^(٤) أيضاً ، ولعله في ذلك يتأول لفظة « الكذب » التي أطلقها غير واحد من المعاصرين

(١) صحيح سنن الترمذي (١/١٦٤) ، وإرواء الغليل (٣/١٠٣) .

(٢) صحيح البخاري (٩٥٣) .

(٣) الجامع (٥٤٣) .

(٤) انظر : تهذيب الكمال (٥/٢٤٩) فقد قال فيه : ليس به بأس !!

للحارث كما فعل الذهبي^(١) مثلاً .

ثم إن الحديثين الأول والثاني محفوظان عن رسول الله ﷺ من غير طريق الحارث الأعور ، والحديث الثالث شطره الثاني محفوظ كذلك ، ولشطره الأول عدة شواهد صالحة للتقوية بالإضافة إلى قرائن أخرى .
وأما كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني المدني ، فقد حَسَّن الترمذي له ثلاثة أحاديث أيضاً ، وقد قال الشافعي فيه : « ذاك أحد الكذابين أو أحد أركان الكذب »^(٢) .

وقال أبو داود السجستاني : « كان أحد الكذابين » ، وجرحه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين جرحاً شديداً^(٣) .

وقال النسائي والدارقطني : « متروك الحديث » .

وقال ابن حبان : « روى عن أبيه عن جده نسخة موضوعة »^(٤) .

وقد انتقد الترمذي لتحسينه بعض مرويات كثير بن عبد الله المزني ، فقد

(١) انظر : ميزان الاعتدال (٤٣٧/١) والنبلاء (١٥٣/٤) فقد تناول لفظة الكذب بالخطأ ، وبالكذب في الرأي أي في غلوه في التشيع .

(٢) تهذيب الكمال (١٣٨/٢٤) .

(٣) المصدر السابق (١٣٧/٢٤، ١٣٨، ١٣٩) .

(٤) كتاب المجروحين (٢٢١/٢) .

قال ابن دحية ^(١) في حديث كثير عن أبيه عن جده مرفوعاً في عدد التكبيرات في صلاة العيد : « وكم حَسَنَ الترمذي في كتابه من أحاديث موضوعة أو أسانيد واهية ، منها هذا الحديث ، فإن الحسن عندهم ما نزل عن درجة الصحيح . ولا يُرَدُّ عليه إلا من كلامه ، قال في (علله) التي في آخر كتابه (الجامع) : والحديث الحسن عندنا . . . » ^(٢) .

كأنه يشير إلى وجود تعارض بين تحسين الترمذي لكثير بن عبد الله وبين اشتراطه في تعريفه عدم تحسين حديث من اتهم بالكذب .

وقال الزيلعي : « وكثير هذا مجمع على تضعيفه ، ولم يوافق الترمذي على تصحيح حديثه في موضع ، وتحسينه في آخر » ^(٣) .

وقال الحافظ ابن حجر : « أنكر جماعة تحسينه على الترمذي » ^(٤) ، يعني حديث تكبيرات صلاة العيد .

(١) هو عمر بن حسن بن علي بن الجُمَيْل بن دحية الكلبي الأندلسي، ولد سنة ٥٤٦ هـ وتوفي سنة ٦٣٣ هـ، ورحل إلى عدة بلدان من جهة المشرق كأصبهان ونيسابور واستقر به المقام في مصر، وقد طعن فيه عدد من العلماء في عصره . انظر : النبلاء (٢٢ / ٣٨٩-٣٩٥) ولسان الميزان (٢٩٢-٢٩٨ / ٤) .

(٢) نصب الراية (٢ / ٢١٧-٢١٨) .

(٣) المصدر السابق (٢ / ٤٢٥-٤٢٦) .

(٤) التخليص الحبير (٢ / ٨٤) .

وظاهر تصرف الترمذي في (جامعه) أنه حسن الظن بكثير فقد صحح له حديث : «الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً حراماً حلالاً وأحل حراماً . . .»^(١) ، ولم يذكره بالضعف في أي موطن لا في جامعه ، ولا علة الكبير أو الصغير ، ويغلب على الظن أنه تبع في ذلك شيخه البخاري فقد قوى حديثاً لكثير بن عبد الله^(٢) ، وحسن آخر^(٣) ، وكذلك ابن خزيمة أخرج في صحيحه^(٤) له أيضاً تأثراً بالبخاري فيما يبدو .

قال الحافظ ابن حجر : «وكثير بن عبد الله ضعيف عند الأكثر ، ولكن البخاري ومن تبعه كالترمذي وابن خزيمة يقوون أمره»^(٥) ، وقال : «كثير ضعيف عند الأكثر ، لكن البخاري مشاه وتبعه الترمذي»^(٦) . فالرجل في نظره ليس بمتهم ولا متروك ، ولذا صحح له حديثاً ، وحسن له ثلاثة أحاديث هي :

(١) الجامع (١٣٥٢) .

(٢) انظر : العلل الكبير (ص ٩٣-٩٤) .

(٣) تهذيب الكمال (١٣٩ / ٢٤) .

(٤) صحيح ابن خزيمة (١٤٣٨ ، ١٤٣٩ ، ٢٤١٢ ، ٢٤٢٠) .

(٥) فتح الباري (٥٢٨ / ٤) .

(٦) فتح الباري (٣٢٧ / ٧) .

الحديث الأول : يرويه كثير بن عبد الله عن أبيه عن جده : « أن النبي ﷺ كَبُرَ في العيدين في الأولى سبْعاً قبل القراءة ، وفي الآخرة خمساً قبل القراءة »^(١) ، وقال الترمذي بعده : « حديث جد كثير حديث حسن ، وهو أحسن شيء روي في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وسلم » ، وسأل البخاري عنه فقال : « ليس في الباب شيء أصح من هذا ، وبه أقول وحديث عبد الله بن عبد الرحمن الطائفي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده في هذا الباب هو صحيح أيضاً »^(٢) .

فحديث عمرو بن شعيب يشهد له ، ومما يقوي الظن بثبوت الحديث أيضاً ما ورد في قول الترمذي : « وهكذا روي عن أبي هريرة أنه صلى بالمدينة نحو هذه الصلاة ، وهو قول أهل المدينة » ، فهذا عمل ظاهر من صحابي ملازم لرسول الله ﷺ في عبادة وبمحضر جمع من الصحابة وغيرهم من فقهاء المسلمين من أهل المدينة ، وهذا مما لا اجتهاد ولا مجال للرأي فيه لأن الأمر يتعلق بعبادة هي من شعائر أهل الإسلام .

والحديث الثاني : يرويه كثير كسابقه مرفوعاً : « إن الدين ليأرُزُ^(٣) إلى

(١) الجامع (٥٣٦)

(٢) العلل الكبير (ص ٩٣-٩٤) .

(٣) أي ينضم ويجمع .

الحجاز كما تأرّز الحية إلى جحرها ، وليعقلن^(١) الدين من الحجاز معقل الأروية^(٢) من رأس الجبل ، إن الدين بدأ غريباً ، ويرجع غريباً ، فطوبى للغرباء الذين يصلحون ما أفسد الناس من بعدي من سنتي^(٣) .

وللحديث شواهد عدة ، أقربها له من حيث الإجمال وعموم المعنى حديث ابن عمر رضي الله عنهما في صحيح مسلم^(٤) : « إن الإسلام بدأ غريباً ، وسيعود غريباً كما بدأ ، وهو يآرز بين المسجدين كما تأرز الحية إلى جحرها » .

والحديث الثالث : كسابقه عن كثير به مرفوعاً : « إنه من أحيا سنة من سنتي قد أميتت بعدي فإن له من الأجر مثل من عمل بها من غير أن ينقص من أجورهم شيئاً ، ومن ابتدع بدعة ضلالة لا ترضي الله ورسوله كان عليه مثل آثام من عمل بها لا ينقص ذلك من أوزار الناس شيئاً »^(٥) . وللحديث شواهد عدة ، أقربها له من حيث عموم المعنى حديث أبي

(١) أي يتحصل .

(٢) أي أنشئ الماعز الجبلي .

(٣) الجامع (٢٦٣٠)

(٤) صحيح مسلم (١٤٦) .

(٥) الجامع (٢٦٧٧) .

هريرة الذي صححه مسلم^(١) والترمذي^(٢) وغيرهما عن رسول الله ﷺ :
 « من دعا إلى هدى كان له من الأجر مثل أجور من يتبعه لا ينقص ذلك
 من أجورهم شيئاً ، ومن دعا إلى ضلالة كان عليه من الإثم مثل آثام من
 يتبعه ، لا ينقص ذلك من آثامهم شيئاً » . ونخلص مما سبق إلى أن
 الترمذي لم يحسن لرجلٍ متهم بالكذب عنده ، وإن كان حسن أحاديث
 قليلة لرجال اتهمهم بعض المحدثين ممن جاء قبله ، فلم يوافقهم على ذلك .
 فيكون بذلك قد التزم التزاماً كلياً تاماً بهذا الشرط فيما حسنه من أحاديث ،
 ولا يُعترض عليه بتحسينه لأحاديث للحارث الأعور ولكثير بن عبد الله
 المزني ؛ لأن رأيه فيها كما اتضح لنا أنها ليسا من المتهمين بالكذب أو من
 المتروكين ، ولم يشذ في ذلك ، فقد وافقه ابن معين في بعض الروايات عنه
 على رأيه في الحارث ، ووافق البخاري على رأيه في كثير بن عبد الله المزني ،
 وإن كان ذلك مخالفاً لما عليه أكثر النقاد ، ومع ذلك فقد احتاط للأمر بأن
 تكون لمتون أحاديثهما محفوظة عن رسول الله ﷺ من جهات أخرى ،
 وراعى القرائن فيما لم يتوفر فيه ذلك كما مر معنا في الحديث الثالث
 للحارث ، والحديث الأول لكثير . . والله أعلم .

(١) صحيح مسلم (٢٦٧٤) .

(٢) الجامع (٢٦٧٤) .

المطلب الثاني

عدم الشذوذ

لم يحدد الترمذي معنى الحديث الشاذ عنده ، كما لم أجده وصف في جامعه أي حديث بالشذوذ ، ولم يستعمل مطلقاً هذا اللفظ أو أحد مشتقاته : « شاذ ، شذوذ ، شذ . . . إلخ » ، مما صعب علينا تحديد مراده من هذا الاصطلاح ، لا سيما وأن المحدثين لم يتفقوا على تعريف واحد له . وفيما يلي سأذكر تعريف الشاذ في اللغة ، ثم أستعرض ما وقفت عليه من تعريفات المحدثين للشاذ واستعمالاتهم له ، ثم أحاول استخلاص الخطوط العريضة من مجمل ذلك ، ذاكراً ترجيح بعض العلماء لمعنى الشاذ عند الترمذي ، مع بيان ما هو الراجح في نظري .

تعريف الشاذ لغة : قال ابن فارس في مادة (شذ) : « الشين والذال يدلُّ على الانفراد والمفارقة ، شذ الشيء يشذ شذوذاً »^(١) ، وقال الأزهري : « شذ الرجل إذا انفرد عن أصحابه ، كذلك كل شيء منفرد فهو شاذ »^(٢) . وفي العُرف يُستعمل للذم غالباً ، ومن ذلك ما استقر الاصطلاح عليه من أن الحديث الشاذ نوع من أنواع الحديث المردود .

(١) معجم مقاييس اللغة (٣/ ١٨٠) .

(٢) تهذيب اللغة (١١/ ٢٧١) .

ومن تعاريف المحدثين للشاذ واستعمالهم له التي وقفتُ عليها :

- ١- قول شعبة : « لا يجيء الحديث الشاذ إلا من الرجل الشاذ »^(١) ويحتمل أنه أراد التفرد أو المخالفة أو كليهما .
- ٢- قال أبو يوسف القاضي : « لم يبلغنا عن رسول الله ﷺ ولا عن أحد من أصحابه أنه أسهم للفرسين إلا حديث واحد ، وكان الواحد عندنا شاذاً لا نأخذ به »^(٢) والظاهر أنه أراد التفرد بحديث ممن لا تحتمل حاله ذلك ، سواء خالف أم لم يخالف .
- ٣- قول الإمام الشافعي : « ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة حديثاً لم يروه غيره ، إنما الشاذ من الحديث : أن يروي الثقات حديثاً فيشذَّ عنهم واحدٌ فيخالفهم »^(٣) . وهو « قول جماعة من أهل الحجاز أيضاً »^(٤) .
- ٤- قول الإمام أحمد في حديث للأحاديث الصحيحة : « إنه من الشاذ المُطَرَّح »^(٥) .

(١) مقدمة الكامل لابن عدي (١ / ٨١) والكفاية (ص ١٧١) .

(٢) الرد على سير الأوزاعي (ص ٤١) وقد ورد لفظ الشاذ عنده أيضاً (ص ٢٤ ، ٣١) .

(٣) آداب الشافعي ومناقبه لابن أبي حاتم (ص ٢٣٣) ، وبنحوه في معرفة علوم الحديث للحاكم (ص ١١٩) .

(٤) الإرشاد للخليلي (١ / ١٧٦) .

(٥) شرح علل الترمذي (١ / ٤١٠) .

فاستعمل الشاذ في الحديث الذي يرويه الثقة^(١) وخالف فيه غيره ممن هو أولى منه^(٢).

٥- قال علي بن المديني في حديث: «إسناد حسن ولكنه حديث شاذ غير معروف...» وقد روي عن عثمان وعلي وأبي بن كعب بأسانيد جياد أنهم أفتوا بخلافه^(٣).

٦- قال أبو داود في وصف أحاديث كتابه (السنن): «والأحاديث التي وضعتها في كتاب السنن أكثرها مشاهير...» والفخر بها أنها مشاهير، فإنه لا يحتج بحديث غريب ولو كان من رواية مالك، ويحيى بن سعيد والثقات من أئمة العلم، ولو احتج رجل بحديث غريب وجدت من يطعن فيه، ولا يحتج

(١) حديث أسماء بنت عميس في نهي رسول الله ﷺ لها أن تحد على زوجها المتوفى أكثر من ثلاثة أيام، وسند الحديث قوي أخرجه أحمد في المسند (٦/٣٦٩، ٤٣٨).

(٢) حديث أم سلمة وغيرها مرفوعاً: «لا يحل لامرأة مسلمة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد فوق ثلاثة أيام إلا على زوجها أربعة أشهر وعشراً». أخرجه البخاري (٥٣٣٦) ومسلم (١٤٦٨).

(١٤٩٠) وابن حبان (١٠/١٣٧-١٤٠) والإحداد أمر زائد على العدة التي نص القرآن على أنها أربعة أشهر وعشراً أيضاً.

(٣) الاستذكار لابن عبد البر (٣/٨٣).

بالحديث الذي قد احتج به إذا كان الحديث غريباً شاذاً»^(١).

فجمع بين الغرابة والشذوذ هنا من دون ذكر للمخالفة مقتصرأ على وجود الانفراد .

٧- قال الأثرم : « والأحاديث إذا كثرت كانت أثبت من الواحد الشاذ ، وقد يهيم الحافظ أحياناً »^(٢) ، وظاهر استعماله للشاذ هنا يريد به المخالفة كما عند الشافعي ، وهكذا فهمه الحافظ ابن رجب^(٣) أيضاً .

٨- قال صالح بن محمد الأسدي الملقب بـ (جزرة) : « الحديث الشاذ : الحديث المنكر الذي لا يعرف »^(٤) .

٩- قال أبو عبد الله الحاكم : « فأما الشاذ فإنه حديث يتفرد به ثقة من الثقات وليس للحديث أصل متابع لذلك الثقة »^(٥) .

١٠- قال الحافظ الخليلي : « والذي عليه حفظ الحديث ، الشاذ : ما ليس له إلا إسناد واحد يشذ بذلك شيخ ثقة كان أو غير ثقة ، فما كان غير

(١) رسالة أبي داود (ص ٢٩) .

(٢) فتح المغيب للسخاوي (١/ ٢٣١) .

(٣) شرح علل الترمذي (١/ ٤٥٧) .

(٤) الكفاية (ص ١٧١) .

(٥) معرفة علوم الحديث (ص ١١٩) .

ثقة فمتروك لا يُقبل ، وما كان عن ثقة يتوقف فيه ولا يحتج به « (١) .

ونجد في الأقوال السابقة أن الشافعي وعلي بن المديني وأحمد بن حنبل والأثرم استعملوا الشاذ في الحديث الذي وقعت فيه مخالفة من الثقة لمن هو أولى منه ضبطاً أو عدداً .

وظاهر كلام أبي داود وصالح جزرة والحاكم والخليلي أن الشاذ هو الحديث الفرد الذي ينفرد به الراوي ولا يعرف إلا عنه ولا يُتابع عليه ، وقد يوصف بالغرابة كما فعل أبو داود ، أو بالنكارة كما فعل صالح جزرة ، وقيد الحاكم ذلك بالثقة ، إلا أن الخليلي نص على أن الشاذ يطلق على تفرد الثقة وغير الثقة ، وهذا ما يدل عليه كلام أبي داود وصالح جزرة ، ولم يقيد هؤلاء الحديث الشاذ بالمخالفة كما صنع الشافعي ومن وافقه ، بل جعلوا التفرد كافياً لإطلاق وصف الشذوذ على الحديث خالف أم لم يخالف .

والمحصلة النهائية أن المحدثين استعملوا الشاذ بمعنيين :

الأول : ما رواه الثقة مخالفاً غيره من الثقات ، وهذا رأي الشافعي وعلي ابن المديني وأحمد بن حنبل والأثرم ، وجماعة من أهل الحجاز .

الثاني : ما رواه الثقة - أو غيره عند الخليلي - منفرداً به ولم يتابع عليه

(١) الإرشاد (١/١٧٦-١٧٧) .

ولو لم تقع مخالفة .

ويحتمل كلام شعبة وأبي يوسف القاضي إطلاق الشاذ على الحديث الفرد سواء خالف رواية غيره أم لم يخالف ما دام لا يحتمل منه ذلك التفرد . قال الحافظ ابن حجر : « والحاصل من كلامهم أن الخليلي يسوي بين الشاذ والفرد المطلق ، فيلزم على قوله أن يكون في الشاذ : الصحيح وغير الصحيح ، فكلامه أعم ، وأخص منه كلام الحاكم لأنه يقول : إنه تفرد الثقة ، فيخرج تفرد غير الثقة ، فيلزم على قوله أن يكون في الصحيح الشاذ ، وغير الشاذ ، وأخص منه كلام الشافعي »^(١) .

فعلى أي المعنيين يُفسر الشاذ عند الترمذي ؟

ذهب شيخ الإسلام ابن تيمية إلى أن مراد الترمذي المعنى الأول ، فقال : « وأما الحسن في اصطلاح الترمذي فهو : ما رُوي من وجهين ، وليس في رواته من هو متهم بالكذب ، ولا هو شاذ يخالف للأحاديث الصحيحة »^(٢) .

وكذا الحافظ ابن رجب قال : « والظاهر أنه أراد بالشاذ ما قاله

(١) النكت لابن حجر (٢/٦٥٢-٦٥٣) .

(٢) مجموع الفتاوى (٣٩/١٨) .

الشافعي، وهو أن يروي الثقات عن النبي ﷺ خلافه» (١).

وأما ابن سيد الناس فيرى أن الشاذ عند الترمذي يشمل المعنيين، فقال أثناء شرحه لشروط الحسن عنده: «والثاني والثالث: يرجعان إلى المتن، وهو أن لا يكون شاذاً، ويروي من غير وجه نحوه، ولعلها إذا حُققا كانا واحداً، وسيوضح ذلك التعريف بالشاذ ما هو؟» (٢).

ثم ساق تعريف الشافعي والحاكم، وعقب بقوله: «والذي يظهر من كلام الترمذي التوسع في ذلك، وأن تفرد المستور داخل في مسمى الشاذ» (٣).

واختار الحافظ ابن حجر (٤) أن مراد الترمذي بالشاذ هو ما خالف فيه الراوي من هو أحفظ منه أو أكثر، سواء انفرد به أم لم ينفرد كما هو تعريف الشافعي.

وما اختاره ابن تيمية وابن رجب وابن حجر يتأيد بالآتي:

١- لو كان مراد الترمذي بالشاذ هو عدم التفرد لما كان قوله:

(١) شرح العلل (١/٣٨٤).

(٢) النفع الشذي (١/٢٣٨، ٢٤٠، ٢٤١).

(٣) النفع الشذي (١/٢٤٤، ٢٤٥).

(٤) النكت لابن حجر (١/٤٠٦).

« وأن يروى من غير وجه . . . » معنى ، إذ سيكون الكلام مكرراً ، والأصل عدم التكرار ، وحمل الكلام على التأسيس أولى من حمله على التأكيد لا سيما في التعاريف^(١) .

٢- استعمل الترمذي للتفرد مصطلح الغرابة كما هو واضح من كلامه وأمثله التي ساقها لبيان معاني الغرابة عند المحدثين ، فلو أنه أراد عدم التفرد لقال : وأن لا يكون الحديث غريباً ، ولما قال : أن لا يكون شاذاً ، فاتضح بهذا أنه لم يرد عدم التفرد ولم يكن يعنيه .

٣- لا يختلف المحدثون في أهمية عدم مخالفة الحديث الذي يحتج به لما هو أثبت منه وأصح ، سواء عبروا عن ذلك بعدم الشذوذ ، أو بعدم النكارة ، أو بأي عبارة مؤدية للمقصود ومحقة للمعنى ، ولو استبعدنا شرط عدم الشذوذ للحظات ، ونظرنا في الشرطين الآخرين . ثم تساءلنا : أيهما الأولى أن نضيف شرطاً ثالثاً ينص على أن لا يخالف ذلك الحديث غيره من الأحاديث الثابتة أو يكون الشرط عدم تفرد ذلك الراوي بالحديث ؟!

ثم أليس قوله : وأن يروى من غير وجه كقوله : وأن لا يكون الحديث فيه تفرد من حيث المعنى ؟! ، أفلا يكون من الأولى اشتراط عدم المخالفة

(١) المصدر السابق .

ليتم الاحتياط والاحتراز للحديث المضعف الذي يصلح أن يُحسَّن ؟ .
وعلى هذا فإذا فسرنا شرط عدم الشذوذ بأن المراد منه عدم التفرد نكون
قد فسرناه بمعنى متكرر ولا يُضيف معنى حقيقياً ، بل يصبح وجوده
وعدم وجوده سرياناً .

وإذا فسرناه بأن المراد منه عدم المخالفة لما هو أولى منه ، نكون فسرناه
بمعنى يُضيف للشرطين الآخرين شرطاً مهماً لا يختلف المحدثون قاطبة في
أهميته وأصالته ، ولا يغني عنه غيره من الشروط الأخرى .

٤- لو فرضنا أنه أراد بالشاذ عدم التفرد ، فماذا سيكون موقفه من
حديث يرويه ضعيف لم يتهم وله شاهد مثله ، ولكن ذلك الحديث يخالف
ما هو أصح منه ؟

هل سيحسن الترمذي الحديث مع وجود المخالفة ؟ أو سيمتنع عن
ذلك ؟

والأقرب لمنهج علماء الحديث كافة ، بل لمنهج الترمذي نفسه أنه لن
يحسن ذلك الحديث ، وفي المثال التالي دليل قوي وواضح على ذلك ، فقد
أخرج حديثاً عن علي الأزدي عن ابن عمر مرفوعاً : « صلاة الليل

والنهار مثنى مثنى»^(١) ، ثم قال بعده : « وَرُوي عن عبد الله العُمري عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ نحو هذا ، والصحيح ما رُوي عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال : « صلاة الليل مثنى مثنى » ، وروى الثقات عن عبد الله بن عمر عن النبي ﷺ ، ولم يذكروا فيه صلاة النهار ، وقد رُوي عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر : أنه كان يصلي بالليل مثنى مثنى ، وبالنهار أربعاً .
وعلي بن عبد الله البارقي الأزدي صدوق ربما أخطأ^(٢) ، وقد تابعه علي روايته عبد الله بن عمر بن حفص العمري وهو ضعيف^(٣) ، ومع ذلك فلم يحسن الترمذي هذا الحديث ؛ لأن الثقات خالفوا في ذلك فرووه عن ابن عمر بدون لفظة (والنهار) ، ثم ساق الترمذي قرينة أخرى ، وهي أن ابن عمر كان يتنفل في النهار بأربع ركعات فلو كان حديث الأزدي صحيحاً عنه لما خالفه وهو المعروف بحرصه الشديد على متابعة السنة .
وهذه ركيزة في منهج الترمذي يدركها كل من يقرأ (جامع) ، فقد حكم على عدة أحاديث رواها بعض الرواة منهم الثقة والصدوق ومسيئ

(١) الجامع (٥٩٧) .

(٢) التقريب (٤٧٦٢) .

(٣) التقريب (٣٤٨٩) .

الحفظ وخولفوا فيها بأنها غير محفوظة^(١) ، وكذلك في عدم الاحتجاج بابن أبي ليلى^(٢) إذا غيّر في المعنى أو في الإسناد ، ومن البدهي أنه لا يعرف أنه غيّر إلا بالمعارضة .

فاشترط عدم المخالفة شرط أساسي لقبول الأحاديث ، سواء ذكر تحت مسمى الشاذ أو غيره من المسميات ، ولو لم نقل ذلك لانهار منهج المحدثين في تعديل الرواة وجرحهم ، إذ هو قائم على معارضة مرويات الرواة بما رواه الثقات الحفاظ المتفق على حفظهم وإتقانهم كما هو ظاهر من كتاب التمييز للإمام مسلم ، والعلل الكبير للترمذي ، والعلل لابن أبي حاتم وللدارقطني وغيرهم .

ومتى خولف الضعيف ممن هو أقوى منه يترجح بقوة ضعفه وأنه أخطأ في ذلك الحديث ، فيصبح غير صالح للتقوية لقيام دليل على ضعفه وظهور برهان معلوم ويّئن على خطئه ، وإنما يصلح حديث الضعيف للتحسين ما لم يقدّم دليل على ضعفه أي لم يخالف ممن هو أقوى منه .

ولا ندري لماذا على وجه التحديد اختار الترمذي لفظ الشاذ ولم يختار

(١) انظر الجامع : (٢٠٣ ، ٣٨٦ ، ٦٩٤ ، ١٠٢٤ ، ٣١٦٣) .

(٢) العلل الصغير (٧٤٦ / ٥) .

لفظ المنكر وهو قد استخدمه في (جامعه) ^(١) في الحكم على الأحاديث ، لاسيما وأن الشاذ مقيد في كلام الشافعي بمخالفة الثقة ، والحسن عند الترمذي كما هو ظاهر تعريفه يخص من ضَعُفَ ، ولكن لعله اختار مذهب التعميم فأدخل الشاذ في كل حديث يخالف لما هو صحيح وثابت ، سواء رواه الثقة أو غيره ، والخلاف في ذلك هين إذ لا مشاحة في الاصطلاح ، لا سيما في عصره حيث لم تستقر كثير من المصطلحات استقراراً تاماً .

ومع الوجاهة الظاهرة للقول بأن الشاذ في مراد الترمذي هو مخالفة الأحاديث الصحيحة إلا أنه يُشكل عليه أنني وجدت عدداً من الأحاديث التي حسنّها فيها مخالفة لأحاديث صحيحة ، سأذكرها فيما يلي ، ثم أجيب عن سؤال مهم له علاقة بذلك وهو : متى لا تكون المخالفة مانعاً من التحسين عند الترمذي ؟

ومن الأمثلة على ذلك ما يلي :

المثال الأول : حديث يرويه الحجاج بن أرطاة عن عطية بن سعد العوفي عن ابن عمر قال : « صليتُ مع النبي ﷺ الظهر في السفر ركعتين ، وبعدها ركعتين » ^(٢) .

(١) الجامع - انظر مثلاً : (٧٨٩، ١٧٨٢، ١٨٥٦، ٢٦٩٩، ٢٧١٣، ٣٨٦٦) .

(٢) الجامع (٥٥١) .

قال الترمذي فيه : « هذا حديث حسن ، وقد رواه ابن أبي ليلى عن عطية ، ونافع عن ابن عمر »^(١) ثم ساق لفظ حديث ابن أبي ليلى : « صليتُ مع النبي ﷺ في الحضر والسفر : فصليت معه في الحضر الظهر أربعاً وبعدها ركعتين ، وصليت معه في السفر الظهر ركعتين وبعدها ركعتين ، والعصر ركعتين ولم يصل بعدها شيئاً ، والمغرب في الحضر والسفر سواء ثلاث ركعات لا تنقص في الحضر ولا في السفر ، وهي وتر النهار ، وبعدها ركعتين »^(٢) .

قال الترمذي بعده : « هذا حديث حسن »^(٣) .

والحديثان ضعيفان لضعف عطية وابن أبي ليلى ، والحجاج مدلس كثير التدليس^(٤) ولم يصرح بسماعه من عطية ، ولا يستعبد أن يكون دلسه عن ابن أبي ليلى وهو كوفي مثله .

وهذا مخالف لما رواه الثقات عن ابن عمر ، منهم حفص بن عاصم فقد قال : « سافر ابن عمر رضي الله عنهما فقال : صحبتُ النبي ﷺ فلم أره

(١) الجامع (٥٥١) .

(٢) الجامع (٥٥٢) .

(٣) الجامع (٥٥٢) .

(٤) تهذيب الكمال (٥/ ٤٢٤ - ٤٢٧) .

يُسَبِّحُ فِي السَّفَرِ»^(١).

وقد وصف الإمام مسلم خبر عطية وابن أبي ليلى السابق بأنه : « خبر مستنكر » وأشار إلى أن الأسانيد الصحاح الثابتة تخالفه ثم قال : « فهذه أسانيد صحاح كل واحدة منها ثابت على انفراده ، وهم جماعة منهم : حفص بن عاصم بن عمر ، وعيسى بن طلحة بن عبيد الله ، وعثمان بن عبد الله بن سراقه ، ووبرة بن عبد الرحمن ، حكوا ذلك عن ابن عمر ترك النبي ﷺ السُّبْحَةَ فِي السَّفَرِ قَبْلَ الْمَكْتُوبَةِ وبعدها ، ونافع حكى ترك ابن عمر ذلك »^(٢).

وقال الإمام ابن خزيمة : « وقد روى الكوفيون أعجوبة عن ابن عمر إني خائف أن لا تجوز روايتها إلا بتبيين علتها »^(٣) ثم ساق الحديث ، وقال بعده : « وهذا خبر لا يخفى على عالم بالحديث أن هذا غلط وسهو عن ابن عمر ، وقد كان ابن عمر رحمه الله يُنكر التطوع في السفر ويقول : لو كنت متطوعاً ما باليت أن أتم الصلاة ، وقال : رأيت رسول الله ﷺ لا يصلي

(١) أخرجه البخاري (١١٠١).

(٢) التمييز (ص ٢١٠).

(٣) صحيح ابن خزيمة (١/٢٤٤).

قبلها ولا بعدها في السفر»^(١) ، «وسالم وحفص بن عاصم أعلم بابن عمر وأحفظ لحديثه من عطية بن سعد»^(٢) .

ولم يبين الترمذي لماذا لم يعتد بهذه المخالفة الصريحة الظاهرة كما فعل مسلم وابن خزيمة؟!

وربما أنه رأى أن كلا الأمرين محفوظ عن رسول الله ﷺ ، وهو في أمر يتعلق برخصة أعني ترك التطوع في السفر كما ورد في قوله : « وروي عن ابن عمر أن النبي ﷺ كان لا يتطوع في السفر قبل الصلاة ولا بعدها ، وروي عنه عن النبي ﷺ أنه كان يتطوع في السفر ، ثم اختلف أهل العلم بعد النبي ﷺ : فرأى بعض أصحاب النبي ﷺ أن يتطوع الرجل في السفر ، وبه يقول أحمد وإسحاق ، ولم تر طائفة من أهل العلم أن يصلي قبلها ولا بعدها ، ومعنى من لم يتطوع في السفر قبول الرخصة ، ومن تطوع فله في ذلك فضل كثير ، وهو قول أكثر أهل العلم : يختارون التطوع في السفر»^(٣) .

المثال الثاني : يرويه أبو الزبير المكي عن ابن عباس وعائشة : « أن النبي

(١) المصدر نفسه، (١/٢٤٥) .

(٢) المصدر نفسه، (١/٢٤٧) .

(٣) الجامع (م/٤٣٦) .

ﷺ أخر طواف الزيارة إلى الليل»^(١)، قال الترمذي بعده: «هذا حديث حسن»^(٢)، وقد رخص بعض أهل العلم في أن يؤخر طواف الزيارة إلى الليل، واستحب بعضهم أن يزور يوم النحر، ووسّع بعضهم أن يؤخر ولو إلى آخر أيام منى.

وهذا مخالف للأحاديث الصحيحة، فقد ورد في حديث ابن عمر^(٣) رضي الله عنهما، وجابر^(٤) رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ طاف طواف الإفاضة نهراً مع اختلاف بينهما هل صلى الظهر في مكة أم في منى لما رجع.

قال ابن القطان الفاسي: «وعندي أن هذا الحديث ليس يصح، فإن النبي ﷺ إنما طاف يومئذ نهراً، وإنما اختلفوا هل صلى الظهر بمكة أو رجع إلى منى فصلاها بها، بعد أن فرغ من طوافه... وأبو الزبير مدلس ولم يذكر هاهنا سماعاً من عائشة، وقد عهد يروي عنها بواسطة، ولا

(١) المصدر نفسه، (٩٢٠).

(٢) في المطبوع: «حسن صحيح»، وهذا مخالف لما في الكروخي (ق ٦٩/١) ففيه: «حسن» وكذلك في الإحكام للطوسي (١٨١/٤) وتهذيب سنن أبي داود للمنذري وابن القيم (٤٢٨/٢)، وشرح العراقي للترمذي (١/١٥٦) وهو الراجح بلا شك.

(٣) صحيح مسلم (١٣٠٨) وأبو دواد (١٩٩٨) وغيرهما.

(٤) صحيح مسلم (١٢١٨) وغيره.

أيضاً من ابن عباس فقد عهد كذلك يروي عنه بواسطة ، وإن كان قد سمع منه . . . والخلاف في رد حديث المدلس حتى يُعلم اتصاله أو قبوله حتى يعلم انقطاعه ، إنما هو إذا لم يعارضه ما لا شك في صحته ، وهذا فقد عارضه ما لا شك في صحته « (١) » .

وقال ابن القيم : « هذا الحديث وهم ، فإن المعلوم من فعله ﷺ أنه إنما طاف طواف الإفاضة نهائياً بعد الزوال ، كما قال جابر وعبد الله بن عمر وعائشة ، وهذا أمر لا يرتاب فيه أهل العلم بالحديث » (٢) .

وقال أيضاً : « وهذا الحديث غلطٌ بينٌ خلاف المعلوم من فعله ﷺ الذي لا يشك فيه أهل العلم بحجته ﷺ . . ويدل على غلط أبي الزبير على عائشة أن أبا سلمة بن عبد الرحمن روى عن عائشة ، أنها قالت : حججنا مع رسول الله ﷺ فأفضنا يوم النحر . . قال البيهقي : وأصح هذه الروايات حديث نافع عن ابن عمر وحديث جابر ، وحديث أبي سلمة عن عائشة يعني : أنه طاف نهائياً . . » (٣) .

(١) بيان الوهم والإيهام (٥ / ٦٤ - ٦٧) .

(٢) تهذيب مختصر أبي داود (٢ / ٤٢٨) .

(٣) زاد المعاد (٢ / ٢٧٦ ، ٢٧٧) .

وأبو الزبير وصفه بعض النقاد^(١) بالتدليس ، ولم يصرح بالتحديث هنا بل قال البخاري مجيباً الترمذي لما سأله عن سماع أبي الزبير من عائشة وابن عباس : « أما ابن عباس فنعم ، وإن في سماعه من عائشة نظراً »^(٢) .

ولم يُتابع أبو الزبير على هذا السند ، وما ورد في سنن ابن ماجه^(٣) من أن سفيان الثوري روى الحديث عن محمد بن طارق عن طاووس وعن أبي الزبير عن عائشة وابن عباس به ففيه نظر ، لأن الواقع أن الثوري يرويه عن محمد بن طارق عن طاووس مرسلأً عن رسول الله ﷺ ، ويرويه عن أبي الزبير عن عائشة وابن عباس مسنداً كما هو ظاهر السند .

ويدل على ذلك أمران :

- ١ - أن البخاري قال في ترجمة محمد بن طارق المكي : « عن طاووس روى عنه الثوري وابن عيينة ، مرسل »^(٤) يعني أنه روى عن طاووس حديثاً مرسلأً ، قال المزي في حديث الثوري عن أبي الزبير :

(١) انظر : طبقات المدلسين لابن حجر (ص ١٠٨) ولم يصح أن أحداً قبل النسائي وصفه بالتدليس والترمذي لا يتوقف في معنعه ويصحح له .

(٢) العلل الكبير (ص ١٣٤) .

(٣) حديث رقم (٣٠٥٩) .

(٤) التاريخ الكبير (١/ ١١٩) .

« أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي . . ولم يذكروا حديث محمد بن طارق ، وهو مرسل ، قاله البخاري »^(١) .

ويشهد لذلك أن عدداً من أصحاب المصنفات^(٢) أخرجوا الحديث عن الثوري هكذا عن محمد بن طارق عن طاووس ، وأبو الزبير . . ولم يقولوا : « وأبي الزبير » بالجر ، بل بالرفع ، وهذا دال على أن سند أبي الزبير ليس كسند طاووس من حيث الاتصال ، بل هما مختلفان .

٢ - المعروف أن طاووساً يروي الحديث مرسل^(٣) كما ثبت عنه من وجه آخر غير ما تقدم ، ولم يرو عنه الحديث مرفوعاً فيما اطلعت عليه .

فعند أبي الزبير لا يخلو من انقطاع ، ومرسل طاووس ضعيف لإرساله ، وهما يخالفان ما ثبت في الأحاديث الصحيحة كما تقدم .

ولا أدري ما هي وجهة نظر الترمذي في تقويته لهذا الحديث ؟ ولو أن المتن كان يطوف ليلاً لكان محتملاً ولكن تسمية الطواف بالزيارة هو الذي جعل الحديث شاذاً .

(١) تهذيب الكمال (٢٥/٤٠٧) .

(٢) شرح معاني الآثار (٢/٢١٩-٢٢٠) وطبقات المحدثين بأصبهان لأبي الشيخ (٣/١٤) وتغليق التعليق (٣/٩٨) .

(٣) مصنف ابن أبي شيبة - الجزء المفقود - (ص ١٣٢) والسنن الكبرى للبيهقي (٥/١٤٤) .

المثال الثالث : يرويه عبيد الله بن زُحْر عن أبي سعيد الرُّعَيْنِي عن عبد الله ابن مالك اليَحْصَبِي عن عقبة بن عامر قال : قلت : يا رسول الله ، إن أختي نذرت أن تمشي إلى البيت حافية غير مُحْتَمِرَة ؟ فقال النبي ﷺ : « إن الله لا يصنع بشقاء أختك شيئاً ، فتركب ولتختمر ولتصم ثلاثة أيام »^(١) .
قال الترمذي : « هذا حديث حسن »^(٢) .

عبيد الله بن زُحْر صدوق يخطئ ، وقوله هنا : « ولتصم ثلاثة أيام » مخالف لما رواه عكرمة عن ابن عباس في قصة أخت عقبة بن عامر وأن رسول الله ﷺ قال : « ولتهد بدنة »^(٣) .

قال العلامة الألباني - رحمه الله - : « وجملة القول أن ذكر الصيام في الحديث لم يأت من طريق تقوم به الحجة ، لا سيما وفي الطرق الأخرى خلافه ، وهو قوله : « ولتهد بدنة » فهذا هو المحفوظ »^(٤) .

وأصل الحديث في الصحيحين^(٥) ، وليس فيه إلا قوله عليه صلاة

(١) الجامع (١٥٤٤) .

(٢) التقريب (٤٢٩٠) .

(٣) أخرجه أبو داود (٣٢٩٦، ٣٣٠٣) وابن خزيمة في صحيحه (٣٠٤٥) .

(٤) إرواء الغليل (٢٢١/٨) .

(٥) صحيح البخاري (١٨٦٦) وصحيح مسلم (١٦٤٤) .

والسلام : « لتمش ولتركب » ، فحديث عبيد الله بن زحر الذي حسنه الترمذي ضعيف لشذوذ في متنه .

المثال الرابع : يرويه ليث بن أبي سليم عن طاووس عن ابن عباس قال : « تمتع رسول الله ﷺ وأبوبكر وعمر وعثمان ، وأول من نهى عنها معاوية »^(١) .

قال الترمذي في آخر باب ما جاء في التمتع : « حديث ابن عباس حديث حسن »^(٢) .

وليث بن أبي سليم ضعيف .

والراجع أن رسول الله كان قارناً لا متمتعاً^(٣) ، ولكن ثبت عن بعض الصحابة^(٤) أن رسول الله ﷺ كان متمتعاً ، والتمتع في لغتهم واصطلاحهم يدخل فيه القرآن كما نص على ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية

(١) الجامع (٨٢٢) .

(٢) الجامع (٣/١٨٦) ، وفي نسخة الكروخي (ق/٦٢ ب) وذكر الحديث آخر الباب وبعده مباشرة حسنه مخالفاً المطبوع من حيث ترتيب أحاديث الباب .

(٣) انظر : زاد المعاد (٢/١٠٧-١٢٢) .

(٤) انظر : حديث ابن عمر في صحيح مسلم (١٢٢٧) .

وتلميذه ابن القيم^(١) .

فلا نستطيع الحكم بالمخالفة على من قال : إن رسول الله كان متمتعاً ؛
لأن الخلاف قديم من أيام الصحابة .

ولكن الحديث فيه مخالفة من وجهين :

- ١- زعمه أن عمر وعثمان رضوان الله عليهما كانا يتمتعان ،
والمحفوظ عنهما أنها كانا ينهيان عن التمتع بالعمرة إلى الحج^(٢) .
- ٢- زعمه أن معاوية رضي الله عنه هو أول من نهى عن التمتع ليس
صحيحاً ، فإن عمر بن الخطاب رضي الله عنه نهى عنه قبله واشتهر ذلك
عنه^(٣) .

ولعل الترمذي تغاضى عن ذلك لأن المخالفة في كلام الصحابي وليست
من كلام رسول الله ﷺ ، ولا احتمال أن يكون المقصود أن عمر وعثمان
رضي الله عنهما تمتعاً على عهد رسول الله ؛ لأن رسول الله كما هو ثابت أمر

(١) زاد المعاد (٢/ ١١٨، ١١٢) .

(٢) نهى عمر انظره في : صحيح مسلم (١٢١٧) وفي سنن النسائي (١٥٣/٥) من رواية ابن
عباس عنه ، وفي جامع الترمذي (٨٢٤) من رواية عبد الله بن عمر عنه . وأما نهى عثمان رضي الله
عنه فانظره في : صحيح البخاري (١٥٦٣) وصحيح مسلم (١٢٢٣) .

(٣) انظر ما تقدم في : الهامش السابق، وانظر جامع الترمذي (٨٢٣) وموطأ مالك (٧٦٣) .

كل من لم يسق الهدي بأن يحل من عمرته ويجعل نسكه التمتع .
ومع ذلك فإن قوله : إن أول من نهى عنها معاوية محل نظر : لضعف
ليث بن أبي سليم ؛ لأن المحفوظ من روايات الثقات عن ابن عباس
رضي الله عنهما أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه نهى عنها .
المثال الخامس : يرويه عبد الله بن محمد بن عقيل عن الربيع بنت معوذ
ابن عفراء « أن النبي ﷺ مسح برأسه مرتين بدأ بمؤخر رأسه ثم بمقدمه
وبأذنيه كليهما ، وظهورهما وبطونهما »^(١) .
قال الترمذي : « هذا حديث حسن ، وحديث عبد الله بن زيد أصح من هذا
وأجود إسناداً ، وقد ذهب بعض أهل الكوفة إلى هذا الحديث ، منهم وكيع بن
الجراح »^(٢) .

وابن عقيل هو صدوق في حديثه لين ، ويقال تغير بأخرة^(٣) .
وحديثه يخالف حديث عبد الله بن زيد في موضعين :

- ١ - قوله : « بدأ بمؤخر رأسه » .
- ٢ - قوله : « مسح برأسه مرتين » .

(١) الجامع (٣٣) .

(٢) المصدر نفسه (٣٣) .

(٣) التقريب (٣٥٩٢) .

وفي حديث عبد الله بن زيد رضي الله عنه : « أن رسول الله ﷺ مسح رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر ، بدأ بمقدم رأسه ثم ذهب بهما إلى قفاه ثم ردهما حتى رجع إلى المكان الذي بدأ منه » صححه البخاري^(١) ومسلم^(٢) والترمذي^(٣) وقال : « أصبح شيء في هذا الباب وأحسن » .

ولعل الترمذي حسنه لأن الاختلاف في صفة المسح فقط ، فيحتمل تعدد أفعال المصطفى ﷺ في ذلك ، لا سيما وأن مسح الرأس وإن وقع بأي صفة أجزأ ، أما قوله : مسح برأسه مرتين ، فالظاهر أنه عد مسحه من مؤخرة الرأس إلى مقدمه مرة ثم عد مسحه من مقدمة الرأس إلى مؤخرته مرة ثانية ، والواقع أنها مسحة واحدة .

ويتوجه الآن أن نجيب عن هذا السؤال : متى تكون المخالفة في المتن غير ضارة عند الترمذي ؟

فقد وقفت على عدة نصوص يظهر منها أن الترمذي يميل للجمع بين المتن التي يظهر منها التعارض ولو اختلفت في قوتها ، ومن ذلك :

١ - أخرج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « أن رسول الله ﷺ

(١) صحيح البخاري (١٨٥) وصحيح مسلم (٢٣٥) .

(٢) صحيح البخاري (١٨٥) وصحيح مسلم (٢٣٥) .

(٣) الجامع (٣٢) .

نهي عن تناشد الأشعار في المسجد . . »^(١) وقال بعده : « حديث حسن . . .
وقد روي عن النبي ﷺ في غير حديث رخصة في إنشاد الشعر في
المسجد » .

وجعل عنوان الباب : « كراهية البيع والشراء وإنشاد الضالة والشعر
في المسجد » ، فحمل النهي على الكراهة وحمل الإنشاد في المسجد على
الرخصة فارتفع التعارض عنده .

٣- وأخرج عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة
مرفوعاً : « إذا بقي نصف من شعبان فلا تصوموا »^(٢) وقال بعده :
« حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح لا نعرفه إلا من هذا الوجه على
هذا اللفظ ، ومعنى هذا الحديث عند بعض أهل العلم أن يكون الرجل
مفطراً ، فإذا بقي من شعبان شيء أخذ في الصوم لحال شهر رمضان ، وقد
روي عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ما يشبه قولهم حيث قال ﷺ : « لا
تقدموا شهر رمضان بصيام إلا أن يوافق ذلك صوماً كان يصومه أحدكم »
وقد دل في هذا الحديث إنما الكراهية على من يتعمد الصيام لحال
رمضان » .

(١) الجامع (٣٢٢) .

(٢) المصدر نفسه ، (٧٣٨) .

٤- وقد ذهب عدد من الحفاظ^(١) منهم عبد الرحمن بن مهدي وأحمد بن حنبل وغيرهما أن هذا الحديث منكر لمخالفته الأحاديث الأخرى التي ورد فيها أن رسول الله « كان يصوم شعبان كله »^(٢) ، وفي بعض الألفاظ : « كان يصوم أكثر شعبان »^(٣) .

وأما الترمذي فلم يذهب مذهبه وجمع بين الأحاديث بما ذكره آنفاً .

٣- روى حديث ابن عمر عن صهيب أن رسول الله كان يرد على من يُسلم عليه وهو في الصلاة : « إشارة بإصبعه »^(٤) وقال : « حديث صهيب حسن » .

ثم روى حديث ابن عمر عن بلال في مثل ذلك وفيه : « كان يشير بيده »^(٥) ، قال : « هذا حديث حسن صحيح » .

ثم قال : « وكلا الحديثين عندي صحيح ؛ لأن قصة حديث صهيب غير قصة حديث بلال ، وإن كان ابن عمر روى عنهما فاحتمل أن يكون منهما

(١) انظر : سنن أبي داود (٢/٣٠٠) .

(٢) صحيح مسلم (١١٥٦) وسنن أبي داود (٢٣٣٦) وجامع الترمذي (٧٣٦) .

(٣) صحيح مسلم (٧٨٢) وسنن أبي داود (٢٣٣٤) وسنن النسائي (٤/١٥١) .

(٤) الجامع (٣٦٧) .

(٥) المصدر نفسه، (٣٦٨) .

جميعاً» (١).

فنفي التعارض بتعدد الوقائع أي مرة فعل كذا ، ومرة فعل كذا ، وهذا جمع بين الحديثين .

٤- روى حديث ابن عباس : « إنما صلى النبي ﷺ الركعتين بعد العصر لأنه أتاه مال فشغله عن الركعتين بعد الظهر ، فصلاهما بعد العصر ، ثم لم يَعُدْ لهما » (٢) .

ثم قال بعده : « حديث ابن عباس حديث حسن ، وقد روى غير واحد عن النبي ﷺ : « أنه صلى بعد العصر ركعتين » ، وهذا خلاف ما روي : « أنه نهى عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس » ، وحديث ابن عباس أصح حيث قال : « لم يَعُدْ لهما » ، وقد روي عن زيد بن ثابت نحو حديث ابن عباس .

فجمع بين الحديثين بأنه صلى بعد العصر ولكن لم يعد لهما .

٥- وروى حديث عائشة أنها غسلت منياً من ثوب رسول الله ﷺ (٣) .

(١) المصدر نفسه، (٢/ ٢٠٥) .

(٢) المصدر نفسه، (١٨٤) .

(٣) المصدر نفسه، (٢١٧) .

ثم قال : « هذا حديث حسن صحيح . . . وحديث عائشة . . ليس بمخالفٍ لحديث الفرق ، لأنه وإن كان الفرق يجزيء ، فقد يُستحب للرجل أن لا يرى على ثوبه أثرُهُ . . » .

فجمع بين الحديثين بجواز الأمرين .

وبما تقدم من نصوص يظهر لنا بجلاء : أن المخالفة عند الترمذي لا تضر بالحديث ولو كان الحديث المخالف أقوى إسناداً ما دام الجمع ممكناً . وبهذا يتضح لنا أن الترمذي لم يحسن حديثاً هو في نظره من قبيل الشاذ ، والأحاديث التي ذكرناها آنفاً ليست شاذة في نظر الترمذي ، وإن كانت عند غيره شاذة .

ولكن نستفيد مما مضى أن على الباحث المدقق أن لا يغتر بتحسين الترمذي في نفي الشذوذ مطلقاً ، أو الاطمئنان لعدم وجوده في بعض ما يحسنه بدليل مخالفة بعض النقاد لذلك كما تقدم ، ومع قلة ذلك ، فإن من الواجب أخذ الحيطة والحذر ، وخاصة عند معارضة الترمذي لغيره من كبار النقاد في الحكم على الأحاديث .

وبهذا الاعتبار المذكور آنفاً فإن شرط عدم الشذوذ أغلبي أو بمعنى أدق التزم به الترمذي موافقاً لغيره من النقاد إلا فيما ندر ، وله عذره الخاص فيما وقع من شذوذ في الأحاديث التي حسنها .

المطلب الثالث

أن يروى من غير وجه

الشرط الثالث ورد في قول الترمذي : « وَيُروى من غير وجه نحو ذلك » ، ومقصوده تعدد طرق الحديث وشواهد ، وسنتناول شرح هذا الأمر في عدة مسائل :

المسألة الأولى : يكتفى في الشاهد أن يكون قريب المعنى ولا يشترط أن يكون قريب اللفظ :

يفهم هذا من قوله : « نحو ذلك » أي قريباً من الحديث المشهود له ، وأصرح من ذلك قول الترمذي شارحاً كلام الإمام أحمد في ابن أبي ليلى بأنه لا يحتج به ، فقد قال : « إنما عنى إذا تفرد بالشيء ، وأشد ما يكون هذا إذا لم يحفظ الإسناد ، فزاد في الإسناد أو نقص أو غير الإسناد أو جاء بها يتغير فيه المعنى ، فأما من أقام الإسناد وحفظه وغير اللفظ فإن هذا واسع عند أهل العلم إذا لم يتغير المعنى . . »^(١) ، ثم ساق جملة من أقوال التابعين ومن بعدهم في جواز الرواية بالمعنى ، وهو هنا يصرح بأن المطلوب أن لا يتغير المعنى أما تغير اللفظ فهو واسع .

(١) العلل الصغير (٧٤٦/٥) .

وهذا هو رأي الحافظ ابن رجب فقد قال : « يعني أن يُروى معنى ذلك الحديث من وجوه أخر عن النبي ﷺ بغير ذلك الإسناد »^(١).

وقال : « المعتبر أن يروى معناه من غير وجه ، لا نفس لفظه . . وهذا كما في حديث الأعمال بالنيات ، فإن شواهد كثيرة جداً في السنة ، مما يدل على أن المقاصد والنيات هي المؤثرة في الأعمال ، وأن الجزاء يقع على العمل بحسب ما نوى به ، وإن لم يكن لفظ حديث عمر مروياً من غير حديثه من وجه يصح »^(٢).

ويؤيد ذلك الشيخ أحمد شاكر حيث يقول : « الذي يبدو لي . . أن الترمذي لا يريد بقوله في بيان معنى الحسن : « يروى من غير وجه نحو ذاك » أن نفس الحديث عن الصحابي يروى من طرق أخرى . . وإنما يريد أن لا يكون معناه غريباً : بأن يروى المعنى عن صحابي آخر ، أو يعتضد بعمومات أحاديث أخر ، أو بنحو ذلك مما يخرج معناه عن أن يكون شاذاً غريباً »^(٣).

فالترمذي لا يلتزم في الشاهد بأن يكون مماثلاً في اللفظ بل يكتفي بأن

(١) شرح العلل (١/ ٣٨٤).

(٢) شرح العلل (١/ ٣٨٦).

(٣) الباعث الحثيث (ص ٣٣).

يكون قريب المعنى وقد أكثر في جامعه من قوله : « نحوه بمعناه »^(١) في المتابعات التي يذكرها ، ونصه الأسبق في ابن أبي ليلى صريح جداً ، ويُغني عن ضرب الأمثلة لشدة ظهوره على المقصود ، ولكن سأعرض مثلاً واحداً ليفهم الأمر ويُقاس عليه .

أخرج الترمذي عن يزيد بن أبي زياد - وهو ضعيف^(٢) - عن عبد الله ابن الحارث عن العباس بن عبد المطلب مرفوعاً : « إن الله خلق الخلق فجعلني من خيرهم ، من خير فرقهم ، وخير الفريقين ثم تخير القبائل فجعلني من خير قبيلة ثم تخير البيوت فجعلني من خير بيوتهم ، فأنا خيرهم نفساً وخيرهم بيتاً » قال أبو عيسى : « هذا حديث حسن »^(٣) .

ولم أجد شاهداً مطابقاً للفظ هذا الحديث ، ولكن يشهد له من حيث عموم المعنى ، وهو أن رسول الله ﷺ أفضل الناس نسباً عدة أحاديث : منها حديث واثلة بن الأسقع مرفوعاً : « إن الله اصطفى كنانة من ولد إسماعيل ، واصطفى قريشاً من كنانة ، واصطفى من قريش بني هاشم ،

(١) انظر مثلاً : الجامع (١٢٧ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ٣٠٥ ، ٣٤٧ ، ٨٩٠ ، ١١٩٢ ، ١٢٠٥ ، ١٣٧١ ،

١٤٣٣ ، ١٦١٧ ، ٢٠٥٤ ، ٢٠٧٢) .

(٢) التقريب (٧٧١٧) .

(٣) الجامع (٣٦٠٧) .

واصطفاني من بني هاشم « صححه مسلم والترمذي ^(١) وغيرهما .
فاللفظ مختلف ، والمعنى العام متقارب ولهذا حسنه الترمذي فيما يبدو
لي، ولكن ضعفه الألباني ^(٢) وشيخنا د . وصي الله بن محمد بن عباس
بسبب ^(٣) اضطراب يزيد في سنده .

المسألة الثانية : في بعض الأحيان لا تصلح بعض الأحاديث التي
يذكرها بقوله : « وفي الباب » لأن تكون شاهداً .

وذلك لأن الترمذي يصوغ تراجم بعض أبوابه بعمومية مثل : (باب
ما يقول إذا دخل الخلاء) ، (باب ما جاء في فضل الدعاء) ، (باب ما
جاء في فضل القرآن) ، (باب ما جاء في الشام) ، (باب ما جاء في أشراف
الساعة) . . إلخ ، ولا يلزم أن تكون الأحاديث المذكورة في الباب
متقاربة في المعنى .

ومثال على ذلك : أنه ذكر في باب (ما أخبر النبي ﷺ أصحابه بما هو
كائن إلى يوم القيامة) حديثاً طويلاً لأبي سعيد الخدري في مقدار
صفحتين، وفي سنده علي بن زيد بن جدعان ثم قال : « وفي الباب عن

(١) صحيح مسلم (٢٢٧٦) وجامع الترمذي (٣٦٠٦) .

(٢) ضعيف الترمذي (ص ٤٨١) ، ونقد الكتاني (ص ٣١-٣٢) .

(٣) فضائل الصحابة لأحمد (٩٣٨/٢) .

المغيرة بن شعبة وأبي زيد بن أخطب وحذيفة وأبي مریم ذكروا أن النبي ﷺ حدثهم بما هو كائن إلى أن تقوم الساعة» (١).

فالقدر المتفق عليه بين حديث أبي سعيد والأحاديث الأخرى هو ما ذكره في عنوان الباب ، وأما التفاصيل الأخرى ففيها تفاوت في ذلك .

وفي باب : « ما جاء من حج أو اعتمر فليكن آخر عهده بالبيت » ذكر أن في الباب عن ابن عباس ، فقال الشيخ المباركفوري : « أو اعتمر » ، وليس هذه الزيادة من حديث ابن عباس الذي أشار إليه الترمذي فهذه الزيادة غير محفوظة» (٢).

وإلى نحو هذا ذهب الحافظ العراقي ، فقد تعقب قول ابن منده أن حديث « الأعمال بالنيات » رواه سبعة عشر من الصحابة فقال : « وقد تتبعْتُ كلام ابن منده المذكور فوجدت أكثر الصحابة الذين ذُكر حديثهم في الباب ، إنما لهم أحاديث أخرى في مطلق النية كحديث : « يبعثون على نياتهم » ، وكحديث : « ليس له من غزاته إلا ما نوى » ، ونحو ذلك .

وهكذا يفعل الترمذي في الجامع حيث يقول : وفي الباب عن فلان وفلان فإنه لا يريد ذلك الحديث المعين ، وإنما يريد أحاديث أخر يصح أن

(١) الجامع (٤/٤٨٤) (٢١٩١).

(٢) تحفة الأحوذى (٤/١٦).

تكتب في ذلك الباب ، وإن كان حديثاً آخر غير الذي يرويه في أول الباب ، وهو عمل صحيح إلا أن كثيراً من الناس يفهمون من ذلك أن من سمى من الصحابة يروون ذلك الحديث بعينه الذي رواه في أول الباب بعينه ، وليس الأمر على ما فهموه ، بل قد يكون كذلك وقد يكون حديثاً آخر يصح إيراده في ذلك الباب «^(١) .

وأما إذا كان الباب محدداً كقوله : « باب النهي عن البول قائماً » ، (باب ما جاء أن مسح الرأس مرة) ، (باب كراهية البول في الماء الراكد) فإن ما يذكره في الباب من أحاديث تصلح للاستشهاد بها لأن المعنى المراد واحد .

وبما سبق يتبين أن قول شيخ الإسلام ابن تيمية في شرحه لمعنى حسن المتن عند الترمذي : « وهو حسن المتن لأن المتن روي من وجهين ، ولهذا يقول : وفي الباب عن فلان وفلان ، فيكون لمعناه شواهد تبين أن متنه حسن »^(٢) ، لا يصلح أن يفهم منه التعميم لما ذكرناه آنفاً والله أعلم .

المسألة الثالثة : يكفي وجه واحد آخر ولا يشترط أكثر من ذلك :

أطلق الترمذي كلامه ولم يحدد الحد الأدنى من تعدد الوجوه الأخرى

(١) التقييد والإيضاح (ص ١٠٢) .

(٢) مجموع الفتاوى (٤٠ / ١٨) .

التي تلزم لتحسين الحديث ، ولكن يفهم من ذلك أنه يتحقق عنده بأدنى شيء وأقله ، وعلى هذا فيكون الحديث المراد تحسينه إذا شهد له حديث آخر نحوه تقوى بذلك واستحق التحسين .

وإلى هذا ذهب ابن الصلاح^(١) ، وابن تيمية^(٢) ، والعراقي^(٣) ، وابن حجر^(٤) ، بأن الحديث إذا روي من وجهين كان حسناً عند الترمذي .

المسألة الرابعة : هل يشترط تعدد المتن أو يكتفى بتعدد الطرق عن نفس الصحابي أو التابعي راوي الحديث ؟

لم يحدد الترمذي شيئاً مما ذكر ، ولعله كان قاصداً لذلك حتى يكون كلامه مطلقاً ، ويدخل فيه كل أنواع الوجوه التي يرفع بها الضعف ولها ثلاث حالات :

الأولى : أن يروى من غير وجه عن رسول الله ﷺ :

ومن ذلك قول الترمذي في حديث يرويه الحارث الأعور عن علي رضي الله عنه مرفوعاً : « للمسلم على المسلم ست بالمعروف : يُسلم عليه

(١) علوم الحديث (ص ٢٨) .

(٢) مجموع الفتاوى (٤٠ / ١٨) .

(٣) التقييد والإيضاح (ص ٤٨) .

(٤) النكت (١ / ٣٨٧) .

إذا لقيه ، ويجيبه إذا دعاه . . الحديث « قال بعده : « وفي الباب عن أبي هريرة ، وأبي أيوب ، والبراء ، وابن مسعود ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن ، وقد رُوي من غير وجه عن النبي ﷺ ، وقد تكلم بعضهم في الحارث الأعور » (١) .

فحسن الحديث لأنه يُروى عن رسول الله ﷺ من عدة أوجه كما نص على ذلك .

ومن ذلك أيضاً : قوله في حديث يرويه مجالد بن سعيد عن أبي الودّاء عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه في خمر اليتيم أن رسول الله ﷺ قال فيه : « أهريقوه » .

قال الترمذي : « حديث أبي سعيد حديث حسن ، وقد روي من غير وجه عن النبي ﷺ نحو هذا » (٢) .

الحالة الثانية : أن يُروى الحديث نفسه من غير وجه عن نفس الصحابي : أخرج الترمذي حديث رِفاعه بن رافع رضي الله عنه في المساء صلّاته ثم قال : « حديث رِفاعه بن رافع حديث حسن ، وقد روي عن رِفاعه هذا

(١) الجامع (٢٧٣٦) .

(٢) الجامع (١٢٦٣) ، وفيه « حسن صحيح » ولكن في الكروخي (ق ٩٢/ب) : « حسن » وهو الصحيح .

الحديث من غير وجه^(١) .

وأخرج حديث رويفع بن ثابت مرفوعاً : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسق ماءه ولد غيره » ثم قال بعده : « هذا حديث حسن ، وقد روي من غير وجه عن رويفع بن ثابت^(٢) .

وهناك أمثلة^(٣) أخرى غير ما ذكرته تدل على أن الترمذي يحسن الحديث إذا روي من وجه آخر عن الصحابي نفسه .

الحالة الثالثة : أن يُروى الحديث نفسه من غير وجه عن التابعي :
ومن ذلك أنه أخرج عن إسماعيل بن مسلم - وهو ضعيف^(٤) - ، عن الحسن البصري عن عبد الله بن مغفل رضي الله عنه مرفوعاً : « لولا أن الكلاب أمة من الأمم لأمرت بقتلها . . الحديث » .

ثم قال بعده : « هذا حديث حسن ، وقد روي هذا الحديث من غير

(١) الجامع (٣٠٢) .

(٢) الجامع (١١٣١) .

(٣) انظر مثلاً : الجامع (١٤١٩، ١٤٢٨، ٢٢٣٢، ٣٧٠٣، ٣٩٣٣) .

(٤) هو إسماعيل بن مسلم المكي، ضعيف، انظر : تهذيب الكمال (٣/١٩٨) ، وليس إسحاق بن مسلم العبدي الثقة . انظر : تهذيب الكمال (٣/١٩٦) وكلاهما يرويان عن الحسن البصري .

وجه عن الحسن عن عبد الله بن مُغفَّل عن النبي ﷺ»^(١).

ويريد بذلك أن إسماعيل بن مسلم قد توبع على روايته عن الحسن به .
ومن ذلك أيضاً : أنه أخرج عن زهدم الجرمي عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه « أن رسول الله ﷺ كان يأكل الدجاج » ثم قال : « هذا حديث حسن ، وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن زهدم ، ولا نعرفه إلا من حديث زهدم »^(٢).

ومن ذلك : قوله في حديث يرويه حشرج بن نباتة عن سعيد بن جهمان عن سَفِينة مرفوعاً : « الخلافة في أمتي ثلاثون سنة . . الحديث » : « هذا حديث حسن ، قد رواه غير واحد عن سعيد بن جهمان ، ولا نعرفه إلا من حديث سعيد بن جهمان »^(٣) ، وهناك أمثلة^(٤) أخرى على ذلك .

ويرى شيخ الإسلام^(٥) ابن تيمية أن مما يدخل في معنى الحسن عند الترمذي الحديث الذي يدور على تابعي واحد ، وإذا رُوي عنه من وجهين

(١) الجامع (١٤٨٩) .

(٢) الجامع (١٨٢٦) .

(٣) الجامع (٢٢٢٦) .

(٤) انظر مثلاً : الجامع (٤١٥ ، ١٢٣٣ ، ٢٤٣١ ، ٣٦٥٨) .

(٥) مجموع الفتاوى (٣٩ / ١٨) .

يصير حسناً لتعدد طرقه عن ذلك الشخص .

وهذا في حكم المتابعة ، فما توبع عليه الضعيف يدخل في ذلك كما يدل عليه حديث الحسن عن ابن مغفل صراحة .

فهذه الحالات كلها داخلة في قول الترمذي : « وأن يروى من غير وجه نحو ذلك » ، كما يدل عليها كلامه بنفسه الذي ذكرنا نماذج منه آنفاً .

المسألة الخامسة : هل يصلح المتن الموقوف أن يكون شاهداً للمرفوع عند الترمذي ؟

يرى الحافظ ابن رجب أن هذا مما يحتمله كلام الترمذي ، فقد قال : « وقول الترمذي رحمه الله : « يروى من غير وجه نحو ذلك » لم يقل : عن النبي ﷺ ، فيحتمل أن يكون مراده عن النبي ﷺ ويحتمل أن يحمل كلامه على ظاهره ، وهو أن يكون معناه يروى من غير وجه ولو موقوفاً ، وليستدل بذلك على أن هذا المرفوع له أصل يعتضد به ، وهذا كما قال الشافعي في الحديث المرسل إنه إذا عضده قول صحابي ، أو عمل عامة أهل الفتوى به ، كان صحيحاً »^(١) .

وهذا عندي فيه نظر ، لأنني وجدت الترمذي يقول في حديث رواه ابن

(١) شرح العلل (١/ ٣٨٧-٣٨٨) .

لهيعة عن دراج عن أبي الهيثم عن أبي سعيد مرفوعاً : « الصَّعُودُ جبل من نار يتصعد فيه الكافر سبعين خريفاً ثم يهوي به كذلك أبداً » : « هذا حديث غريب ، إنما نعرفه مرفوعاً من حديث ابن لهيعة ، وقد روي شيء من هذا عن عطية عن أبي سعيد موقوفاً »^(١) .

فلم يحسن الحديث مع أنه حَسَّنَ لابن لهيعة بعض ما يرويه كما تقدم في المطلب الأول ، ورغم وجود شاهد موقوف للحديث مثله لا يقال بالرأي.

ويؤكد ذلك أن الترمذي قال في كثير من المواضع : « لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه »^(٢) ، مما يدل على أن همه ومقصده البحث عن المرفوع لا الموقوف ، لا سيما وأن موضوع كتابه هو الحديث المرفوع فقد سماه : « الجامع المختصر من السُّنن عن رسول الله ﷺ ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل »^(٣) ، وقد صرح في علله الصغير^(٤) بأنه أفرد الأحاديث

(١) الجامع (٣٣٢٦) .

(٢) انظر مثلاً : الجامع : (٢١ ، ٢٩٦ ، ٣٧٨ ، ٧١٨ ، ٨٥٢ ، ٩٦٠ ، ١٠٩٧ ، ١١٤١ ، ١١٨٢ ، ١١٩٢ ، ١٢١٧ ، ١٤٦٠ ، ٢١٠٢ ، ٣٠٦١ ، ٣١٦٤ ، ٣٢٥٥ ، ٣٢٦٥ ، ٣٢٩٦ ، ٣٣٣٠) .

(٣) فهرست ابن خير الإشبيلي (ص ١١٧) ، وكتاب تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي لأبي غدة (ص ٧٨) .

(٤) العلل الصغير (٧٣٧/٥) .

الموقوفة بمصنف آخر ، وهذا ظاهر جداً في جامع الترمذي فيما يقول فيه :
« وفي الباب » فيذكر المرفوع ويُعرض عن الموقوف .

ثم إنه حين عَرَّف الحسن قال : « وما ذكرنا في هذا الكتاب حديث حسن » يعني كتابه الجامع وهو بنص عنوانه مختص بالأحاديث المرفوعة ثم قال : « كل حديث يروى » يعني مرفوعاً كما يدل عليه السياق ثم قال : « ويروى من غير وجه نحو ذلك » ومراده : نحو ذلك مرفوعاً ؛ لأن سياق الكلام حول أحاديث كتاب الجامع المخصص للمرفوع من الأحاديث .

ويؤيد ذلك أني لم أجد الترمذي مطلقاً ولا في موضع واحد نص على تحسين حديث بسبب شاهد موقوف ، وهذا كافٍ في الرد على ما ذكره الحافظ ابن رجب من قولٍ لم يستدل هو على وقوعه في جامع الترمذي فعلياً وإنما ذكره على سبيل الاحتمال .

المسألة السادسة : هل هو شرط كلي أم أغلبي ؟

يظهر من كلام الحافظ ابن حجر^(١) في أن تعريف الترمذي للحسن ينطبق على ما يقول فيه : « حسن » فقط من دون إضافة « صحيح » أو « غريب » ، وأن ما يقول فيه : « حسن غريب » ، « حسن صحيح » لا

(١) شرح النخبة (ص ٣٣-٣٤) وسبق نقل نص كلامه في المبحث الأول الانتقاد الثاني .

يدخل في تعريفه للحسن ، فعلى هذا فهو شرط كلي .

وأيده في هذا الصنعاني فقال معقباً على قوله الآنف : « وهو حسنٌ ، إلا أنه مبني على أنه لم يقل الترمذي « حسن » فقط إلا في حديث يرويه من وجوه ، فليطالع الترمذي ، وقد تتبعتُ مواضع فوجدت كلام الحافظ في إفراده الحسن صحيحاً ، ولم أستوف ذلك . . »^(١) .

وأما ابن سيد الناس فقد صرح بأن الترمذي لم يلتزم بالشرط الثالث بما يعني أنه شرط أغلبي لا كلي ، فقال : « لا يشترط في كل حسن أن يكون كذلك . . »^(٢) .

وهذا هو الصحيح أن شرط : « أن يروى الحديث من غير وجه » هو أغلبي لا كلي ، والدليل عليه أنني وجدت الترمذي حَسَنَ عدة أحاديث مع تصريحه بأنه لا يعرف الحديث إلا من ذلك الوجه ، ومن ذلك :

١- أخرج عاصم بن ضمرة عن علي رضي الله عنه في كيفية تطوع

النبي ﷺ بالنهار ، وقال بعده : « هذا حديث حسن ، وقال إسحاق ابن إبراهيم : أحسن شيء روي في تطوع النبي ﷺ في النهار هذا ، ورُوي عن ابن المبارك أنه كان يُضَعَّف هذا الحديث ، وإنما ضَعَّفَه عندنا - والله أعلم - لأنه

(١) توضيح الأفكار (١/٢٤٦) .

(٢) النفع الشدي (١/٤٢٣) .

لا يروى مثل هذا عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه ، عن عاصم بن ضمرة عن علي ، وعاصم بن ضمرة هو ثقة عند بعض أهل الحديث «^(١)» .
فحسن الحديث ونص بأنه لا يُروى مثله مرفوعاً إلا من حديث عاصم بن ضمرة وهو ثقة عند بعض أهل الحديث ، وبعضهم يضعفه كما تدل عليه عبارة الترمذي «^(٢)» .

٢- أخرج حديث الأخضر بن عجلان عن عبد الله الحنفي عن أنس بن مالك « أن رسول الله ﷺ باع حلساً و قدحاً ، وقال : من يشتري هذا الحلس والقدح ؛ فقال رجل : أخذتها بدرهم ، فقال النبي ﷺ : من يزيد على درهم ، من يزيد على درهم » ، وقال بعده : « هذا حديث حسن ، لا نعرفه إلا من حديث الأخضر بن عجلان » «^(٣)» .

وليس للحديث شواهد أو متابعات «^(٤)» ، وهذا ما يومئ إليه قول الترمذي « لا نعرفه إلا من حديث الأخضر بن عجلان » . والحنفي لا

(١) الجامع : (٥٩٨ ، ٥٩٩) .

(٢) انظر أقوال مضعفيه في : التهذيب (٥ / ٤٥ - ٤٦) .

(٣) الجامع : (١٢١٨) .

(٤) انظر : نصب الراية (٤ / ٢٣) والتلخيص الحبير (٣ / ١٥) .

تعرف حاله^(١).

٣- أخرج حديث يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن ابن عمر قال : بعثنا رسول الله ﷺ في سرية فحاص الناس حيصة فقدمنا المدينة فاخترنا بها وقلنا : هلكنا ثم أتينا رسول الله ﷺ فقلنا : يا رسول الله نحن الفرّارون قال : « بل أنتم العكّارون وأنا فتتكم » ، وقال بعده : « هذا حديث حسن لا نعرفه إلا من حديث يزيد بن أبي زياد »^(٢).

ولم أجد للحديث شواهد مرفوعة أو متابعات ، وإن كان معناه لا يناقض قول الله عز وجل في سورة الأنفال : ﴿ وَمَنْ يُؤْلِهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبرُهُ إِلَّا مَنْ تَحَرَّفَ لِقَالٍ أَوْ مُتَحَرِّزًا إِلَىٰ فِشْرٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ ﴾ [آية ١٦] ، ويزيد ضعيف^(٣).

٤- أخرج حديث فليح بن سليمان عن عبد الوهاب بن يحيى من ولد عبّاد بن عبد الله بن الزبير عن عبد الله بن الزبير عن عائشة قالت : « ما كان الذراع أحبّ اللحم إلى رسول الله ﷺ ولكن كان لا يجد اللحم إلا غيباً فكان يعجل إليه لأنه أعجلها نُضجاً » ، وقال بعده : « هذا حديث

(١) التقريب (٣٧٢٤).

(٢) الجامع (١٧١٦).

(٣) التقريب (٧٧١٧).

حسن ، لا نعرفه إلا من هذا الوجه «^(١) .

فُليح صدوق كثير الخطأ^(٢) ، وعبد الوهاب قال فيه ابن حجر :
« مقبول »^(٣) ولم يدرك عائشة فسنده عنها منقطع^(٤) .

ولم أجد ما يشهد بأن رسول الله ﷺ كان لا يجد اللحم إلا غيباً ، بل قال
الشيخ الألباني - رحمه الله - بعد تضعيفه لسند الحديث : « ثم إن الحديث
بظاهره مخالف للحديث الصحيح : « كان أحب اللحم إليه الذراع »^(٥) ،
إلا أن المباركفوري قال : « قيل : كون الذراع أعجل اللحوم نضجاً أحد
وجوه الإعجاب ، فلا مخالفة بين هذا الحديث ، وبين حديث أبي هريرة »^(٦)
يعني قول أبي هريرة أن رسول الله ﷺ « رفع إليه الذراع وكانت
تعجبه »^(٧) .

(١) الجامع : (١٨٣٨) ، في المطبوع : (غريب) ، وفي الكروخي (ق ١٢٧ / ١) (حسن) وهو
المعتمد .

(٢) التقريب (٥٤٤٣) .

(٣) التقريب (٤٢٦٥) .

(٤) انظر : التهذيب (٤٥٤ / ٦ - ٤٥٥) ، ومختصر الشئائل للألباني (ص ٩٧) .

(٥) مختصر الشئائل المحمدية (ص ٩٧) .

(٦) تحفة الأحوذى (٥ / ٥٧٠) .

(٧) أخرجه البخاري (٣٣٤٠) ومسلم (١٩٤) .

وهذا هو الراجح في نظري أن الحديث ليس فيه مخالفة بينة لحديث أبي هريرة ، ولكنه قد يخالف حديث عائشة الآخر الذي أخرجه الشيخان وتقول فيه لعروة : « ابن أختي إن كنا لننظر إلى الهلال ثم الهلال ثلاثة أهلة في شهرين وما أوقدت في أبيات رسول الله ﷺ نار . . . الحديث »^(١) .

ومن المعلوم أن اللحم لا يؤكل إلا بعد طبخه بالنار ، وقوله في الحديث الأنف « إلا غيّا » معناه أن يأكله يوماً بعد يوم ، وحديث عروة عن عائشة أصح وأثبت .

٥- أخرج حديث عمرو بن أبي عمرو عن عبد الله بن عبد الرحمن الأنصاري الأشهلي عن حذيفة بن اليمان أن رسول الله ﷺ قال : « والذي نفسي بيده لا تقوم الساعة حتى تقتلوا إمامكم ، وتجتلدوا بأسيا فكم ، ويرثُ دُنْيَاكُمْ شراركم » .

وقال بعده : « هذا حديث حسن إنما نعرفه من حديث عمرو بن أبي عمرو »^(٢) .

والأشهلي لم يوثقه غير ابن حبان ، وليس له راوٍ إلا عمرو بن أبي

(١) أخرجه البخاري (٢٥٦٧) ومسلم (٢٩٧٢) .

(٢) الجامع (٢١٧٠) .

عمرو^(١) ، وللحديث شاهد عن أنس في فضائل^(٢) الصحابة لأحمد ولكنه ضعيف جداً لا يصلح للاستشهاد به ولم أجد غيره .

٦- وأخرج حديث دهم بن صالح عن حُجير بن عبد الله عن ابن بريدة عن أبيه : « أن النجاشي أهدى إلى النبي ﷺ خُفين أسودين ساذجين^(٣) ، فلبسهما ثم توضأ ومسح عليهما » ، وقال بعده : « هذا حديث حسن ، وإنما نعرفه من حديث دهم^(٤) » .

دهم ضعيف^(٥) ، وحُجير قال فيه ابن حجر : « مقبول^(٦) » ، وقد توبع دهم ولكن من طريق^(٧) ساقطة فيها يحيى بن كثير أبو النضر البصري ، قال فيه أبو حاتم : ذاهب الحديث جداً ، وقال الساجي والدارقطني :

(١) تهذيب الكمال (١٥/٢٣٣-٢٣٥) .

(٢) (١/٥١٨) وانظر كلام فضيلة المحقق على سنده .

(٣) الساذج : الخالص غير المشوب وغير المنقوش وهو معرب فارسيته : ساده . المعجم الوسيط (١/٤٢٤) .

(٤) الجامع (٢٨٢٠) .

(٥) التقريب (١٨٣٠) .

(٦) التقريب (١١٤٨) .

(٧) أخلاق النبي لأبي الشيخ (ص ١١٧) .

متروك ، وقال العقيلي : منكر الحديث^(١) ، ويرويه عن الجريري وهو مختلط .

قال ابن عدي في ترجمة دهم : « زعم ابن معين أنه ضعيف ، وعندي أنه ضعفه لأجل حديث بريدة معنيين : أحدهما : روايته عن حجير بن عبد الله ، وحجير ليس بالمعروف ، والثاني : أنه ذكر في متنه أن النجاشي أهدى إلى النبي ﷺ خفين أسودين ساذجين ، وذكر الخف إنما ذكر في هذا الحديث ، وفي حديث آخر ، لعل هذا الطريق خير من ذلك الطريق وهو من حديث ابن عباس^(٢) .

وقال العقيلي : « المسح على الخفين ثابت صحيح من غير وجه ، وأما الرواية في خفي النجاشي الذي أهداهما إلى النبي ففيهما لين^(٣) .
وظاهر كلام الترمذي أنه لا يعرف هذا المتن إلا من طريق دهم !!
وكذلك الحال في نصوص السنة السالفة ، حسنها الترمذي مع تصريحه بأنه لا يعرفها إلا من تلك الطرق التي خرجها .

ومما يدخل فيما مضى ، ويعطي مزيداً من التأكيد أننا وجدنا عدة

(١) تهذيب الكمال (٣١ / ٥٠٢ - ٥٠٣)

(٢) الكامل لابن عدي (٣ / ٩٧٦) .

(٣) الضعفاء الكبير (٢ / ٤٤) .

أحاديث حسننها الترمذي ولم نجد لها شواهد بعد البحث والتفتيش ، مما يزيدنا يقيناً بأن شرط تعدد الطرق هو شرط أغلبي لا كلي عند الترمذي .

ومن تلك الأحاديث : حديث يرويه عبد الحميد بن جعفر عن سعيد المقبري عن عطاء مولى أبي أحمد عن أبي هريرة مرفوعاً : « تعلموا القرآن فاقراءوه وأقرئوه ، فإن مثل القرآن لمن تعلمه فقرأه وقام به كمثل جرابٍ محشوٍ مسكاً يفوح بريحه كل مكان ، ومثل من تعلمه فirqد وهو في جوفه مسك » وقال بعده : « هذا حديث حسن ، وقد رواه الليث بن سعد عن سعيد المقبري عن عطاء مولى أبي أحمد عن النبي ﷺ مرسلأ ، ولم يذكر فيه عن أبي هريرة »^(١) . عطاء مولى أبي أحمد غير معروف^(٢) ، ولم أجده لمتنه شاهداً ، بل قال الطبراني : « ولا نعلم هذا اللفظ يُروى عن رسول الله ﷺ إلا بهذا الإسناد »^(٣) ، ورجح النسائي إرساله^(٤) .

ومنها : حديث يرويه يزيد بن أبي زياد - وهو ضعيف كما تقدم - عن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس عن جده ابن عباس « أن رسول الله

(١) الجامع (٢٨٧٦) والميزان (٧٧/٣) .

(٢) تهذيب الكمال (١٣٠/٢٠) .

(٣) المرجع السابق .

(٤) السنن الكبرى (٢٢٧/٥) .

وَقَّتَ ﷺ لأهل المشرق العقيق » ، وقال الترمذي بعده : « هذا حديث حسن »^(١) .

قال الإمام مسلم^(٢) : « يزيد ممن قد اتقى حديثه الناس ، والاحتجاج بخبره إذا تفرد ، للذي اعتبروا عليه من سوء الحفظ في متون رواياته التي يرويها ، ومحمد بن علي لا يُعلم له سماع من ابن عباس ، لا أنه لقيه أو رآه » ، فهو مع ضعفه منقطع وقد تفرد به يزيد .

وليس لهذا الحديث شواهد تعضده ، بل المحفوظ أن ميقات أهل المشرق ذات عرق ، وضعه عمر رضي الله عنه ولا يصح عند أكثر نقاد الحديث المتقدمين أن رسول الله وَقَّتَ لأهل العراق والمشرق ميقاتاً^(٣) ، وقال ابن تيمية : « ويدل على ضعفه أن حديث ابن عباس^(٤) المشهور الصحيح قد ذكر فيه المواقيت الأربعة ولم يذكر هذا ، ومع أن هذا مما يقصد المحدث ذكره مع إخوته لعموم الحاجة إليه »^(٥) . وانظر أحاديث أخرى

(١) الجامع (٨٣٢) .

(٢) التمييز (ص ٢١٥) .

(٣) انظر : فتح الباري (٣/ ٤٥٥-٤٥٧) .

(٤) صحيح البخاري (١٥٢٦) وصحيح مسلم (١١٨١) .

(٥) شرح العمدة - الحج (٣١٢/١) .

مثل ذلك في المنزلة الثالثة في القائمة الأولى بتحسينات الترمذي .
وبالنظر إلى ما سبق نجد أن الشرط الأول التزم به الترمذي إلا في تحسينه لستة أحاديث من رواية الحارث الأعور وكثير بن عبد الله المزني ، والظاهر أنه حسن الظن بهما خلافاً لكثير من النقاد .
وكذلك الشرط الثاني التزم به الترمذي إلا في أحاديث قليلة ، ولكن الظاهر أنه لم يعد تلك المخالفات من قبيل الشذوذ الذي يمنع التحسين ، وإن كان غيره من النقاد لم يوافقوه على بعض ذلك كما رأينا في ماضي .
وأما الشرط الثالث فهو أغلبي حتى في نظر الترمذي نفسه كما ظهر لنا من النصوص السابقة التي وجدناه فيها يحسن أحاديث يعلم هو بأن لا متابعات ترفع ضعف السند ولا شواهد لتونها ، وهذا الشرط الأخير لم يلتزم به الترمذي التزاماً كاملاً ، وكأنه يرى أن الحديث إذا لم يكن في سنده متهم بالكذب ولا توجد له مخالفة في السند أو المتن ، ويكون الحديث سنداً ومتمناً يحتمل لذلك الضعيف فلا مانع من تحسينه وهذا ظاهر في أغلب النصوص التي ذكرناها آنفاً ، فليست تتضمن أحكاماً شرعية تدل على الوجوب أو الحرمة ، وإنما هي في الفضائل أو في لون خف النبي ﷺ ونحو ذلك. ولعل من أكثر الأحاديث الآنفه أهمية حديث « توقيت العقيق لأهل

المشرق» ، ولكن يخف الأمر إذا عرفنا أن العقيق متقدم على ذات عرق^(١) فالمحرم منه يكون أحرم قبل الميقات ، ومع ذلك فتحسين الترمذي لمثل هذا الحديث منتقد ، والصواب أنه ضعيف كما قال الإمام مسلم و تضعيفه أولى من تحسين الترمذي . وأجل فائدة نخرج بها من التحقيق الذي قمتُ به لشروط الحسن عند الترمذي هي أن أكثر الانتقادات التي وجهت لتعريف الترمذي كانت حول تحسينه لأحاديث ليس لها إلا طريق واحد لم تلتفت إلى أن هذا الشرط أغلبي وليس كلياً كما ظهر لنا من تطبيقات الترمذي . ومن الفوائد المهمة أن كل من تعرض لشرح تعريف الترمذي للحسن - بحسب اطلاعي - لم ينتقده في شرطيه الأول والثاني مع وجود ما يستدعي ذلك كما بينت فيما تقدم ، وذكرْتُ ما يُعْتَذَرُ به عنه ، ولكن الاعتذار عما فعله لا يعني عدم انتقاده - رحمه الله تعالى - فيما خالف فيه جمهور النقاد .

(١) تبعد ذات عرق عن مكة بمسافة قدرها (١٠٠) كيلو متر، وهي اليوم مهجورة لعدم وجود الطرق عليها ، وأما العقيق فهو واد عظيم يقع شرق مكة بحذاء ذات عرق شرقاً ويبعد عنها (٢٠) كيلو متر ويبعد عن مكة (١٢٠) كيلو متر . انظر : توضيح الأحكام من بلوغ المرام للشيخ عبد الله بن عبد الرحمن البسام (٣/ ٢٨٧-٢٨٨) ، ولزيد من التفصيل انظر كلام فضيلته في كتابه (نيل المطالب في تهذيب شرح عمدة الطالب) (١/ ٣٨١-٣٨٢) فقد وقف بنفسه على المكان .

المبحث الثالث

توسع مفهوم الحسن في تطبيقات الترمذي

يدخل في مفهوم تعريف الحسن عند الترمذي عدة أنواع من الحديث الضعيف ، ذكره الحافظ ابن حجر في قوله : « وليس هو في التحقيق عند الترمذي مقصوراً على رواية المستور ، بل يشترك معه الضعيف بسبب سوء الحفظ ، والموصوف بالغلط والخطأ ، وحديث المختلط بعد اختلاطه ، والمدلس إذا عنعن ، وما في إسناده انقطاع خفيف ، فكل ذلك عنده من قبيل الحسن بالشروط الثلاثة وهي :

- ١ - أن لا يكون فيهم من يُتهم بالكذب .
 - ٢ - ولا يكون الإسناد شاذاً .
 - ٣ - وأن يروى مثل ذلك الحديث أونحوه من وجه آخر فصاعداً ، وليس كلها في المرتبة على حد سواء بل بعضها أقوى من بعض .
- ومما يقوي هذا ويعضده أنه لم يتعرض لمشروطة اتصال الإسناد أصلاً ، بل أطلق ذلك ، فلهذا وصف كثيراً من الأحاديث المنقطعة بكونها **حساناً** ^(١) .

ثم ذكر مثالا لكل نوع من ذلك مما حسنه الترمذي ، وسترى في القائمة الأولى الخاصة بدراسة تحسينات الترمذي أمثلة كثيرة على صدق ما ذكره الحافظ آنفاً .

وكما تلاحظ في كلام ابن حجر أن الترمذي لم يتعرض لشرط الاتصال فيما يحسنه ، وقد لاحظت أنه حسن عدة أحاديث مع أن رجال السند كلهم ثقات ليس فيهم من ضَعُفَ كما يفهم من شرطه الأول أنه يطلق الحسن على حديث من لا يتهم بالكذب ، والثقة لا يوصف بعدم الاتهام بالكذب كما رجحنا فيما مضى ، وسبب عدم تصحيح الترمذي واكتفائه بالتحسين فقط هو وجود انقطاع في ذلك السند ، ومن ذلك :

حديث يرويه شعبة عن سعد بن إبراهيم عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه رضي الله عنه ، قال الترمذي : « هذا حديث حسن إلا أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه »^(١) .

وهذا سند كل رجاله ثقات ، ولا عيب فيه إلا الانقطاع الذي نص عليه الترمذي .

وحديث آخر يرويه سفيان بن عيينة عن محمد بن المنكدر عن سلمان

(١) الجامع (٣٦٦) .

الفارسي رضي الله عنه ، قال الترمذي بعده : « هذا حديث حسن »^(١) ، ثم ذكر بعد الحديث الذي يليه : « وحديث سلمان إسناده ليس بمتصل ، محمد ابن المنكدر لم يدرك سلمان الفارسي »^(٢) .

وسنده ثقات وسبب ضعفه من الانقطاع فقط .

وحديث آخر يرويه إسماعيل بن علي عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن عائشة رضي الله عنها ، قال الترمذي بعده : « هذا حديث حسن ، ولا نعرف لأبي قلابة سماعاً من عائشة »^(٣) .

وسنده ثقات أيضاً ، ولا سبب يمنع من تصحيح السند إلا الانقطاع .
فهذه الأمثلة وغيرها^(٤) دالة على أن مما يدخل في معنى الحسن ومفهومه عند الإمام الترمذي الحديث الذي يرويه الثقات إذا كان سنده منقطعاً ، ولم يكن شاذاً ، وروي من غير وجه نحو ذلك ، ولعل الترمذي رأى أن الانقطاع ضعف في السند لا يمنع تحسين المتن كما هو الحال في المستور

(١) الجامع (١٦٦٥) .

(٢) الجامع (٤/١٨٩) .

(٣) الجامع (٢٦١٢) وفي المطبوع (صحيح) وأما في الكروخي (حسن) (ق١٧١/ب) .

(٤) انظر : الجامع (٩٨٢، ١٥٤٨، ١٧١٤، ١٧٨١، ٢٧٩٥، ٢٩٤١، ٣٠٧٥، ٣٠٨٤، ٣٠٩٤،

(٣٢٩٩) .

وسیء الحفظ .

ویمجدر التنبيه هنا أن الترمذی لم یحسن مرسل التابعی وهو نوع من الانقطاع فی السند ، بل ولم یدخل مراسیل التابعین فی کتابه الجامع أصلاً .
ومما یدخل فی مفهوم الحسن - كما ظهر لنا من تحسینات الترمذی التطبيقية - الحديث المختلف فیہ الذی یروی مرة مرفوعاً ومرة موقوفاً ، أو یروی مرة متصلاً مسنداً ، ومرة منقطعاً مرسلأ .

وقد أشار إلى ذلك الحافظ عبد الحق الإشبیلی ، فقد قال معلقاً علی حدیث حسنه الترمذی : « کذا قال : حسن ، ولم یقل : صحیح ؛ لأنه روي موقوفاً »^(١) .

وبنحو هذا قال ابن القطان الفاسی فی حدیث حسنه الترمذی فعلق علیه : « فعلته إذن عنده الاختلاف فیہ بالإسناد والإرسال . . والحديث صحیح »^(٢) .

ویؤكد هذا وجود عدد من الأمثلة منها :

* حدیث رواه معاذ بن هشام عن أبيه عن قتادة عن أبي حرب بن أبي الأسود عن أبيه عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، قال فیہ : « هذا

(١) الأحكام الوسطی (١/ ١٦٠) .

(٢) بیان الوهم (٣/ ٤٨٣) .

حديث حسن ، ورفع هشام هذا الحديث عن قتادة ، وأوقفه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة ولم يرفعه ^(١) .

قال الحافظ ابن حجر : « إسناده صحيح ، إلا أنه اختلف في رفعه ووقفه ، وفي وصله وإرساله ، وقد رجح البخاري صحته ، وكذا الدار قطني ^(٢) .

فالظاهر أن الترمذي حسنه للاختلاف لا لوجود ضعف في رجال السند ، لاسيما وهو يصحح عدة أحاديث من رواية معاذ بن هشام عن أبيه عن قتادة مما يرويه بالنعنة ^(٣) ، وكذلك البخاري ومسلم يفعلان ذلك ^(٤) .
* وحديث آخر رواه عن وكيع وإسحاق بن يوسف الأزرق كلاهما عن سفيان الثوري عن الأعمش عن مسلم البطين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ، ثم قال بعده : « هذا حديث حسن ، وقد رواه عبد الرحمن بن مهدي وغيره عن سفيان عن الأعمش عن مسلم عن سعيد بن جبير

(١) الجامع (٦١٠) في المطبوع « حسن صحيح » ، والتصويب من الكروخي (ق ٤٨ / ١) .

(٢) التلخيص الحبير (٢٨ / ١) .

(٣) انظر مثلاً : الجامع (١٢١٥ ، ١٦٣٨ ، ١٧٢١ ، ١٨٢٥) .

(٤) انظر مثلاً : صحيح البخاري (٢٤٤٠ ، ٥٨١٣) ، صحيح مسلم (١٤٢ ، ٦١٢) .

مرسلاً ليس فيه ابن عباس^(١)، وهو مثل ما سبقه .

* وروى عن زكريا بن إسحاق عن عمرو بن دينار عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة مرفوعاً : « إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة » ، وقال بعده : « حديث أبي هريرة حديث حسن ، وهكذا روى أيوب ووزقاء بن عمر ، وزیاد بن سعد وإسماعيل بن مسلم ، ومحمد بن حمادة عن عمرو بن دينار . . وروى حماد بن زيد وسفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار فلم يرفعه ، والحديث المرفوع أصح عندنا »^(٢) .

والظاهر أنه لم يصححه للاختلاف ، وإلا فإسناده صحيح ، فقد صححه مسلم^(٣) عن زكريا بن إسحاق به ، وهناك أمثلة أخرى^(٤) على ذلك .

ويجدر التنبيه إلى أن الترمذي لا يمتنع عن تصحيح كل حديث رواه الثقات واختلفوا في رفعه ووقفه أو في وصله وإرساله ، فقد وجدته يقول في حديث : « حسن صحيح ، وقد أوقفه بعضهم ولم يرفعه » ، ويقول في

(١) الجامع (٣١٧١)

(٢) الجامع (٤٢١) .

(٣) صحيح مسلم (٧١٠)

(٤) الجامع (١٠٢٩) .

غيره : « حسن صحيح ، وقد رواه غير واحد . . موقوفاً »^(١) ، ويقول في حديث آخر : « حسن صحيح . . ورواه بعضهم عن الأعمش ولم يرفعه »^(٢) .

فالظاهر أنه يراعى القرائن كأن يكون الاختلاف قوياً فيحسن الحديث ولا يصححه ، وإذا كان الاختلاف سهلاً صححه ، أو لعله راعى أموراً أخرى .

ومما يؤكد سعة مفهوم الحسن عند الترمذي غير ما تقدم في الحالتين السابقتين ، ما يشك في تدليسه ويتردد في ثبوته ، من ذلك حديث يرويه الأعمش مرة بالعنعنة ومرة يقول فيه : حُذِّثُ عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً : « من سلك طريقاً يطلب فيه علماً . . » فقال : « حسن » ، وإنما لم نقل لهذا الحديث صحيح لأنه يُقال : إن الأعمش دَلَّس فيه فرواه بعضهم عنه قال : حُذِّثُ عن أبي صالح . . »^(٣) .

(١) الجامع (١٢٥٤) .

(٢) الجامع (١٣٩٦) .

(٣) النكت لابن حجر (٤٠٣/١) ، وفي فتح الباري (١٩٣/١) ولم أجد هذا النص في نسخة الكروخي ولا في المطبوع من الجامع ، وليس هو في العلل الكبير كذلك ، ولكن ابن حجر حجة فيما ينقله .

قال الحافظ ابن حجر : « فحكم له بالحسن للتردد الواقع فيه ، وامتنع عن الحكم عليه بالصحة لذلك »^(١) .

وهذا صحيح فقد اضطرب اجتهاد الترمذي في هذا الحديث واختلف قوله فيه ، فأخرجه أولاً برقم (١٤٢٥) وقال : « هكذا روى غير واحد عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ نحو رواية أبي عوانة ، وروى أسباط بن محمد عن الأعمش قال : حديث عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ نحوه ، وكأن هذا أصح من الحديث الأول ، حدثنا بذلك عبيد بن أسباط بن محمد قال : حدثني أبي عن الأعمش بهذا الحديث » .

ثم أخرجه برقم (١٩٣٠) عن أسباط عن الأعمش قال : حَدَّثْتُ عَنْ أَبِي صَالِحٍ بِهِ ، ثُمَّ قَالَ : « هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ ، وَقَدْ رَوَى أَبُو عَوَانَةَ وَغَيْرُ وَاحِدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ ، وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ حَدَّثْتُ عَنْ أَبِي صَالِحٍ » .

ثم أخرجه بعد ذلك في موضع ثالث برقم (٢٦٤٦) عن الأعمش بالعنعنة وحسنه .

(١) النكت (١/٤٠٣) .

ثم أخرجه بعد ذلك في موضع رابع برقم (٢٩٤٥) وذكر أن غير واحد رَوَاهُ عن الأعمش بالعنعنة ، وأن أسباط بن محمد رواه عنه بقوله : حدثت عن أبي صالح .

ففي الموضع الأول رجح حديث أسباط ولم يحسن الحديث ، وفي الموضع الثاني حسنه ، وكذلك في الموضع الثالث ، وفي الموضع الرابع لم يحكم على الحديث وذكر الاختلاف فيه ولم يقل فيه : « حسن » كما قال سابقاً .

فهذا الحديث حسنه الترمذي لتردده في ثبوته ولم يصححه كما فعل مسلم في صحيحه^(١) .

وبما تقدم يعلم أن مما يندرج في مفهوم الحسن عند الترمذي كما ظهر لنا من تطبيقاته وأحكامه العملية :

السند غير المتصل من رواية الثقات .

١ - ما اختلف الثقات في رفعه ووقفه أو في وصله وإرساله .

٢ - ما تردد في ثبوته مع ثقة رجال السند .

(١) صحيح مسلم (٢٦٩٩) ، وقد انتقد مسلم رحمه الله في تصحيحه لهذا الحديث ، انظر : علل الأحاديث في كتاب الصحيح لمسلم بن الحجاج للحافظ أبي الفضل بن عمار الشهيد (ص ١٣٦ - ١٣٨) .

وهذا يدل على أن مفهوم الحسن عنده أوسع مما عرفه وذكره في عله الصغير ، وإن كان في ذلك تأكيد على أن الترمذی يحسن الحديث الضعيف مهما كان ضعفه إذا كان سالماً من متهم بالكذب أو الشذوذ الذي هو مخالفة الثقة أو من هو أولى .

ولعل الحافظ ابن رجب ألمح إلى توسع مفهوم الحسن عند الترمذی في قوله : « واعلم أن الترمذی رحمه الله خرّج في كتابه الحديث الصحيح ، والحديث الحسن ، وهو ما نزل عن درجة الصحيح وكان فيه بعض ضعف . . . »^(١) ، وهذا صحيح إذا نظرنا للأحاديث التي حسنّها لمجرد اختلاف الثقات في رفعها أو إرسائها ، والله أعلم .



(١) شرح العلل (١/٣٩٥) .

الفصل الثاني

دراسة للأحاديث التي أطلق لترذني فيها التحين
والتي قال فيها: "حسن غريب"

وفيه تمهيد ومبحثان :

تمهيد

المبحث الأول : دراسة الأحاديث التي قال فيها « حسن »

وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : هل كلها من قبيل الحسن لغيره ؟

المطلب الثاني : أحاديث لم يحسنها مع صلاحيتها لذلك

المطلب الثالث : فوائد الدراسة

المبحث الثاني : دراسة الأحاديث التي قال فيها : « حسن غريب »

تمهيد

هذا الفصل مخصص لدراسة الأحاديث التي يقول فيها الترمذي: « حسن » وكذلك دراسة موجزة لما يقول فيه : « حسن غريب » ولكل دراسة منها هدف يختلف عن الآخر كما سنوضحه لاحقاً .

وقد قمتُ بحصر الأحاديث المعنية من جامع الترمذي معتمداً في الأحكام على نسخة الكروخي التي تقدم وصفها والكلام عليها .

وقد بلغت الأحاديث التي قال فيها : « حسن » : (٣٨٢) حديثاً ، قمت بتخريجها ودراسة أسانيدھا والبحث عن المتابعات والشواهد وتطبيق شروط الحسن التي ذكرها في تعريفه عليها ، وقد ظهرت فوائد ذلك في الفصل السابق ، فقد أمدتنا هذه الدراسة بفوائد جليلة جداً في فهم معنى الحسن وشروطه عند الترمذي ، كما أنها أوصلتنا إلى أن (الحسن) عند الترمذي في تطبيقاته وأحكامه على الأحاديث جاءت في معظمها أقوى وأعلى من الضعيف المعتضد المسمى (بالحسن لغيره) كما سنوضحه قريباً.

كنت قد قلتُ في خطة البحث بعد أن طرحتُ عدة أسئلة استشكالية حول تعريف الحسن عند الترمذي : « ولا تتأتى الإجابة الدقيقة المدعمة بالبرهان العلمي عن هذه الاستشكالات إلا بمراعاة كلام الترمذي في

كتابه (الجامع) ، والنظر في تصرفاته ومواقع استعماله للعبارات والمصطلحات حتى يكون شرح تعريف الحسن عنده من نفس كلامه وأحكامه .

وذكرت أن كتاب الدكتور نور الدين عتر عن الإمام الترمذي يفتقر إلى استقرار الأحاديث التي حسنها الترمذي لمعرفة مدى دقة تعريفه للحديث الحسن وتطبيقه له في كتابه ، وما هي الأحاديث التي لا تتوفر فيها شرط من شروط الحسن عنده ؟

وقلتُ : إن كل ترجيح في هذه المسألة لا يعتمد على الاستقرار والإحصاء الدقيق المفصل لا يمكن التسليم به .

وقد حاولت جهدي أن أقوم بهذه المهمة ، وقد أعانني المولى عز وجل على ذلك ويسّر سبحانه التوصل إلى عدة نتائج وترجيحات في غاية الأهمية، ظهر بعضها في الفصل السابق وسيظهر البعض منها في هذا الفصل ، والحمد لله على توفيقه

كما قمتُ بحصر الأحاديث التي قال فيها الترمذي : « حسن غريب » فبلغت : (٥١٣) ، والهدف من جمع ذلك هو التأكد من دقة قول بعض العلماء : إن « حسن غريب » عند الترمذي هو الحسن لذاته ، وأنه يُفَرَّق بين الحسن لغيره والحسن لذاته بقوله في الأول : « حسن » فقط ، وهو

الذي عرّفه في عله الصغير ، وأما الثاني فيقول فيه « حسن غريب » .
 فأحييتُ أن أتأكد من ذلك لأنني كنت قد وقفت على عدة نصوص
 أثارت الشك في نفسي من دقة هذا القول ، وكانت النتائج تدل على عدم
 دقة قول أولئك العلماء ، ومؤكدة لما شككت فيه .
 فمجموع الأحاديث التي درستها تبلغ (٨٩٥) حديثاً ، أخذت مني
 نحو سنة ، ذهب ربعها في مقابلة نسخة الكروخي المخطوطة على النسخة
 المطبوعة من جامع الترمذي .



المبحث الأول

دراسة الأحاديث التي قال فيها: حسن

المطلب الأول

هل كلها من قبيل الحسن لغيره؟

ذهب عدد من العلماء قديماً وحديثاً إلى أن الأحاديث التي يقول فيها الترمذي « حسن » هي من الحسن لغيره ، من هؤلاء: الحافظ ابن حجر الذي يقول : « الترمذي عرّف الحسن لغيره »^(١) .

ومن المعاصرين شيخنا العلامة المحدث محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله فقد قال : « المفهوم من قاعدة الترمذي في مثل قوله - حسن - أنه يعني أنه حسن لغيره »^(٢) وقال أيضاً : « قول الترمذي حديث حسن . . . يساوي إسناد ضعيف جاء من وجوه أخرى ليس فيها متهم . . . فيكون الحديث حسناً لغيره كما شرح ذلك الترمذي نفسه في آخر كتابه (السنن) فليعلم هذا فإنه مهم »^(٣) .

ويقول الأستاذ الدكتور نور الدين عتر : « إذا أطلق كلمة حسن من غير

(١) النكت الوفية للبقاعي (ق ٤٦ / ب) .

(٢) السلسلة الضعيفة (٤ / ٢٦٥) بتصرف يسير .

(٣) غاية المرام (ص ٢٤٨) .

صفة أو قرينة أخرى ، فمراده الحسن لغيره «^(١)» .

والذهبي يرى أن غالب تحسينات الترمذي - عند المحاققة - ضعاف^(٢) .

فهل يعني هذا أن كل حديث حسنه الترمذي مطلقاً من غير صفة

أخرى يكون مراده أن ذلك الحديث ضعيف وتَقَوَّى بضعيف مثله ؟

أو بمعنى آخر: هل متون تلك الأحاديث لم تُروَ إلا من طرق ضعيفة

فقط ؟

والمبتادر من قول الترمذي : « هذا حديث حسن » أن ذلك الحديث فيه

ضعف انجبر بوجود شاهد ضعيف أيضاً ، ولذا قال : « هذا حديث حسن »

ولو كان المتن صحيحاً والسند ضعيفاً لقال : « هذا سند حسن والمتن

صحيح » .

والذي أثار هذا الإشكال لديّ أنني خلال قراءتي للجامع وجدت عدة

أمثلة يظهر منها بجلاء أن الترمذي يقول في الحديث : « هذا حديث

حسن » ويكون المتن صحيحاً عنده .

فمثلاً أخرج حديثاً برقم (١١١١) عن زهير بن محمد عن عبد الله بن

محمد بن عقيل عن جابر بن عبد الله مرفوعاً : « أيها عبد تزوج بغير إذن

(١) الإمام الترمذي (ص ١٧٠) .

(٢) ميزان الاعتدال (٤/٤١٦) .

سيده فهو عاهر» وقال: «حديث جابر حديث حسن» .

ثم أخرج نفس المتن برقم (١١١٢) عن ابن جريح عن عبد الله بن محمد ابن عقيل عن جابر بن عبد الله مرفوعاً: «أيما عبد تزوج بغير إذن سيده فهو عاهر» وقال: «هذا حديث حسن صحيح» .

ومدار السند على ابن عقيل عن جابر، والمتن واحد، فالمتن صحيح في نظره، ولكنه حسن الحديث الأول باعتبار سنده لما في زهير بن محمد من كلام .

ومثال آخر وهو حديث برقم (١٤١٩) أخرجه عن عبد العزيز بن المطلب - وهو صدوق^(١) - عن عبد الله بن الحسن عن إبراهيم بن محمد ابن طلحة عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً: «من قتل دون ماله فهو شهيد» قال بعده: «حديث عبد الله بن عمرو حديث حسن، وقد روي عنه من غير وجه» .

ثم أخرجه برقم (١٤٢٠) عن سفيان الثوري عن عبد الله بن الحسن عن إبراهيم بن محمد عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً: «من أريد ماله بغير حق فقاتل فقتل فهو شهيد» . وقال بعده: «هذا حديث حسن

(١) التقريب (٤١٢٤) .

صحيح» .

ومدار السند على عبد الله بن الحسن والمتن متقارب ، فالمتن صحيح في نظره ومع ذلك حسن الحديث الأول .

ومثال آخر وهو حديث برقم (٣١٨٢) قال فيه: حدثنا محمد بن بشار حدثنا عبد الرحمن بن مهدي حدثنا سفيان عن واصل عن أبي وائل عن عمرو بن شرحبيل عن عبد الله قال : قلت : يا رسول الله ! أي الذنب أعظم ؟ قال : « أن تجعل لله نداً وهو خلقك » ، قال : قلت : ثم ماذا ؟ ، قال : « أن تقتل ولدك خشية أن يطعم معك » قال : قلت : ثم ماذا ؟ قال : « أن تزني بحليلة جارك » ، ثم قال الترمذي بعده : « هذا حديث حسن »^(١) .

ثم أخرج بعده مباشرة هذا السند : حدثنا بن دار - محمد بن بشار - حدثنا عبد الرحمن بن مهدي حدثنا سفيان عن منصور و الأعمش عن أبي وائل عن عمرو بن شرحبيل عن عبد الله عن النبي ﷺ بمثله^(٢) . ثم قال : « هذا حديث حسن صحيح » .

فالمتن واحد ، ومدار السند واحد أيضاً عن أبي وائل به ، ومع ذلك

(١) هكذا في الكروخي (ق ٢١٣ / ١) ، وأما في المطبوع « حسن غريب » .

(٢) كلمة (بمثله) من كلام الترمذي حيث إنه لم يسق متن الحديث اكتفاء بما ذكره أولاً .

فحسن السند الأول وصحح الثاني ، والمتن بلا ريب صحيح عنده .
وقد فعل مثل ذلك في عدة مواطن أخرى مثل حديث (١٥٨٦) حسنه
ثم أخرجه برقم (١٥٨٧) وصححه ومدار السند واحد ، وكذلك حديث
(١٨٢٦) حسنه ثم أخرجه برقم (١٨٢٧) وصححه ومدار السند واحد ،
وكذلك حديث (٣٤٧٦) حسنه ، ثم أخرجه برقم (٣٤٧٧) وصححه
ومدار السند واحد .

وهذه الأمثلة الستة السابقة تدل دلالة صريحة وواضحة لا لبس فيها أن
الترمذي يحسن أحاديث مع صحة متونها عنده .

وتأكدت هذه الحقيقة لدي عند دراسة الأحاديث التي قال فيها إنها
حسنة ، فقد وجدت (٢٩٢) حديثاً أي ثلاثة أرباع ما حسنه أو يقارب
٧٥٪ إما صحيحة أو حسنة لذاتها أو لها شواهد صحيحة أو حسنة لذاتها ،
فهذه الأحاديث أعلى منزلة من حديث ضعيف تقوى بضعيف آخر ، وقد
ذكرت أحاديث هذا الصنف في المنزلة الأولى في قائمة الأحاديث التي قال
فيها : « حسن » .

ولذا فأرى أن ٧٥٪ من الأحاديث التي قال فيها الترمذي : « حسن »
من غير أن يضيف أي صفة أخرى ، أنها أعلى منزلة من كونها من قبيل
(الحسن لغيره) الذي استقر في الأذهان أنه الحديث الذي يتقوى

بمجموع طرقه الضعيفة ، وإن كان لا يوجد في كلام علماء المصطلح ما يمنع أن يسمى (الحسن لغيره) إذا روى الضعيف حديثاً وله متابع ثقة أو شاهد صحيح ، ولكن الذي أراه أن نفرّق بين شاهد قوي وشاهد ضعيف لأمرين :

الأول : أن العُمدة على ما رواه الثقة أو الصدوق ، فالمتن إما صحيح أو حسن لذاته ، فإذا روى الضعيف ذلك الحديث وقلنا هو من الحسن لغيره نكون بذلك وضعناه عن قدره الذي هو أهلّ له ﴿ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا ﴾ [الطلاق : ٣] ونكون بذلك خلطنا متناً ثبت بسند قوي لذاته بآخر ضعيف تقوى بمجموع طرقه الضعيفة ، وفرّق بين الاثنين من حيث القوة ومن حيث الاحتجاج الملزم، إذ الاحتجاج بالحديث الضعيف المتعدد الطرق محل اختلاف بين أهل العلم كما سيأتي بيانه في الباب الرابع .

الثاني : أن حقيقة (الحسن لغيره) مختلفة عن حقيقة (الصحيح) و (الحسن لذاته) إذ قوتها ذاتية أصلية مستقلة غير محتاجة لغيرها ، أما قوة الحديث (الحسن لغيره) فهي مكتسبة طارئة مركبة ناشئة من الجمع والضم بين سنيين ضعيفين فأكثر ، ولو تفرقا لكان كل واحد منهما ضعيفاً.

ويظهر الفرق جلياً بأننا لو لم نقف على ذلك الحديث الضعيف الذي

حسنه الترمذي وله شاهد قوي لم نخسر شيئاً من حيث ثبوت الحديث لاكتفائنا بالطريق القوية التي تقوم مقام ذلك السند الضعيف ، فمعنى المتن والمراد منه موجود بسند ثابت وقوي من وجه آخر ، فسواء وُجد الضعيف أو لم يوجد فالحديث ثابت في الحالتين ، فرواية الضعيف غير مؤثرة في قوة الحديث وإنما هي تابعة ومكملة لما هو أقوى منها .

أما في (الحسن لغيره) فلا توجد القوة أصلاً إلا بضم وجمع ذلك السند الضعيف مع غيره ، فالقوة هنا مكتسبة وليست أصلية ، وهي طارئة وليست ذاتية ، فهي (قوة مركبة) مفتقرة للعاقد .

ولا تقوم أو تنشأ إلا بغيرها . فرواية الضعيف هنا مهمة ومؤثرة تأثيراً مباشراً في نشوء القوة وولادتها ، وإن كانت هذه القوة هي أدنى أنواع القوة .

فالواجب أن نفرّق بين متن ضعيف يُحسّن لوجود رواية ضعيفة أخرى تشهد له ، وبين متن صحيح ثابت رواه أحد الضعفاء موافقاً للثقات فيه ، فالأولى أن نقول: هذا المتن محفوظ من حديث فلان وفلان ، وإن كان هذا السند ضعيفاً . أو نقول إذا كان السند محفوظاً أيضاً: هذا من صحيح حديث فلان ، فما لا شك فيه أن في بعض مرويات الضعفاء ما هو مستقيم ولم يقع فيه الضعف ولذا قال البخاري : « كل من لا أعرف

صحيح حديثه من سقيمه فلا أروي عنه » .

وفي نظري أن (الحسن لغيره) ينبغي أن يقتصر استعماله على الضعيف المعتضد بمثله فقط ، وقد وجدت الإمام البلقيني يقول في تعليقه على مقدمة ابن الصلاح عند كلامه على الضعيف المعتضد : « لا يُقال : منجبر - أي الحديث الضعيف - بأن يروى من وجه صحيح ؛ لأن الكلام فيما إذا رُوي بطرق كل منها مثل الأخرى في ذلك الضعف »^(١) ، ومراده أن الانجبار لا يصح إطلاقه إلا على حديث ضعيف له طرق كلها ضعيفة ، أما ما له طريق صحيح فلا يصح أن يقال فيه (منجبر) لأن الاعتماد على الصحيح حينئذ ، فلا محل (للانجبار) هنا لانتفاء حقيقته .

ومما تقدم نخرج بهذه القاعدة : [لا يلزم من تحسين الترمذي لحديث أن يكون متنه حسناً لغيره] فقد وجدنا ثلاثة أرباع ذلك متونها أقوى منزلة من الحسن لغيره بمعنى الضعيف المعتضد بمثله ، بل وجدناه بنفسه في عدد من المواضع يحسن حديثاً ثم يصححه ومدار السند واحد وكذلك المتن ، فيبدو أن تحسينه بالنظر إلى الراوي المتكلم فيه ، أي أن هذا الحديث من حسان حديثه التي تدل على أنه حفظه ، أما المتن فهو قوي محفوظ من وجه

(١) محاسن الاصطلاح (ص ١٧٨) والجملة الاعتراضية من وضعي لبيان سياق الكلام .

آخر ، هذا بالنظر إلى الغالب . فلا بد من هذا التفصيل فيما حسنه الترمذي ليعرف ما اعتضد بعاضد قوي وما اعتضد بعاضد مماثل في الضعف وأيهما الأغلب في تطبيقاته .

وأما ما حسنه الترمذي وهو من الضعيف المعتضد بمثله فيبلغ (٤٠) حديثاً ، ذكرتها في المنزلة الثانية في قائمة الأحاديث التي قال فيها : « حسن » منها (١٢) حديثاً في الأحكام والباقي في الفضائل والترغيب والترهيب .

وأحاديث الأحكام تلك منها حديثان هما : (١٥٦٥) يدل على إباحة طعام النصارى ، وهذا منصوص عليه في القرآن كما سترى في القائمة ، وحديث آخر برقم (٣٢٩٩) فيه بيان كفارة الظهار ، وهي منصوص عليها في القرآن أيضاً كما بينته في القائمة .

وفيهما أربعة أحاديث موافقة لأصول الشريعة ، فلو لم ترد هذه الأحاديث لكان حكم المسائل المنصوصة فيها مماثل لمقتضيات أصول الشريعة ، ومن ذلك :

حديث برقم (١٠٧٥) وفيه إباحة الدفن ليلاً ، والأصل في الأشياء بعد ورود الشرع الإباحة كما دلت على ذلك نصوص القرآن والسنة وقرره

جمهور العلماء^(١).

وحديث برقم (١٧٧٠) في إباحة اتخاذ الذهب للرجال عند الضرورة ،
ومن أصول الشريعة المقررة: أن الضرورات تبيح المحظورات^(٢) .
وحديث برقم (٢٧٢٨) في إباحة المصافحة ، والأصل كما ذكرنا الإباحة .
وحديث برقم (٢٦٩٧) في إباحة السلام على النساء والأصل كما ذكرنا
الإباحة ، ونصوص الشريعة حثت على إلقاء السلام وإفشائه ورغبت فيه
أشد الترغيب ، ولم يرد ما يدل على منع الرجال أن يسلموا على النساء إذا
أمنت الفتنة ، ولا يخفى أن السلام لا يلزم منه مصافحة النساء وهي
محظورة شرعاً .

والباقي من أحاديث الأحكام في هذه المنزلة يبلغ ستة أحاديث هي :
حديث برقم (٥١٤) نهى عن الحبوة يوم الجمعة . والنهي للكراهة .
حديث برقم (٦٥٠) أن حد الغنى خمسون درهماً .
حديث برقم (٨١٣) أن الاستطاعة في الحج هي امتلاك الزاد والراحلة .
حديث برقم (٨٨١) منع البناء في منى . والقول بتقويته وجيه لقريئة

(١) انظر : مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام (٢١/٥٣٥ - ٥٣٨) وجامع العلوم والحكم لابن

رجب (٢/١٦٦) تحقيق الأرناؤوط .

(٢) انظر : كتاب (نظرية الضرورة الشرعية) للدكتور وهبة الزحيلي .

ذكرتها هناك .

حديث برقم (١٩٣٩) جواز كذب الرجل على زوجته ليرضيها ، وهو متفق عليه عند جمهور العلماء .

حديث برقم (٢٧٩٥) الفخذ عورة ، وهي مسألة خلافية .

وكل هذه الأحاديث الستة - كما سترى في القائمة - مختلف فيها إما من حيث قبولها حديثاً أو من حيث العمل بها عند الفقهاء .

وبهذا يظهر لنا بجلاء قلة أحاديث الأحكام التي أطلق الترمذي فيها التحسين وهي من قبيل الضعيف المعتضد بمثله .

وأما ما ورد في المنزلة الثالثة فلا يُسلم بأنه من الضعيف الصالح للتقوية - من وجهة نظري - كما أوضحته هناك بالتفصيل .



المطلب الثاني

أحاديث لم يحسنها مع صلاحيتها لذلك

أثناء قراءة جامع الترمذي وقفت على عدد من الأحاديث توفرت فيها شروط الحسن التي ذكرها الترمذي في تعريفه ، ومع ذلك لم يحسنها ، مع أنه كما يظهر من كلامه لا يخفى عليه وجود طرق لها ، وسأذكر فيما يلي أهم هذه الأحاديث مع ذكر تقوية بعض أهل العلم لها ممن يقولون بنظرية تقوية الضعيف المعتضد بمثله :

١ - حديث : « لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه » ^(١) . ذكره من حديث سعيد بن زيد ثم قال : « وفي الباب عن عائشة وأبي سعيد وأبي هريرة وسهل بن سعد وأنس ، قال أبو عيسى : قال أحمد بن حنبل : لا أعلم في هذا الباب حديثاً له إسناد جيد » .

ولم يذكر حكماً على هذا الحديث ، ولم يحسنه مع صلاحيته لذلك على حسب شرطه في الحسن ، وقد قوى الحديث بمجموع طرقه جمع من العلماء منهم : الحافظ ابن حجر ^(٢) ، والألباني ^(٣) ، فلا يوجد ما يمنع من

(١) الجامع (٢٥، ٢٦) .

(٢) التلخيص الحبير (١/ ٧٥) .

(٣) إرواء الغليل (١/ ١٢٢) .

تحسين الحديث بمجموع طرقه وفق من رأى تقوية الضعيف المعتضد بمثله .

٢- حديث « الأذنان من الرأس » ^(١) ، ذكره من حديث أبي أمامة ثم قال : « وفي الباب عن أنس ، قال أبو عيسى : هذا حديث ليس إسناده بذاك القائم » ^(٢) .

فلم يحسن هذا الحديث مع صلاحيته لذلك ، وقد قواه بمجموع طرقه ابن حجر ^(٣) ، وآخرون .

٣- حديث : « زكاة الحلي » ^(٤) ذكره من حديث ابن لهيعة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وحكم عليه بأن في إسناده مقالاً ^(٥) ، وقال :

(١) الجامع (٣٧) .

(٢) في المطبوع بتحقيق أحمد شاكر (٥٣/١) ورد : « هذا حديث (حسن) ليس إسناده بذاك القائم » وكلمة حسن غير موجودة في الكروخي (ق/٥/ب) ولا في محفوظة النفع الشذي (ق/٩٠/ب) ولا في مختصر الأحكام للطوسي (٢١٠/١) ولم أر أحداً ذكرها ، ويظهر من عزو الشيخ أحمد شاكر أن نسخة عابد السندي انفردت بها ، فلا يعول على هذه الإضافة المنكرة المنافية لسياق الكلام ولأسلوب الترمذي .

(٣) النكت لابن حجر (٤١٥/١) .

(٤) الجامع (٦٣٧) .

(٥) الجامع (٢٩/٣) .

« وهذا حديث قد رواه المثنى بن الصباح عن عمرو بن شعيب نحو هذا ،
والمثنى بن الصباح وابن لهيعة يُضعفان في الحديث ، ولا يصح في هذا
الباب عن النبي ﷺ شيء » .

فلم يحسنه مع وجود متابع لابن لهيعة ، و يظهر أنه لم يقف على رواية
حسين المعلم لهذا الحديث عن عمرو بن شعيب به عند أبي داود (١٥٦٣)
وحسين ثقة .

٤- حديث : « لا زكاة في الخضروات » ^(١) قال الترمذي : « إسناده
هذا الحديث ليس بصحيح ، وليس يصح في هذا الباب عن النبي ﷺ
شيء » . وقد ذهب الشوكاني ^(٢) ، والألباني ^(٣) إلى تقوية الحديث
بمجموع طرقه .

٥- حديث عائشة مرفوعاً : « إن الله عز وجل ينزل ليلة النصف من
شعبان إلى سماء الدنيا » ^(٤) . وقال الترمذي : « وفي الباب عن أبي بكر
الصدیق ، قال أبو عيسى : حديث عائشة لا نعرفه إلا من هذا الوجه من

(١) الجامع (٦٣٨) .

(٢) نيل الأوطار (١٤٣/٥-١٤٤) .

(٣) إرواء الغلیل (٢٧٩/٣) .

(٤) الجامع (٧٣٩) .

حديث الحجاج ، وسمعت محمداً يُضعف هذا الحديث ، وقال : يحيى بن أبي كثير لم يسمع من عروة ، والحجاج بن أرطاة لم يسمع من يحيى بن أبي كثير .

وقد قوى الشيخ الألباني الحديث بمجموع طرقه^(١) .

٦ - حديث ابن مسعود مرفوعاً : « إذا اختلف البيعان ، فالقول قول البائع ، والمبتاع بالخيار »^(٢) . قال بعده : « هذا حديث مرسل ، عون بن عبد الله لم يدرك ابن مسعود ، وقد روي عن القاسم بن عبد الرحمن عن ابن مسعود عن النبي ﷺ هذا الحديث ، وهو مرسل أيضاً » . وقواه بمجموع طرقه ابن عبد الهادي^(٣) ، والألباني^(٤) .

٧ - حديث أبي هريرة : « نهى عن ثمن الكلب إلا كلب صيد »^(٥) ، وقال بعده : « هذا حديث لا يصح من هذا الوجه . . . وقد روي عن جابر عن النبي ﷺ نحو هذا ، ولا يصح إسناده أيضاً » .

(١) السلسلة الصحيحة (٣/ ١٣٥-١٣٨) .

(٢) الجامع (١٢٧٠) .

(٣) نصب الراية (٤/ ١٠٧) .

(٤) إرواء الغليل (٥/ ١٦٩ ، ١٧١) .

(٥) الجامع (١٢٨١) .

وقد حسنه الألباني لمجموع طرقه^(١).

٨- حديث أنس : « لعن رسول الله ﷺ في الخمر عشرة : عاصرها ومعتصرها . . . »^(٢). وقال بعده: « هذا حديث غريب من حديث أنس ، وقد روي نحو هذا عن ابن عباس ، وابن مسعود ، وابن عمر عن النبي ﷺ » . وقواه الألباني لشواهده^(٣).

وهناك أحاديث أخرى لم يحسنها الترمذي مع تصحيحه لشاهد لها ، من ذلك : حديث رقم (١٦٢٢) وشاهده عنده برقم (١٦٢٣) ، وحديث رقم (١١١٩) وشاهده عنده برقم (١١٢٠) ، وحديث رقم (٢٦٧٠) وشاهده عنده (٢٦٧١) ، وقد رأينا في المطلب الأسبق أنه حسن أحاديث مع صحتها عنده .

وهناك أحاديث أخرى لم يحسنها مع وجود شاهد لها عنده صالح للاستشهاد ، مثل حديث رقم (٦٤٦) ذكر أن في الباب أحاديث ، وكذلك

(١) صحيح سنن الترمذي (٢/ ٢٤) وأفراد هذا الحديث فيها نظر كما يظهر من نصب الراية (٤/ ٥٣) فالغالب أن الألباني حسنه بمجموع طرقه وقد أحال على تعليقه على الروضة الندية وهو كتاب - فيما أعلم - لم يطبع .

(٢) الجامع (١٢٩٥) .

(٣) غاية المرام (ص ٥٤) .

حديث رقم (٨٧٩) ذكر له شاهداً برقم (٨٨٠) ، وحديث رقم (٢٦٥٤) وشاهده برقم (٢٦٥٥) وقال فيه : « حسن غريب » ، وحديث رقم (٣٧٦٣) وذكر أن في الباب عن ابن عباس .

كما وجدته لم يُحسن عدداً من الأحاديث مع علمه بأن له أكثر من طريق ، فمن ذلك مثلاً : (١١١٧) ، (١٣٣٢) ، (١٦٦٦) ، (٢١١٣)^(١) ، (٢٥٢٦) ، (٣٠٣٩) ، (٣٧٢١) . فهذه النصوص السابقة تدل على أمر غاية في الأهمية وهو : ليس كل حديث ضعيف صالح للاعتضاد من وجه آخر يكون حسناً عند الترمذي .

فقد وجدنا الترمذي يضمن بوصف الحسن على جملة من الأحاديث التي قواها عدد من العلماء الآخرين .

والحقيقة العلمية التي نخرج بها مما تقدم أن الترمذي لا يأخذ مطلقاً بتحسين الضعيف الصالح للاعتضاد كما رسمه في تعريفه ، فليس كل ضعيف اعتضد بمثله يكون حسناً عنده على الدوام . ولعله كان متوقفاً في بعض ما تقدم ، أو لعله قامت لديه قرائن مانعة من تحسين بعض ما تقدم ، ويصعب الجزم بسبب امتناع تحسين الترمذي في كثير من الأمثلة السالفة .

(١) هذا الحديث ذكر في المطبوع ولم أجده في الكروخي (ق ١٤٠ / ب) .

المطلب الثالث

فوائد من الدراسة

أثناء دراستي للأحاديث التي قال فيها الترمذي : « حسن » وقفتُ على بعض الفوائد التي لها علاقة بموضوع الدراسة أحببت أن أذكرها هنا بإيجاز .

١ - أثر الشواهد في تصحيح الحديث عند الترمذي :

لفت نظري واسترعى انتباهي تصرف الترمذي في حديثين متتابعين بسند واحد ، حكم على الأول بأنه : « حسن صحيح » ، وحكم على الثاني بأنه : « حسن » فقط ، وإليك ما قاله : باب (خلق الله مئة رحمة)^(١) .

٥٣٤١ - حدثنا قتيبة حدثنا عبد العزيز بن محمد عن العلاء بن

عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « خلق الله مئة رحمة فوضع رحمة واحدة بين خلقه يترامون بها وعند الله تسع وتسعون رحمة » .

قال أبو عيسى : وفي الباب عن سلمان وجندب بن عبد الله بن سفيان

الْبَجَلِي ، وهذا حديث حسن صحيح .

(١) في الكروخي : « باب » فقط بدون تسمية للباب .

باب (١) :

٣٥٤٢ - حدثنا قتيبة حدثنا عبد العزيز بن محمد عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « لو يعلم المؤمن ما عند الله من العقوبة ما طمع في الجنة أحد ، ولو يعلم الكافر ما عند الله من الرحمة ما قنط من الجنة أحد » . قال أبو عيسى : « هذا حديث حسن لا نعرفه إلا من حديث العلاء عن أبيه عن أبي هريرة » (٢) .

فلاحظ هنا أن السند في الحديثين واحد متماثل تماماً ، ومع ذلك صحح الحديث الأول واقتصر على تحسين الثاني فقط ، ولا أجد تفسيراً لذلك إلا أنه ذكر للأول شواهد ، وأما الثاني فألح إلى أنه لا يعرفه إلا عن العلاء به . ولم أجد نسخ الترمذي - التي تيسر لي الوقوف عليها اختلفت في نقل حكمه على الحديثين !! .

ويزداد العجب إذا علمنا أن الترمذي حكم على اثني عشر (٣) حديثاً بنفس السند السابق تماماً عن قتيبة به بأنها من (الحسن الصحيح) ، ومنها

(١) كلمة باب في الكروخي (ق ٢٤١/ب) ولم تذكر في المطبوع وعدم ذكرها يزيد من الإشكال .

(٢) الجامع (٥/٥٤٩) .

(٣) انظر الجامع : (٥٢ ، ٧٣٨ ، ١٥٣٨ ، ١٩٣٤ ، ١٩٨١ ، ٢٠٢٩ ، ٢١٩٥ ، ٢٢٤٣ ، ٢٣٢٤ ،

٢٤١٨ ، ٢٤٢٠ ، ٢٥٥٧) .

حديث برقم (٧٣٨) قال : « حسن صحيح لا نعرفه إلا من هذا الوجه على هذا اللفظ » ، وهو حديث : « إذا انتصف شعبان فلا تصوموا » .

فصححه مع عدم وجود شواهد له ؛ بل تكلم فيه غير واحد من الحفاظ

قبله^(١)!!

ومثال آخر قال الترمذي : (باب ومن سورة الزمر) .

٣٢٣٦ - حدثنا ابن أبي عمر حدثنا سفيان عن محمد بن عمرو بن

علقمة عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن عبد الله بن الزبير عن أبيه

قال : « لما نزلت : ﴿ ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ عِنْدَ رَبِّكُمْ تَخَصِمُونَ ﴾ [الزمر : ٣١]

قال الزبير : يا رسول الله أتكرّر علينا الخصومة بعد الذي كان بيننا في

الدنيا؟ قال : نعم ، فقال : إن الأمر إذاً لشديد » .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح^(٢) .

وفي باب (من سورة التكاثر) قال : (٣٣٥٦ - حدثنا ابن أبي عمر حدثنا

سفيان بن عيينة عن محمد بن عمرو بن علقمة عن يحيى بن عبد الرحمن بن

حاطب عن عبد الله بن الزبير بن العوام عن أبيه قال : لما نزلت : ﴿ ثُمَّ

(١) انظر : لطائف المعارف لابن رجب (ص ١٤٢) .

(٢) الجامع (٥ / ٣٧٠) .

لَتُسْئَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ ﴿٨﴾ [التكاثر : ٨] قال الزبير : يا رسول الله فأيُّ النعيم نسأل عنه ، وإنما هما الأسودان التمر والماء ؟ قال : أما إنه سيكون .
قال أبو عيسى : هذا حديث حسن (١) .

فلاحظ أن السند هو من أوله إلى آخره ومع ذلك قال في الأول :
« حسن صحيح » وقال في الثاني : « حسن » فقط ، ومثال آخر قال فيه :
« ٣٠٣٠ - حدثنا عبد بن حميد حدثنا عبد العزيز بن أبي رزمة عن إسرائيل عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس . . » وقال : « هذا حديث حسن » .
ثم أخرج حديثاً آخر بنفس هذا السند تماماً برقم (٣٠٥٢) وقال : « هذا حديث حسن صحيح » .

وهناك أمثلة أخرى عديدة يمكن تفسير بعضها بأن الترمذي صحح الحديث لشواهدة واقتصر على تحسينه مع تماثل السند لعدم الشواهد ، ولكن بعض تلك الأمثلة كالمثال الثاني الذي ذكرته يصعب تفسيره بذلك !! ولزيد من الشواهد انظر المطلب الثاني في المبحث الآتي .

وعلى أية حال فإني ألفت نظر الباحثين لهذه الظاهرة والتي نستطيع أن نسميها (تنوع أحكام الترمذي على السند الواحد) ، ويتبع ذلك أيضاً :

تنوع أحكامه على بعض الرواة أيضاً ، وهذه المسألة تحتاج إلى مزيد بحث وتدقيق من قبل الباحثين ، وهي جديرة بالعناية والاهتمام لاسيما وأن جامع الترمذي من أقدم المصادر - التي وصلتنا كاملة - التي تحمل ثروة هائلة من الأحكام على الأحاديث ، وإذا استثنينا كتب العلل لمخالفتها له في الغرض والمنهج فإنه يعد بحق أقدم وثيقة كاملة بين أيدينا اليوم في موضوعه ، تتميز بالسعة وضخامة الحجم وتنوع الأحكام ، فالاهتمام باصطلاحاته ومنهجه في الحكم على الحديث أمر في غاية الأهمية ، لا سيما مع وجود ظاهرة اختلاف الحكم على السند الواحد وعلى أحاديث الراوي الواحد .

٢- هل قول الترمذي : « ليس بإسناده بأس » كقوله : « حسن » ؟

وجدت الترمذي في ثلاثة مواضع من جامعه حكم على أحاديث بقوله : « ليس بإسناده بأس » . وهذه المواضع هي :

١- حديث برقم (١٢٣) قال فيه : « هذا حديث ليس بإسناده

بأس » ، وفي سنده : حُرَيْث بن أَبِي مطر ضعفه النقاد^(١) .

٢- حديث برقم (١٧٩) قال فيه : « حديث عبد الله ليس بإسناده

(١) تهذيب الكمال (٤/٥٦٣-٥٦٥) .

بأس إلا أن أبا عبيدة لم يسمع من عبد الله .

٣- حديث رقم (١١٤٣) قال فيه : « هذا حديث ليس بإسناده

بأس ، ولكن لا نعرف وجه هذا الحديث ، ولعله قد جاء من قبل داود بن

حصين من قبل حفظه » ، وقد صحح حديثاً برقم (١٤٥) من رواية داود

ابن حصين عن عكرمة عن ابن عباس كسند هذا الحديث .

وقد قال الحافظ ابن سيد الناس في شرحه وهو يتكلم على الحديث

الأول : « وقول الترمذي فيه : « ليس بإسناده بأس » حكمٌ على السند

دون المتن ، وظاهر هذا أنه لم يرتقِ عنده إلى درجة التحسين وأن يحكم على

الحديث بالحسن بذلك ، وإن كان الإسناد عنده قابلاً لأن يوصف الحديث

المروي بالحسن إذا استكملت فيه الشروط التي ذكرها في الحسن .

لكنه لم يذكر في بابه شيئاً عن أحد من الصحابة ، ولا نَبّه على شاهد له

ولا متابع ، بقي كالحديث الفرد في بابٍ عن مُتَكَلِّمٍ فيه غير موثق ، فلم

يبلغ الحديث درجة الحسن ، وإن كان راويه عنده غير مردود من كل وجه

إلا أنه لم يستكمل الشروط لتفرده به ، قال القاضي أبوبكر بن العربي رحمه

الله تعالى: هذا حديث لم يصح ولم يستقم ولا يثبت فيه شيء»^(١) .

(١) النفع الشدي (ق/٢٦١/١) .

قلت : ولكن يشكل على هذا قول الترمذي في الحديث الثاني : « ليس بإسناده بأس ، إلا أن أبا عبيدة لم يسمع من عبد الله » ، وقد قال في ثلاثة مواضع^(١) : هذا حديث حسن إلا أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه « مما يدل على أن اللفظين عنده لا فرق بينهما .

ومما يزيد الأمر تأكيداً أن الترمذي ذكر في الحديث الثاني أحاديث في الباب عن بعض الصحابة مما يؤكد عدم صلاحية تعميم قول الحافظ ابن سيد الناس .

والذي أذهب إليه أنه لا فرق بين قول الترمذي : « هذا حديث حسن » وقوله : « هذا حديث ليس بإسناده بأس » ، لأنه إضافة لما ذكرته آنفاً ، فشرط تعدد الطرق أغلبي وليس كلياً كما ذكرته في الفصل المتقدم .

٣- صحح ابن حبان أكثر من ٧٠٪ تقريباً من الأحاديث التي أطلق الترمذي فيها التحسين ، وهذا يدل على قوة غالب المتون التي حسنها .

٤- وجدتُ ما يقارب ١٩٪ من الأحاديث التي قال فيها الترمذي : « حسن » تستحق أن توصف بالحسن لذاته ، وعددها ٧٣ حديثاً مذكورة في المنزلة الأولى وهي : [٦٤ ، ٩٨ ، ٣١١ ، ٣٢٢ ، ٤١٧ ، ٤٥٧ ، ٥٠٠ ،

(١) انظر الجامع (٣٦٦ ، ١٧١٤ ، ٣٠٨٤) .

، ١٠٧٩ ، ١٠٣٣ ، ٩٨٦ ، ٩٦٦ ، ٩٦١ ، ٧٥٩ ، ٧٣٤ ، ٦٧٠ ، ٦٤٥
 ، ١٣٩٠ ، ١٣٦٨ ، ١٣٣٦ ، ١٢٨٩ ، ١٢٧٤ ، ١١٠٩ ، ١١٠٢ ، ١٠٨٨
 ، ١٦٥٥ ، ١٦٥٠ ، ١٥٣٥ ، ١٥٢٣ ، ١٤٧٩ ، ١٤٢٨ ، ١٤١٧ ، ١٤١٣
 ، ١٩٩٠ ، ١٩٥٩ ، ١٩١٣ ، ١٨٩٧ ، ١٨٨٣ ، ١٨٦٤ ، ١٨٢٦ ، ١٧٥٧
 ، ٢٤٠٩ ، ٢٤٠٦ ، ٢٣٨٠ ، ٢٣١٥ ، ٢٢٢٦ ، ٢١٢٠ ، ٢١٠٥ ، ٢١٠٣
 ، ٢٧٥٢ ، ٢٧٤٦ ، ٢٧٠٦ ، ٢٦٤٩ ، ٢٥٨٨ ، ٢٥٤٢ ، ٢٤٩ ، ٢٤٢٤
 ، ٣٠٠٠ ، ٢٩٧٩ ، ٢٩١٥ ، ٢٨٢١ ، ٢٨١٩ ، ٢٧٦٩ ، ٢٧٥٧ ، ٢٧٥٥
 ، ٣٤٦٠ ، ٣٤٤٥ ، ٣٤٣٠ ، ٣٤٠ ، ٣٣٥٦ ، ٣٢٨٠ ، ٣١١٦ ، ٣٠٠١

. [٣٩٥٥



توضيحات حول الدراسة

(حسن)

فيما يلي بعض التوضيحات التي أُبين فيها طريقتي في كتابة القوائم التالية:

(١) المذكور في القوائم التالية هو خلاصة لأهم المعلومات التي دونتها في المسودات الأصلية ، فمثلاً في المسودات أُخْرِجَ الحديث من المصادر الأصلية حسب طاقتي ولكنني في القوائم التالية لم أذكر التخريج لكل حديث إذا كان الحديث في كل المصادر التي وقفت عليها مداره واحد وفيه نفس العلة ، ولكن إذا وجدت متابعات لرجلٍ متكلم فيه أذكرها ، وكذا إذا وجدت شواهد صالحة ، أما إذا كان الحديث عند الترمذي فيه رجل متكلم فيه مثلاً وكل المصادر التي وقفت عليها مدارها عليه فإني لا أذكرها لأنه لا يتناسب مع الاختصار والاكتفاء بما هو مهم ومؤثر ، ولأنه لا حاجة ماسة تفرض علينا أن نقول مثلاً: أخرج فلان وفلان وفلان . . إلخ ، ومدار السند عندهم فيه فلان المتكلم فيه ، فمبنى هذه القوائم على الإيجاز والاختصار من غير إفراط ولا تفريط مراعاة لطبيعة البحث .

- (٢) أذكر رقم الحديث كما هو في جامع الترمذي المطبوع بتحقيق أحمد شاكر والتي حقق منها المجلدان الأول والثاني ، وحقق المجلد الثالث محمد فؤاد عبد الباقي ، وحقق الرابع والخامس منها إبراهيم عطوة .
- (٣) أذكر طرف السند بما يساعد على تصويره عند نقده وذكر متابعاته ونحو ذلك ، ومن ثم أذكر طرف المتن ليعرف .
- (٤) ثم أبدي مواطن النظر في السند ، فإن كان فيه من هو مُضعف ذكرت ذلك أو إن كان فيه انقطاع أو نحو ذلك ، ثم أذكر المتابعات والشواهد مكثفياً بأقواها في أحاديث المنزلة الأولى .
- (٥) حين أقول: «فلان ضعيف» وأضع بجانب ذلك رقماً فإنه رقم ترجمة الراوي في تقريب التهذيب المطبوع بتحقيق محمد عوامة ، مثال: حكيم بن جبير ضعيف (١٤٦٨) . فالحكم حينئذ يكون للحافظ ابن حجر من تقريب التهذيب ، والرقم هو رقم ترجمة الراوي فيه .
- (٦) عند عزو المتابعات والشواهد أكتفي بمصدر أو مصدرين في الغالب طلباً للاختصار .
- (٧) حين أنقل قولاً للترمذي ولا أعزوه لرقم حديث ولا لاسم مصدر ، فإن ذلك القول يكون موجوداً في كلام الترمذي على نفس الحديث المذكور رقمه في خانة «رقم الحديث» .

(٨) وحين أقول رواه فلان عند البخاري فأقصد أشهر مصنفاته وهو الصحيح ، وكذلك مسلم أقصد صحيحه ، وكل إمام من الأئمة الذين أعزوا إليهم أقصد أشهر مصنفاتهم فأحمد في المسند ، وابن حبان في صحيحه ، والحاكم في المستدرک ، وابن خزيمة في صحيحه ، وهكذا ، وإذا كان للإمام أكثر من كتاب مشهور فإني أنص على اسم كتابه ، وكذا إذا عزوت للبخاري في التاريخ الكبير أو لأحمد في فضائل الصحابة ونحو ذلك فإني أصرح باسم الكتاب .

(٩) إذا قلت في خانة حكم العلماء على الحديث: صححه أو حسنه الألباني رحمته الله ولم أَسْمُ كتاباً فإن المقصود هو «صحيح سنن الترمذي» ، وإذا قلت: ضعفه الألباني رحمته الله فالمقصود «ضعيف سنن الترمذي» ، وإذا عزوتُ لكتبه الأخرى صرحتُ باسمها . وكذلك إذا قلت: «صححه أحمد شاكر» ولم أَسْمُ كتاباً فالمقصود في تحقيقه على جامع الترمذي ، وإذا نقلت من تحقيقه على المسند صرحتُ باسمه .



المنزلة الأولى

حسن

أعلى من الحسن لغيره لقوة سنده أو لوجود متابع قوي أو شاهد جيد يُغني عن الضعيف

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
٦٤	عن سودة بن عاصم عن الحكم بن عمرو الغفاري "أن النبي ﷺ نهى أن يتوضأ الرجل بفضل ظهور المرأة"	* الحديث قوي لذاته . * فيه سودة بن عاصم المكنى بأبي حاجب ، وثقه ابن معين والنسائي وابن حبان وقال : ربما أخطأ ، وأما أبو حاتم فقال : شيخ . التهذيب (٢٦٧/٤) . * مع قوة سنده فللحديث شاهد صحيح مرفوع : من رواية حميد الحميري عن رجل من صحابة رسول الله ﷺ . رواه أبو داود (٨١) وأحمد (١١١/٤) وقال ابن حجر في بلوغ المرام (٩) : «إسناده صحيح» .	صححه ابن حبان (٧١/٤) والألباني (١/٢٠) . وقال البخاري : «ليس بصحيح» العليل الكبير للترمذي (ص ٤٠) وقال ابن حجر في الفتح (٣٠١/١) : «أغرب النووي فقال : اتفق الحفاظ على تضعيفه» .
٦٦	عن أبي أسامة عن الوليد بن كثير عن محمد بن كعب عن عبيد الله بن عبد الله بن	* عبيد الله بن عبد الله بن خديج ، ذهب ابن منده وابن القطان الفاسي إلى أنه مجهول ، ولكن صحح أحمد بن حنبل وابن معين حديثه ويعتبر هذا	صححه أحمد بن حنبل وابن معين وابن حزم -التلخيص الحبير (١٢/١) ، والألباني

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	<p>رافع بن خديج عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً: "إن الماء طهور لا ينجسه شيء"</p>	<p>توثيقاً له . - التهذيب (٢٨ / ٧) . * وقد روي هذا الحديث من وجه آخر عن أبي سعيد رضي الله عنه عند النسائي (١٧٤ / ١) وأبو يعلى (٤٧٦ / ٢) . مما يؤكد أن الحديث محفوظ عن أبي سعيد مرفوعاً .</p>	<p>(٢١ / ١) . وضعفه ابن القطان الفاسي ، وقيل : الدار قطني - التلخيص (١٢ / ١) .</p>
٩٨	<p>عن عبدالرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن عروة بن الزبير عن المغيرة بن شعبة: "رأيت النبي ﷺ يمسح على الخفين على ظاهرهما" .</p>	<p>* عبدالرحمن بن أبي الزناد ، يرى الترمذي أنه ثقة حافظ كما في الجامع (٢٣٤ / ٤) . وذكر هنا أنه لا يعلم أحداً غير ابن أبي الزناد روى عن عروة عن المغيرة لفظه "على ظاهرهما" . وهو مختلف فيه ؛ فمن النقاد من يوثقه ومنهم من يغمزه في بعض مروياته - التهذيب (١٧١ / ٦) - (١٧٣) . * للحديث شاهد مرفوع صحيح عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أخرجه أبو داود (١٦٤) وغيره وقال ابن حجر في التلخيص (١٦٠ / ١):</p>	<p>قواه البخاري في التاريخ الصغير (٣٢٨ / ١) . وصححه أحمد شاكر في تحقيقه على الترمذي (١٦٦ / ١) والألباني (٣١ / ١) .</p>

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		«إسناده صحيح» . فحديث ابن أبي الزناد لا ينزل عن رتبة الحسن لذاته وله شاهد صحيح أيضاً .	
١٣٤	عن الأعمش عن ثابت ابن عبيد عن القاسم بن محمد عن عائشة مرفوعاً: "إن حيضتك ليست في يدك"	* السند صحيح ، فقد صححه الإمام مسلم . * للحديث شواهد عدة: ١- عن ابن عمر عند أحمد (٧٠ / ٢) . ٢- عن أبي هريرة عند أحمد (٤٢٨ / ٢) .	صححه الإمام مسلم (٢٩٨) وابن حبان (١٩١ / ٤) وغيرهما .
١٤٩	عن عبدالرحمن بن أبي الزناد عن عبدالرحمن ابن الحارث بن عياش لبني أبي ربيعة عن حكيم بن حكيم بن عباد بن حنيف عن نافع بن جبير ابن مطعم عن ابن عباس مرفوعاً: "أمني جبريل عليه السلام عند البيت	* عبدالرحمن بن الحارث ، ضعفه أحمد وابن المديني والنسائي . وقال ابن معين: ليس به بأس - التهذيب (١٥٦ / ٦) . وصحح له الترمذي حديثاً (٨٨٥) . * وأما حكيم بن حكيم ، فقد وثقه ابن حبان والمجلي وصحح حديثه لبني خزيمة ، وقال لبني سعد: لا يحتجون بحديثه ، وقال ابن القطان الفاسي: لا يعرف حاله - التهذيب	صححه ابن خزيمة (٣٢٥) . ولبن عبد البر كما في نصب الراية (٢٢١ / ١) . والألباني (٥٠ / ١) .

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث
	مرتين ... "	(٤٤٨ / ٢) . * للحديث شواهد صحيحة: ١ - حديث جابر عند الترمذي (١٥٠) ونقل عن البخاري قوله: ((أصح شيء في الباب))، وذكر أسماء عدد من التابعين روه عن جابر رضي الله عنه . ٢ - حديث أبي موسى عند مسلم في صحيحه (٦١٤) وغيره . ٣ - حديث بريدة عند مسلم في صحيحه (٦١٣) والترمذي ، وقال: «حسن غريب صحيح» . وغيرها كثير .	حكم العلماء على الحديث
١٥٥	عن الثوري عن حكيم ابن جبير عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت: "ما رأيت أحداً كان أشد تعجباً للظهور من رسول الله ﷺ"	حكيم بن جبير ، ضعيف (١٣٦٨) . * للحديث شواهد صحيحة: ١ - حديث أنس أخرجه الترمذي (١٥٦) في الباب نفسه وقال: «هذا حديث صحيح» . ٢ - حديث أم سلمة عند الترمذي (١٦١) وأحمد (٢٨٩ / ٦) . وهو صحيح السند قريب في لفظه ومعناه	قال البخاري: «فيه اضطراب» العلل الكبير (ص ٦٤) . وضعه الألباني (ص ١٦١) (ص ١٦) وصححه أحمد شاكر بدعوى أن حكماً توبع (٢٩٣ / ١) وهذا خطأ

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		من حديث عائشة .	كما رجح الدارقطني في العلل (٥/١٢٧).
١٦٩	عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عمر بن الخطاب: "كان رسول الله ﷺ يسم مع أبي بكر في الأمر من أمور المسلمين وأنا معها".	* ذكر الترمذي هنا أن الحديث روي عن علقمة عن رجل عن عمر . قال البيهقي في السنن الكبرى (١/٤٥٣): «لم يسمعه علقمة من قيس عن عمر ، إنما رواه عن القرئع عن قيس عن عمر .» * وللحديث شاهد: من حديث عبدالله بن عمرو عند أبي داود (٣٦٦٣) وابن خزيمة (١٣٤٢) وصححه الألباني في تعليقه على صحيح ابن خزيمة .	صححه ابن خزيمة (١٣٤١) وابن حبان (٥/٣٧٩) وأحمد شاكر (١/٣١٧) والألباني (١/٥٥).
١٧٩	عن جعفر بن سليمان الضبعي عن أبي عمران الجوني عن عبدالله بن الصامت عن أبي ذر مرفوعاً: "يا أبا ذر ، أمراء يكتفون بعدي يمتنون الصلاة . . ."	* جعفر بن سليمان صدوق (٩٤٢) وقد توبع على هذا الحديث ، فقد تابعه حماد بن زيد وشعبة عند الإمام مسلم في صحيحه (٦٤٨) . * وللحديث شواهد قوية منها: حديث ابن مسعود عند مسلم (٥٣٤) وابن خزيمة (١٦٤٠) .	صححه مسلم (٦٤٨) وابن خزيمة (١٦٣٩) .

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث
١٨٢	عن قتادة عن الحسن عن سمرة مرفوعاً: "صلاة الوسطى صلاة العصر"	* اختلف في سماع الحسن من سمرة ولكن ابن المديني والبخاري والترمذي يصححون سماعه منه كما نقل الترمذي هنا . وقال في جامعه (٥٣٨/٣): "وسماع الحسن من سمرة صحيح"، بل صحح الحديث نفسه في موضع آخر (٢٩٨٣) مما يدل على صحة بعض الأحاديث التي بحسنها في نظره . * وللحديث شواهد صحيحة: ١. حديث ابن مسعود عند الترمذي (١٨١) و(٢٩٨٥) وصححه وعند ابن حبان في صحيحه (٤١/٥) . ٢. حديث عائشة عند الترمذي (٢٩٨٢) وصححه . ٣. حديث علي عند الترمذي (٢٩٨٤) وصححه .	صححه علي بن المديني كما في الترمذي (٣٤١/١) . وصححه الترمذي نفسه في جامعه في موضع آخر في كتاب التفسير (٢٩٨٣) . والألباني (٥٩/١) .
١٨٤	عن جرير عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس	* عطاء بن السائب مختلط (٤٥٩٢) وجرير بن عبد الحميد سمع منه بعد الاختلاط - التقييد والإيضاح	قال ابن حجر في الفتح (٦٥/٢): "هو من رواية جرير عن عطاء

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث
	قال: "إنما صلى النبي ﷺ الركعتين بعد العصر لأنه أتاه مال فشغله عن الركعتين بعد الظهر، فصلاهما بعد العصر ثم لم يعُد لهما".	(ص ٤٤٣-٤٤٤) إلا أن الترمذي صحيح رواية جرير عن عطاء عن سعيد عن ابن عباس في موضعين من جامعهم (٨٧٧)، (١٨٠٥)، وصحيح في موضع آخر رواية لجرير عن عطاء (٩٧٥). * ويشهد له حديث أم سلمة التي تقول فيه: "أن النبي ﷺ صلى في بيتها بعد العصر ركعتين مرة واحدة وأنها ذكرت ذلك له فقال: هما ركعتان كنت أصليهما بعد الظهر فشغلت عنهما حتى صليت العصر". أخرجه النسائي (٢٨١) وقال ابن حجر في التلخيص (١/١٩١): "سنده قوي". وفي لفظ آخر عند أحمد (٣٠٦/٦) وابن حبان (٣٧٧/٦) وأبي يعلى (٤٥٧/١٢): "فقلت: يا رسول الله أفنقضيهما إذا فاتتنا؟ قال: لا". وسنده قوي أيضاً.	وقد سمع منه بعد اختلاطه. وضعفه الألباني (ص ١٩).

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		<p>* ويؤيد ذلك أيضاً حديث زيد بن ثابت عند أحمد (١٨٥/٥) ولكن فيه ابن لهيعة ، وقد أشار الترمذي له عند كلامه على حديث ابن عباس .</p> <p>* ولا يُعد هذا المتن شاذاً لمخالفته حديث عائشة "أن رسول الله داوم على الركعتين بعد العصر" عند البخاري (٤٩٢) ومسلم (٨٣٥) لأن الخلاف في حكاية ذلك - فيما يظهر - راجع إلى الصحابة أنفسهم كما اختلفوا في إهلال رسول الله ﷺ في الحج .</p>	
٢٠٢	عن سماك بن حرب عن جابر بن سمرة: "كان مؤذن رسول الله ﷺ يمهّل فلا يقيم..."	* سماك صدوق تغير بأخرة ، فكان ربما تلقن (٢٦٢٤) . ولكن تصحيح مسلم لحديثه هذا يدل على أنه من صحيح حديثه .	صححه مسلم (٦٠٦) وابن خزيمة (١٥٢٥) الحاكم (٣١٨/١) (٣٣٣)
٢٠٩	عن عبثر بن القاسم عن أشعث عن الحسن عن عثمان بن أبي العاص قال: "إن من	* أشعث هو ابن سوار وهو ضعيف (٥٢٤) . وذهب الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على الجامع (٤٠٩/١) إلى أنه	صححه الألباني (٦٧/١) وأحمد شاكر (٦٧/١) ظناً منها أن أشعث هو الحمرازي .

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث
	آخر ما عهد إلى رسول الله ﷺ أن اتخذ مؤذناً لا يأخذ على أذانه أجراً".	أشعث: بن عبد الملك الحمراي الثقة معتمداً على ما ورد في المحلى لابن حزم (١٤٥ / ٣) من تصريح بذلك: ولكن الراجح أنه أشعث بن سوار لما يلي: ١. من الرواة لهذا الحديث عن أشعث: عبث وحفص بن غياث كما عند الترمذي هنا وابن ماجه (٧١٤) وقد ذكر المزي في ترجمة أشعث بن سوار (٢٦٥ / ٣) أنها ممن يرويان عنه ورقم أمام اسميهما ما يؤكد ذلك، ولم يذكر في ترجمة أشعث بن عبد الملك أنه من الرواة عنه. ٢. في المعجم الكبير للبطبراني (٥٦ / ٩) تصريح بأن أشعث هو ابن سوار. * للحديث طريق آخر صحيح عن عثمان بن أبي العاص. رواه أحمد (٢١ / ٤) وأبو داود	الحديث

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		(٥٣١) والنسائي (٢/٢٣) من طريق حماد بن سلمة عن الجريري عن أبي العلاء عن مطرف عن عثمان به ، وحماد سمع من الجريري قبل الاختلاط - التقييد والإيضاح (ص ٤٤٧) وهذا الطريق صحيحه لبن خزيمة (٤٢٣) والحاكم (١/١٩٩) .	
٢١٢	عن زيد العمي عن أبي إياس معاوية بن قرة عن أنس مرفوعاً: "الدعاء لا يرد بين الأذان والإقامة"	* زيد العمي ضعيف (٢١٣١) . * والحديث محفوظ بسند صحيح عن أنس من وجه آخر ، رواه الترمذي (١/٤١٦) ، (٥/٥٧٧) عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن بُريد بن أبي مريم عن أنس به ، ورواه يونس ابن أبي إسحاق عن بُريد به أيضاً . عند أحمد (٣/٢٢٥) . وقد صحح هذه الطريق ابن خزيمة (٤٢٥) وابن حبان (٤/٥٩٣) والالباني في الإرواء (١/٢٦٢) .	صححه الألباني (١/٦٨) .
٢٢٠	عن سليمان الناجي عن	* هذا السند صحيح لا غبار عليه .	صححه ابن خزيمة

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث
	أبي المتوكل عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً: "أيكم يتجر على هذا".		(١٦٣٢) وابن حبان (١٥٧/٦) والحاكم (٢٠٩/١) وابن حزم (٢٣٨/٤) والألباني (٧٠/١).
٢٢٩	عن الثوري عن يحيى بن هانيء عن عبد الحميد بن محمود عن أنس بن مالك في الصف بين السواري قال: "كنا نتقي هذا على عهد رسول الله ﷺ"	* عبد الحميد بن محمود، وثقه النسائي والدارقطني وابن حبان وصحح له ابن خزيمة - التهذيب (١٢٢/٦). * ويشهد له حديث قرة بن إياس المزني عند ابن خزيمة (١٥٦٧) والحاكم (٢١٨/١) ولكن في سنده هارون بن مسلم، مستور (٧٢٣٩).	صححه ابن خزيمة (١٥٦٨) وابن حبان (٥٩٦/٥) والحاكم (٣٢٩/١) والألباني (٧٢/١).
٢٣٠	عن حصين عن هلال بن يساف عن زياد بن أبي الجعد عن وابصة ابن معبد: "أن رسول الله أمر من صلى خلف الصف وحده بأن يعيد الصلاة"	* زياد بن أبي الجعد، روى عنه اثنان وذكره ابن حبان في ثقاته - التهذيب (٣٥٩/٣). وهلال يساف التقي وابصة بن معبد رضي الله عنه، ففي رواية الترمذي هنا يقول هلال: "أخذ زياد بن أبي الجعد بيدي ونحن بالرقة فقام بي على شيخ يقال له وابصة بن معبد من بني	صححه ابن حبان (٥٧٧/٥) والألباني (٧٣/١).

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث
		أسد فقال زياد: حدثني هذا الشيخ أن رجلاً صلى خلف الصف وحده - والشيخُ يسمع - ... وهذا عرض على العالم ، وهو من وسائل التحمل الصحيحة . * يشهد له حديث علي بن شيبان ، أخرجه أحمد (٢٣ / ٤) وابن ماجه (١٠٠٣) وصححه ابن خزيمة (١٥٦٩) وابن حبان (٥٧٩ / ٥) . وهو صحيح السند .	
٢٣٥	عن الأعمش عن إسماعيل بن رجاء عن أوس بن ضمعج عن أبي مسعود الأنصاري مرفوعاً: "يؤم القوم أقبل رؤؤهم لكتاب الله ..."	* السند صحيح .	صححه مسلم (٦٣٧) وابن خزيمة (١٥٠٧) وابن حبان (٥٠٥، ٥٠٠ / ٥)
٢٤٤	عن قيس بن عباية عن ابن عبدالله بن مغفل قال: سمعتُ أبي وأنا في الصلاة أقول: عن قيس بن عباية عن ابن عبدالله بن مغفل قال: سمعتُ أبي وأنا في الصلاة أقول:	* ابن عبدالله بن مغفل ، قال النووي كما في نصب الرتبة (٣٣٢ / ١): « مجهول » ولكن الزيلعي رد عليه بأن ثلاثة قد رووا عنه .	حسنه الزيلعي في نصب الرتبة (٣٣٢ / ١) . وضعفه النووي في

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث
	بسم الله الرحمن الرحيم فقال لي : " قد صليت مع النبي ﷺ ومع أبي بكر وعمر وعثمان فلم أسمع أحداً منهم يقوها . . . "	ومع جهالة فإنه يروي قصة حدثت له مع أبيه وليس فيما رواه ما ينكر بل يشهد له ما صحح عن أنس رضي الله عنه . * يشهد له الحديث الصحيح عن أنس بن مالك الذي رواه البخاري (٧٤٣) ومسلم (٣٩٩) وأحمد (١٧٦ / ٣) وابن خزيمة (٤٩١) ، (٤٩٤) . وهذا الحديث مستفيض عن أنس رضي الله عنه ، انظر : فتح الباري (٢ / ٢٦٦-٢٦٧) . وله طرق كثيرة عنه لا يناسب المقام سردها .	نصب الراية (١ / ٣٣٢) والألباني (ص ٢٨) .
٢٤٨	عن حُجر بن عنبس عن وائل بن حُجر قال : " سمعت النبي ﷺ قـــــــرأ ﴿غیر المغضوب علیهم ولا الضالین﴾ فقال : آمین ، ومَدَّ بها صوته " .	* حُجر بن عنبس ، صدوق مخضرم (١١٤٤) . * تابعه : عبد الجبار بن وائل عن أبيه ، عند أحمد (٣١٨ / ٤) وابن ماجه (٨٥٥) والنسائي (١٤٥ / ٢) والدارقطني في سننه (٣٣٤ / ١) وقال : « هذا إسناد صحيح » .	صححه الدار قطني في سننه (١ / ٣٣٣) . والحاكم (٢ / ٢٣٢) والألباني (١ / ٧٩) وغيرهم .

رقم الحديث	طرف السند وال متن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
٢٥١	عن الحسن عن سمرة قال: "سكتان حفظتهما عن رسول الله ﷺ فأنكر ذلك عمران بن حصين وقال: حفظنا سكتة، فكتبنا إلى أبي بن كعب بالمدينة ..."	* الترمذي وقبله لبس المديني والبخاري يرون أن الحسن قد صح سماعه من سمرة، وانظر الحديث المتقدم (١٨٢) في هذه القائمة، وللمزيد انظر: العلل الكبير للترمذي (ص ٢٢٣) فقد احتج ابن المديني والبخاري بحديث "من قتل عبده قتلناه" وهو من رواية الحسن عن سمرة، وانظر أيضاً: جامع التحصيل (ص ١٦٥-١٦٦). وقال ابن حبان في صحيحه (١١٢/٥-١١٣): «الحسن لم يسمع من سمرة شيئاً، وسمع من عمران بن حصين هذا الخبر واعتمادنا فيه على عمران دون سمرة». وسماعه من عمران مختلف فيه أيضاً - جامع التحصيل (ص ١٦٤). * يشهد للسكتة الأولى حديث أبي هريرة عند البخاري (٧٤٤) ومسلم (٥٩٨).	صححه ابن خزيمة (١٥٧٨) وابن حبان (١١١/٥) وهو صحيح على مقتضى مذهب لبس المديني والبخاري والترمذي.
٢٥٢	عن قبيصة بن	* قبيصة بن هُلب، مجهول عند ابن	صححه الألباني

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث
	<p>هُلِبَ عَنْ أَبِيهِ قال : "كان رسول الله ﷺ يؤمننا فيأخذ شِماله بيمينه".</p>	<p>المديني والنسائي ، وذكره المعجلي وابن حبان في الثقات كعادتهما - التهذيب (٣٥٠ / ٨) . * يشهد له :</p> <p>١ - حديث سهل بن سعد عند البخاري (٧٤٠) .</p> <p>٢ - حديث وائل بن حجر عند مسلم (٤٠١) .</p>	<p>(٨٠ / ١) وانظر حكم بعض العلماء على السند نفسه في الحديث الآتي (٣٠١) .</p>
٢٧٤	<p>عن عبيد الله بن عبد الله ابن الأقرم الخزاعي عن أبيه قال: كنت مع أبي بالقاع من نَجْرَة . "فإذا رسول الله ﷺ قائم يصلي فكنت أنظر إلى عُقْرَتِي إبطيه إذا سجد أرى بياضه".</p>	<p>* عبيد الله وثقه النسائي - التهذيب (٢١ / ٧) . * يشهد له أحاديث صحيحة كثيرة منها:</p> <p>١ . حديث ابن بُحينة ، عند البخاري (٣٩٠) ومسلم (٤٩٥) .</p> <p>٢ . حديث ميمونة ، عند مسلم (٤٩٧) .</p>	<p>صححه الحاكم (٣٥٠ / ١) وأحمد شاكر (٦٤ / ٢) والألباني (٨٧ / ١) .</p>
٢٨٣	<p>عن ابن جريج قال أخبرني أبو الزبير أنه سمع طاووساً يقول: قلنا لابن عباس في الإقعاء على القدمين . قال هي السنة .</p>	<p>* السند صحيح .</p>	<p>صححه مسلم (٥٣٦) وابن خزيمة (٦٨٠) .</p>

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث
٣٠١	عن قبيصة بن مُلَب عن أبيه قال: "كان رسول الله ﷺ يؤمنا فينصرف على جانبيه جميعاً على يمينه وعلى شماله".	* انظر الحديث المتقدم (٢٥٢) في هذه القائمة . * يشهد له: ١. حديث ابن مسعود، عند البخاري (٨٥٢) ومسلم (٧٠٧) . ٢. حديث أنس، عند مسلم (٧٠٨) .	صححه ابن عبد البر في الاستيعاب (٦١٥/٣) وحسنه النووي في المجموع (٤٩٠/٣) وصححه الألباني (٩٤/١) .
٣٠٢	عن يحيى بن علي بن يحيى بن خلاد بن رافع الزُرقي عن جده عن رِفاعه بن رافع مرفوعاً: "حديث المنيء صلته".	* يحيى بن علي، لم يرو عنه إلا إسماعيل بن جعفر - التهذيب (٢٥٩/١١) . * يشهد له: حديث أبي هريرة في المنيء صلته عند البخاري (٣٩٧) .	صححه ابن خزيمة (٥٤٥) وابن حبان (٨٨/٥) والحاكم (٢٤٢٩/١) والألباني (٩٥/١) وقال ابن عبد البر: «هذا حديث ثابت» تحفة الأحوزي (٢٠٨/٢) .
٣٠٩	عن حسين بن واقد عن عبد الله بن بريدة عن أبيه قال: "كان رسول الله ﷺ يقرأ في العشاء الأخيرة بالشمس وضحاها،	* الحسين بن واقد، ثقة له أوهام (١٣٥٨) وهذا السند على شرط مسلم، انظر: صحيح مسلم (١٨١٤) والمستدرک للحاكم (٤٨/١) . * يشهد له: ١. حديث البراء عند البخاري	صححه الألباني (٩٩/١) .

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	ونحوها من السور".	(٠٧٦٧) ومسلم (٤٦٤) والترمذي (٣١٠) وصححه . ٢. حديث جابر عند مسلم (٤٦٥) وابن حبان (١٤٧/٥) .	
٣١١	عن محمد بن إسحاق عن مكحول عن محمود ابن الربيع عن عبادة بن الصامت مرفوعاً: "فلا تفعلوا إلا بأمر القرآن، فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها".	* محمد بن إسحاق، صدوق يدلّس (٥٧٢٥). وقد صرح بالتحديث عند ابن خزيمة (١٥٨١) وابن حبان (٨٦/٥). * تابعه زيد بن واقد، وهو ثقة (٢١٥٨) عند البخاري في جزء القراءة (ص/١٨-١٩) وأبي داود (٨٢٤) والدارقطني في سننه (٣١٩/١) وقال: "رواته كلهم ثقات".	احتج به البخاري في جزء القراءة (ص ١٨، ٤٠-٤١). وصححه ابن خزيمة (١٤٨١) وابن حبان (٨٦/٥) والحاكم (٣٦٣-٣٦٤) وقواه الدارقطني والخطابي والبيهقي كما في تحفة الأحوزي (٢/٢٣٠) وصححه أحمد شاكر (١١٧/٢). وضعفه الألباني (ص ٣٤).
٣١٢	عن مالك بن أنس عن الزهري عن ابن أكيمة الليثي عن أبي	* ابن أكيمة هو عُمارة بن أكيمة الليثي، ثقة (٤٨٣٧). فالسند صحيح لا غبار عليه.	أسنده مالك في الموطأ (٨٦/١) وصححه ابن حبان (١٥٧/٥)

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث
	هريرة: أن رسول الله ﷺ انصرف من صلاة جهر فيها بالقراءة فقال: "هل قرأ معي أحد منكم آنفاً؟" ...	* ونبه الترمذي هنا وعدد من الحفاظ على أن الزهري أدرج في الحديث قوله: "فانتهى الناس..." التلخيص الحبير (٢٣١/١).	والألباني (١٠٠/١).
٣١٤ + ٣١٥	عن عبدالله بن الحسن عن أمه فاطمة بنت الحسين عن جدتها فاطمة الكبرى قالت: "كان رسول الله ﷺ إذا دخل المسجد صلى على محمد وسلم وقال: "رب اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب رحمتك..."	* قال الترمذي: "وليس إسناده بمتصل، وفاطمة بنت الحسين لم تدرك فاطمة الكبرى، إنما عاشت فاطمة بعد النبي - ﷺ - أشهراً". * يشهد له: ١. حديث أبي أسيد عند مسلم (٧١٣). ٢. حديث أبي حميد الساعدي عند ابن ماجه (٧٧٢) وصححه الألباني في صحيح ابن ماجه (١٢٩/١). ٣. حديث أبي هريرة عند ابن خزيمة (٤٥٢) وابن حبان (٣٩٥/٥).	صححه الألباني (١٠٢/١)
٣٢٠	عن أبي صالح عن ابن عباس قال: "لعمن رسول الله ﷺ زائرات القبور والمتخذين عليها	* أبو صالح هو باذام مولى أم هانئ، ضعفه . وقيل: لم يسمع من ابن عباس وهو هنا يروي عنه - التهذيب (٣١٧-٤١٦/١).	ضعفه الألباني (٣٥٠) وقال: "صح بلفظ "زائرات" دون

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	المساجد والسُّجُج .	* يشهد له: ١. حديث عائشة عند البخاري (٤٣٥) ومسلم (٥٢٩)، (٥٣١). ٢. حديث أبي هريرة عند الترمذي (١٠٥٦) وصححه ، وابن حبان (٤٥٢/٧). * تنبيه: لفظة "السُّجُج" لم أجد لها شاهداً فهي منكورة . والترمذي ذكر الحديث في باب: "ما جاء في كراهية أن يتخذ على القبر مسجداً" فهذه اللفظة ليست هي مقصده من إخراج الحديث .	"السرج" صححه أحمد شاكر (١٣٧/٢). وصححه ابن حبان (٤٥٢/٧).
٣٢٢	عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: "نهى رسول الله ﷺ عن تناشد الأشعار في المسجد وعن البيع والاشتراء فيه وأن يتحلق الناس فيه يوم الجمعة قبل الصلاة".	* جرى عمل المتأخرين على تحسين هذا السند ، وقد احتج به بعض المتقدمين وصححوه كما ذكر الترمذي هنا عن البخاري . * ويشهد له في النهي عن البيع: حديث أبي هريرة عند ابن خزيمة (١٣٠٥) والحاكم (٥٦/٢).	صححه ابن خزيمة (١٣٠٤) قال ابن حجر في الفتح (٦٥٣/١): « وإسناده صحيح إلى عمرو ، فمن يصحح نسخته يصححه » . وحسنه الألباني (١٠٣/١).

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
٣٣٢	عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر عن أبي سعيد: "أن النبي ﷺ صلى على حصير".	* السند صحيح ، صحيحه مسلم وغيره . * ويشهد له حديث أنس عند البخاري (٣٨٠) ومسلم (٦٥٨) .	صحيحه مسلم (٦٦١) وابن خزيمة (١٠٠٤) . وغيرهما .
٣٥٦	عن أبي عطية عن مالك بن الحويرث مرفوعاً: "من زار قوماً فلا يؤمهم وليؤمهم رجل منهم".	* أبو عطية لم يرو عنه إلا واحد ، وقال أبو حاتم: لا يعرف ولا يسمى . وقال ابن المديني: لا يعرفونه - التهذيب (٣٩٨/١٢) . * ويشهد له من حيث عموم المعنى حديث أبي مسعود عند مسلم في صحيحه (٦٧٣): "ولا يؤمن الرجلُ الرجلَ في سلطانه".	صحيحه ابن خزيمة (١٤٢٠) وقواه أحمد شاكر (١٨٨/٢) والألباني (١١٢/١) .
٣٦٧	عن نابل صاحب العباء عن ابن عمر عن صهيب قال: "مررت برسول الله ﷺ وهو يصلي فسلمت عليه فرد إلي إشارة". قال الليث بن سعد: « لا أعلم إلا أنه قال إشارة بأصبعه ».	* نابل صاحب العباء ليس بمشهور - التهذيب (٣٩٨/١٠) ووثقه النسائي في رواية . * ويشهد له: ١. حديث بلال عند الترمذي (٣٦٨) وصحيحه . ٢. وحديث ابن عمر عند أحمد (١٠/٢) وابن خزيمة (٨٨٨) .	صحيحه ابن حبان (٣٤/٦) والألباني (١١٦/١) .

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
٣٧٧	عن حماد بن سلمة عن قتادة عن ابن سيرين عن صفية بنت الحارث عن عائشة مرفوعاً: "لا تقبل صلاة الحائض إلا بخمار".	* رجاله ثقات ، ولكن اختلف فيه على قتادة ، فروى سعيد بن أبي عروبة عنه عن الحسن مرسلاً - أبو داود (٦٤١) و قتادة حافظ مكثراً ، فلعله سمع من ابن سيرين مسنداً ومن الحسن مرسلاً . * رواه أشعث بن عبد الملك الحمراني عن ابن سيرين قال: "لما قدمت عائشة البصرة نزلت على صفية بنت الحارث . . . " بمعناه عند إسحاق في مسنده (١٣٤٤) .	صححه ابن خزيمة (٧٧٥) وابن حبان (٦١٢/٤) والحاكم (٢٥١/١) والألباني (١١٩/١) ورجع الدارقطني أن المحفوظ عن ابن سيرين عن عائشة مرسلاً كما في نصب الرعية (٢٩٥/١) . والواسطة هي صفية بنت الحارث كما عرف من حديث قتادة وغيره .
٣٧٩	عن ابن عيينة عن الزهري عن أبي الأحوص عن أبي ذر مرفوعاً: "إذا قام أحدكم إلى الصلاة فلا يمسح الحصى . . . "	* أبو الأحوص لم يرو عنه إلا الزهري ولم يعرفه النسائي ، وقال ابن معين: ليس بشيء . فرد عليه ابن عبد البر بقوله: "قد تناقض ابن معين في هذا ، فإنه سئل عن ابن أكيمة ، وقيل له إنه لم يرو عنه غير ابن شهاب فقال: يكفيه قول ابن شهاب حدثني	صححه ابن خزيمة (٩١٣) وابن حبان (٤٩/٦) وأحمد شاكر (٢٢٠/٢) وضعفه الألباني (ص ٤٠) .

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		<p>لبن أكيمة فيلزمه مثل هذا في أبي الأحوص ٤ - التهذيب (١٢ / ٥) .</p> <p>وروى ابن الجعد في مسنده (١٥٣٠) وأحمد (٥ / ١٥٠) عن يونس عن الزهري قال: سمعتُ أبا الأحوص مولى بني ليث يحدث سعيد بن المسيب وابن المسيب جالس أنه سمع أبا ذر عن النبي ﷺ فذكره .</p> <p>فهذا النص يدل على قبول ابن المسيب فضلاً عن الزهري لهذا الرجل .</p> <p>* ويشهد للحديث من حيث عموم المعنى حديث معقيب عند البخاري (١٢٠٧) ومسلم (٥٤٦) والترمذي (٣٨٠) وصححه .</p>	حكم العلماء على الحديث
٣٨٣	عن هشام بن حسان عن ابن سيرين عن أبي هريرة: "أن النبي ﷺ نهى أن يصلي الرجل مختصراً"	* سنده صحيح .	صححه البخاري (١٢٢٠) ومسلم (٥٤٥) وغيرهما .
٣٨٤	عن ابن جريج عن عمران بن موسى عن	* عمران بن موسى بن عمرو بن سعيد بن العاص الأموي ، روى عنه	صححه ابن خزيمة (٩١١) وابن حبان

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث
	سميد بن أبي سعيد عن أبيه عن أبي رافع "أنه صر بالحسن بن علي وهو بصلي وقد عقص ضفرته في قفاه فحلها...".	ابن جريج وإسماعيل بن علية، وذكره ابن حبان في ثقافته - التهذيب (١٤١/٨) وابن جريج صرح بسماحه عند ابن حبان (٥٦/٦) وغيره. * يشهد له: ١. حديث ابن عباس عند مسلم (٤٩٢). ٢. وحديثه أيضاً عند البخاري (٨٠٩) ومسلم (٤٩٠) في النهي عن كف الثوب والشعر في الصلاة. ٣. وقد روى ابن ماجه (١٠٤٢) عن شعبة عن حوّل عن أبي سعد - هو شرحبيل ابن سعد - يقول: رأيت أبا رافع... بنحوه، وهذا سند لا بأس به في المتابعات لحال شرحبيل. * الترمذي ساق الحديث في باب "ما جاء في كراهية كف الشعر في الصلاة". فيغني عنه حديث ابن عباس لصحته	(٥٦/٦) وأحمد شاكر (٢٢٤/٢) وحسنه الألباني (١٢١/١)

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث
٣٩٦	عن عياض بن هلال عن أبي سعيد مرفوعاً: "إذا صلى أحدكم فلم يدرّ كم صلى فليسجد سجدتين وهو جالس".	* عياض بن هلال مجهول (٥٢٨١) * يشهد له: ١. حديث أبي سعيد من وجه آخر عند مسلم في صحيحه (٥٧١) وابن خزيمة (١٠٢٣). ٢. حديث أبي هريرة عند البخاري (١٢٣١) ومسلم (٣٨٩) والترمذي (٣٩٧) وصححه. فالحديث محفوظ عن أبي سعيد بسند صحيح ومحمّوظ عن رسول الله ﷺ من عدة وجوه.	صححه مسلم من وجه آخر (٥٧١) والألباني (١٢٤/١).
٤٠٤	عن رفاعه بن يحيى ابن عبدالله عن عم أبيه معاذ بن رفاعه عن أبيه قال: "صليت خلف رسول الله ﷺ فعطستُ فقلت: الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه مباركاً عليه كما يحب ربنا ويرضى...".	* رفاعه بن يحيى غير مشهور، فلم يوثقه غير ابن حبان - التهذيب (٢٨٣/٣) * رواه البخاري من وجه آخر عن رفاعة بن رافع (٧٩٩) وفيه بعض الاختلاف اليسير. * ويشهد له أيضاً حديث أنس عند مسلم (٦٠٠) وابن خزيمة (٤٦٦).	حسنه الألباني (١٢٧/١).

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث
٤١٧	عن أبي أحمد للزبيري عن الثوري عن أبي إسحاق عن مجاهد عن ابن عمر قال: "رمقت النبي ﷺ شهراً فكان يقرأ في للركعتين قبل الفجر بـ (قل يا أيها الكافرون) و (قل هو الله أحد)".	* الزبيري بخطيء في حديث الثوري (٦٠١٧). * يشهد له حديث أبي هريرة عند مسلم (٧٢٦).	صححه ابن حبان (٢١١/٦-٢١٢). وأحمد شاكر (٢٧٦/٢) والألباني (١٣١/١).
٤٢١	عن عمرو بن دينار عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة مرفوعاً: "إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة".	* السند صحيح ، وذكر الترمذي أنه اختلف في رفعه ، ورجح أنه مرفوع . * ويشهد له حديث ابن بريدة عند البخاري (٠٦٦٣) ومسلم (٧١١).	صححه مسلم (٧١٠) وابن خزيمة (٠١١٢٣) وابن حبان (٥٦٦/٥) وغيرهم .
٤٢٤	عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي قال: "كان النبي ﷺ يصلي قبل الظهر أربعاً وبعدها ركعتين".	* أبو إسحاق السبيعي مدلس قد سمع هذا الحديث من عاصم فيما رواه شعبة عنه عند أحمد (١٦٠/١) وأبي يعلى (٢٦٩/١). * ويشهد له: ١. حديث أم حبيبة عند	صححه الألباني (١٣٤/١).

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		الترمذي (٤٢٥) وصححه ، وابن حبان (٢٠٥ / ٦) وابن خزيمة (١١٨٨) والحاكم (٣١١) . ٢ . حديث عائشة عند البخاري (١١٨٢) في الأربع قبل الظهر . ٣ . حديث ابن عمر عند البخاري (١١٨٠) ومسلم (٧٢٩) في الركعتين بعد الظهر .	
٤٢٩	عن أبي إسحاق عن عاصم عن علي قال: "كان النبي ﷺ يصلي قبل العصر أربع ركعات ..."	* السند كسابقه . * ويشهد له: حديث ابن عمر عند ابن خزيمة (١١٩٣) وابن حبان (٢٠٦ / ٦) وغيرهما ، وسنده حسن .	حسنه الألباني (١٣٥ / ١) .
٤٣٨	عن حميد الحميري عن أبي هريرة مرفوعاً: "أفضل الصيام بعد شهر رمضان شهر الله المحرم وأفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة	* السند رجاله ثقات وصححه عدد من الأئمة	صححه مسلم (١١٦٣) وابن خزيمة (١١٣٤) وابن حبان (٣٠٢٦) .

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	الليل "		
٤٥٠	عن سالم أبي النضر عن بُسر بن سعيد عن زيد ابن ثابت مرفوعاً: "أفضل صلاتكم في بيوتكم إلا المكتوبة".	* السند صحيح .	صححه البخاري (٧٣١) ومسلم (٧٨١) .
٤٥٣	عن أبي إسحاق عن عاصم عن علي مرفوعاً: "إن الله وتر يحب الوتر فأوتروا يا أهل القرآن".	* أبو إسحاق مدلس وقد سمع هذا الحديث من عاصم فيما رواه شعبة عنه عند أحمد (١٠٧/١) وأبي يعلى (٢٦٨/١) . * ويشهد له: ١. حديث عبادة بن الصامت عند الحاكم (٣٠٠/١) ورولته ثقات كما قال البيهقي - التلخيص الجليل (١٣/٢) وهو موقوف . ٢. حديث أبي هريرة عند مسلم (٢٦٧٧) وابن خزيمة (١٠٧١) وغيرهما في أن الله وتر يحب الوتر . ٣. حديث ابن مسعود عند	صححه ابن خزيمة (١٠٦٧) والألباني (١٤١/١) .

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		ابن ماجه (١١٧٠) وهو مطابق لمثن حديث علي ، وهو حديث جيد في المتابعات ، لأن أبا عبيدة بن عبد الله ابن مسعود وإن لم يسمع من أبيه فإن عدداً من النقاد يقبلون حديثه عن أبيه انظر : شرح الملل (٢٩٨/١) والنكت لابن حجر (٣٩٨/١) .	
٤٥٧	عن الأعمش عن عمرو بن مرة عن يحيى ابن الجزار عن أم سلمة قالت : "كان النبي ﷺ يسوتر بثلاث عشرة ركعة فلما كبر وضعف أوتر بسبع" .	* يحيى بن الجزار صدوق رمي بالغلو في التشيع (٧٥١٩) * ويشهد له : ١ . حديث ابن عباس عند البخاري (١١٣٨) في أنه أوتر بثلاث عشرة ركعة . ٢ . حديث عائشة عند البخاري (١١٤٠) و (١١٦٤) في أنه أوتر بثلاث عشرة ركعة . ٣ . وحديث عائشة عند إسحاق في مسنده (١٣١٨) والنسائي (٢٤٢/٣) بسند جيد ، وفيه أنه أوتر بسبع لما ضعف . ٤ . حديث أبي أمامة عند	صححه الحاكم (٣٠٦/١) وأحمد شاكر (٣٢٠/٢) والألباني (١٤٢/١) .

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		أحمد (٢٦٩/٥) في أنه أوتر بسبع لما كبر .	
٤٦٤	عن أبي الخوراء عن الحسن بن علي: علمني رسول الله ﷺ كلمات أقولهن في الوتر: "اللهم اهديني فيمن هديت . . ."	* أبو الخوراء ربيعة بن شيبان ثقة (١٩٠٧).	صححه ابن خزيمة (١٠٩٥) وابن حبان (٩٤٥) والحاكم (١٧٢/٣) وأحمد (٣٢٩/٢) شاكر (١٤٤/١) والألباني (١٤٤/١) وضعفه ابن حزم في المحلى (١٤٧/٤).
٤٩٦	عن يحيى بن الحارث عن أبي الأشعث الصنعاني عن أوس بن أوس مرفوعاً: "من اغتسل يوم الجمعة وغسل . . ."	* رجاله ثقات إلا أن الترمذي رواه عن وكيع عن سفيان الثوري وأبي جناب يحيى بن أبي حية ، وأبو جناب ضعيف ولكنه متابع في السند من قبل الثوري وهو إمام حافظ .	صححه ابن خزيمة (١٧٥٨) وابن حبان (١٩/٧) والحاكم (٢٨١/١) والألباني (١٥٤/١) وقال النووي: «إسناده جيد» كما في تحفة الأحوذى (٥/٣).
٥٠٠	عن محمد بن عمرو عن عبيدة بن سفيان عن أبي الجعد الضمري	* محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي صدوق له أوهام (٦١٨٨).	صححه ابن خزيمة (١٨٥٧) وابن حبان

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	مرفوعاً: "من ترك الجمعة ثلاث مرات تهاوناً بها طبع الله على قلبه".	* يشهد له: ١. حديث ابن عمر وأبي هريرة عند مسلم (٨٦٥). ٢. وحديث جابر عند أحمد (٣٣٢/٣) وصححه ابن خزيمة (١٨٥٦) والحاكم (٢٩٢/١) وغيرهما كما في التلخيص الحبير (٥٢/٢).	(٢٦/٧) والحاكم (٢٩٢/١) وابسن السكن كما في التلخيص الحبير (٥٢/٢) وقال الذهبي في مختصر المستدرک (٦٢٤/٣): "حسن".
٥٢٩	عن يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب مرفوعاً: "حق على المسلمين أن يفتسوا يوم الجمعة.."	* يزيد بن أبي زياد ضعيف (٧٧١٧). * يشهد له: ١. حديث أبي سعيد عند البخاري (٨٨٠). * تنبيه: لم أجد شاهداً لقوله فيمن لم يجد الطيب: "فإن لم يجد فالماء له طيب" وهذه الزيادة ضعيفة وإن كان معناها صحيحاً ؛ لأن من لم يجد الطيب فهو معذور.	ضعفه الألباني (ص ٦٠).
٦٢٣	عن أبي وائل عن مسروق عن معاذ بن	* مسروق لم يثبت لقياء لمعاذ بن جبل ولكن هذا الأمر المنقول هنا	صححه ابن خزيمة (٢٢٦٧) وابن حبان

رقم الحديث	طرف السند وال متن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	<p>جبل قال: بعثني النبي ﷺ إلى اليمن فأمرني أن آخذ من كل ثلاثين بقرة تبيعاً أو تبعية ..."</p>	<p>مستفيض عند أهل اليمن عن معاذ ابن جبل ، قال ابن حزم بعد أن كان ضعف الحديث: «ثم استدركنا ، فوجدنا حديث مسروق إنما ذكر فيه فعل معاذ المشهور المنتشر فصار نقله لذلك نقلاً عن الكافة عن معاذ بلا شك » ، فهذا نوع من الانقطاع ليس ضاراً إن شاء الله ؛ لأن الواسطة جمع من تابعي أهل اليمن .</p> <p>* المتابعات والشواهد:</p> <p>* رواه طاوس أيضاً عن معاذ عند مالك في الموطأ (٦٠٠) وطاوس أيضاً لم يلق معاذاً رضي الله عنه ، قال الشافعي: « طاوس عالم بأمر معاذ وإن لم يلقه ؛ لكثرة من لقيه ممن أدرك معاذاً » التلخيص الحبير (١٥٢ / ٢)</p> <p>* حديث علي عند أبي داود (١٥٧٢).</p>	<p>(٢٤٤ / ١١) وابن بطال كما في فتح الباري (٣ / ٣٧٩) والحاكم (١ / ٣٩٨) والألباني (١ / ١٩٤) قال ابن حجر: « وفي الحكم بصحته نظر ؛ لأن مسروقاً لم يلق معاذاً وإنما حسنه الترمذي لشواهده » - فتح الباري (٣ / ٣٧٩) .</p>
٦٥٠	<p>عن عاصم بن عمر بن قتادة عن محمود بن لبيد عن رافع بن</p>	<p>* هذا السند قوي ورواه الترمذي عن يزيد بن عياض وهو ضعيف ومحمد ابن إسحاق كلاهما عن عاصم به .</p>	<p>صححه ابن خزيمة (٢٣٣٤) والألباني (١ / ٢٠٠) .</p>

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	خديج مرفوعاً: "العامل على الصدقة بالحق كالغازي في سبيل الله حتى يرجع إلى بيته".		
٦٥٢	عن سعد بن إبراهيم عن ربحان بن يزيد عن عبدالله بن عمرو مرفوعاً: "لا تحمل الصدقة لغني ولا الذي مرة سوي".	* ربحان بن يزيد ، وثقه ابن معين وابن حبان ، وقال أبو حاتم: مجهول ، ولم يرو عنه إلا سعد بن إبراهيم - التهذيب (٣/ ٣٠٢) . * يشهد له: ١ . حديث عبيدالله بن عدي بن الحيار عن رجلين من الصحابة عند أحمد (٤/ ٢٢٤) وأبي داود (١٦٣٣) . ٢ . حديث أبي هريرة عند ابن ماجه (١٨٣٩) والنسائي (٩٩/ ٥) . وصححه ابن حبان (٨٤٠، والحاكم (١/ ٤٠٧)	صححه الألباني (٢٠١/ ١) .
٦٥٨	عن حفصة بنت سيرين عن الرباب عن عمها سليمان بن عامر	* الرباب لم يرو عنها إلا حفصة بنت سيرين -التهذيب (١٢/ ٤١٧) . * يشهد له:	صححه ابن خزيمة (٢٠٦٧) وابن حبان (١٣٣/ ٨) والحاكم

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	مرفوعاً: "الصدقة على المسكين صدقة ، وهي على ذي الرحم ثنتان صدقة وصلة"	١. حديث ابن مسعود عند البخاري (١٤٦٦) ومسلم (١٠٠٠)	(٤٣١ / ١) والألباني (٢٠٢ / ١)
٦٦٩	عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس أن رجلاً قال: يا رسول الله إن أمي توفيت أفينفعها إن تصدقت عنها؟ قال: "نعم"	* سنده صحيح .	صححه البخاري (٢٧٧٠) وابن خزيمة (٢٥٠١) والحاكم (٤٢٠ / ١)
٦٧٠	عن إسماعيل بن عياش عن شرحبيل بن مسلم الخولاني عن أبي أمامة الباهلي مرفوعاً: "لا تُنفق امرأة شيئاً من بيت زوجها إلا بإذن زوجها..."	* روية إسماعيل بن عياش عن الشاميين جيدة ، فهذا سند حسن لذاته .	حسنه الألباني (٢٠٦ / ١)
٦٧١	شعبة عن عمرو ابن مرة عن أبي وائل عن عائشة مرفوعاً:	* السند رجاله ثقات ، وصححه الترمذي (٦٧٢) بعد أن رواه عن منصور عن أبي وائل عن مسروق عن	صححه البخاري (١٤٢٥) ومسلم (١٠٢٤) من طريق

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث
	"إذا تصدقت المرأة من بيت زوجها كان لها به أجر..."	عائشة به . وقال : « هذا حديث حسن صحيح ، وهذا أصح من حديث عمرو بن مرة عن أبي وائل ، وعمرو بن مرة لا يذكر في حديثه عن مسروق .	مسروق .
٦٩٢	عن خالد الحذاء عن عبدالرحمن بن أبي بكرة عن أبيه مرفوعاً: "شهر عيب لا ينقصان..."	* ذكر الترمذي أنه روي عن عبدالرحمن بن أبي بكرة مرسلاً . ورجاله ثقات ، قال المباركفوري (٣/٣٧٥): « الظاهر أنه صحيح » .	صححه البخاري (١٩١٢) ومسلم (١٠٨٩) وصححه الألباني (٢١٢/١) .
٧٠٦	عن أبي هلال عن سودة بن حنظلة عن سمرة بن جندب مرفوعاً: "لا يمنعكم من سحوركم أذان بلال ولا الفجر المستطيل ولكن الفجر المستطير في الأفق" .	* أبو هلال صدوق فيه لين (٥٩٢٣) . وتوبع أبو هلال عند مسلم (١٠٩٤) وأبي داود (٢٣٤٦) . * يشهد له حديث طلق بن علي عند الترمذي وصححه ابن خزيمة (١٩٣٠) والألباني (٢١٥/١) . وهناك شواهد أخرى انظرها في تحفة الأحوذى (٣/٣٩٠) .	صححه مسلم (١٠٩٤) عن سودة به وابن خزيمة (١٩٢٩) والحاكم (٤٢٥/١) والألباني (٢١٥/١) .
٧١٥	عن أبي هلال عن عبدالله بن سودة عن أنس بن مالك الكعبي	* أبو هلال صدوق فيه لين (٥٩٢٣) . * رواه النسائي (٤/١٨٠-١٨٢)	صححه ابن خزيمة (٢٠٤٤) والألباني (٢١٨/١) .

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	مرفوعاً: "أدُنْ أحدثك عن الصيام إن الله تعالى وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة..."	وابن خزيمة (٢٠٤٣) من وجهين آخرين عن أنس بن مالك الكعبي .	
٧٣٤	عن طلحة بن يحيى عن عائشة بنت طلحة عن عائشة أم المؤمنين قللت: كان النبي ﷺ يأتيني فيقول: "أعندك غداء؟" فأقول: لا، فيقول: "إني صائم"	* طلحة بن يحيى التيمي، صدوق بخطيء (٣٠٣٦) . * متابعات: أخرجه النسائي (١٩٥/٤) من طرق عن عائشة بنت طلحة ومجاهد وأم كلثوم كلهم عن عائشة رضي الله عنها .	صححه مسلم (١١٥٤) وابن خزيمة (٢١٤١) والألباني (٢٢٤/١) .
٧٣٦	عن سالم بن أبي الجعد عن أبي سلمة عن أم سلمة قالت: "ما رأيت النبي ﷺ يصوم شهرين متتابعين إلا شعبان ورمضان"	* قال الترمذي في الشئائل (٣٠١): "هذا إسناد صحيح، وروى غير واحد هذا الحديث عن أبي سلمة عن عائشة، ويحتمل أن يكون أبو سلمة قد روى هذا الحديث عن عائشة وأم سلمة عن النبي - ﷺ - . وهذا الكلام نقل بعضه العراقي في شرحه للجامع (١/٣٢ق) . * ويشهد له حديث عائشة عند	صححه الترمذي في الشئائل (٣٠١) والألباني (٢٢٤/١) .

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		البخاري (١٩٧٠) ومسلم (١١٥٦) وهو الذي ذكره الترمذي آنفاً .	
٧٤٠	مكرر لحديث (٤٣٨) تقدم	————	
٧٤٤	عن خالد بن معدان عن عبدالله بن بسر رضي الله عنه عن أخته الصُّماء مرفوعاً: "لا تصوموا يوم السبت".	* قال النووي: « صححه الأئمة » كما في تحفة الأحوذى (٣/ ٣٧٣) . * ويرى بعض العلماء أنه منسوخ كأي داود في سنته (٢٤٢١) ويرى البعض أنه معارض لحديث أم سلمة الذي فيه إباحة الصيام يوم السبت ، أخرجه ابن حبان (٨/ ٣٨١) والحاكم (١/ ٦٠١) وغيرهما .	صححه ابن خزيمة (٢١٦٣) وابن حبان (٨/ ٣٧٩٠) والحاكم (١/ ٤٣٥) وابن السكك وغيرهم - التلخيص (٢/ ٢١٦) والألباني (١/ ٢٢٦) وضعفه الإمام مالك والنسائي وقال: « مضطرب » ونفى ابن حجر أن يكون مضطرباً كما في التلخيص (٢/ ٢١٦) .
٧٤٩	عن غيلان بن جرير عن عبدالله بن معبد الزماني عن أبي قتادة مرفوعاً: "صيام يوم	* صححه الإمام مسلم وآخرون .	صححه مسلم (١١٦٢) وابن خزيمة (٢٠٨٧) وابن حبان (٨/ ٣٩٥) .

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	عرفة إني أحتسب على الله أن يكفر السنة التي قبله والسنة التي بعده."		
٧٥٩	عن سعد بن سعيد عن عمر بن ثابت عن أبي أيوب مرفوعاً: "من صام رمضان ثم أتبعه ستاً من شوال فذلك صيام الدهر".	* سعد بن سعيد بن قيس الأنصاري صدوق سبي الخط (٢٢٣٧). * المتابعات: تابع سعداً: صفوان بن سليم، عند مسلم (١١٦٤) وغيره. وتابعه أيضاً يحيى بن سعيد، عند الحميدي في مسنده (٣٨٢). وكلاهما من الثقات، فالحديث محفوظ وصحيح عن عمر بن ثابت عن أبي أيوب.	صححه مسلم (١١٦٤) وابن خزيمة (٢٩٧/٣) وابن حبان (٣٩٦/٨).
٧٦١	عن شعبة عن الأعمش عن يحيى بن سام عن موسى بن طلحة عن أبي ذر مرفوعاً: "يا أبا ذر إذا صمت من الشهر ثلاثة أيام..."	* يحيى بن سام، قال أبو داود: بلغني أنه لا بأس به، وذكره ابن حبان في الثقات وروى عنه جمع - التهذيب (٢١٣/١). * ويشهد له: حديث أبي هريرة عند أحمد (٣٣٦/٢) وصححه ابن حبان (٤١٠/٨).	صححه ابن خزيمة (٢١٢٨) وابن حبان (٤١٤/٨) والألباني (٢٣١/١).

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث
٧٦٢	عن عاصم الأحول عن أبي عثمان النهدي عن أبي ذر مرفوعاً: "من صام من كل شهر ثلاثة أيام فذلك صيام الدهر".	* السند قوي ، ولعل الترمذي حسنه بسبب الاختلاف على أبي عثمان في اسم الصحابي كما أشار إلى ذلك . * ويشهد له حديث أبي قتادة عند مسلم (١١٦٢) .	صححه الألباني (٢٣١/١) .
٧٦٧	عن غيلان بن جرير عن عبدالله بن معبد عن أبي قتادة قال: قيل يا رسول الله كيف بمن صام الدهر؟ قال: "لا صام ولا أفطر".	* انظر الحديث المتقدم (٧٤٩) .	صححه مسلم (١١٦٢) وغيره .
٧٨٢	عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً: "لا تصوم المرأة وزوجها شاهد يوماً من غير رمضان إلا بإذنه".	* صحيح لتصحيح الشيخين له ، ولعل الترمذي حسنه لأنه روي عن أبي الزناد عن موسى بن أبي عثمان عن أبيه عن أبي هريرة به . وهذا لا يضر لأن الحديث محفوظ عن أبي هريرة من دون شك ، فقد رواه همام بن منبه عنه عند البخاري (٥١٩٢) ومسلم (١٠٢٦) .	صححه البخاري (٢١٩٥) .
٨٣٨	عن يزيد بن أبي زياد	* يزيد ضعيف (٧٧١٧) .	ضعفه ابن عبد البر في

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	عن ابن أبي نعيم عن أبي سعيد مرفوعاً: "يقتل المحرم السبع العادي، والكلب العقور، والفأرة، والعقرب، والحداة، والغراب".	* يشهد له: ١. حديث عائشة عند البخاري (١٧٣٢) ومسلم (١١٩٨). ٢. حديث عبدالله بن عمر عند البخاري (٣١٣٧) ومسلم (١١٩٩). * تنبيه: لفظة "السبع العادي" لم ترد في حديثي عائشة وابن عمر رضي الله عنهم ولكنها من حيث المعنى صحيحة؛ لأن قتل السبع العادي مشابه إن لم يكن أولى من قتل الكلب العقور، هذا من حيث المعنى، ومع ذلك فلا تصح نسبتها لرسول الله - ﷺ - لضعف يزيد، وهو مع ضعفه تغير حفظه لما كبر فصار يتلقن.	التمهيد (١٧٤/١٥) والألباني (ص ٩٩).
٨٤١	عن مطر الوراق عن ربيعة بن أبي عبدالرحمن عن سليمان	* مطر، صدوق كثير الخطأ (٦٦٩٩). وسليمان عن أبي رافع منقطع.	صححه ابن حبان (٤٣٨/٩) وقال الألباني: «ضعيف»

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث
	ابن يسار عن أبي رافع قال: "تزوج رسول الله ﷺ ميمونة وهو حلال وبني بها وهو حلال وكنت أنا الرسول فيها بينهما".	* يشهد له حديث ميمونة عند مسلم في صحيحه (١٤١١) وابن حبان (٤٤٢٩) ولفظ ابن حبان مطابق لحديث أبي رافع.	لكن الشطر الأول منه صحيح.
٨٥٤	عن العمري عن نافع عن ابن عمر "أن النبي ﷺ دخل مكة نهراً".	* عبدالله بن عمر بن حفص العمري المكبر ضعيف (٣٤٨٩). * في الصحيح عند البخاري (١٤٩٩) ومسلم (١٢٥٩) عن عبيدالله العمري المصنف عن نافع عن ابن عمر: "حتى أصبح ثم دخل مكة وكان ابن عمر يفعله".	صححه البخاري (١٤٩٩) ومسلم (١٢٥٩) عن نافع عن ابن عمر.
٨٧١	عن زيد بن أتبغ قال: سألت علياً: بأي شيء بعثت؟ قال: "بأربع: لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة...".	* صححه الترمذي نفسه في موضع آخر من جامعه.	صححه الترمذي في موضع آخر (٣٠٩٢) والحاكم (١٧٨/٤) وأحمد شاكر في المسند (٥٩٤) والألباني (٢٥٩/١).
٨٨٣	عن عمرو بن دينار عن عمرو بن عبدالله بن	* عمرو بن عبدالله بن صفوان الجمحي من الأشراف القرشيين	في عدة نسخ صرح الترمذي بتصحيحه

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث
	صفوان عن يزيد بن شيبان عن ابن مَرْبَع الأنصاري مرفوعاً: "كونوا على مشاعركم فإنا نكم على إرث إبراهيم".	المعروفين وروى عنه جمع ، ذكره ابن حبان في ثقافته وصحح له ابن خزيمة التهذيب ٨ / ٦٢-٦٣ وقال ابن حجر: « صدوق شريف » (٥٠٦٣) .	لهذا الحديث كشرح العراقي (١/١٢٤ق) ومستخرج القوسي (١٢١/٤) . وصححه ابن خزيمة (٢٨١٨) والحاكم (٤٦٢/١) وضعفه ابن القطان في بيان الوهم (٥/٦٢-٦٣) بسبب جهالة عمرو .
٨٩٨	عن الحكم عن مِقْسَم عن ابن عباس قال: "كان رسول الله ﷺ يرمي الجمار إذا زالت الشمس".	* الحكم لم يسمع من مقسم إلا أحاديث معينة ليس هذا منها -جامع التحصيل (ص١٦٧) . * ويشهد له: ١. حديث جابر عند مسلم (١٢٩٩) والترمذي (٨٩) وصححه. ٢. حديث ابن عباس موقوفاً وله حكم الرفع عند البخاري (١٦٥٩) .	صححه الألباني (٢٦٧/١) .

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
٨٩٩	عن الحكم عن مِقْسَمٍ عن ابن عباس: "أن النبي ﷺ رمى الجمرة يوم النحر راكباً".	* السند كسابقه . * ويشهد له: ١. حديث جابر عند مسلم (١٢٩٧) وغيره . ٢. حديث قدامة بن عبدالله عند الترمذي (٩٠٣) وصححه .	صححه الألباني (٢٦٧/١) .
٩١٢	عن هشام بن حسان عن ابن سيرين عن أنس بن مالك قال: "لما رمى النبي ﷺ الجمرة نحر نسكه ثم ناول الخالق شقه الأيمن"	* سند صحيح لا غبار عليه .	صححه مسلم (١٣٠٥) وابن خزيمة (٢٩٢٨) وغيرهما .
٩٣٢	عن يزيد بن أبي زياد عن مجاهد عن ابن عبساس مرفوعاً: "دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة".	* يزيد بن أبي زياد ضعيف (٧٧١٧) . * المتابعات والشواهد: ١. رواه الحكم عن مجاهد به ، عند مسلم (١٢٤١) . ٢. حديث جابر بن عبدالله عند مسلم (١٢١٨) وهو منكر إنما هو قول ابن عباس .	صححه مسلم (١٢٤١) عن مجاهد به . والألباني (١٧٦/١) وقال أبو داود (١٧٩٠): "هذا منكر إنما هو قول ابن عباس ."

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث
		حديث طويل.	
٩٤٠	عن حجاج الصواف عن يحيى بن أبي كثير عن عكرمة عن الحجاج بن عمرو مرفوعاً: "من كُسر أو عُرج فقد حلّ وعليه حجة أخرى". قال عكرمة: فذكرت ذلك لأبي هريرة وابن عباس فقالا: صدق.	* أشار الترمذي إلى وجود خلاف على يحيى بن أبي كثير فيه ، فقد رواه الصواف عنه كما سلف ورجح ابن المديني والترمذي روايته . ورواه معمر ومعاوية بن سلام عن عبدالله بن رافع عن الحجاج بن عمرو ، ورجح هذه الرواية البخاري - كما في شرح العراقي على الجامع (١/ ١٧٢ ب) . وعبدالله بن رافع المخزومي ثقة (٣٣٠٥) فسواء كان في السند أو لم يكن فالسند قوي رجاله ثقات .	صححه الحاكم (١/ ٤٧٠ ، - ٤٨٣) والألباني (١/ ٢٧٨) وآخرون - تحفة الأحوذني (٤/ ١٠) وأما البيهقي فقال: « اختلف في إسناده ، والثابت عن ابن عباس خلافه وأنه لا حصر إلا حصر العدو » - معرفة السنن (٧/ ٤٩٥) ولكن ابن القيم رد عليه ونفى التعارض بين رأي ابن عباس وروايته - تهذيب أبي داود (٢/ ٣٧٠) .
٩٤٧	عن الحجاج بن أرطاة عن أبي الزبير عن جابر: "أن رسول الله	* الحجاج بن أرطاة ، صدوق كثير الخطأ والتدليس (١١١٩) . * المتابعات: تابع ابن جريج حجاجاً	صححه مسلم (١٢١٥ ، ١٢٧٩) عن أبي الزبير به .

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	عَنْ قُرْنِ الْحَجِّ وَالْعَمْرَةِ وَطَافَ لَهَا طَوَافًا وَاحِدًا .	عند مسلم (١٢١٥، ١٢٧٩) .	وصححه الألباني (٢٨٠ / ١) .
٩٥٩	عن جرير عن عطاء بن السائب عن ابن عبيد بن عمير عن أبيه عن ابن عمر مرفوعاً: "إن مسحها كفارة للخطايا" يعني الركنين .	* عطاء اختلط ، وجرير سمع منه بعد الاختلاط - التقييد والإيضاح (ص ٤٤٣) والترمذي يصحح رواية جرير عن عطاء في جامعه (٨٧٧ ، ٩٧٥ ، ١٨٠٥) * المتابعات: ١ . روى ابن عينة هذا الحديث عن عطاء عند أحمد (٣ / ٢) . ٢ . ورواه أيضاً الثوري عند أحمد (٨٩ / ٢) . ٣ . وحماد بن زيد عند النسائي (٢٢١ / ٥) ، وهؤلاء سمعوا من عطاء قبل الاختلاط كما في التقييد والإيضاح (ص ٤٤٣ ، ٤٤٤) . فالحديث محفوظ عن عطاء قبل الاختلاط وهو صدوق (٤٥٩٢) .	صححه ابن خزيمة (٢٧٥٣) وابن حبان (١٠ / ٩) والحاكم (٤٨٩ / ١) والألباني (٢٨٣ / ١) .
٩٦١	عن عبدالله بن عثمان بن خثيم عن	* ابن خثيم صدوق (٣٤٦٦) . فالسند قوي لذاته .	صححه ابن خزيمة (٢٧٣٥) وابن حبان

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث
	سميد بن جبر عن ابن عباس مرفوعاً في الحجر الأسود: "والله ليعثنه الله يوم القيامة له عينان يبصر بهما..."	* المتابعات: رواه ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس عند الطبراني في المعجم الكبير (١٨٢/١١) وقال الهيثمي في المجمع (٢١٨/٣): «رجل له رجال» الصحيح .	(٢٥/٩) والحاكم (٤٥٧/١) والألباني (٢٨٤/١).
٩٦٦	عن أسامة بن زيد عن محمد بن عمرو بن عطاء عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد مرفوعاً: "ما من شيء يصيب المؤمن..."	* أسامة بن زيد صدوق بهم (٣١٧). * المتابعات: ١. تابع أسامة الوليد بن كثير عند مسلم (٢٥٧٣). ٢. ورواه البخاري (٥٦٤٢) عن محمد بن عمرو بن طلحة عن عطاء به . فالحديث صحيح عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد رضي الله عنه .	صححه البخاري (٥٦٤٢) ومسلم (٢٥٧٣) عن عطاء بن يسار به .
٩٦٧	عن أبي قلابة عن أبي أسماء الرحبي عن ثوبان مرفوعاً: "إن المسلم إذا عاد أخاه المسلم لم يزل في خُرْفة	* زاد بعض الرواة بعد أبي أسماء أبا الأشعث كما أشار الترمذي . ولكن مسلماً أخرجه في صحيحه (٢٥٦٨) بدون ذكر أبي الأشعث ، وعلى أية حال فأبو الأشعث شراحيل	صححه مسلم (٢٥٦٨) وابن حبان (٢٢٣/٧).

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	الجنة".	ابن آده ثقة (٢٧٦١). * ويشهد له حديث علي عند أحمد (٨١ / ١) وابن ماجه (١٤٤٢).	
٩٨٢	عن قتادة عن عبدالله بن بريدة عن أبيه مرفوعاً: "المؤمن يموت بَعْرِقِ الجبين".	* قال الترمذي هنا: « قال بعض أهل الحديث: لا نعرف لقتادة سماعاً من عبدالله بن بريدة ». * المتابعات والشواهد: ١- تابع كهمسُ قتادة عند النسائي (٦ / ٤) وكهمس ثقة . ٢- ويشهد له حديث ابن مسعود في المعجم الأوسط (٣٠٤ / ٢) قال الهيثمي في المجمع (٣٣٥ / ٢): « رجاله ثقات رجال الصحيحين ».	صححه ابن حبان (٢٨١ / ٧) والحاكم (٣٦١ / ١) والألباني (٢٨٩ / ١).
٩٨٦	عن حبيب بن سليم العبسي عن بلال ابن بجي العبسي عن حذيفة قال: "إذا مت فلا تؤذنوا بي إني أخاف أن يكون نعيّاً فإني سمعتُ رسول الله ﷺ	* حبيب روى عنه جمع من الحفاظ كابن المبارك وأبو نعيم وبيحيى بن آدم وغيرهم . - التهذيب (١٨٥ / ٢) وبلال بن بجي صدوق (٧٨٦) فرجال السند لا بأس بهم . * ويشهد له: ١. حديث ابن مسعود عند	حسن إسناده الحفاظ لبن حجر في فتح الباري (١٤٠ / ٣) والشيخ الألباني في أحكام الجنائز (ص ٣١).

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث
	ينهى عن النمي "	الترمذي (٩٨٤) . ٢ . حديث عمران بن حصين عند الطبراني في الكبير (١٤٧/١٨) . وكلا الحديثين فيهما نظر ، لكن لا بأس بهما في الشواهد .	
٩٩٣	عن عبدالعزيز بن المختار عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً: "من غسله الغسل ومن حمّله الوضوء" يعني الميت .	* روي عن أبي هريرة موقوفاً فلهذا الاختلاف حسنه الترمذي فيما يبدو . * المتابعات: ١ . رواه ابن جرير مصرحاً بالسماع عن سهيل به ، عند أحمد (٢٧٢/٢) . ٢ . ورواه سفيان بن عيينة عن سهيل أيضاً عند أبي داود (٣١٦٢) . ٣ . ورواه حماد بن سلمة أيضاً عند ابن حبان (٤٣٥/٣) . وقد روي هذا الحديث عن أبي هريرة من عدة طرق أخرى مرفوعاً انظر : السنن الكبرى للبيهقي (١/٣٠٠-٣٠٤) . وتهذيب سنن	صححه ابن حبان (٣/٣٥) ورجح ابن القيم أن الحديث محفوظ عن أبي هريرة مرفوعاً - تهذيب السنن (٤/٣٠٦) وأما البخاري وأبو حاتم وأحمد بن حنبل فرجحوا أن الحديث موقوف على أبي هريرة - التلخيص الحبير (١/١٣٦) وضعف الشافعي وابن المديني والذهلي جميع أحاديث الباب المرفوعة - مختصر أبي داود

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		أبي داود لابن القيم (٣٠٦/٤) .	للمنزري (٣٠٧/٤) .
١٠٠١	عن أبي الربيع عن أبي هريرة مرفوعاً: "أربع في أمي من أمر الجاهلية..." .	* أبو الربيع ، ذكره ابن حبان في ثقاته ، وقال أبو حاتم: صالح الحديث - التهذيب (٩٤/١٢) . * هذا الحديث محفوظ عن أبي هريرة من عدة طرق عنه ، أخرج بعضها مسلم (٦٧) وابن حبان (٤١١/٧) . ويشهد له حديث أبي مالك الأشعري عند مسلم (٩٣٤) .	حسنه الألباني (٢٩٤/١) .
١٠٣٣	عن عبدالواحد بن حمزة عن عباد بن عبدالله بن الزبير عن عائشة قالت: "صلى رسول الله ﷺ على سهيل بن بيضاء في المسجد" .	* عبدالواحد لا بأس به (٤٢٣٩) . * المتابعات والشواهد: ١ . روى أبو داود (٣١٨٩) هذا الحديث من طريقين عن عباد به . ٢ . وأخرجه مسلم (٩٧٢) عن أبي سلمة عن عائشة ، فالحديث محفوظ عن عائشة رضي الله عنها .	صححه مسلم (٩٧٣) .
١٠٣٤	عن همام عن أبي غالب قال: "صليت مع أنس ابن مالك على جنازة رجل فقام حيال رأسه	* أبو غالب الباهلي ثقة (٨٢٩٧) . * ويشهد له حديث سمرة عند البخاري (١٣٣٢) ومسلم (٩٦٤) والترمذي (١٠٣٥) وصححه ، في	صححه الألباني (٢٠٣/١) .

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	ثم جاءوا بجنائز امرأة من قریش . . فقام حيال وسط السريبر . فقال له العلاء ابن زياد: هكذا رأيت النبي ﷺ قام على الجنائز . .	الوقوف عند الصلاة على المرأة .	
١٠٤٩	عن حبيب بن أبي ثابت عن أبي وائل عن أبي الهياج الأسدي عن علي مرفوعاً: "لا تدع قبراً مشرفاً إلا سويته ولا تمثالاً إلا طمسته".	* صححه مسلم . * هذا الحديث روي عن علي رضي الله عنه من عدة أوجه . أخرج بعضها أحمد (١/٨٩ ، ١٤٥ ، ١٣٨).	صححه مسلم (٩٦٩) والحاكم (٣٦٩/١) .
١٠٦٨	عن سماك عن جابر بن سمرة: "أن رجلاً قتل نفسه فلم يُصل عليه النبي ﷺ".	* صححه مسلم .	صححه مسلم (٩٧٨) وابن حبان (٣٦١/٧) والحاكم (٣٦٤/١) .
١٠٧٩	عن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن	* عمر بن أبي سلمة صدوق يخطئ (٣٩١٠) . * المتابعات: تابع الزهري عمر فرواه	صححه ابن حبان (٣٣١/٧) والحاكم (٢٧-٣٦/٢)

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث
	أبي هريرة مرفوعاً: "نفسُ المؤمن معلقة بدينه حتى يُقضى عنه".	عن أبي سلمة به عند ابن حبان (٣٣١/٧).	والألباني (٣١٣/١).
١٠٨٧	عن عاصم الأحول عن بكر بن عبدالله المزني عن المغيرة بن شعبة مرفوعاً: "انظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما".	* رجاله ثقات واختلف في سماع بكر من المغيرة - التهذيب (٤٨٤/١) والتلخيص الحبير (١٤٦/٣). * ويشهد له: ١. حديث أنس عن المغيرة صححه ابن حبان (٣٥١/٩) والحاكم (١٦٥/٢). ٢. وحديث أبي هريرة عند مسلم (١٤٢٤).	صححه البوصيري في مصباح الزجاجة (١٠٠/٢) والألباني (٣١٥/١).
١٠٨٨	عن أبي بلج عن محمد بن حاطب مرفوعاً: "فصل ما بين الحرام والحلال الدف والصوت".	* أبو بلج، وثقه جمع من الأئمة ورأى بعضهم أنه لا بأس به - التهذيب (٤٧/١٢)، ولخص لبن حجر أقوالهم فقال: «صدوق ربما أخطأ» (٨٠٠٣). * ورد في مسند أحمد (٢٥٩/٤) عن غندر عن شعبة عن أبي بلج قال: قلت لمحمد بن حاطب: إني قد	صححه الحاكم (١٨٤/٢) وحسنه الألباني (٣١٦/١).

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث
		تزوجت امرأتين لم يضرب علي بدف قال: بثما صنعت قال رسول الله... فهذه الرواية التي نقلها شعبة تدل على أن أبا بلج قد ضبط هذا الحديث؛ لأنه سبق في أمر بهمه ويخصه ووقع له.	
١١٠٢	عن سليمان بن موسى عن الزهري عن عروة عن عائشة مرفوعاً: "أبما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل..."	* سليمان بن موسى، صدوق في حديثه بعض اللين (٢٦١٦). * المتابعات والشواهد: تابع سليمان بن موسى كل من: ١. جعفر بن ربيعة عند أبي داود (٢٠٨٤) وهو ثقة. ٢. وعبيد الله بن أبي جعفر عند الطحاوي في شرح الآثار (٧/٣) وهو ثقة أيضاً. ولكن الراوي عنهما ابن لميعة وهو ضعيف. ٣. الحجاج بن أرطاة عند ابن ماجه (١٨٨٠) وهو ضعيف أيضاً، وذكر الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير (١٥٦/٣) متابعات	صححه ابن حبان (٣٨٤/٩) والحاكم (١٦٨/٢) وقد صحح الإمام يحيى بن معين حديث سليمان ابن موسى كما في تاريخ اللدوري (٢٣٢/٠٣) والكفاية للخطيب (ص ٤٢١). وصححه أيضاً ابن حزم في المحلى (٤٦٥/٩). والبيهقي في السنن الكبرى (١٠٧/٧). والألباني في إرواء

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		<p>أخرى .</p> <p>* ويشهد له من حيث العموم:</p> <p>١. حديث أبي موسى عند الترمذي (١١٠١) وابن حبان (٣٨٨/٩) بلفظ "لا نكاح إلا بولي" . وهو صحيح صحيحه جمع من الأئمة . انظر السنن الكبرى للبيهقي (١٠٨/٧) .</p> <p>٢. حديث ابن عباس عند الطبراني في المعجم الكبير (٦٤/١٢) والبيهقي في السنن الكبرى (١٢٤/٧) تفرد عبيد الله بن عمر القواريري برفعه وهو ثقة حافظ ولفظه: "لا نكاح إلا بإذن ولي مرشد أو سلطان" .</p>	الغليل (٦، ٢٤٣) .
١١٠٥	عن الأعمش عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن ابن مسعود قال: "علمنا رسول الله ﷺ التشهد في الصلاة ، والتشهد	<p>* رواه شعبة عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة وأبي الأحوص عن ابن مسعود أخرجه أحمد (٣٩٣/١) . وشعبة لا يحمل عن أبي إسحاق السبيعي إلا صحيح حديثه .</p> <p>* ولمزيد من الاطلاع انظر : رسالة</p>	صححه الألباني (٣٢١/١) .

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	في الحاجة ...	"خطبة الحاجة" لشيخنا العلامة محمد ناصر الدين الألباني حفظه الله .	
١١٠٩	عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً: "اليتيمة تستأمر في نفسها فإن صمتت فهو إذنها ..."	* محمد بن عمرو بن علقمة ، صدوق له أوهام (٦١٨٨) . * المتابعات والشواهد: ١. رواه يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة بنحوه ، عند البخاري (٥١٣٦) ومسلم (١٤١٩) . ٢. ويشهد له حديث أبي موسى عند أحمد (٤٠٨ ، ٣٩٤/٤) وصححه ابن حبان (٣٩٧/٩) والحاكم (١٦٦/١) .	صححه ابن حبان (٣٩٢/٩) والألباني (٣٢٢/١) .
١١١٠	عن الحسن بن سمره مرفوعاً: "أيما امرأة زوجها وليان فهي للأول منها ..."	* رواية الحسن بن سمره عن سمره مختلف في اتصالها والترمذي ومن قبله كابن المديني والبخاري رحمهم الله يرون أنها متصلة . انظر في هذه القائمة حديث رقم (١٨٢) و(٢٥١) . فليس الاختلاف في اتصاله مانعاً من تصحيح هذا السند عند الترمذي ، وقد صححه في مواضع أخرى كما	صححه أبو زرعة الرازي وأبو حاتم الرازي كما في التلخيص الحبير (١٦٥/٣) وصححه الحاكم (١٧٥/٢) وضعفه الألباني (ص ١٢٨) لأنه يراه

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث
		سبق .	منقطعاً .
١١١١	عن زهير بن محمد عن عبدالله بن محمد بن عقيل عن جابر مرفوعاً: "أيسا عبد تزوج بغير إذن سيده فهو عامر" .	* زهير بن محمد الخراساني ، رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة فضعف بسببها (٢٠٤٩) والراوي عنه هنا الوليد بن مسلم وهو شامي ، ثم إن عبدالله بن محمد بن عقيل صدوق في حديثه لين (٣٥٩٢) . وقد صحح الترمذي هذا الحديث من رواية ابن جريج عن ابن عقيل . مما يعني أن متن الحديث صحيح عنده وليس حسناً لغيره .	صححه الترمذي (١١١٢) عن عبدالله ابن محمد بن عقيل به . والحاكم (١٩٤ / ٢) وحسنه الألباني (٣٢٣ / ١) .
١١٣١	عن ربيعة بن سليم عن بُسر بن عبيد الله عن روفع بن ثابت مرفوعاً: "من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسقي ماءه ولد غيره" .	* ربيعة بن سليم ، روى عنه جمع وذكره ابن حبان في ثقاته - تهذيب الكمال (١١٢ / ٩) . * ذكر في السند هنا بُسر بن عبيد الله والصواب حنش الصنعاني هكذا عند ابن حبان (١٨٦ / ١١) وأبو داود (٢١٥٨) وأحمد (١٠٨ / ٤) والبيهقي (٦٢ / ٩) وغيرهم كثير . * المتابعات والشواهد: * نابع ربيعة: الحارث بن يزيد	صححه ابن حبان (١٨٦ / ١١) وحسنه الألباني (٣٣٠ / ١) .

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث
		الحضرمي وهو ثقة ثبت (١٠٥٧) ولكن الراوي عنه ابن لهيعة كما عند أحمد (١٠٨/٤، ١٠٩) والطبراني في المعجم الكبير (٢٧/٥). * ويشهد له حديث أبي سعيد عند أبي داود (٢١٥٧) حسنه ابن حجر في التلخيص (١٧٢/١) وصححه الألباني في الإرواء (٢٠٠/١)	
١١٣٢	عن أبي الخليل عن أبي سعيد الخدري قال: "أصبنا سبايا يوم أوطاس...".	* صححه مسلم بذكر واسطة بين أبي الخليل وأبي سعيد هو أبو علقمة الهاشمي، ورواه بدون واسطة أيضا.	صححه مسلم (١٤٥٦).
١١٦٤	عن مسلم بن سلام عن علي بن طلحة مرفوعاً: "إذا فسا أحدكم فليتوضأ، ولا تأتوا النساء في أعجازهن فإن الله لا يستحي من الحق".	* مسلم بن سلام، روى عنه عيسى بن حطان فقط، انظر تهذيب الكمال (٥٢٠/٢٧) والتهذيب (١٣٢/١٠). * الشواهد: ١. يشهد للجزء الأول منه حديث أبي هريرة مرفوعاً "لا وضوء إلا من صوت أو ربح" عند الترمذي (٧٤) وابن خزيمة (٢٧).	صححه ابن حبان (٥١٤/٩) وضعفه الألباني (ص ١٣٦).

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث
		٢. وأما الجزء الثاني منه فله عدة شواهد بطول الكلام عليها انظرها في التلخيص الجبر (٣/ ١٨٠-١٨١).	
١١٨٧	عن أيوب عن أبي قلابة عمن حدثه عن ثوبان مرفوعاً: "أبما امرأة سألت زوجها طلاقاً من غير بأس فحرام عليها رائحة الجنة".	* فيه رجل مبهم ، ذكر الترمذي أنه يروى من وجه آخر عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي أسماء عن ثوبان . وهذا هو الصحيح أنه أبو أسماء الرحبي هكذا رواه حماد بن زيد عن أيوب السخيتاني عند أبي داود (٢٢٢٦) وأحمد (٥/ ٢٨٣) ورواه كذلك وهيب عن أيوب عند ابن حبان (٩/ ٤٩٠) والبيهقي في السنن الكبرى (٧/ ٣١٦) وأبو أسماء ثقة (٥١٠٩) . فالسند صحيح .	صححه ابن حبان (٩/ ٤٩٠) والحاكم (٢/ ٢٠٠) والألباني (١/ ٣٤٩) .
١٢٣٣	عن أيوب عن يوسف ابن مَاهَكَ عن حكيم ابن حزام قال: "نهاني رسول الله ﷺ أن أبيع ما ليس عندي".	* رجاله ثقات . * المتابعات والشواهد: لهذا الحديث عدة طرق عن حكيم ابن حزام تنظر في: سنن النسائي (٧/ ٢٨٦) والمعجم الكبير للطبراني (٣/ ١٩٤، ١٩٧، ٢٠٤، ٢٠٦)	صححه ابن حبان (١١/ ٣٥٨-٣٦٠) وابن حزم في المحلى (٨/ ٥١٩) والألباني (٢/ ٩) .

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		<p>والسنن الكبرى للبيهقي (٣١٢/٥) - (٣١٣)</p> <p>ويشهد له:</p> <p>١. حديث ابن عمر عند البخاري (٢١٢٤، ٢١٣٦) ومسلم (١٥٢٦ / ١٥٢٧).</p> <p>٢. حديث زيد بن ثابت عند أحمد (١٩١/٥) وصححه ابن حبان (٣٦٠ / ١١) والحاكم (٤٠ / ٢).</p> <p>٣. حديث عبدالله بن عمرو عند أحمد (١٧٤ / ٢، ٢٠٥) وصححه الترمذي (١٢٣٤).</p>	
١٢٣٨	عن الحجاج عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً: "الحيوان اثنان بواحد، لا يصلح نسيئاً".	<p>* الحجاج بن أرطاة، صدوق كثير الخطأ والتدليس (١١١٩). * يشهد له:</p> <p>١. حديث ابن عباس عند ابن حبان (٤٠١ / ١١).</p> <p>٢. حديث سمرة بن جندب عند الترمذي (١٢٣٧) وصححه.</p>	صححه الألباني (١٠ / ٢).

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث
		٣. حديث ابن عمر عند الطحاوي في شرح الآثار (٦٠ / ٤) . وللمزيد انظر : الجوهر النقي لابن التركماني (٢٨٩ / ٥) .	
١٢٤٧	عن محمد بن عجلان عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً: "البيعان بالخيار ما لم يتفرقا إلا أن تكون صفقة خيار ، ولا يحل له أن يفارق صاحبه خشية أن يستقبله" .	* محمد بن عجلان صدوق (٦١٣٦) ورواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده العمل على تحسينها لدى المتأخرين . فالسند حسن لذاته . * ويشهد للجزء الأول منه حديث ابن عمر عند البخاري (٢١٠٧) ومسلم (١٥٣١) .	حسنه الألباني (١٥ / ٢) .
١٢٥٩	حماد بن سلمة عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً: "إذا أصاب المكاتب حداً أو ميراثاً ورث بحساب ما عتق منه" .	* اختلف على عكرمة في رفعه أو وقفه ورجاله ثقات ، وظاهر صنيع الترمذي أنه يرجح الرفع . * وقد رواه يحيى بن أبي كثير عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً عند أبي داود (٤٥٨١) والنسائي (٤٥ / ٨) .	صححه الحاكم (٢١٨ / ٢) وابن التركماني (٣٢٦ / ١٠) والألباني (١٨ / ٢) وتوقف البيهقي فيه في سنته الكبرى (٣٢٦ / ١٠) .
١٢٦٣	عن مجالد عن أبي	* مجالد بن سعيد ليس بالقوي (٦٤٧٨) .	صححه الألباني (١٩ / ٢)

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث
	الودّاء عن أبي سعيد قال: "كان عندنا خمر ليتيم فلما نزلت المائدة سألت رسول الله ﷺ عنه وقلت: إنه ليتيم فقال: "اهريقوه".	* يشهد له حديث أنس عند أحمد (١١٩/٣) وأبي داود (٣٦٧٥) بسند صحيح على شرط مسلم فقد أخرج مثله في صحيحه (١٩٨٣).	
١٢٦٥	عن إسماعيل بن عياش عن شرحبيل بن مسلم الخولاني عن أبي أمامة مرفوعاً: "العارية مؤداة والزعيم غارم والدين مقضي".	* رواية إسماعيل عن أهل بلده قوية وهذا السند منها. وشرحبيل صدوق فيه لين (٢٧٧١) كما قال ابن حجر. وقد وثقه ابن خير وابن حنبل والمعجلي وابن حبان، وضعفه ابن معين فقط - التهذيب (٣٢٥/٤). * المتابعات والشواهد: تابع إسماعيل: حاتم بن حريث عند النسائي في السنن الكبرى (٤١١/٣). والطبراني في المعجم الكبير (١٦٩/٨) وصححه ابن حبان (٤٩١/١١) وهناك متابعات أخرى عند الطبراني في الكبير (١٦٢/٨)، (١٧٤، ١٧٥) ويشهد له حديث	صححه الألباني (٢٠/٢).

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		رجل من الصحابة عند أحمد (٢٩٣/٥) بسند جيد إن شاء الله .	
١٢٦٦	عن الحسن عن سمرة مرفوعاً: "على اليد ما أخذت حتى تؤدي" .	* تقدم أن الترمذي يصحح حديث الحسن عن سمرة . انظر الحديث رقم (١١١٠) في هذه القائمة .	صححه الحاكم (٤٧/٢) وحسنه ابن طاهر - نصب الراية (١٦٧/٤) وضعفه الألباني (ص ١٤٩) .
١٢٧٧	عن مالك عن الزهري عن ابن أبي عبيدة عن أبيه في أجرة الحجام مرفوعاً: "اعلفه ناضحك وأطعمه رقيقك" .	* سنده صحيح . وقد روي من وجه آخر لا بأس به عن عبيدة عند البخاري في التاريخ الكبير (٥٣-٥٤/٨) .	صححه ابن حبان (٥٥٧/١١) والألباني (٢٣/٢) .
١٢٨٥	عن محمد بن خفاف عن عروة عن عائشة: "أن رسول الله ﷺ قضى أن الخراج بالضمان" .	* محمد ، قال أبو حاتم: لم يرو عنه إلا ابن أبي ذئب ، وذكره ابن حبان في ثقافته ، وقال البخاري: فيه نظر - التهذيب (٧٤-٧٥/١٠) . * المتابعات: رواه هشام بن عروة عن أبيه ، وقد رواه عنه: ١. عمر بن علي المقدمي ،	صححه الترمذي (١٢٨٦) من حديث هشام بن عروة عن أبيه ، وصححه كذلك ابن حبان (٢٩٩/١١) والحاكم (١٤/٢) - (١٥) وابن القطان كما في التلخيص الحبير

رقم الحديث	طرف السند والمثل	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		<p>عند الترمذي (١٢٨٦) وصححه - وهذا التصحيح ثابت في المطبوع ونسخة الكروخي ونحفة الأحوذى، ونقله المنذري في مختصر أبي داود (١٦١/٥)، ونقل الترمذي في الجامع عن البخاري أن المقدمي لم يدل هذا الحديث .</p> <p>٢. مسلم بن خالد الزنجي صدوق كثير الأوهام (٦٦٢٥) أخرجه أبو داود (٣٥١٠) وصححه ابن حبان (٢٩٨/١١) والحاكم (١٥/٢).</p> <p>٣. خالد بن مهران أبو الهيثم الكوفي البلخي، أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (٢٩٧/٨) - (٢٩٨) وذكر أن ابن مهران هذا وثقه ابن معين، وذكر أنه كان عسراً في الحديث وأنه سمع هشام ابن عروة وكان عنده حديث الخراج بالضمان - ولكن ابن عدي يرى أن ابن مهران مجهول، ويقول الخليلي: «كان مرجئاً»</p>	<p>(٢٢/٣). وحسنه الألباني (٢٥/٢) وقال البخاري: «هذا حديث منكر» كما في العلل الكبير (ص ١٩١). وممن ضعف الحديث أيضاً أبو حاتم الرازي - الجرح (٣٤٧/٨) والعقيلي - الضعفاء (٢٣٠/٤) وابن حزم في المحلى (٨١/٩).</p> <p>والبخاري يرى أن الحديث من كل طرقه لا يصح كما يظهر من كلامه في التاريخ الكبير (٢٤٣/١) والعلل الكبير (ص ١٩١-١٩٢).</p>

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		وضعه جداً - لسان الميزان (٣٨٧/٢).	
١٢٨٩	عن ابن عجلان عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله سئل عن الثمر المعلق فقال: "من أصاب منه من ذي حاجة غير متخذ خُبنة فلا شيء عليه".	* محمد بن عجلان صدوق (٦١٣٦) فهذا السند حسن لذاته .	صححه الحاكم (٣٨١/٤) وحسنه الألباني (٢٦/٢).
١٣٣٦	عن عمرو بن أبي سلمة عن أبيه عن أبي هريرة قال: "لعن رسول الله ﷺ الراشي والمرثي في الحكم".	* عمرو صدوق بخطه (٤٩١٠) . * يشهد له حديث عبدالله بن عمرو عند الترمذي (١٣٣٧) وصححه ، وابن حبان (٤٦٨/١١) والحاكم (١٠٣-١٠٢/٤).	صححه ابن حبان (٤٦٧/١١) والحاكم (١٠٣/٤) والألباني (٣٦/٢).
١٣٥١	عن داود بن أبي هند عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً: "العُمري جائزة لأهلها، والرُقبي جائزة	* قال الترمذي: « وقد روى بعضهم عن أبي الزبير بهذا الإسناد عن جابر موقوفاً ولم يرفعه » . * يشهد لحديث أبي الزبير هذا: * حديث عطاء عن جابر عند أبي داود (٣٥٥٦) .	صححه الألباني (٤٠/٢).

رقم الحديث	طرف السند والتمن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث
	لأهلها".	<p>* حديث ابن عباس عند النسائي (٢٦٩/٦-٢٧٠).</p> <p>ويشهد للجزء الأول منه:</p> <p>١. حديث جابر عند البخاري (٢٦٢٥) ومسلم (١٦٢٥).</p> <p>٢. حديث أبي هريرة عند البخاري (٢٦٢٦) ومسلم (١٦٢٦).</p> <p>العُمري - كحبل - وكذلك الرُّبى معناه واحد كما جاء عن ابن عباس في النسائي (٢٧٠/٦) بإسناد صحيح وهو رأي البخاري كما بين الحافظ ابن حجر في الفتح (٢٨٢/٥) (٢٨٤،</p>	
١٣٥٨	عن عمارة بن عُمير عن عمته عن عائشة مرفوعاً: "إن أطيب ما أكلتم من كسبكم وإن أولادكم من كسبكم".	<p>* عمّة عُمارة لم أجد لها ترجمة في التقريب أو التهذيب أو تهذيب الكمال ولكن قال ابن القطان: «لا تعرف» بيان الوهم (٥٤٦/٤) * الشواهد:</p> <p>هذا الحديث محفوظ عن عائشة رضي الله عنها من وجه آخر قوي</p>	صححه ابن حبان (٧٢/١٠) والحاكم (٤٣/٢) والألباني (٤٣/٢).

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث
		عند أحمد (٤٢/٦) وصححه ابن حبان (٧٤/١٠). ويشهد له أيضاً حديث عبدالله بن عمرو عند ابن ماجه (٢٢٩٢) والطحاوي في معاني الآثار (١٥٨/٤) والبيهقي في الكبرى (٤٨٠/٧) بسند حسن.	
١٣٦٣	عن الزهري عن عروة عن عبدالله بن الزبير حدثه: "أن رجلاً من الأنصار خاصم الزبير عند رسول الله في سراج الحرة التي يسبقون بها النخل..."	* صححه الشيخان.	صححه البخاري (٢٣٥٩) ومسلم (٢٣٥٧).
١٣٦٨	حديث عبدالله بن عبدالرحمن الطائفي عن عمرو بن الشريد عن أبيه مرفوعاً: "جار الدار أحق بالدار".	* الطائفي صدوق بخطيء ويهم (٣٤٣٨). * ولكن المحفوظ عن عمرو بن الشريد أنه روى الحديث عن أبي رافع رضي الله عنه كما هو عند البخاري (٢٢٥٨، ١٩٧٧) وأبي داود (٣٥١٦) والنسائي (٣٢٠/٧).	صححه البخاري (٢٢٥٨) ولكن عن عمرو بن الشريد عن أبي رافع، وكذلك ابن حبان (٥٨٣/١١).

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		* ويشهد له حديث سمرة عند الترمذي (١٣٦٨) وصححه .	
١٣٩٠	عن حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً: "في المواضع خمس خمس".	* سنده حسن .	قال الألباني: حسن صحيح (٥٥ / ٢) .
١٤١٣	عن أسامة بن زيد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً: "دية عقل الكافر نصف دية عقل المؤمن".	* أسامة بن زيد الليثي صدوق بهم (٣١٧) . ولكنه توبع عليه فالسند حسن كسابقه . * المتابعات: ١ . محمد بن إسحاق عند ابن الجارود (١٠٥٢) . ٢ . سليمان بن موسى عند النسائي (٤٥ / ٨) . ٣ . عبدالرحمن بن الحارث عند الدارقطني في سنته (١٧١ / ٣) .	صححه ابن خزيمة (٢٢٨٠) .
١٤١٧	عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ حبس رجلاً في تهمة ثم خلى عنه .	* صحيح الترمذي رواية بهز عن أبيه عن جده في حديث واحد في جامعه (٢٩١٢) . وهذا السند استقر عمل المتأخرين	صححه علي بن المديني وأحمد بن حنبل - زاد المعاد (٥٠ / ٥) والحاكم

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		على تحسينه .	(١٠٢/٤) وحسنه الألباني (٦٢/٢) .
١٤١٩	عن إبراهيم بن محمد ابن طلحة عن عبدالله ابن عمرو مرفوعاً: "من قتل دون ماله فهو شهيد" .	* صححه الترمذي (١٤٢٠) .	صححه البخاري (٢٤٨٠) ومسلم (١٤١) ولكن من وجوه أخرى عن نفس الصاحب . وصححه كذلك الترمذي (١٤٣٠) .
١٤٢٧	عن سماك بن حرب عن سعيد بن جبر عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال لما عز بسن مالك: "أحق ما بلغني عنك؟" . . .	* قال الترمذي: "روى شعبة هذا الحديث عن سماك بن حرب عن سعيد بن جبر مرسلاً ولم يذكر فيه ابن عباس" .	صححه مسلم (١٩٣) وأصل الحديث مشهور مستفيض في الصحيحين وكتب السنة الأخرى .
١٤٢٨	عن محمود بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة في قصة ماعز لما رُجم ففرّ فقال رسول الله ﷺ: "هلاً تركتموه" .	* سنده حسن لحال محمد بن عمرو ابن علقمة فإنه صدوق له أوهام (٦١٨٨) وجري عمل المتأخرين على تحسين حديثه عن أبي سلمة عن أبي هريرة . ويشهد له حديث نعيم بن هزال عند	صححه ابن حبان (٢٨٧/١٠) .

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث
		أبي داود (٤٤١٩) قال ابن حجر: «إسناده حسن» - التلخيص (٥٨/٤).	
١٤٤٢	عن زيد العمي عن أبي الصديق الناجي عن أبي سعيد الخدري: "أن رسول الله ﷺ ضرب الحد بتعْلين أربعين".	* زيد العمي ضعيف (٢١٣١). * الشواهد: ١. يشهد له حديث أنس عند البخاري ومسلم (٦٧٧٣) (١٧٠٦) والترمذي (١٤٤٣) وصححه. ٢. وحديث علي عند مسلم (١٧٠٧). والترمذي أورد الحديث في باب "ما جاء في حد السكران" وحديث أنس وعلي يغنيا عنه، والمحفوظ أن الصحابة على عهد رسول الله كانوا يجلدون شارب الخمر بالجريد والنعال، ففي قول زيد العمي: "بتعْلين". نظر، وإن كان لا يخالف غيره إذ ثبت أنهم يضربون بالنعال.	ضعفه الألباني (ص ١٦٤).
١٤٦٤	عن الحجاج بن أرطاة عن الوليد بن مالك	* الحجاج صدوق كثير الأوهام والتدليس (١١١٩).	صححه البخاري (٥٤٧٨) ومسلم

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث
	عن أبي إدريس الخولاني عن أبي ثعلبة مرفوعاً: "إذا أرسلت كلبك وذكر اسم الله عليه فأمسك عليك فكل...".	ولكنه لم يتفرد بهذا الحديث . * المتابعات والشواهد: لهذا الحديث طريق صحيح عن أبي إدريس به عند البخاري ومسلم والترمذي وغيرهم .	(١٩٣٠) والترمذي (١٧٩٧) من وجوه أخرى عن الصحابي نفسه .
١٤٧٦	عن مجالد عن أبي الوداك عن أبي سعيد مرفوعاً: "ذكاة الجنين ذكاة أمه".	* مجالد ليس بالقوي (٦٤٧٨) وأبو الوداك صدوق بهم (٨٩٤) . * المتابعات والشواهد: ١. تابع يونس بن أبي إسحاق مجالداً على رواية الحديث ، أخرجه أحمد (٣٩/٣) وابن حبان (٢٠٦/١٣) ويونس صدوق بهم قليلاً . ٢. وتابع عطية العوفي أبا الوداك عند أحمد (٤٥/٣) . ويشهد له حديث جابر عند أبي داود (٢٨٢٨) والحاكم (١١٤/٤) وصححه . ولمزيد من الشواهد انظر : التلخيص الحبير (١٥٦/٤-١٥٧) .	صححه ابن حبان (٢٠٦/١٣) وابن دقيق العيد - كما في التلخيص الحبير (١٥٦/٤) من رواية يونس ، وصححه أيضاً الألباني في الإرواء (١٧٢/٨) .

رقم الحديث	طرف السند وال متن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث
١٤٧٩	عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة: "أن رسول الله ﷺ حَرَّمَ كل ذي ناب من السباع".	* سند ، حسن كما تقدم ، صحيح الترمذي (١٧٩٥) وال متن صحيح محفوظ عن أبي هريرة .	صححه مسلم (١٩٣٣) من وجه آخر عن الصحابي نفسه . والترمذي (١٧٩٥) بسننفس السند.
١٤٨٩	عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن بن عبد الله ابن المغفل مرفوعاً: "لولا أن الكلاب أمة من الأمم لأمرتُ بقتلها . . .".	* إسماعيل بن مسلم ضعيف (٤٨٤) . * المتابعات والشواهد: توبع إسماعيل على أوله عند الترمذي (١٤٨٦) وصححه ويشهد له: ١. حديث ابن مغفل أيضاً من وجه آخر عند مسلم (٢٨٠) و (١٥٧٣) . ٢. وحديث أبي هريرة عند البخاري (٢٣٢٢) ومسلم (١٥٧٥) والترمذي (١٤٩٠) وصححه .	صححه الألباني (٨٦/٢) .
١٥٢٣	عن عمرو بن مسلم عن ابن المسيب عن أم سلمة مرفوعاً: "من رأى هلال ذي الحجة	* عمرو بن مسلم صدوق (٥١١٤) . * المتابعات: تابع عبدالرحمن بن حميد عمراً عند	صححه مسلم (١٩٧٧) .

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث
	وأراد أن يضحى فلا يأخذ من شعره ولا من أظافره".	مسلم (١٩٧٧) وابن ماجه (٣١٤٩).	
١٥٣١	عن أيوب عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً: "من حلف على يمين فقال: إن شاء الله فقد استثنى فلا حنث عليه".	* رجاله ثقات ولكن ذكر الترمذی أنه اختلف في رفعه ووقفه ، وانفرد أيوب بالرفع . * المتابعات والشواهد: * توبع أيوب بما رواه عمرو بن الحارث عن كثير بن فرقد عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً عند النسائي (٢٥ / ٧) والحاكم (٣٠٣ / ٤) والسند قوي . * ويشهد له حديث أبي هريرة عند البخاري (٦٧٢٠) ومسلم (١٦٥٤).	صححه ابن حبان (١٨٢ / ١٠ ، ١٨٣) والحاكم (٣٠٣ / ٤) والألباني (٩٧ / ٢).
١٥٣٥	عن أبي خالد الأحمر عن الحسن بن عبيد الله عن سعد بن عبيدة عن ابن عمر مرفوعاً: "من حلف بغير الله فقد كفر أو أشرك".	* أبو خالد الأحمر ، صدوق بخطي (٢٥٤٧) . وذكر البيهقي في السنن الكبرى (٢٩ / ١٠) أن سعداً لم يسمع هذا الحديث من ابن عمر ، ولكن يرد ذلك ما ورد في المسند (٥٨ / ٢ ، ٦٠) من أنه سمعه . * المتابعات:	صححه ابن حبان (٩٩ / ١٠) والحاكم (٢٩٧ / ٤) والألباني في الإرواء (١٨٩ / ٨).

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث
		<p>١. تابع عبدالله بن إدريس لأبي خالد عند أبي داود (٣٢٥١) فصح بذلك السند .</p> <p>٢. وللحديث عدة طرق عن سعد بن عبيدة به أخرجه أحمد (٤٧/١) (٣٤/٢) .</p>	
١٥٤٨	عن أبي البخري أن جيشاً من جيوش المسلمين كان أميرهم سلمان الفارسي حاصروا قصرأ من قصور فارس . . . " الحديث في الدعوة قبل القتال إلى الإسلام أو الجزية أو القتال .	<p>* نقل الترمذي عن البخاري أن أبا البخري لم يدرك سلمان . فالسند منقطع .</p> <p>* يشهد لمعناه حديث بُريدة والنعمان ابن مقرن عند مسلم (١٧٣١) .</p> <p>أخرجه الترمذي في باب " ما جاء في الدعوة قبل القتال " .</p>	ضعفه الألباني (ص ١٨٢) .
١٥٨٦	عن الحجاج بن أرطاة عن عمرو بن دينار عن بَجَّالة بن عَبْدَةَ . جاءنا كتاب عمر . . إن عبدالرحمن بن عوف أخبرني أن رسول الله	<p>* الحجاج صدوق كثير الأوهام والتدليس (١١١٩)</p> <p>* المتابعات:</p> <p>تابع سفيان بن عيينة حجاجاً عند البخاري والترمذي وصححاه .</p>	صححه البخاري (٣١٥٧) والترمذي (١٥٨٧) عن سفيان ابن عيينة به .

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث
	﴿أخذ الجزية من مجوس هجر﴾ .		
١٥٨٩	عن ابن لهيعة عن يزيد ابن أبي حبيب عن أبي الخير عن عقبة بن عامر مرفوعاً: "إن أبوا إلا أن تأخذوا كرمها فخذوا" .	* ابن لهيعة ضعيف عند جمهور أهل النقد ، ورواية العبادلة عنه أعدل من غيرها - التهذيب (٥ / ٣٧٤ - ٣٧٩) . * المتابعات: ذكر الترمذي أن الليث بن سعد تابع ابن لهيعة على روايته . ورواية الليث عند البخاري ومسلم بمعناه .	صححه البخاري (٢٤٦١) ومسلم (١٧٢٧) عن الليث بن سعد عن يزيد به .
١٦٢٥	عن الركين بن الربيع عن أبيه عن يسير بن عُميلة عن خريم بن فاتك مرفوعاً: "من أنفق نفقة في سبيل الله كتبت له بسبعمئة ضعف" .	* يسير بن عُميلة ثقة (٧٨٠٩) ولكن الذهبي في الميزان (٤ / ٤٤٧) قال: « لا يعرف » والصواب أنه ثقة ، فقد وثقه الدارقطني كما في الإلزامات (ص ٩٧) بالإضافة للعجلي وابن حبان كما في التهذيب (١١ / ٣٧٩) . * متنه موافق لقول المولى عز وجل: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتُ سَبْعَ سَنَابِلٍ...﴾ (البقرة: ٢٦١) ولحديث أبي مسعود الأنصاري عند مسلم (١٨٩٢) .	صححه ابن حبان (١٠ / ٥٠٤) والدارقطني في الإلزامات (ص ٩٧) وقال: « كلهم ثقات » والحاكم (٢ / ٨٧) والألباني (٢ / ١٢٤) .

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث
١٦٤٩	عن لبن أبي ليلى عن عطاء عن زيد بن خالد الجهني مرفوعاً: "من جهز غازياً في سبيل الله أو خلفه في أهله فقد غزا".	* محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى صدوق سيع الحفظ جداً (٦٠٨١). والحديث محفوظ من وجه آخر عن زيد بن خالد رضي الله عنه، صححه البخاري ومسلم والترمذي. وأسند الترمذي (١٦٣٠) متابعة عبد الملك بن أبي سليمان لابن أبي ليلى.	صححه البخاري (٢٨٤٣) ومسلم (١٨٩٥) والترمذي (١٦٢٨) من وجه آخر عن الصحابي نفسه.
١٦٣٤	عن سالم بن أبي الجعد أن شرحبيل بن السمط عن كعب بن مرة مرفوعاً: "من شاب شية في الإسلام كانت له نوراً يوم القيامة".	* سالم بن أبي الجعد لم يسمع من شرحبيل - جامع التحصيل (ص ١٧٩). * وللحديث شواهد قوية كثيرة: ١. حديث عمرو بن عبسة عند الترمذي (١٦٣٥). ٢. حديث أبي هريرة عند ابن حبان (٢٥٣/٧). ٣. حديث عمرو بن شعيب عند أبي داود (٤٢٠٢). ٤. حديث عمر بن الخطاب عند ابن حبان (٢٥١/٧).	قال العقيلي في ضمفاته (٢/ ٢٣٠): «أسانيدها صالحة» يعني بعض الشواهد المذكورة هنا. وصححه الألباني (١٢٦/٢).
١٦٥٠	عن هشام بن سعد عن	* هشام بن سعد صدوق له أوهام	صححه الحاكم

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث
	سعيد بن أبي هلال عن ابن أبي قُبابٍ عن أبي هريرة مرفوعاً: "مقام أحدكم في سبيل الله أفضل من صلاته في بيته سبعين عاماً...".	(٧٢٩٤). فسنده حسن . * الشواهد: ١. يشهد لبعضه حديث الحسن عن عمران عند الحاكم (٦٨/٢) وسامع الحسن من عمران يختلف فيه . ٢. ويشهد لبعضه حديث معاذ بن جبل عن أبي داود (٢٥٤١) وصححه ابن حبان (٤٧٨/١٠).	(٦٨/٢) وحسنه الألباني (١٢٩/٢).
١٦٥٥	عن الليث عن ابن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة مرفوعاً: "ثلاثة حق على الله عونهم...".	* محمد بن عجلان صدوق إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة (٦١٣٦). وهذا الحديث منها ، ولكن رواه هنا الليث بن سعد عنه ، ورواه كذلك عنه يحيى بن سعيد القطان عند أحمد (٢٥١/٢). وقد ذكر ابن حبان أنه لا يجب الاحتجاج إلا بما يروي الثقات ، وهذا الحديث من صحيح حديث ابن عجلان عند ابن حبان لإخراجه له في صحيحه مع علمه بما حدث	صححه ابن حبان (٣٣٩/٩) والحاكم (١٦٠/٢) وحسنه الألباني (١٣٠/٢).

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		لابن عجلان في أحاديث أبي هريرة .	
١٦٦٥	عن محمد بن المنكدر قال: مر سلمان الفارسي بشرحبيل بن السمط ... قال: ألا أحدثك يا ابن السمط بحديث سمعته من رسول الله ﷺ: "رباط يوم في سبيل الله أفضل وربما قال خير من صيام شهر وقيامه."	* نقل الترمذي عن البخاري (١٨٩/٤) أن ابن المنكدر لم يدرك سلمان الفارسي . * توبع محمد بن المنكر على روايته عند مسلم في صحيحه .	صححه مسلم (١٩١٣) من وجه آخر عن شرحبيل .
١٧١٤	عن أبي عبيدة عن ابن مسعود مرفوعاً: "ما تقولون في هؤلاء الأسار؟"	* أبو عبيدة لم يسمع من أبيه كما نص عليه الترمذي هنا ، وحديثه بقرينه بعض الأئمة وانظر ما تقدم برقم (٤٥٣) . * أخرج الترمذي هذا الحديث في باب "ما جاء في المشورة" . ويشهد له من حيث استشارة رسول الله لأصحابه في أسرى بدر حديث عمر بن الخطاب رضي الله	صححه الحاكم (٢١/٣) وضعفه الألباني (ص ١٩٦) .

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		عنه عند مسلم (١٧٦٣) .	
١٧٢٩	عن الحكم عن عبدالرحمن بن أبي ليلى عن عبدالله بن عكيم قال: "أنا كتاب رسول الله ﷺ ألا تتفعدوا من الميتة بإهاب ولا عصب" .	* رجاله ثقات ما قيل من اضطراب هذا الحديث أو مخالفته لما هو أصح منه . والاضطراب الذي قيل إنه وقع في هذا الحديث ، يظهر لمن تأمله لا يمس محل الاستشهاد ، وإذا كان الاضطراب في غير محل الاستشهاد فإن الاعتداد به يضعف . وجمع ابن حبان في صحيحه (٩٦/٤) بين هذا الحديث وغيره فقال: « ومعنى خبر عبدالله بن عكيم أن لا تتفعدوا من الميتة بإهاب ولا عصب ، يريد به قبل الدباغ ، والدليل على صحته قوله ﷺ: "أبها إهاب دُبغ فقد طهر" » وهذا الحديث الأخير في صحيح مسلم (١٢٨٧) . وللمزيد ينظر : إرواء الغليل (٧٩-٧٦/١) ففيه إضافات هامة حول حديث ابن عكيم .	صححه ابن حبان (٩٥-٩٣/٤) والألباني في الإرواء (٧٩-٧٦/١) وطمع فيه جمع من العلماء انظر : معالم السنن (٥٨/٦) والسنن الكبرى للبيهقي (١٥/١) وهذيب أبي داود لابن القيم (٦٩-٦٧/٦) ونصب الراية (١٢٠/١) .

رقم الحديث	طرف السند وال متن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
١٧٥٧	عن عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً: "اكتحلوا بالإنمد فإنه يجلو البصر، ويُنبِت الشعر".	* عباد بن منصور، صدوق وكان يدلّس وتغير بأخرة (٣١٤٢). * المتابعات والشواهد: رواه ابن خثيم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعاً بنحوه عند أبي داود (٣٨٧٨) وصححه الحاكم (١/٣٥٤) وسنده حسن.	قال البخاري: «هو حديث محفوظ» - العلل الكبير (ص ٢٨٨) وقال البيهقي في السنن الكبرى (٤/٢٦١): «هذا أصح ما روي في اكتحال النبي ﷺ» وصححه الألباني (٢/١٥١).
١٨١٦	عن زكريا بن أبي زائدة عن سعيد بن أبي بردة عن أنس بن مالك مرفوعاً: "إن الله لم ير ضي عن العبد أن يأكل الأكلة أو يشرب الشربة فيحمده عليها".	* صححه مسلم.	صححه مسلم (٢٧٣٤).
١٨٢٦	عن أبي العوام عن قتادة عن زهيد الجرمي قال: دخلت على أبي	* أبو العوام عمران بن ذؤور القطان، صدوق بهم (٥١٥٤) * روى الترمذي (١٨٢٧) هذا	صححه البخاري (٣١٣٣) ومسلم (١٦٤٩) والترمذي

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث
	موسى وهو يأكل دجاجة فقال: "ادنُ فكل فإنني رأيتُ رسول الله ﷺ يأكله".	الحديث من وجه آخر عن زهد ثم قال: "حسن صحيح"، فمتنه صحيح عنده. والحديث يروى من عدة أوجه عن زهد، توسع مسلم في إخراجها في صحيحه.	(١٨٢٧) من طريق زهد به.
١٨٣٣	عن أبي عمران الجوني عن عبد الله بن الصامت عن أبي ذر مرفوعاً: "لا يحقرن أحدكم شيئاً من المعروف وإن لم يجد فليلق أخاه بوجه طلق..."	* صححه مسلم وابن حبان.	صححه مسلم (٢٦٢٥)، (٢٦٢٦) (٢٠٢٦-٢٠٢٥/٣) وابن حبان (٢٦٨/٢)، (٢٨٢)، (٦٢٢/٤)، والألباني (١٦٤/٢).
١٨٦٢	عن جرير بن عبد الحميد عن عطاء ابن السائب عن عبد الله ابن عبيد بن عمير عن أبيه عن عبد الله بن عمر مرفوعاً: "من شرب الخمر لم تقبل له صلاة"	* عطاء مختلط، وجرير سمع منه بعد الاختلاط، انظر الحديث المتقدم (١٨٤). وحول ثبوت سماع عبد الله من أبيه عبيد ولقباه لابن عمر انظر التاريخ الكبير للبخاري (١٤٣/٥). * المتابعات والشواهد:	صححه الألباني (١٦٩/٢).

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث
	أربعين صباحاً...".	توبع جرير من: ١. حماد بن زيد وهو ممن سمع من عطاء قبل الاختلاط. أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٣٩٢/١٢). ٢. معمر عند أحمد (٣٥/٢). وللحديث شواهد قوية: ١. حديث عبدالله بن عمرو عند أحمد (١٧٦/٢، ١٨٩) والنسائي (٣١٧/٨) وصححه ابن خزيمة (٩٣٩) وابن حبان (١٨٠/١٢) والحاكم (٣٠/١). ٢. حديث ابن عباس عند أبي داود (٣٦٨٠).	
١٨٦٤	عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن ابن عمر مرفوعاً: "كل مسكر حرام".	* سنده حسن. * والحديث محفوظ عن ابن عمر من حديث نافع عند مسلم (٢٠٠٣) والترمذي (١٨٦١) وصححه. وله شواهد صحيحة لا نظيل بذكرها.	صححه ابن حبان
١٨٦٦	عن أبي عثمان	* أبو عثمان الأنصاري، وثقه	صححه ابن حبان

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث
	الأنصاري عن القاسم ابن محمد عن عائشة مرفوعاً: " كل مسكر حرام ، ما أسكر الفرق منه فملاء الكف منه حرام " .	أبو داود وابن حبان ، وروى عنه جمع وكان قاضياً على مرو - تهذيب الكمال (٧٠ / ٣٤) مختصر أبي داود للمنذري (٢٧٠ / ٥) . * المتابعات والشواهد: توبع أبو عثمان من عبيد الله بن عمر العمري عند الدار قطن في السنن (٢٥٥ / ٤) ويشهد لقوله : " كل مسكر حرام " حديث عائشة من وجه آخر عند مسلم (٢٠٠١) وصححه الترمذي (١٨٦٣) . ويشهد له أيضاً حديث جابر عند الترمذي (١٨٦٥) وصححه ابن حبان (٢٠٢ / ١٢) وحديث سعد بن أبي قاص عند النسائي (٣٠١ / ٨) وصححه ابن حبان (١٩٢ / ١٢) .	(٢٠٣ / ١٢) وحسنه المنذري في مختصر أبي داود (٢٧٠ / ٥) وصححه الألباني (١٧٠ / ٢) .
١٨٨٣	عن حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: " رأيت رسول الله ﷺ يشرب قائماً وقاعداً " .	* سنده حسن . * ويشهد له حديث عائشة عند إسحاق (١٦١٨) والنسائي (٨٢-٨١ / ٣) والطبراني في مسند الشاميين (١٠٥ / ٣) والسنن الكبرى	حسنه الألباني (١٧٢ / ٢) .

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		للبیهقي (٤٣١/٢) .	
١٨٨٤	عن أبي عصام عن أنس ابن مالك أن النبي ﷺ كان يتنفس في الإناء ثلاثاً ويقول: "هو أمراً وأروى".	* أبو عصام ، روى عنه شعبة وهشام الدستوائي وعبد الوارث بن سعيد . وصحح له مسلم - التهذيب (١٦٨/١٢) . * المتابعات: رواه ثمامة بن عبدالله بن أنس عن أنس عند البخاري ومسلم وصححه الترمذي .	صححه مسلم (٢٠٢٨) عن أبي عصام . وصححه البخاري (٥٦٣١) ومسلم (٢٠٢٨) والترمذي (١٨٨٤) عن ثمامة عن أنس .
١٨٩٧	عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال: قلت يا رسول الله من أبر؟ قال: أمك . . .	* سنده حسن . * ويشهد له حديث أبي هريرة عند البخاري (٥٩٧١) ومسلم (٢٥٤٨) .	صححه الحاكم (٦٤٢/٣) ، (١٥٠/٤) وحسنه الألباني (١٧٥/٢) .
١٩١٣	عن عبد المجيد بن عبد العزيز عن معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة مرفوعاً: "من ابتلي بشيء من البنات فصبر	* عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد صدوق يخطئ (٤١٦٠) . * أخرجه الترمذي (١٩١٥) عن عبدالله بن المبارك عن معمر به إلا أنه زاد رجلاً في السند هو: "عبدالله بن أبي بكر بن حزم" بين الزهري	صححه البخاري (١٤١٨) ومسلم (٢٦٢٩) والترمذي (١٩١٥) .

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث
	عليهن كُنْ له حجاباً من النار".	وعروة ، وقال الترمذی بعده كما في نسخة الكروخي (ق ١٣١ / ١): "حسن صحيح". وبهذا السند أخرجه البخاري ومسلم.	
١٩٢٣	عن أبي عثمان مولى المغيرة بن شعبة عن أبي هريرة مرفوعاً: "لا تُنزع الرحمة إلا من شقي".	* أبو عثمان روى عنه ثلاثة . وذكره ابن حبان في ثقافته - التهذيب (١٢ / ١٦٣ - ١٦٤). * يشهد لعموم معناه حديث أبي هريرة الآخر: "من لا يرحم لا يُرحم وقد شقي من لا يرحمه ربه . وقد أخرجه البخاري (٥٩٩٧) ومسلم (٢٣١٨). * تنبيه: ذكر إسحاق بن راهويه في مسنده (٢٨٣) أن جرير بن عبد الحميد روى هذا الحديث عن منصور عن أبي صالح عن أبي هريرة به . وهذا خطأ - في ظني - والمحفوظ عن منصور أنه يرويه عن أبي عثمان لا عن أبي صالح ، كذلك رواه عنه شعبة	صححه ابن حبان (٢ / ٢٠٩) والحاكم (٤ / ٢٤٨).

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث
		وعمار بن محمد وشيبان وأبو معاوية كما في مسند أحمد (٢/٤٤٢، ٤٦١، ٥٣٩) وجريير كان بهم من حفظه . لذا لم أعتمد على هذه المتابعة لخطئها عندي . .	
١٩٣٠	عن أسباط بن محمد عن الأعمش قال: حدثت عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً: "من نفّس عن مسلم كربة من كُرب للدنيا، نفّس الله عنه كُربة من كُرب يوم القيامة . . ."	* صححه مسلم ولكن اعترض عليه عدد من العلماء . والترمذي يظهر أنه اضطرب اجتهاده في هذا الحديث ، فظاهر كلامه هنا أنه يراه غير مُدلس قال: « هذا حديث حسن ، وقد روى أبو عوانة وغير واحد هذا الحديث عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ نحوه ، ولم يذكروا فيه: "حدثت عن أبي صالح" . بينما رجح في حديث (١٤٢٥) رواية أسباط التي فيها "حدثت" . * يشهد له حديث ابن عمر عند البخاري (٢٤٤٢) ومسلم (٢٥٨٠) وهو قريب الألفاظ جداً من حديث أبي هريرة .	صححه مسلم (٢٦٩٩) وابن حبان (٢/٢٩٢) والألباني (٢/١٨١) . وذكر ابن رجب في جامع العلوم - تحقيق الأرناؤوط (٢/٢٨٤) أن غير واحد من الحفاظ اعترضوا على مسلم في تصحيحه .

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		* "تنبيه" . ورد في مستدرک الحاكم (٣٨٣/٤) عن محمد بن واسع عن أبي صالح به ، ولكن أشك في صحة هذه المتابعة لأن رأيت محمد بن واسع يرويه عن الأعمش عند الحاكم نفسه (٣٨٤/٤) كما وجدت أبا نعيم في الحلية (١١٩/٨) يقول : مشهور من حديث الأعمش رواه عنه من القدماء محمد بن واسع . لذا لم أعتد بهذه المتابعة .	
١٩٣٧	عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر مرفوعاً: "إن الشيطان قد آيس أن يعبد المصلون ولكن في التحريش بينهم" .	* صححه مسلم * ورواه أبو الزبير عن جابر عند أحمد (٣٨٤/٣) مصرحاً بسماعه .	صححه مسلم (٢٨١٢) .
١٩٥٥	عن ابن أبي ليلى عن عطية عن أبي سعيد مرفوعاً: "من لا يشكر الناس لم يشكر الله" .	* محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ضعيف ، وكذلك عطية العوفي . * يشهد له حديث أبي هريرة عند أبي داود (٤٨١١) والترمذي (١٩٥٤) وصححه ، وصححه ابن	صححه الألباني (١٨٥/٢) .

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		حبان (١٩٨/٨) .	
١٩٥٩	عن عبدالرحمن بن عطاء عن عبدالملك بن جابر بن عتيك عن جابر مرفوعاً: "إذا حدث الرجل الحديث ثم التفت فهي أمانة" .	* عبدالرحمن بن عطاء ، وثقه النسائي وابن حبان وابن سعد ، وقال أبو حاتم: شيخ ، وقال البخاري: فيه نظر - تهذيب الكمال (٢٨٦/١٧) . فحديثه حسن لذاته إن شاء الله .	صححه الضياء في المختارة كما في المقاصد الحسنة (ص ٣٧) وقال العقيلي في ضعفاته (١/٢٤٧): «إسناده صالح» ، وحسنه الألباني لذاته كما في الصحيحة (٣/٨١) .
١٩٩٠	عن أسامة بن زيد عن سعيد المقبري عن أبي هريرة قال: قالوا: يا رسول الله إنك تداعبنا قال: "إني لا أقول إلا حقاً" .	* أسامة بن زيد صدوق بهم (٣١٧) . * المتابعات: رواه الليث بن سعد عن ابن عجلان عن المقبري عن أبي هريرة بنحوه ، عند أحمد (٢/٣٤٠) والبيهقي في السنن الكبرى (١٠/٢٤٨) . فصح الحديث بهذه المتابعة الجيدة .	صححه الألباني (٢/١٩٢) .
٢٠٩٨	عن ابن طاووس عن أبيه عن ابن عباس مرفوعاً: "الحقوا الفرائض بأهلها فما	اختلف في وصله وإرساله كما ذكر الترمذي ، ولكن صحح الشبخان الوصل .	صححه البخاري (٦٧٤٦) ومسلم (١٦١٥) .

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	بقي فهو لأولى رجل ذكر".		
٢١٠٣	عن عبدالرحمن بن الحارث عن حكيم بن حكيم بن عباد بن حنيفة عن أبي أمامة بن سهل ابن حنيفة قال: كتب معي عمر بن الخطاب إلى أبي عبيدة أن رسول الله ﷺ قال: "الله ورسوله مولى من لا مولى له، والخال وارث من لا وارث له".	* عبدالرحمن بن الحارث بن عبدالله المخزومي صدوق له أوهام (٣٨٣١). فحديثه لا بأس به. * يشهد له حديث المقدم عند أبي داود (٢٨٩٩)، (٢٩٠١)، والطحاوي في المعاني (٣٩٨/٤)، وقد صححه ابن حبان (٣٩٧/١٣)، (٤٠٠) والحاكم (٣٣٤/٤) وحسنه أبو زرعة كما في العلل للرازي (٥٠/٢).	صححه ابن حبان (٤٠١/١٣) والألباني (٢١٤/٢) وضعف ابن معين كل أحاديث باب "الخال وارث" كما في التلخيص الحبير (٨٠/٣).
٢١٠٥	عن عبدالرحمن الأصبهاني عن مجاهد ابن وردان عن عروة عن عائشة: أن مولى للنبي ﷺ وقع من عذق نخلة فسقط فقال النبي ﷺ:	* رجاله ثقات إلا مجاهد فصدوق (٦٤٨٤). والأصبهاني هو عبدالرحمن بن عبدالله (٣٩٢٦).	قال ابن القطان الفاسي: «ولا أدري لم لم يقل صحيح - يعني الترمذي - فإن رجاله ثقات ولا انقطاع ولا اختلاف، بيان الوهم (٥٤٣/٣) وصححه

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	"انظروا هل له من وارث" قالوا: لا . قال: "فادفعوه إلى بعض أهل القرية" .		الألباني (٢/٢١٤) .
٢١٢٠	عن إسماعيل بن عياش عن شرحبيل بن مسلم الخولاني عن أبي أمامة مرفوعاً: "لا وصية لوارث" . . .	رواية إسماعيل عن أهل بلده جيدة وهذا الحديث منها .	صححه الألباني (٢/٢١٨) .
٢١٣٣	عن صالح المري عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة مرفوعاً: "أبداً أمرتم في النهي عن الخوض في القدر" . . .	* صالح المري ضعيف (٢٨٤٥) . * يشهد له حديث عمرو بن شعيب عند أحمد (٢/١٩٦) وابن ماجه (٨٥) بسند حسن ، صححه البوصيري في مصباح الزجاجة (١/١٤) .	حسنه الألباني (٢/٢٢٣) .
٢١٤٠	عن الأعمش عن أبي سفيان عن أنس كان رسول الله ﷺ يُكثر أن يقول:	* هذا السند على شرط مسلم . * الشواهد: ١ . حديث عبدالله بن عمر عند مسلم (٢٦٥٤) .	صححه الحاكم (١/٥٢٦) والألباني (٢/٢٢٥) .

رقم الحديث	طرف السند والمتمن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	"يا مقلب القلوب ثبت قلبي على دينك..."	٢. حديث النواس بن سمعان عند النسائي في الكبرى (٤١٤/٤) وأحمد (١٨٢/٤) والحاكم (٥٢٥/١)، (٢٨٩/٢) وصححه.	
٢١٥٨	عن يحيى بن سعيد عن أبي أمامة بن سهل عن عثمان مرفوعاً: "لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث..."	* اختلف فيه على يحيى بن سعيد فرفعه بعضهم ووقفه آخرون كما ذكره الترمذي، ورواية الرفع أسندها حماد بن زيد وحماد بن سلمة فهي صحيحة. * الشواهد: ١. حديث ابن مسعود عند البخاري (٦٨٧٨) ومسلم (١٦٧٦) والترمذي (١٤٠٢) وصححه. ٢. حديث عائشة عند أبي داود (٤٣٥٣) والنسائي (٩١/٧).	صححه الحاكم (٣٥٠/٤) والألباني (٢٣٠/٢).
٢١٩٤	عن بكير بن عبدالله الأشج عن بسر بن سعيد عن سعد بن أبي وقاص مرفوعاً: "إنها ستكون فتنة"	* سنده صحيح * الشواهد: ١. حديث أبي هريرة عند البخاري (٣٦٠١) ومسلم (٢٨٨٦).	صححه الألباني (٢٣٩/٢).

رقم الحديث	طرف السند والمتمن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	القاعد فيها خير من القائم ... " .	٢ . حديث أبي بكرة عند مسلم (٢٨٨٧) . ٣ . حديث أبي موسى عند أبي داود (٤٢٥٩) والترمذي (٢٢٠٤) وصححه ، وصححه ابن حبان (٢٩٧ / ١٣) .	
٢٢٠٧	عن ابن أبي عدي عن حميد عن أنس مرفوعاً: " لا تقوم الساعة حتى لا يُقال في الأرض الله الله " .	* أخرج الترمذي بعده رواية خالد ابن الحارث عن حميد عن أنس موقوفاً وقال: « وهذا أصح من الحديث الأول » فرجح الوقف مع تحسينه المرفوع . * رواه مسلم عن حماد بن سلمة ومعمر عن ثابت عن أنس مرفوعاً . * وقد توبع ابن عدي من: ١ . يزيد بن هارون عند أحمد (٢٠١ / ٣) . ٢ . عبد الأعلى بن عبد الأعلى عند الحاكم (٥٤٠ / ٤) فالحديث صحيح عن أنس في كل الأحوال .	صححه مسلم (١٤٨) عن الصحابي نفسه .
٢٢٠٩	عن عبد الله بن	* الأشهلي هذا لم يرو عنه إلا واحد	صححه الألباني

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث
	عبدالرحمن الأشعري عن حذيفة مرفوعاً: "لا تقوم الساعة حتى يكون أسعد الناس بالدنيا لكع بن لكع".	ولم يعرفه ابن معين . وذكره ابن حبان في ثقافته كعاداته - التهذيب (٣٠٠ / ٥) . * الشواهد : ١ . حديث أنس صححه ابن حبان (١١٦ / ١٥) . ٢ . حديث أبي هريرة عند أحمد (٣٢٦ / ٢) .	(٢٤٢ / ٢) .
٢٢٢٦	عن حشر بن ثباتة عن سعيد بن جهمان عن سفيانة مرفوعاً: "الخلافة في أمتي ثلاثون سنة ، ثم مُلكٌ بعد ذلك".	* حشر ، صدوق يهيم (١٣٦٣) . وسعيد بن جهمان ، وثقه أحمد وابن معين وأبو داود والنسائي وابن حبان وضعفه أبو حاتم والبخاري - التهذيب (١٤ / ٤) . * المتابعات : قال شيخ الإسلام ابن تيمية : « هو حديث مشهور من رواية حماد بن سلمة وعبدالوارث ابن سعيد والعوام بن حوشب وغيره عن سعيد ابن جهمان عن سفيانة » - مجموع الفتاوى (١٨ / ٣٥) . وبنحو هذا قال ابن عدي أيضاً في	صححه الإمام أحمد كما في التمهيد لابن عبدالبر (٢٢٥ / ٢) وابن أبي عاصم كما في الصحيحة للألباني (٧٤٣ / ١) وصححه ابن حبان (٣٥ / ١٥) والألباني في الصحيحة وساق عدداً من أسماء الحفاظ الذي قوا الحديث (٧٤٥ / ١) وضعفه البخاري في تاريخه الكبير

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث
		الكامل (٨٤٦/٢، ٨٤٧) وحول بعض هذه المتابعات انظر مسند أحمد (٢٢٠/٥) والسنن الكبرى للنسائي (٤٧/٥) فالحديث محفوظ عن ابن جهمان .	(١١٧/٣) في ترجمة حشر وقال: « وهذا لم يتابع عليه لأن عمر ابن الخطاب وعلياً قالوا: لم يستخلف النبي ﷺ . »
٢٢٣٢	عن شعبة عن زيد العمي عن أبي الصديق الناجي عن أبي سعيد مرفوعاً: "إن في أمي المهدي ..."	* زيد ضعيف (٢١٣١) . * المتابعات والشواهد: * توبع زيد من سليمان بن عبيد عند الحاكم (٥٥٨/٤) وسليمان ثقة انظر الجرح والتعديل (١٢٩/٤) وثقات ابن حبان (٣٩٢/٦) . * وللحديث شواهد لا تخلو من بعض النظر في أسانيدنا وإن كان لا بأس بها في المتابعات والشواهد . انظرها في مجمع البحرين (٢٨٨/٧) ، (٢٨٩) ومجمع الزوائد للهيتمي (٣١٧/٧) .	حسنه الألباني (٢٤٧/٢) .
٢٢٣٨	عن أبي بكر بن أبي مريم عن الوليد بن سفيان عن يزيد بن	* أبو بكر بن أبي مريم ضعيف (٧٩٧٤) . والوليد بن سفيان مجهول (٧٤٢٥) .	ضعفه الألباني (ص ٢٥٢) والظاهر أنه لم يقف على سند

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث
	قطبة السكوني عن أبي بحرية صاحب معاذ عن معاذ مرفوعاً: "الملحمة العظمى وفتح القسطنطينية وخروج الدجال في سبعة أشهر".	ويزيد بن قطبة مقبول (٧٧٦٤). * المتابعات: أخرج الطبراني في مسند الشاميين (٣٩٨/١) بسند صحيح عن إسماعيل بن عياش عن أرطاة بن المنذر عن ضمرة بن حبيب عن أبي بحرية به. وهذه متابعة جيدة لأنها من رواية إسماعيل عن أهل بلده وباقي السند ثقات.	الحديث في مسند الشاميين للطبراني.
٢٢٤٦	عن عبد الأعلى عن الجريري عن أبي نضرة عن أبي سعيد في خبر ابن الصياد.	* الجريري اختلط ولم أجد نصاً على أن عبد الأعلى بن عبد الأعلى سمع منه قبل أو بعد الاختلاط، ولكن ذكر العراقي أن الشيخين أخرجاه عن الجريري - التقييد والإيضاح (ص ٤٤٨). * وتوبع عبد الأعلى من حماد بن سلمة عند أحمد (٤٣/٣، ٩٧) وهو ممن سمع من الجريري قبل الاختلاط كما في التقييد (ص ٤٤٧) فصح الحديث عنه. * وقد رواه مسلم في صحيحه من	صححه مسلم (٢٩٢٧) عن أبي نضرة به.

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث
		عدة طرق عن أبي نضرة به .	
٢٢٤٧	بالسند السابق مرفوعاً: "لقي رسول الله ﷺ ابن صائد في بعض طرق المدينة . . ."	* كالإسناد السابق * الشواهد: ١. حديث ابن عمر عند البخاري (١٣٥٤) ومسلم (٢٩٣٠) . ٢. حديث جابر عند مسلم (٢٩٢٦) وابن حبان (١٨٧ / ١٥) وسياق ابن حبان أتم ومطابق لحديث أبي سعيد .	صححه مسلم (٢٩١٥) من وجه آخر عن الجريري .
٢٢٥٠	عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر مرفوعاً: "ما على الأرض نفس منقوسة يعني اليوم يأتي عليها مئة سنة"	* السند على شرط مسلم . * المتابعات والشواهد: ١. حديث جابر عند مسلم من رواية أبي الزبير سماعاً منه . ٢. حديث ابن عمر عند البخاري (١١٦) ومسلم (٢٥٣٧) .	صححه مسلم (٢٥٣٨) عن الصحابي نفسه .
٢٢٧٣	عن عطاء بن يسار عن رجل من أهل مصر عن أبي الدرداء مرفوعاً: في تفسير قوله تعالى: (لَهُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ	* في سنده مجهول هو الرجل المبهم في السند * الشواهد: يشهد له حديث ابن عباس في صحيح مسلم (٤٧٩) بلفظ: "لم يبقَ	صححه الألباني في الصحيحة (٤ / ٣٩١ - (٣٩٢) .

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث
	الدُّنْيَا [يونس: ٦٤] "هي الرؤيا الصالحة يراها المسلم أو تُرى له".	من مُبشرات النبوة إلا الرؤيا الصالحة يراها المسلم أو تُرى له" ولكنه ليس تفسيراً للآية ، والمعنى فيما يظهر لي واحد لأن السنة كلها مبينة للقرآن .	
٢٢٨٧	عن أشعث عن الحسن عن أبي بكرة أن النبي ﷺ قال ذات يوم: "من رأى منكم رؤيا فقال رجل: أنا . . ."	* أشعث بن عبد الملك الحمراني ثقة (٥٣١) ورد التصريح باسمه في هذا السند عند الحاكم (٧١ / ٣) والترمذي صحيح هذا السند (٣٧٧٣) ولكن بمتن آخر . وهو أيضا يصحح لأشعث عن الحسن (٢٠٩) . ورواية الحسن عن أبي بكرة أخرجهما البخاري في صحيحه (٢٧٠٤) . فهي متصلة . * المتابعات والشواهد: رواه علي بن زيد بن جدعان عن عبد الرحمن ابن أبي بكرة عن أبيه عند أحمد (٥٠ ، ٤٤ / ٥) وعلي ضعيف ولكن لا بأس به في المتابعات . ويشهد لمعناه حديث ابن عمر عند أحمد (٧٦ / ٢) بسند لا بأس به .	صححه الحاكم (٧١ / ٣) والألباني (٢٦١ / ٢) .

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
٢٢٩٥	عن مالك عن عبدالله ابن أبي بكر عن أبيه عن عبدالله بن عمرو ابن عثمان عن أبي عمرة الأنصاري عن زيد بن خالد مرفوعاً: "ألا أخبركم بخير الشهداء، الذي يأتي بالشهادة قبل أن يسألها".	* صححه مسلم، وقال الترمذي بعد إخرجه وتحسينه وذكر بعض ما وقع للملك من اختلاف اسم أبي عمرة: "وقد روي عن ابن أبي عمرة عن زيد بن خالد غير هذا الحديث وهو حديث صحيح أيضاً".	صححه مسلم (١٧١٩) والترمذي بقوله: "وهو صحيح أيضاً".
٢٣١٠	عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً: "يا صفية بنت عبدالمطلب يا فاطمة بنت محمد...".	* صححه الترمذي بالسند نفسه (٣١٨٤) وذكر أنه قد اختلف على هشام في وصله وإرساله. * الشواهد: ١. حديث أبي هريرة عند البخاري (٢٧٥٣)، (٤٧٧١) ومسلم (٢٠٦).	صححه مسلم (٢٠٥) من طريق آخر عن هشام وصححه الترمذي (٣١٨٤).
٢٣١٥	عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده مرفوعاً: "ويل للذي يحدث بالحديث	* سنده حسن، والترمذي يصحح بعض مرويات بهز عن أبيه عن جده في جامعه (٢١٩٢).	صححه الحاكم (٤٦/١) وحسنه الألباني (٢/٢٦٨).

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث
	ليضحك به القوم فيكذب ، ويل له ثم ويل له "		
٢٣٢١	عن مجالد عن قيس بن أبي حازم عن المستورد ابن شداد قال: كنتُ مع الركب الذين وقفوا مع رسول الله على السخلة الميتة فقال رسول الله ﷺ: "الدنيا أهون على الله من هذه على أهلها".	* مجالد بن سعيد ليس بالقوي (٦٤٧٨). * الشواهد: حديث جابر عند مسلم (٢٩٥٧).	صححه الألباني (٢/٢٦٩).
٢٣٥٥	عن عمرو بن جابر الحضري عن جابر بن عبد الله مرفوعاً: "يدخل فقراء المسلمين الجنة قبل أغنيائهم بأربعين خريفاً".	* عمرو بن جابر ضعيف (٤٩٩٦) ونص الإمام أحمد على أنه يروي عن جابر مناكير - تهذيب الكمال (٢١/٥٦١-٥٦٢). وذكر ابن حجر في التهذيب (٨/١١) أن الترمذي صحح حديثه ولم أجد ذلك في جامعه بل ليس له إلا هذا الحديث فقط عنده. * الشواهد:	قال الألباني (٢/٢٧٥): "صحیح بلفظ فقراء المهاجرين".

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		يشهد له حديث عبدالله بن عمرو عند مسلم (٢٩٧٩) بلفظ "فقراء المهاجرين" وفهم منه عبدالله بن عمرو أنه يشمل عموم فقراء المسلمين كما يظهر من قصة وردت في سياقه .	
٢٣٨٠	عن إسماعيل بن عياش عن أبي سلمة الحمصي وحبيب بن صالح عن يحيى بن جابر الطائي عن المقدام بن معدى كرب مرفوعاً: « ما ملأ آدمي وعاء شراً من بطن ... » .	* رواية إسماعيل عن الشاميين جيدة . ونص أبو حاتم على أن يحيى لم يسمع المقدام كما في المراسيل (ص ١٨٨) وقد صرح بسامعه عند أحمد (١٣٢/٤) وابن حبان (٤٤٩/٢) والحاكم (١٢١/٤) فثبت الحديث وإن شاء الله .	صححه ابن حبان (٤٤٩/٢) والحاكم (١٢١/٤) والألباني (٢٨١/٢) وحسنه ابن حجر في الفتح (٥٢٩/٩) دار المعرفة
٢٤٠٦	عن عبيد الله بن زحر عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة عن عقبة بن عامر مرفوعاً: "أمسك عليك لسانك ، ولبسك بيتك ، وابك	* عبيد الله صدوق بخطي (٤٢٠٩) . وعلي بن يزيد الأهلي ضعيف (٤٨١٧) . * الشواهد: ١ - حديث ثوبان عند الطبراني في المعجم الصغير (٢١٢) ومسند الشاميين (٣١٣/١) بسند جيد .	صححه الألباني (٢٨٧/٢) .

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث
	على خطيبتك "	٢- حديث عقبة بن عامر عند أحمد (١٥٨/٤).	
٢٤٠٩	عن محمد بن عجلان عن أبي حازم عن أبي هريرة مرفوعاً: "من وقاه الله شر ما بين لحييه وشر ما بين رجله دخل الجنة".	* سنده حسن لكلام يسير في ابن عجلان وهو صدوق . * الشواهد: حديث سهل بن سعد عند البخاري (٦٤٧٤) والترمذي (٢٤٠٨) وصححه .	صححه ابن حبان (٩/١٣) والألباني (٢٨٧/٢).
٢٤٢٤	عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده مرفوعاً: "إنكم تحشرون رجالاً وركباناً وتجررون على وجوهكم".	* سنده حسن المتابعات: توبع بهز من أبي خزيمة سويد بن حجر عند أحمد في فضائل الصحابة (١٧١٠).	صححه الحاكم (٥٦٤/٤) والألباني (٢٩١/٢) وقال ابن حجر في الفتح (٣٨٢/١١): « سنده قوي ».
٢٤٣٠	عن سليمان التيمي عن أسلم العجلي عن بشر ابن شغاف عن عبدالله ابن عمرو بن العاص قال: جاء أعرابي إلى النبي ﷺ فقال: ما الصُّور؟ قال: "قرنٌ	* سنده قوي رجاله كلهم ثقات . * الشواهد: حديث أبي هريرة عند ابن منده في الإيذان (٨١٢، ٨١١) بسند لا بأس به .	صححه ابن حبان (٣٠٣/١٦) والحاكم (٣٦/٢) (٥٦٠/٤) والألباني (٢٩٢/٢).

رقم الحديث	طرف السند وال متن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث
	يُنْفَخُ فِيهِ .		
٢٤٣١	عن عطية العوفي عن أبي سعيد مرفوعاً: "كيف أنعم وصاحبُ القرن قد التقم القرن . . .".	* عطية بن سعد العوفي صدوق يخطئ كثيراً وكان مدلساً (٤٦١٦) * الشواهد والمتابعات: رواه الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد بنحوه ، أخرجه إسحاق في مسنده (٥٣٨) والنسائي في الكبرى (٣١٦/٦) وصححه ابن حبان (١٠٥/٣).	صححه ابن حبان (١٠٥/٣) والألباني (٢٩٢/٢).
٢٤٤٠	عن عطية العوفي عن أبي سعيد مرفوعاً: "إن من أمتي من يشفع للفتام ومنهم من يشفع للقبيلة . . .".	* عطية تقدم آنفاً . * الشواهد: ١. يشهد لجزء منه حديث ابن أبي الجعداء مرفوعاً: "يدخل الجنة بشفاعه رجل من أمتي أكثر من بني تميم . . . " عند الترمذي (٢٤٣٨) وصححه . ٢. ويشهد لجزء منه حديث عتبة السلمي مرفوعاً: "إن السبعين ألفاً الأول يُشَفَّعُهم الله في آبائهم وأمهاتهم وعشائرهم . . . " عند ابن حبان (٢٣١/١٦).	ضعفه الألباني (ص٢٧٦).

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث
		٣. ويشهد لجزء منه حديث أنس مرفوعاً: "إن الرجل ليشفع للرجلين والثلاثة ، والرجل للرجل" عند ابن خزيمة في التوحيد (٧٤٥ / ٢) .	
٢٤٦٨	عن داود بن أبي هند عن عَزْرَةَ عن حميد بن عبد الرحمن الحميري عن سعيد بن هشام عن عائشة مرفوعاً في قِرام ستر: "انزع به فإنه يُذكرني الدنيا" .	* صححه مسلم .	صححه مسلم (٢١٠٧) وابن حبان (٤٤٧ / ٢) .
٢٤٩٢	عن محمد بن عجلان عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً: "يُحشر المتكبرون يوم القيامة أمثال الدر . . ."	* سنده حسن .	حسنه الألباني (٣٠٤ / ٢) .
٢٤٩٥	عن ليث عن شهر بن حوشب عن	* ليث بن أبي سليم ، صدوق اختلط جداً فلم يتميز حديثه فترك	قال الألباني: « ضعيف بهذا السياق وأكثره

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث
	عبدالرحمن بن غنم عن أبي ذر مرفوعاً: "يقول الله تعالى: يا عبادي كلكم ضال إلا من هديت..."	(٥٦٨٥). وشهر بن حوشب صدوق كثير الإرسال والأوهام (٢٨٣٠). * الشواهد: يُغني عن هذا السند الضعيف ما أخرجه مسلم في صحيحه (٢٥٧٧) عن أبي إدريس الخولاني عن أبي ذر بنحوه مع بعض الاختلاف في بعض الألفاظ.	صحيح في مسلم * . ضعيف الترمذي (٢٨٥).
٢٥٤٢	عن محمد بن عبدالله بن مسلم عن أبيه عن أنس ابن مالك قال: سئل رسول الله ﷺ: ما الكوثر؟ قال: "ذاك نهر أعطانيه الله يعني في الجنة أشد بياضاً من اللبن وأحلى من العسل..."	* محمد بن عبدالله بن مسلم الزهري ابن أخي الزهري صدوق له أوهام (٦٠٤٩). * المتابعات والشواهد: محمد بن عبدالله من: ١. عبدالوهاب بن أبي بكر عند أحمد (٢٢٠/٣) وهو ثقة. ٢. محمد بن مسلم بن شهاب الزهري عند أحمد (٢٣٦/٣) والحاكم (٥٣٧/٢). والراوي عنه أبو أويس صدوق بهم. ويشهد له:	صححه الألباني في الصحيحة (٥٠-٤٩/١/٦).

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		١. حديث حميد عن أنس عند ابن حبان (٣٩١/١٤). ٢. حديث ابن عمر عند الترمذي (٣٣٦١) وصححه.	
٢٥٤٦	عن ضرار بن مرة عن محارب بن دثار عن ابن بريدة عن أبيه مرفوعاً: "أهل الجنة عشرون ومئة صف ثمانون منها من هذه الأمة وأربعون من سائر الأمم".	* سنده قوي ورجاله ثقات . * الشواهد: حديث ابن مسعود عند أحمد (٤٥٣/١) بسند لا بأس به .	صححه ابن حبان (٤٩٨/١٦). والحـاكم (٨١/١) والألباني (٣١٤/٢).
٢٥٥٨	عن عطية عن أبي سعيد مرفوعاً: "إذا كان يوم القيامة أتى بالموت كالكبش الأملح فيوقف بين الجنة والنار فيذبح ...".	* عطية بن سعد العوفي تقدم قبل قليل . * الشواهد: ١. حديث ابن عمر عند البخاري (٦٥٤٨) ومسلم (٢٨٥٠) ٢. حديث ابن عمر عند البخاري (٤٧٣٠) ومسلم (٢٨٤٩).	قال الألباني في صحيح الترمذي (٣١٧/٢): "صحيح دون قوله: "لو أن أحداً مات فرحاً لمات أهل الجنة ..."". ولكن يشهد لها من حيث عموم المعنى حديث ابن عمر عند مسلم بلفظ: "فيزداد

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث
			أهل الجنة فرحاً وبزاد أهل النار حزناً على حزنهم". ويشهد لها تماماً حديث لأبي سعيد الخدري عند الترمذي (٣١٥٦) وصححه من غير طريق عطية.
٢٥٧٩	عن مصعب بن المقدم عن فضيل بن غزوان عن أبي حازم عن أبي هريرة مرفوعاً: "ضرسُ الكافر مثلُ أُحُدٍ".	* صححه مسلم ولكن مع بعض الاختلاف في سنده فقد رواه عن مصعب عن هارون بن سعد عن أبي حازم ، ومصعب صدوق له أوهام (٦٦٩٦). * الشواهد: رواه شيخان عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة عند الترمذي (٢٥٧٧) وصححه ، وصححه أيضاً ابن حبان (٥٣١/١٦) والحاكم (٥٩٥/٤).	صححه مسلم (٢٨٥١) وابن حبان (٥٣٣/١٦).
٢٥٨٨	عن أبي السمع عن عيسى بن هلال عن	* أبو السمع هو دَرَّاج بن سمعان المصري صدوق ، في حديثه عن أبي	صححه الحاكم (٢٣٨/٢) ولم يتعقبه

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث
	عبدالله بن عمرو بن العاص مرفوعاً: "لو أن رصاصة مثل هذه أرسلت من السماء إلى الأرض وهي مسيرة خمسمئة سنة لبلغت الأرض قبـل الليل..."	الهيثم ضعف (١٨٢٤) وليس هذا منها ، فسنده لا بأس به إن شاء الله ، وقد ذكر ابن عدي في الكامل (٣/ ٩٨٠-٩٨٣) ما أنكر على دراج ولم يذكر هذا الحديث وقد قال: « وسائر أخبار دراج غير ما ذكرت من هذه الأحاديث يتابعه الناس عليها ، وأرجو إذا أخرجت دراجاً وبرأته من هذه الأحاديث التي أنكرت عليه أن سائر أحاديثه لا بأس بها وتقرب صورته مما قال فيه يجبي بن معين » يعني أنه ثقة .	الذهبي . وضعفه الألباني (ص ٣٠٨) . وهذا الحديث من أحاديث دراج التي لا بأس بها عند ابن عدي - الكامل (٣/ ٩٨٣) .
٢٦١٢	عن أبي قلابة عن عائشة مرفوعاً: "إن من أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً والطفهم بأهله" .	* قال الترمذي: « لا نعرف لأبي قلابة سماعاً من عائشة » . وقال الحاكم (٤/ ١): « أخشى أن لأبي قلابة لم يسمعه من عائشة » ولكنه صححه (٥٣/ ١) فكانه نسي!؟ * الشواهد: حديث أبي هريرة بلفظ "أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً ، وخياركم خياركم لنسائهم خلقاً"	صححه الحاكم (٥٣/ ١) وضعفه الألباني (ص ٣١٠) .

رقم الحديث	طرف السند والمتمن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث
		عند الترمذي (١١٦٢) وصححه .	
٢٦٤٢	عن عبدالله بن الديلمي عن عبدالله بن عمرو مرفوعاً: "إن الله خلق خلقه في ظلمة..."	* ابن الديلمي ثقة وهذا الحديث محفوظ عنه من عدة طرق: انظر صحيح ابن حبان (٤٤ / ١٤) ومسنند أحمد (١٧٦ / ٢، ١٩٧) . ومسنند الشاميين (٣٠٤ / ١) .	صححه ابن حبان (٤٤ / ١٤) والحاكم (٣٠ / ١) والألباني في الصحيحة (٣ / ٦٣ - ٦٤) .
٢٦٤٦	عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً: "من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله له طريقاً إلى الجنة" .	* صححه مسلم (٢٦٩٩) وانظر ما تقدم برقم (١٩٣٠) . * الشواهد: حديث أبي الدرداء عند الترمذي (٢٦٨٢) ومسنند أحمد (١٩٦ / ٥) ومسنند الشاميين (٢٢٤ / ٢) وصححه ابن حبان (٢٨٩ / ١) .	صححه مسلم (٢٦٩٩) وابن حبان (٢٨٤ / ١) .
٢٦٤٩	عن عُمارة بن زاذان عن علي بن الحكم عن عطاء ابن أبي رباح عن أبي هريرة مرفوعاً: "من سئل عن علم عليم ثم كتبه ألجم يوم القيامة بلجام من نار" .	* عُمارة ، صدوق كثير الخطأ (٤٨٤٧) . * المتابعات والشواهد: توبع عُمارة من: حماد بن سلمة عند أحمد (٢٦٣ / ٢) ، (٣٠٥) وابن حبان (٢٩٧ / ١) فصح الحديث بهذه المتابعة القوية . وأخرجه البغوي في شرح السنة	صححه ابن حبان (١٩٧ / ١) والحاكم (١٠١ / ١) والألباني (٣٣٦ / ٢) .

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		(٣٠١/١) عن سماك بن حرب عن عطاء به . وللحديث شواهد عن أنس وأبي هريرة عند ابن ماجه (٢٦٤، ٢٦٦).	
٢٦٦٣	عن سفيان بن عيينة عن محمد بن المنكدر وسلام أبي النضر عن عبيد الله ابن أبي رافع عن أبي رافع وغيره مرفوعاً: "لا ألفين أحدكم متكئاً على أريكته..."	* سنده قوي ورجاله ثقات . ذكر الترمذي أن رواية ابن المنكدر مرسلة ، وأما رواية سالم فمتصلة وأن ابن عيينة إذا رواهما على الانفراد بين وإذا جمعها رواه هكذا . * الشواهد: حديث المقدام بن معدى كرب عند أحمد (١٣١/٤) والترمذي (٢٦٦٤) وصححه ابن حبان (١٨٩/١) والحاكم (١٠٩/١) وله عن المقدام عدة طرق .	صححه ابن حبان (١٩٠/١) والحاكم (١٠٨/١) والألباني (٣٣٩/٢) .
٢٦٩٢	عن عبدالله بن ثُمير عن عُبَيْدِ اللَّهِ بن عمر عن سعيد المقبري عن أبي هريرة مرفوعاً في حديث المسيء صلاته: "وعليك ارجع	* صححه الشيخان عن ابن ثُمير به . وسبب تحسين الترمذي هو أن يجيبين سعيد القطان رواه عن عبيدالله عن المقبري عن أبيه عن أبي هريرة ولم يقل فيه: "وعليك" قال الترمذي: « وحديث يحيى بن سعيد أصح ».	صححه البخاري (٦٢٥١) ومسلم (٣٩٧) .

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	فصل " .	والشيخان يصححان رواية ابن ثُمير ورواية القطان ، وهو الصحيح إن شاء الله .	
٢٦٩٤	عن أبي فروة يزيد بن سنان عن سليم بن عامر عن أبي أمامة قال: قيل يا رسول الله الرجلان يلتقيان أيهما يبدأ بالسلام؟ فقال: أولاهما بالله " .	* أبو فروة ضعيف (٧٧٢٧) ، ونقل الترمذي عن البخاري أنه مقارب الحديث - جامع الترمذي (٥٦ / ٥) . * الشواهد والمتابعات: أخرج أبوداود في سننه (٥١٩٧) بسند صحيح عن أبي أمامة مرفوعاً: "أولى الناس بالله من بدأهم بالسلام" .	صححه الألباني (٣٤٦ / ٢) .
٢٧٠٦	عن الليث بن سعد عن ابن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة مرفوعاً: "إذا انتهى أحدكم إلى مجلس فليسلم فإن بدا له أن يجلس فليجلس ثم إذا قام فليسلم فليست الأولى بأحق من الآخرة" .	* محمد بن عجلان صدوق إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة (٦١٣٦) . * المتابعات: رواه يحيى بن سعيد القطان عن ابن عجلان عند أحمد (٤٣٩ / ٢) ورواية القطان عنه يؤمن منها الاضطراب . وقد توبع ابن عجلان أيضاً من يعقوب بن زيد التيمي عند النسائي في عمل اليوم والليلة (٣٦٨)	صححه ابن حبان (٢٤٧ / ٢) والألباني (٣٤٨ / ٢) .

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث
		وصححه ابن حبان (٢٤٦/٢) .	
٢٧٢٦	عن شعبة عن أبي إسحاق عن البراء - ولم يسمعه منه - مرفوعاً: "إن كنستم لأبد فاعلين، فردوا السلام، وأعينوا المظلوم، واهدوا السبيل".	* مع أن هذا الحديث من رواية شعبة عن أبي إسحاق إلا أن شعبة صرح بأن أبا إسحاق لم يسمع هذا الحديث من البراء . * الشواهد: ١. حديث أبي سعيد عند البخاري (٦٢٢٩) ومسلم (٢١٢١) . ٢. حديث أبي هريرة عند أبي داود (٤٨١٦) . ٣. حديث البراء عند البخاري (١٢٣٩) ومسلم (٢٠٦٦) .	صححه ابن حبان (٣٥٨/٢) وقال الألباني: "صحيح المتن" (٣٥٢/٢) .
٢٧٤٦	عن ابن عجلان عن المقبري عن أبي هريرة مرفوعاً: "العطاس من الله، والتشاؤب من الشيطان..." .	* ابن عجلان تقدم قبل قليل . وذكر الترمذي (٢٧٤٧) أن ابن أبي ذئب رواه عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة بنحوه . ثم قال: « هذا حديث صحيح ، وهذا أصح عندي من حديث ابن عجلان وابن أبي ذئب أحفظ لحديث سعيد المقبري وأثبت من محمد بن عجلان »	صححه البخاري (٣٢٨٩) من رواية ابن أبي ذئب وكذلك الترمذي (٢٧٤٧) وصححه ابن حبان (١٢٢/٦) من رواية ابن عجلان .

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		فالتمن صحيح عند الترمذي وإنما حسن حديث ابن عجلان لمخالفة إسناده .	
٢٧٥٢	عن أسامة بن زيد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً: "لا يحل للرجل أن يفرّق بين اثنين إلا بإذنها" .	* أسامة بن زيد اللبثي صدوق بهم (٣١٧) . وهذا سند حسن لا سيما أن أسامة توبع . * المتابعات: توبع أسامة من عامر الأحول عند أبي داود (٤٨٤٤) .	صححه الألباني (٣٥٦/٢) .
٢٧٥٥	عن قبيصة عن سفيان الثوري عن حبيب بن الشهيد عن أبي مجلز عن معاوية مرفوعاً: "من سره أن يتمثل له الرجال قياماً فلينبوأ مقعده من النار" .	* قبيصة بن عقبة السوائي ، صدوق ربما خالف (٥٥١٣) * المتابعات: توبع قبيصة من: ١ . محمد بن يوسف الفريابي عند الطبراني في المعجم الكبير (٣٥١/١٩) . ٢ . وكيع عند الطبراني في المعجم الكبير (٣٥١/١٩) . ٣ . عبدالله بن المبارك عند الطبراني في المعجم الكبير (٣٥٢/١٩) .	صححه الألباني (٣٥٧/٢) .

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		وتوبع الثوري أيضاً من: ١. شعبة عند ابن الجعد (١٥٣٢). ٢. حماد بن أسامة عند أبي داود (٥٢٢٩). ٣. مروان بن معاوية الفزاري عند أحمد (١٠٠/٤).	
٢٧٥٧	عن مصعب بن شيبة عن طلق بن حبيب عن عبدالله بن الزبير عن عائشة مرفوعاً: "عشر من الفطرة: قص الشارب وإعفاء اللحية والسواك...".	* مصعب بن شيبة، وثقه ابن معين وصححه له مسلم وابن خزيمة، وضعفه أحمد وأبو حاتم والنسائي والدارقطني - التهذيب (١٠/١٦٢). والترمذي صححه لمصعب حديثاً واحداً (١٨١٣) ولهذا ذكرت هذا الحديث هنا لا سيما مع تصحيح مسلم وابن خزيمة له، ولقول الحافظ ابن حجر في الفتح (١٠/٣٥٠) رداً على النسائي: «والذي يظهر لي أنها ليست بعلّة قاذحة فإن راويها مصعب بن شيبة وثقه ابن معين والمعجلي وغيرهما،	صححه مسلم (٢٦١) وابن خزيمة (٨٨) وأعله النسائي (٨/١٢٨) والدارقطني في التبع (ص ٣٣٩-٣٤٠) ورجحاً أنه من قول حبيب. وأعله كذلك ابن دقيق العيد كما في نصب الراية (١/٧٦) وابن حجر في التلخيص (١/٧٧) وحسنه الألباني (٢/٣٥٧).

رقم الحديث	طرف السند والتمن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث
		ولينه أحمد وأبو حاتم وغيرهما فحديثه حسن، وله شواهد من حديث أبي هريرة وغيره، فالحكم بصحته من هذه الحثيثة سائق ... * الشواهد: ١. يشهد لبعضه حديث أبي هريرة عند البخاري (٥٨٨٩) ومسلم (٢٥٧). ٢. حديث عمار عند أبي داود (٥٤) وفيه انقطاع.	
٢٧٦٩	عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده مرفوعاً: "احفظ عورتك إلا من زوجتك أو مما ملكت يمينك ..."	* سنده حسن .	صححه الحاكم (١٨٠ / ٤) وحسنه الألباني (٣٥٩ / ٢).
٢٧٧٢	عن إسماعيل بن رجاء عن أوس بن ضميج عن أبي مسعود مرفوعاً: "لا يؤم الرجل في سلطانه ولا	* صححه مسلم .	صححه مسلم (٦٧٣) وابن خزيمة (١٥١٦) والحاكم (٣٤٣ / ١).

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث
	يُجلُسُ على تَكرَمته إلا بإذنه .		
٢٧٨٧	عن أبي نضرة عن الطُّفاوي عن أبي هريرة مرفوعاً: "طيب الرجال ما ظهر ربحه وخفي لونه . . ."	* الطفاوي لا يعرف (٨٥٠٠) . * الشواهد: ١ . حديث الحسن عن عمران عند الترمذي (٢٧٨٨) وصححه الحاكم (١٩١/٤) وسامع الحسن من عمران مختلف فيه ، والترمذي صحح عدة أحاديث بهذا السند: « (١١٢٣) ، (٢٠٤٩) ، (٣١٦٩) . ٢ . حديث أبي موسى الأشعري عند الطبراني في المعجم الأوسط (٣٩٩/١) .	صححه الألباني (٣٦٣/٢) .
٢٧٩٤	تقدم برقم (٢٧٦٩) .	-	
٢٨٠٣	عن شعبة عن منصور عن سالم بن أبي الجعد عن أبي المليح الهذلي: أن نساء من أهل حمص دخلن على عائشة	* رجاله ثقات ، ولا أدري هل سمع أبو المليح هذا الحديث من عائشة أم رواه عنها بواسطة ١٩ . * الشواهد: روي هذا الحديث من عدة أوجه	صححه الحاكم كما نقل المنذري في الترغيب (١٤٤/١) وليس في النسخة المطبوعة ذكر

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث
	<p>فَقَالَتْ: أَنْتُنَّ السَّلَاتِي يَدْخُلْنَ نِسَاؤَكُمْ الْحَمَامَاتِ؟ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "مَا مِنْ امْرَأَةٍ تَضَعُ أَثْيَابَهَا فِي غَيْرِ بَيْتِ زَوْجِهَا إِلَّا هَتَكَتِ السِّرَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَ رَبِّهَا".</p>	<p>عن عائشة رضي الله عنها ولكن من طرق ضعيفة صالحة للاعتبار عند أحمد (٢٦٧/٦) وأبي يعلى (١٣٨/٨). ويشهد له:</p> <p>١. حديث أم الدرداء عند أحمد (٣٦٢/٦) والطبراني في المعجم الكبير (٢٤٠/٢٤) بسند فيه أبو صخر حميد بن زياد الخراط صدوق بهم (١٥٤٦).</p> <p>٢. حديث أم سلمة عند أحمد (٣٠١/٦) والطبراني في الكبير (٣١٤/٢٣) وفيه السائب مولى أم سلمة لم يرو عنه إلا دراج أبو السمع -تعجيل المنفعة (ص ١٤٥).</p>	<p>التصحيح . وصححه العلمي في تعليقه على الموضح للخطيب (٣٦٢/١) وكذلك الألباني (٣٦٥/٢).</p>
٢٨١٦	<p>عن شعبة عن عطاء بن السائب عن أبي حفص ابن عمر عن يعلى بن مرة: أن رسول الله ﷺ أبصر رجلاً متخلقاً قال:</p>	<p>* أبو حفص مجهول (٣٢٧٩)، وحديث شعبة عن عطاء جيد فقد سمع منه قبل الاختلاط . * الشواهد والمتابعات: أخرجه ابن خزيمة في صحيحه (٢٦٧٥) عن عمر بن عبد الله بن</p>	<p>ضعفه الألباني (ص ٣٣٥).</p>

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث
	"أذهب فاغسله ثم اغسله ثم لا تُعُدْ".	يعلى بن مرة الثقفي عن أبيه عن جده بنحوه، وعمر ضعيف (٤٩٣٣). وأصل الحديث محفوظ في الصحيحين عن يعلى بن أمية بلفظ: "واغسل أثر الخُلُق عنك وأبق أثر الصُفرة". أخرجه البخاري (١٧٨٩)، (١٥٣٦) ومسلم (١١٨٠).	
٢٨١٩	عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً: "إن الله يُحب أن يُرى أثر نعمته على عبده".	* سنده حسن . * الشواهد: يشهد له: ١. حديث مالك بن نضلة عند أبي داود (٤٠٦٣) وأحمد (٤٧٣/٣، ٤٧٤) وصححه الحاكم (١٨١/٤) والألباني في غاية المرام (ص٦٣). ٢. حديث عمران بن حصين عند الطبراني في المعجم الكبير (١٣٥/١٨). والبيهقي في السنن الكبرى (٢٧١/٣) بسند جيد.	صححه الحاكم (١٣٥/٤) والألباني (٣٦٩/٢).
٢٨٢١	عن عمرو بن شعيب	* سنده حسن .	صححه الألباني

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث
	عن أبيه عن جده: أن النبي ﷺ نهى عن تنف الشيب وقال: "إنه نور المسلم".	وقد ذكر الترمذي أن غير واحد رواه عن عمرو بن شعيب به . الشواهد: يشهد له حديث أبي هريرة عند ابن حبان (٢٥٣/٧) بسند حسن .	(٣٦٩/٢) .
٢٨٢٦	عن محمد بن فضيل عن إسماعيل بن أبي خالد عن أبي جحيفة قال: رأيت رسول الله ﷺ أبيض قد شاب . . .	* صححه البخاري ومسلم .	صححه البخاري (٣٥٤٤) ومسلم (٢٣٤٣) .
٢٨٩١	عن شعبة عن قتادة عن عباس الجشمي عن أبي هريرة مرفوعاً: "إن سورة من القرآن ثلاثون آية شفعت لرجل حتى غفر له وهي سورة تبارك الذي بيده الملك" .	* عباس الجشمي لم يوثقه إلا ابن حبان كمادته - التهذيب (١٣٥/٥) . * الشواهد: يشهد له حديث أنس عند الطبراني في المعجم الصغير (٤٩٠) والأوسط كما في مجمع البحرين (٧٩/٦) . وقواه الضياء بإخراجه في المختارة (١١٤/٥) وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٢٧/٧): « رجاله رجال الصحيح » وصححه ابن حجر كما نقل المناوي في فيض القدير	صححه ابن حبان (٦٧/٣) والحاكم (٥٦٥/١) ، (٤٩٧/٢) . وحسنه الألباني (٦/٣) .

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث
		(١١٥ / ٤) .	
٢٨٩٦	عن عبدالرحمن بن مهدي عن زائدة عن منصور عن هلال بن يساف عن ربيع بن خثيم عن عمرو بن ميمون عن عبدالرحمن ابن أبي ليلى عن امرأة وهي امرأة أبي أيوب عن أبي أيوب مرفوعاً: "أعجز أحدكم أن يقرأ في ليلة ثلث القرآن ، من قرأ الله الواحد الصمد فقد قرأ ثلث القرآن" .	* امرأة أبي أيوب هي أم أيوب صحابية فالسند رجاله ثقات ، قال النسائي: « ما أعرف إسناداً أطول من هذا » - السنن (١٧١ / ٢) . والترمذي حسن هذا السند ولم يصححه - مع ترجيحه له ووصفه له بأنه الأحسن وأن زائدة تابعه إسرائيل والفضيل بن عياض - بسبب ما قاله من أن شعبة وغير واحد من الثقات رووا هذا الحديث عن منصور واضطربوا فيه . ويبدو أن سبب الاضطراب طول الإسناد . * الشواهد: ١ . حديث أبي سعيد عند البخاري (٥٠ / ٥) . ٢ . حديث أبي الدرداء عند مسلم (٨١١) . وشواهد أخرى عديدة .	صححه الألباني (٧ / ٣) .
٢٩١٥	عن عبدالصمد بن	* عاصم بن بهدلة صدوق له أوهام	صححه الحاكم

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	عبدالوارث عن شعبة عن عاصم بن بهدلة عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً: "يجيء القرآن يوم القيامة فيقول: يا ربِّ خَلِّه، فيلبس تساج الكرامة..."	(٣٠٥٤). وساق الترمذي بعده من حديث محمد بن جعفر عن شعبة عن عاصم عن أبي صالح عن أبي هريرة نحوه ولم يرفعه وقال بعده: « وهذا أصح عندنا من حديث عبدالصمد عن شعبة يعني أن الموقوف أصح من المرفوع ». وقال الحافظ ابن حجر في لسان الميزان (١/١٧٦) تعليقاً على كلام الترمذي الأنف: « وهذا له حكم المرفوع وإن كان وقفه أصح ». ومثله لا يُقال من قبل الرأي فهو موقوف ظاهراً وشكلاً ومرفوع حُكماً ومعنى .	(١/٥٥٢) وحسنه الألباني (٣/١٠).
٢٩٤١	عن قتادة عن عمران بن حصين أن النبي ﷺ قرأ: «وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى» [الحج: ٢].	* قال الترمذي: « ولا نعرف لقتادة سماعاً من أحد من أصحاب النبي ﷺ إلا من أنس وأبي الطفيل، وهذا عندي حديث مختصر، إنما يروى عن قتادة عن الحسن عن عمران بن حصين... ». وحديث الحسن عن عمران الذي	صححه الألباني (٣/١٥).

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث
		أشار الترمذی إليه أخرجه (٣١٦٨) وصححه ، وفيه أن رسول الله ﷺ قرأ ﴿وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى﴾ . * الشواهد: ويشهد له حديث أبي سعيد الخدري عند البخاري (٣٣٤١) ومسلم (٢٢٢) .	
٢٩٥٣	عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً: "من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج فهي خداج غير تمام . . ."	صححه مسلم .	صححه مسلم (٣٩٥) وابن حبان (٩٦/٥) .
٢٩٧٦	عن سفيان بن عيينة عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن عائشة مرفوعاً: "أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم" .	صححه الشيخان .	صححه البخاري (٢٤٥٧) ومسلم (٢٦٦٨) عن ابن جريج به .
٢٩٧٩	عن عبد الرحمن بن	* سنده حسن لأن عبد الله بن عثمان	صححه الألباني

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث
	<p>مهدي عن الثوري عن ابن خثيم عن ابن سابط عن حفصة بنت عبد الرحمن عن أم سلمة مرفوعاً في قوله تَمَسَّالِي (نَسَاؤُكُمْ حَزْتُ لَكُمْ فَآتُوا حَزْتُكُمْ لَنِي شِئْتُمْ) [البقرة: ٢٢٣] يعني صهماً واحداً.</p>	<p>ابن خثيم صدوق (٣٤٦٦). * الشواهد: يشهد له حديث جابر عند مسلم (١٤٣٥) في بعض ألفاظه.</p>	<p>(٢٧/٣).</p>
٣٠٠٠	<p>عن أبي غالب عن أبي أمامة مرفوعاً: "كَلَابِ النَّارِ، شَرُّ قَتْلِي نَحْتَ أَدِيمِ السَّمَاءِ..." يعني الخوارج.</p>	<p>* أبو غالب حَزَّورٌ صدوق بخطي (٨٢٩٨). وقد صحح له الترمذي حديثاً (٣٢٥٣) وقال المزي في تهذيب الكمال (١٧٢/٣٤): "وقال الترمذي في بعض أحاديثه: هذا حديث حسن، وفي بعضها: هذا حديث حسن صحيح". * المتابعات والشواهد: هذا الحديث روي من عدة أوجه عن أبي أمامة صدي بن عجلان.</p>	<p>صححه الألباني (٣٢/٣).</p>

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث
		<p>١. رواه أحمد (٢٦٩/٥)</p> <p>وابنه في السنة (١٥٤٦) عن أنس بن عياض عن صفوان بن سليم عن أبي أمامة مرفوعاً بنحوه . وذكر أبو داود أن صفوان بن سليم رأى أبا أمامة كما في التهذيب (٤٢٦/٤) .</p> <p>٢. ورواه الحكم</p> <p>(١٤٩/٢) من وجهين عن عكرمة ابن عمار عن شداد بن عبدالله عن أبي أمامة وقال: « صحيح على شرط مسلم » .</p> <p>فالحديث محفوظ عن أبي أمامة من غير شك .</p>	
٣٠٠١	عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده مرفوعاً: "أنتم تيمون سبعين أمة أنتم خيرها وأكرمها على الله" .	* سنده حسن .	حسنه الألباني (٣٢/٣) .
٣٠١١	عن سفيان بن عيينة عن عطاء بن السائب	* ابن عيينة سمع من عطاء قبل الاختلاط - التقييد والإيضاح	صححه الترمذي عن ابن مسعود من وجه

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	عن أبي عبيدة عن ابن مسعود مثله أي مثل الحديث قبله الذي ساقه عن مسروق عن ابن مسعود في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ [آل عمران: ١٦٩].	(ص ٤٤٤). وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه . والحديث صحيحه الترمذي من حديث مسروق عن ابن مسعود (٣٠١١).	آخر (٣٠١١). وكذلك مسلم (١٨٨٧).
٣٠١٦	عن همام بن يحيى عن قتادة عن أبي الخليل عن أبي علقمة الهاشمي عن أبي سعيد الخدري: "لما كان يوم أوطاس أصبنا نساءً لهن أزواج في المشركين فكرههن رجال منا..."	* قال الترمذي (٢٣٥ / ٥): «ولا أعلم أحداً ذكر أبا علقمة في هذا الحديث إلا ما ذكر همام عن قتادة». ولكن مسلماً أخرج في صحيحه عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة بمثل ما رواه همام فصحت روايته بهذه المتابعة.	صحيحه مسلم (١٤٥٦).
٣٠١٧	عن عثمان البتي عن أبي	* الحديث صحيحه مسلم عن أبي	صحيحه مسلم كما

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث
	الخليل عن أبي سعيد الخدري بنحو ما تقدم آنفاً .	سعيد .	تقدم آنفاً .
٣٠٢٩	عن وَرْقَاءَ بن عمر عن عمرو بن دينار عن ابن عباس مرفوعاً: "يجيء المقتول بالقاتل يوم القيامة ناصيته ورأسه بيده وأوداجه تشخب دماً...".	* ذكر الترمذی أن بعضهم قد رواه عن عمرو بن دينار عن ابن عباس ولم يرفعه ، والمرفوع مروي بسند ثابت . * الشواهد والمتابعات: * روى الطبراني في المعجم الكبير (٣٧٢ / ١٠) سند عن نافع بن جبير ابن مطعم عن ابن عباس مرفوعاً ، وحسنه الألباني في الصحيحة (٤٤٤ / ١ / ٦) ولكن شيخ الطبراني واسمه العباس بن المفضل الأسفاطي لم يتعرض له الشيخ الألباني ، وقد ترجم له ابن نقطة في تكملة الإكمال (١٨٨ / ١) ولبن عساكر في تاريخ دمشق (٩٦٤ / ٨) والذهبي في النبلاء (٣٧٨ / ١٣) ولم يذكروه بعدالة ولا جرح ، ولكنني بعد البحث وجدت الحاكم يقول في مستدرکه (٣٥ / ٢)	قال الألباني في الصحيحة (٤٤٥ / ١ / ٦): «إسناده صحيح على شرط الشيخين» .

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث
		<p>بعد أن ساق سنداً فيه الأسفاطي هذا: « هذا حديث صحيح الإسناد رواه عن آخرهم أئمة حفاظ ثقات » ووجدت العقيلي يروي عنه مباشرة في ضعفائه: (٢/ ١٨٨ ، ٢٧٠) ، (٣/ ٨٦ ، ٤٠٣) ، (٤/ ٢٣ ، ٣٣٤) ، (٤١٢ ، ٤٥٣) فرواية الطبراني والعقيلي والضبي عند الحاكم مما يُقوي حاله لا سيما مع كلام الحاكم الآنف .</p> <p>* وروى أحمد (١/ ٢٤٠) ، (٢٩٤) والنسائي (٧/ ٨٥) عن سالم ابن أبي الجعد عن ابن عباس مرفوعاً بنحوه ، وقال الألباني (٦/ ٤٤٥) : « إسناده صحيح » . وفي هذا انظر عندي لأن سالماً معروف بكثرة الإرسال ومعدود في المدلسين . وقد وجدته يروي عن ابن عباس بواسطة - انظر مثلاً صحيح مسلم (٣١٧ ، ٣٣٧) وصحيح ابن خزيمة (١١٤) فهو يدخل أحياناً</p>	

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث
		كُريباً وأحياناً أخاه ، ولم أجده تصريحاً باللقاء أو السماع من لبن عباس إلا عند الطبراني في الكبير (١٠١/١٢) من طريق فيه لبث بن أبي سليم ، ومع ذلك فإن حديثه عن ابن عباس صالح للاعتبار هنا وإنما أردت التنبيه على كلام شيخنا الألباني في تصحيحه الحديث لذاته .	
٣٠٣٠	عن إسرائيل عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس : "مر رجل من بني سليم على نفر من أصحاب رسول الله ﷺ ومعه غنم له . . ."	* سماك مضطرب في روايته عن عكرمة (٢٦٢٤) وأما الترمذي فقد صحح مثل هذا السند تماماً (٣٠٥٢) . * الشواهد والمتابعات : أخرج البخاري (٤٥٩١) ومسلم (٣٠٥٢) نحو هذا الحديث عن عطاء عن ابن عباس .	صححه ابن حبان (٥٩/١١) والحاكم (٢٣٥/٢) والألباني (٤٠/٣) .
٣٠٤١	عن مالك بن مفلح عن أبي السفر عن البراء قال : "آخر آية أنزلت أو آخر شيء نزل : ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾"	* سنده صحيح . * الشواهد والمتابعات : أخرجه البخاري ومسلم من طريق أبي إسحاق السبيعي عن البراء .	صححه البخاري (٤٦٠٥) ومسلم (١٦١٨) عن الصحابي نفسه وصحح الألباني الحديث ذاته (٤٤/٣)

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث
	[النساء: ١٧٦] .		
٣٠٧٥	عن مسلم بن يسار أن عمر بن الخطاب . .. مرفوعاً: "إن الله خلق آدم ثم مسح ظهره يمينه . . .".	* قال الترمذي: « مسلم بن يسار لم يسمع من عمر ، وقد ذكر بعضهم في هذا الإسناد بين مسلم بن يسار وبين عمر رجلاً » . يعني نعيم بن ربيعة كما في سنن أبي داود (٤٧٠٤) . * الشواهد والمتابعات: * قال ابن عبد البر في التمهيد (٦/٦): « معنى هذا الحديث قد صح عن النبي ﷺ من وجوه كثيرة ثابتة » . * يشهد له حديث ابن عباس عند أحمد (٢٧٢/١) والحاكم (٢٧/١) وصححه . * وحديث هشام بن حكيم عند ابن أبي عاصم في السنة (١٦٨) وصحح الألباني إسناده ، ولكن فيه اختلاف ذكره البخاري في التاريخ الكبير (٣٤١/٥) وابن حجر في تعجيل المنفعة (ص ٢٥٥) والراوي عن هشام اسمه عبد الرحمن بن قتادة ، يختلف	صححه ابن حبان (٣٧/١٤) والحاكم (٢٧/١) ، (٢/٣٢٤) ، (٥٤٤) وضعفه الألباني (ص ٣٧٧) وقال ابن عبد البر في التمهيد (٦/٣): « هذا الحديث منقطع . . وليس إسناده بالقائم لأن مسلم بن يسار ونعيم بن ربيعة جميعاً غير معروفين بحمل العلم » .

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث
		في صحبته كما ذكر ابن حجر في الإصابة (٤١٨/٢-٤١٩) وظاهر صنع البخاري وابن أبي حاتم في كتابيهما أنه ليس بصحابي، ورجح ابن حجر ثبوت صحبته.	
٣٠٨٦	عن عوف بن أبي جميلة عن يزيد الفارسي عن ابن عباس قال: قلت لعثمان بن عفان: ما حملكم أن عُمِدْتُمْ إلى الأنفال وهي من المثاني وإلى براءة وهي من المثني فقرنتم بينهما...	* يزيد الفارسي، يرى عبدالرحمن بن مهدي وأحمد بن حنبل وابن حبان أنه هو يزيد بن هرمز الثقة المعروف. وفرّق بينهما يحيى بن سعيد القطان وأبو حاتم الرازي وقال: «وكذلك صاحب ابن عباس لا بأس به» يعني الفارسي -الجرح والتعديل (٢٩٣-٢٩٤) والثقات لابن حبان (٥/٥٣١) وأما ابن حجر فيري يزيداً الفارسي مقبولا (٧٧٩٦) وأما ابن هرمز فتقة (٧٧٩٠) ويُفرّق بينهما. ومن روى عنه جمع من الثقات ومثل أبي حاتم يقول فيه: "لا بأس به". فهو في درجة من يحسن حديثه إن	حسنه لذلكه ابن حجر في موافقة الخبر (٤٥/١). وصححه ابن حبان (٢٣٠/١) والحاكم (٢٢١/٢، ٣٣٠) واحتج به ابن حجر في الفتح (٦٥٩/٨) وضعفه أحمد شاكر كما في تحقيقه على المسند (٣٢٩-٣٣٠/١) محتجاً بمعارضته للمتواتر من أن ترتيب سور القرآن توقيفي لا اجتهادي. والمراجع

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		<p>شاء الله لا سيما مع تصحيح ابن حبان له .</p> <p>أن ترتيب سور القرآن توقيفي إلا القليل منها فاجتهادي كما اختاره جماعة من المحققين - المدخل لمحمد أبو شعبة (ص ٣٣٢) .</p> <p>نقل ابن حجر في الفتح (٦٥٦/٨) أن جمهور العلماء يرون ترتيب السور اجتهادياً ومن ضعف الحديث الألباني (ص ٣٨٠) .</p>	
٣٠٩٤	<p>عن سالم بن أبي الجعد عن ثوبان مرفوعاً في أفضل المال :</p> <p>"أفضله لسان ذاكر ، وقلب شاعر ، وزوجة مؤمنة تعينه على إيمانه" .</p>	<p>* نقل الترمذي عن البخاري أن سالم لم يسمع من ثوبان .</p> <p>* الشواهد:</p> <p>يشهد له حديث رجل من الصحابة عند أحمد (٣٦٦/٥) وصححه الألباني في الصحيحة (٢٠٩/٥) مصوباً تصحيفاً وقع في سند الحديث في مسند أحمد .</p>	<p>صححه الألباني (٥٦/٣) .</p>
٣١٠١	عن سفيان الثوري عن	* أبو الخليل عبدالله بن خليل ، روى	صححه الحاكم

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث
	أبي إسحاق عن أبي الخليل عن علي قال: سمعت رجلاً يستغفر لأبويه وهما مشركان فقلت له: أتستغفر لأبويك وهما مشركان؟ فقال: أوليس استغفر إبراهيم لأبيه وهو مشرك، فذكرت ذلك للنبي ﷺ فنزلت: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ١١٣].	عنه جمع، وذكره ابن حبان في ثقاته - التهذيب (١٩٩/٥). * ويشهد له من حيث عموم المعنى حديث سعيد بن المسيب عن أبيه في وفاة أبي طالب عند البخاري (١٣٦٠) ومسلم (٢٤). ولا تعارض بينهما لاحتمال تعدد سبب النزول كما قال شيخنا الألباني في أحكام الجنائز (ص ٩٦).	(٣٣٥/٢) وحسنه الألباني (٥٨/٣).
٣١٠٧	عن علي بن زيد بن جدعان عن يوسف بن مهران عن ابن عباس مرفوعاً: "لما أغرق الله فرعون...".	* ابن جُدعان ضعيف (٤٧٣٤). * الشواهد والمتابعات: ذكر الترمذي بعده من وجه آخر عن ابن عباس (٣١٠٨) وصححه، وكذلك صححه ابن حبان (٩٧/١٤).	صححه الألباني (٦١/٣).
٣١١٦	عن محمد بن عمرو عن	* سنده حسن.	حسنه الألباني

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث
	أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً: "لو لبثت في السجن ما لبث يوسف ثم جاءني الرسول أجبت..."		(٦٤/٣)
٣١٣٧	عن داود بن يزيد الزعافري عن أبي هريرة مرفوعاً: في قوله تعالى: ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَخْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩] "هي الشفاعة".	* داود الزعافري ضعيف (١٨١٨). * الشواهد: حديث كعب بن مالك عند أحمد (٤٥٦/٣) وصححه ابن حبان (٣٩٩/١٤) والحاكم (٣٦٣/٢).	صححه الألباني (٦٩/٣)
٣١٤٢	عن علي بن زيد بن جدعان عن أوس بن خالد عن أبي هريرة مرفوعاً: "يحشر الناس يوم القيامة ثلاثة أصناف..."	* علي بن زيد ضعيف (٤٧٣٤). الشواهد: ١. حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده عند الترمذي (٣١٤٣). ٢. حديث أبي هريرة عند البخاري (٦٥٢٢) ومسلم (٢٨٦١).	ضعفه الألباني (ص ٣٩١)

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		٣. حديث أنس عند البخاري (٤٧٦٠) ومسلم (٢٨٠٦). "تنبيه" قوله: "أما إنهم يتقون بوجوههم كل حذب وشوك" هذه اللفظة لم أجد لها شاهداً فهي مما انفرد به ابن جدعان.	
٣١٤٣	تقدم برقم (٢٤٢٤).	-	-
٣١٤٨	عن علي بن زيد بن جدعان عن أبي نضرة عن أبي سعيد مرفوعاً: "أنا سيد ولد آدم يوم القيامة ولا فخر...".	* ابن جدعان ضعيف . وقد خولف في رواية هذا الحديث ، فقد رواه حماد بن سلمة عن أبي نضرة عن ابن عباس وليس عن أبي سعيد في مسند أحمد (٢٨١ / ١ ، ٢٩٥). * الشواهد: ١. حديث أنس في صحيح البخاري (٦٥٦٥) ومسلم (١٩٣). ٢. حديث أبي هريرة في صحيح البخاري (٣٣٤٠) ومسلم (١٩٤).	صححه الألباني (٧١ / ٣).
٣١٥٨	عن عمر بن ذر عن أبيه	* صححه البخاري .	صححه البخاري

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ لجبريل: "ما يمنعك أن تزورنا أكثر مما تزورنا؟..."		(٣٢١٨).
٣١٧١	عن الثوري عن الأعمش عن مسلم البطين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: "لما أخرج النبي ﷺ من مكة، قال أبو بكر: أخرجوا نبيهم ليهلكن..."	* رجال ثقات، وأشار الترمذي إلى أن البعض رواه عن سفيان الثوري عن سعيد مرسلاً ليس فيه عن ابن عباس. ورواية الرفع جيدة.	صححه ابن حبان (٨/١١) والحاكم (٧/٣) والألباني (٧٩/٣).
٣١٨٢	عن عبدالرحمن بن مهدي عن الثوري عن واصل الأحدب عن أبي وائل عن عمرو بن شرحبيل عن ابن مسعود قلت: يا رسول الله أي الذنب أعظم؟ قال: "أن تجعل	* هذا سند صحيح، حسنه الترمذي ثم ساق بعده سنداً عن ابن مهدي عن الثوري عن منصور والأعمش عن أبي وائل به، ثم قال: «هذا حديث حسن صحيح». والحديث واحد. وذكر واصل محفوظ في هذا الحديث كما يظهر من رواية شعبة عنه عند الترمذي (٣١٨٣).	صححه البخاري (٤٤٧٧)، (٦٨١١). ومسلم (٨٦) والترمذي (٣١٢٨).

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث
	لله نداءً وهو خلقك .. "		
٣٢١٤	عن السُّدي عن أبي صالح عن أم هانئ بنت أبي طالب قالت: خطبني رسول الله ﷺ فاعتذرتُ إليه فعذرتني ...	* إسماعيل بن عبدالرحمن السُّدي ، صدوق بهم (٤٦٣) . وأبو صالح هو باذام مولى أم هانئ ضعيف (٦٣٤) . * الشواهد: حديث أبي هريرة عند مسلم (٢٥٢٧) أن رسول الله ﷺ خطب أم هانئ فاعتذرت بكبرها وأن لها عيالاً .	صححه الحاكم (٤٢٠ / ٢) وضعفه الألباني (ص ٤٠٥) .
٣٢٤٣	تقدم في حديث رقم (٢٤٣١) .	-	-
٣٢٤٤	تقدم في حديث رقم (٢٤٣٠) .	-	-
٣٢٤٩	عن أبي معاوية عن الأعمش عن عُمارة بن عمير عن عبدالرحمن ابن يزيد قال: قال ابن مسعود: كنت مستتراً بأستار الكعبة فجاء ثلاثة نفر ...	* اختلف على الأعمش في هذا السند فمرة رواه هكذا ، ومرة رواه عن وهب بن ربيعة عن ابن مسعود كما ذكر الترمذي ، وقد أسند الترمذي - بعد هذا الحديث - حديث الثوري عن الأعمش عن عُمارة عن وهب بن ربيعة عن عبدالله نحوه .	صححه مسلم (٢٧٧٥) وابن حبان (١١٧ / ٢) عن الثوري به كما هو السند الثاني عند الترمذي . وأصل الحديث عن

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		وقد روى قبله برقم (٣٢٤٨) من حديث مجاهد عن أبي معمر عن ابن مسعود نحوه وقال: «حسن صحيح»، وبهذا السند صححه البخاري (٤٨٣) ومسلم (٢٧٧٥) والترمذي (٣٢٤٨).	ابن مسعود صححه البخاري (٤٨٣)، (٧٥٢١)، (٤٨١٧) ومسلم (٢٧٧٥) والترمذي (٣٢٤٨).
٣٢٥٧	عن ابن جريج عن عطاء عن عائشة قالت: «كان النبي ﷺ إذا رأى غيلة أقبل وأدبر...».	* صححه البخاري ومسلم عن ابن جريج به.	صححه البخاري (٣٢٠٦) ومسلم (٨٩٩).
٣٢٦٨	عن شعبة عن داود بن أبي هند سمعت الشعبي يحدث عن أبي جبرة بن الضحاك قال: «كان الرجل منا يكون له الاسمان والثلاثة فيدعى ببعضها فعسى أن يكره قال: فنزلت هذه الآية ﴿وَلَا تَنسَابُزُوا﴾	* سنده صحيح، والشعبي يُرسل ولكنه سمع من أبي جبرة رضي الله عنه كما عند أبي داود (٤٩٦٢).	صححه ابن حبان (١٦/١٣) والحاكم (٤٦٣/٢) والألباني (١٠٧/٣).

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	بِالْأَلْفِ سَابِ [الحجرات: ١١].		
٣٢٨٠	عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ * عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنتَهَى﴾ [النجم: ١٣-١٤]. قال ابن عباس: "قد رآه النبي ﷺ".	* هذا سند حسن للكلام في محمد بن عمرو . وقال ابن القيم في زاد المعاد (٣/ ٣٦): «صح عن ابن عباس أنه رأى ربه ، وصح عنه أنه قال: رآه بفؤاده » . وانظر ما ذكره ابن القيم من اختلاف الصحابة في هذه المسألة وما نقله عن شيخ الإسلام ابن تيمية في توجيه الأقوال . وثبت ذلك عن ابن عباس مستفيض . انظر التوحيد لابن خزيمة (١/ ٤٧٩-٤٨٨) .	صححه ابن حبان (١/ ٢٥٣) والألباني (٣/ ١١٠) .
٣٢٨١	عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس: «مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى﴾ [النجم: ١١]. قال: رآه بقلبه .	* حديث سماك عن عكرمة مضطرب (٢٦٢٤) . * الشواهد: أخرج مسلم في صحيحه (١٧٦) عن أبي العالية عن ابن عباس: "رآه بفؤاده مرتين" .	صححه الألباني (٣/ ١١٠) .
٣٢٨٢	عن قتادة عن عبدالله	* صححه مسلم .	صححه مسلم

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	ابن شقيق عن أبي ذر مرفوعاً: "نور أنى أراه".		(١٧٨).
٣٣٥٦	عن محمد بن عمرو عن يحيى بن عبدالرحمن بن خابط عن عبدالله بن الزبير بن العوام عن أبيه قال: لما نزلت ﴿ثُمَّ لَتَسْأَلَنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ﴾ [التكاثر: ٨]. قال الزبير: يا رسول الله وأي نعيم نُسأل عنه وإنما هما الأسودان التمر والماء؟ قال: "أمانه سيكون".	* محمد بن عمرو بن علقمة صدوق له أوهام (٦١٨٨). فالسند حسن لذاته وقد صحح الترمذي بنفس هذا السند تماماً حديثاً برقم (٣٢٣٦) ولكنه بمتن آخر.	حسنه الألباني (١٣٣/٣).
٣٣٨٠	عن الثوري عن صالح مولى التوأمة عن أبي هريرة مرفوعاً: "ما جلس قوم مجلساً لم يذكروا الله فيه...".	* صالح، صدوق اختلط (٢٨٩٢). والثوري سمع منه بعد الاختلاط. * المتابعات والشواهد: توبع الثوري من: ١. ابن أبي ذئب عند أحمد	صححه الحاكم (٤٩٦/١) والألباني (١٤٠/٣).

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث
		<p>(٤٥٣/٢) وهو ممن سمع من صالح قبل الاختلاط كما في تهذيب الكمال (١٠٢/١٣).</p> <p>٢. زياد بن سعد عند أحمد (٤٩٥/٢) وهو ممن سمع قبل الاختلاط أيضاً - كما في تهذيب الكمال (١٠٣/١٣).</p> <p>* وروى سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً نحوه: عند أحمد (٥٢٧/٢) وصححه الحاكم (٤٩٢/١).</p> <p>وهذا سند على شرط مسلم، وللحديث طرق أخرى عن أبي هريرة.</p>	حكم العلماء على الحديث
٣٣٩١	عن عبدالله بن جعفر عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً: "إذا أصبح أحدكم فليقل: اللهم بك أصبحنا..."	<p>* عبدالله بن جعفر بن نجيع المدني ضعيف (٣٢٥٥).</p> <p>* المتابعات والشواهد: توبع عبدالله بن جعفر من: ١. وهيب عند أبي داود (٥٠٦٨) والنسائي في عمل اليوم والليلة (٥٦٤) والبخاري في الأدب</p>	صححه ابن حبان (١٤٢/٣).

رقم الحديث	طرف السند وال متن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث
		المفرد (١١٩٩) . ٢ . عبدالعزيز بن أبي حازم عند ابن ماجه (٣٨٦٨) .	
٣٤٠١	عن ابن عينة عن ابن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة مرفوعاً: "إذا قام أحدكم عن فراشه ثم رجع إليه فليفضه ..."	* محمد بن عجلان صدوق إلا أنه اختلفت عليه أحاديث أبي هريرة (٦١٣٦) . * الشواهد والمتابعات: توبع ابن عجلان من: ١ . عبيد الله بن عمر ، رواه عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً بنحوه عند البخاري (٦٣٢٠) ومسلم (٢٧١٤) وأشار البخاري إلى أن بعض تلامذة عبيد الله روه عنه كرواية ابن عجلان . ٢ . مالك بن أنس ، رواه عن المقبري عن أبي هريرة كرواية ابن عجلان عند البخاري (٧٣٩٣) . وظاهر صنيع البخاري أنه يرى أن الحديث صحيح من الوجهين ، وهذا ما اختاره ابن حبان في	صححه البخاري (٧٣٩٣) ومسلم (٢٧١٤) وحسنه الألباني (٣/ ١٤٤) بسبب زيادة انفرد بها ابن عجلان كما ذكرت سلفاً .

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		<p>صحيحه</p> <p>(٣٤٦/١٢).</p> <p>"تنبيه"</p> <p>في حديث ابن عجلان زيادة في آخره هي "فإذا استيقظ فليقل: الحمد لله الذي عافاني في جسدي ورد عليّ روعي وأذن لي بذكره".</p> <p>فهذه الزيادة قال عنها ابن حجر في الفستح (١٣١/١١): «وزاد ابن عجلان عند الترمذي في آخره شيئاً لم أراه عند غيره».</p>	
٣٤١٢	عن الحكم بن عتيبة عن عبدالرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن عجرة مرفوعاً: "معقبات لا يجيب قائلهن..."	* حسنه الترمذي لأن شعبة رواه عن الحكم ولم يرفعه وقد خالفه جمع من ثقات فرفموه وصححه مسلم مرفوعاً.	صححه مسلم (٥٩٦) وابن حبان (٣٦٢/٥).
٣٤٣٠	عن عبد الجبار بن عباس عن أبي إسحاق عن الأغر أبي مسلم عن أبي سعيد وأبي هريرة مرفوعاً: "من	* عبد الجبار بن عباس صدوق (٣٧٤١) وذكر الترمذي أن شعبة رواه عن أبي إسحاق ولم يرفعه، ومثل هذا لا يُقال من قبل الرأي فله حكم الرفع.	صححه ابن حبان (١٣١/٣) والألباني (١٥٣/٠٣).

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث
	قال: لا إله إلا الله والله أكبر صدقه ربه فقال: لا إله إلا أنا وأنا أكبر...".	* الشواهد والمتابعات: توبع عبد الجبار من: ١. إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق عند ابن حبان والنسائي في عمل اليوم (٣١). ٢. حمزة الزيات عند النسائي في عمل اليوم (٣٠) وابن ماجه (٣٧٩٤). وحمزة صدوق ربما وهم (١٥١٨). وفي آخر رواية حمزة ما يدل على أن أبا إسحاق نسي كلمة فسأل عنها أبا جعفر الفراء فثبت فيها. * أخرج عبد بن حميد في المسند (٩٤٥) عن إسرائيل عن أبي جعفر الفراء عن الأنمر نحو حديث أبي إسحاق، وحكم عليه الألباني في الصحيحة (٣/٣٧٩) بأن إسناده جيد. وأبو جعفر الفراء مؤذن أبي إسحاق السبيعي كما في الكنى للبخاري	

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		(ص ١٨) فهذه متابعة جيدة لأبي إسحاق تدل على ثبوت الحديث .	
٣٤٤٥	عن أسامة بن زيد عن سعيد المقبري عن أبي هريرة مرفوعاً: "عليك بتقوى الله . . ."	أسامة صدوق بهم (٣١٧) . فالحديث حسن لذاته إن شاء الله .	صححه ابن خزيمة (٢٥٦١) وابن حبان (٤١٠/٦) والحاكم (٩٨/٢) وحسنه الألباني (١٥٦/٣) .
٣٤٤٧	عن أبي الزبير المكي عن علي بن عبد الله البارق عن ابن عمر مرفوعاً: "اللهم إني أسألك في سفري هذا من البر والتقوى . . ."	* صححه مسلم وغيره . وصرح أبو الزبير بالتحديث عند النسائي في السنن الكبرى (١٤١/٦) ، (٤٥١) وابن حبان (٤١٣/٦) .	صححه مسلم (١٣٤٢) عن ابن جريج عن أبي الزبير به وابن خزيمة (٢٥٤٢) وابن حبان (٤١٢/٦) والحاكم (٤١٣) (٢٥٤/٢) .
٣٤٤٩	عن ابن جريج عن عطاء عن عائشة قالت: كان النبي ﷺ إذا رأى السريح قال: "اللهم إني أسألك من خيرها . . ."	* صححه مسلم .	صححه مسلم (٨٩٩) .

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
٣٤٦٠	عن حاتم بن أبي صغيرة عن أبي بلج عن عمرو بن ميمون عن عبدالله بن عمرو مرفوعاً: "لا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله، إلا كُفِّرَتْ عنه خطاياهُ ولو كانت مثل زبد البحر".	* أبو بلج يحيى بن سليم، صدوق ربما أخطأ (٨٠٠٣) ورواه عنه شعبة فأوقفه. حاتم بن أبي صغيرة ثقة (٩٩٨). ومثله لا يُقال من قبل الرأي فله حكم الرفع وسنده حسن.	صححه الحاكم (٥٠٣/١) وحسنه الألباني (١٥٩/٣).
٣٤٧٦	عن رشدين بن سعد عن أبي هانئ الخولاني عن أبي علي الجنبلي عن فضالة بن عبيد مرفوعاً: "عَجَلْتُ أَيْهَا الْمَصْلِي، إِذَا صَلَّيْتَ فَقَعْدَتْ فَأَحْمَدُ اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، وَصَلُّ عَلَيَّ ثُمَّ ادْعُهُ".	* رشدين بن سعد ضعيف (١٩٤٢). وقد ضعفه الترمذي مراراً في جامعه (٧٦/١)، (٣٨٩/٢)، (٧٠٤/٤)، (٧١٤، ٧٠٦)، (١٨٦/٥). ولكن الحديث صححه الترمذي (٣٤٧٧) من رواية حيوة بن شريح عن أبي هانئ به، وحيوة ثقة (١٦٠٠).	صححه الترمذي (٣٤٧٧) من رواية حيوة.
٣٥٠٢	عن عبيدالله بن زَخر عن خالد بن أبي	* عبيدالله بن زَخر صدوق يخطئ (٤٢٩٠).	صححه الحاكم (٥٢٨/١) وحسنه

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث
	<p>عمران عن ابن عمر مرفوعاً: "اللهم اقسم لنا من خشيتك ما يحول بيننا وبين معاصيك...".</p>	<p>وخالد بن أبي عمران، الراجح أنه ثقة فقد وثقه أبو حاتم وابن سعد والعجلي وابن حبان -التهذيب (١١١/٣). وقال ابن حبان في مشاهير علماء الأمصار (ص ١٨٨): «من الأثبات في الروايات وجلة المصريين والثقات».</p> <p>وصحح له مسلم (١٥٩١) والترمذي (١٢٥٥) وغيرهما. وهذا السند منقطع، والصحيح أن خالداً يرويه عن نافع عن ابن عمر كما هو عند النسائي في عمل اليوم (٤٠١) والحاكم (٤٢٨/١) والطبراني في الدعاء (١٩١) من غير وجه عن خالد به وهذا السند لا ينزل الحديث عن رتبة الحسن لذاته إن شاء الله.</p>	<p>الألباني (١٦٨/٣).</p>
٣٥٢٢	<p>عن شهر بن حوشب عن أم سلمة مرفوعاً: "يا مقلب القلب ثبت قلبي على"</p>	<p>* شهر، صدوق كثير الإرسال والأوهام (٢٨٣٠) والترمذي يصحح له بعض أحاديثه في جامعه (٢١٢١) وهو يميل إلى تقوية أمره -</p>	<p>صححه الألباني (١٧١/٣).</p>

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث
	دينك ... يا أم سلمة إنه ليس آدمي إلا وقلبه بين أصبعين من أصابع الله فمن شاء أقام ، ومن شاء أزاغ".	الجامع (٤/٤٣٤) ، (٥/٥٨) . * الشواهد: ١. حديث عبدالله بن عمر عند مسلم (٢٦٥٤) . ٢. حديث النواس بن سمعان عند أحمد (٤/١٨٢) وابن ماجه (١٩٩) وصححه ابن حبان (٣/٢٢٢) والحاكم (١/٥٢٥) . ٣. حديث أنس عند الترمذي (٢١٤٠) وقد تقدم في هذه القائمة .	
٣٥٢٦	عن إسماعيل بن عياش عن عبدالله بن عبدالرحمن بن أبي حسين المكي عن شهر ابن حوشب عن أبي أمامة الباهلي مرفوعاً: "من أوى إلى فراشه طاهراً يذكّر الله حتى يُدرّكه النعاس ...".	* إسماعيل بن عياش ، ضعيف في روايته عن غير أهل بلده وهذا السند منها ، كما أن شهر بن حوشب تقدم الكلام فيه . وقد تابع عصام بن أبي النجود إسماعيل عند أحمد (٤/١١٣) . الشواهد والمتابعات: أخرج أحمد في مسنده (٥/٢٣٥ ، ٢٤١) عن حماد بن سلمة عن ثابت	ضعفه الألباني (ص ٤٦٢) ولكنه صححه في صحيح سنن ابن ماجه (٢/٣٣٥) من حيث معاذ .

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث
		البناني قال: قَدِمَ علينا أبو ظبية فحدثنا عن معاذ، أي بنحو حديث شهر عن أبي أمامة . وهذا سند جيد فإن أبا ظبية وثقه ابن معين وقال الدارقطني: ليس به بأس -تهذيب الكمال (٤٤٨/٣٣) ونص البخاري في الكنى (ص٤٧) وابن أبي حاتم في الجرح (٣٩٩/٩) على سماع أبي ظبية من معاذ رضي الله عنه .	
٣٥٤٢	عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً: "لو يعلم المؤمن ما عند الله من العقوبة ما طمع في الجنة أحد..."	* صححه مسلم .	صححه مسلم (٢٧٥٥) وابن حبان (٥٦/٢) .
٣٦١٥	تقدم برقم (٣١٤٨) .	-	-
٣٦٥٨	عن عطية العوفي عن أبي سعيد مرفوعاً: "إن أهل الدرجات العلى ليراهم من تحتهم كما ترون النجم الطالع في	* عطية بن سعد العوفي ، صدوق يخطئ كثيراً وكان مدلساً (٤٦١٦) . * الشواهد والمتابعات: يشهد له حديث أبي هريرة عند أحمد في فضائل الصحابة (٧٠٦)	صححه الألباني (١٩٩/٣) .

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث
	أفق السماء وإن أبابكر وعمر منهم وأنعمًا".	وسنده حسن كما قال شيخنا المحقق . وأصل الحديث محفوظ عن أبي سعيد في صحيح مسلم (٢٨٣١) ولكن بدون قوله "وإن أبابكر وعمر منهم" . وهو مذكور في حديث أبي هريرة ، ومن المسلم به أن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما مشهود لهما بالجنة .	
٣٧٠٣	عن يحيى بن أبي الحجاج النخعي عن الجريري عن ثمامة بن حزن العسيري عن عثمان قال: ائتموني بصاحبيكم اللذين ألباكُم علي... هل تعلمون أن رسول الله ﷺ قال: "من يشترى بئر رومة فيجعل دلوه مع دلاء المسلمين بخير له منها في الجنة"...	* يحيى بن الحارث (٧٥٢٧) ، والجريري اختلط (٢٢٧٣) . * المتابعات والشواهد: توبع يحيى: من هلال بن حق عند ابن أبي عاصم في السنة (١٣٠٦) وعبدالله بن أحمد في زوائد المسند (٧٤/١) وهلال روى عنه جمع ، وذكره ابن حبان في ثقافته - التهذيب (٧٦/١١) . والحديث روي من عدة طرق عن عثمان رضي الله عنه تدل على ثبوته عنه عند البخاري (٢٧٧٨) والترمذي (٣٦٩٩) وصحيح ابن	صححه ابن خزيمة (٢٤٩٢) وحسنه الألباني في الإرواء (٣٩/٦) .

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		<p>خزيمة (٢٤٩١)، (٢٤٩٣)، وصحيح ابن حبان (٣٤٨/١٥)، (٣٦٢، ٣٦٠). "تنبيه": ورد في رواية يحيى بن أبي الحجاج أن رسول الله وأبأ بكر وعمر وعثمان كانوا على ثبير مكة فاهتز فقال رسول الله ﷺ: "اسكن ثبير فإنما عليك نبي وصديق وشهيدان" والمحفوظ عن عثمان عند الترمذي (٣٥٩٩) وعن أنس عند البخاري (٣٦٧٥) "أثبت جِراء" وثبير جبل يُشرف على مكة من الشرق ويُشرف على منى من الشمال، ويُقابل جِراء من الجنوب ويسميه اليوم أهل مكة جبل الرخم - معجم المعالم الجغرافية والسيرة النبوية (ص ٧١). وفي مكة عدة أئمة كما في معجم البلدان (٧٣/٢).</p>	
٣٧٥٧	عن شعبة عن الحر بن الصياح عن عبدالرحمن	* عبدالرحمن بن الأحنس لم يوثقه غير ابن حبان - التهذيب	صححه ابن حبان (٤٥٤/١٥).

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث
	ابن الأختس عن سعيد ابن زيد مرفوعاً: "عشرة في الجنة..." لم يذكر الترمذي لفظه ونقلته من مسند الطيالسي (٢٣٦).	(١٣٣/٦). * المتابعات والشواهد: هذا الحديث محفوظ عن سعيد بن زيد رضي الله عنه فقد رواه عبدالله بن ظالم المزني عنه عند الترمذي (٣٧٥٧) وصححه، وصححه ابن حبان (٤٥٧/١٥) والحاكم (٤٥٠/٣) - (٤٥١).	
٣٧٦٠	عن أبي البخري عن علي أن النبي ﷺ قال لعمر في العباس: "إن عم الرجل صنو أبيه".	* أبو البخري لم يسمع من علي كما ذكر الترمذي نقلاً عن البخاري في العلل الكبير (ص ٣٨٦). * الشواهد والمتابعات: يشهد له حديث أبي هريرة عند البخاري (١٤٦٨) ومسلم (٩٨٣).	صححه الألبان (٢٢٢/٣).
٣٧٧٥	عن عبدالله بن عثمان بن خثيم عن سعيد بن راشد عن يعلى بن مرة مرفوعاً: "حُسينٌ مني وأنا من حسين..."	* سعيد بن راشد لم يرو عنه إلا ابن خثيم - التهذيب (٢٦/٤) وذكره ابن حبان في ثقاته. * المتابعات والشواهد: روى البخاري في تاريخه الكبير (٤١٤/٨) وفي الأدب المفرد (٣٦٤) عن شيخه عبدالله ابن صالح كاتب	صححه ابن حبان (٤٢٧/١٥) والحاكم (١٧٧/٣) وحسنه الألباني (٢٢٥/٣).

رقم الحديث	طرف السند والمتمن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		<p>الليث عن معاوية بن صالح عن راشد بن سعد عن يعلى بن مرة بنحوه .</p> <p>وهذا سند لا بأس به ، حكم عليه شيخنا الألباني في الصحيحة (٢٢٩ / ٣) بأن إسناده جيد وكاتب الليث وإن كان متكلم فيه إلا أن الحافظ ابن حجر ذكر في هدي الساري (ص ٤٣٤) أن ما يرويه البخاري وغيره من أهل الحذق عنه يُعد من صحيح حديثه ، وقد رجح الإمام البخاري رواية كاتب الليث على رواية ابن خثيم في تاريخه الكبير بقوله: « والأول أصح » .</p> <p>وراشد بن سعد المقراني الحمصي ثقة - التهذيب (٢٢٦ / ٣) . ووجه ترجيح البخاري فيما يبدو أن معاوية ابن صالح حمصي وراشد بن سعد حمصي أيضاً ، وهو يروي عنه أحاديث عدة فهو عارف بحديثه - انظر مثلاً المسند لأحمد (١٣٣ / ٤)</p>	

رقم الحديث	طرف السند والمتمن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث
		وابن ماجه (٥٢١) والسنن الكبرى للنسائي (٧٦/٤، ٩٠) وصحيح ابن حبان (٥٠/٢). أما ابن خثيم المكي ، فليس له عن سعيد بن راشد إلا هذا الحديث فقط فلعله أخطأ في اسمه .	
٣٧٩٥	عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً: "نعم الرجل أبوبكر ، نعم الرجل عمر ...".	* هذا على شرط مسلم . وهذا الحديث رواه غير واحد من الثقات عن سهيل به ، عند البخاري في الأدب المفرد (٠٣٣٧) والنسائي في السنن الكبرى (٦٧/٥)،	صححه ابن حبان (٤٥٩/١٥) والحاكم (٢٦٨، ٢٣٣/٣) والألباني (٢٢٨/٣) .
٣٨٣٦	عن هشيم أخبرنا يعلى ابن عطاء عن الوليد ابن عبد الرحمن عن ابن عمر أنه قال لأبي هريرة: يا أبا هريرة أنت كنت الزمنا لرسول الله ﷺ وأحفظنا لحديثه .	* سنده صحيح ، وهشيم صرح بسماحه هنا .	صححه الحاكم (٥١١/٣) والألباني (٢٣٥/٣) .
٣٨٩٩	عن عبدالله بن محمد بن عقيل عن	* عبدالله بن محمد بن عقيل ، صدوق في حديثه لين (٣٥٩٢) .	صححه الحاكم (٧٨/٤) وقال الألباني

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	الطفيل بن أبي ابن كعب عن أبيه مرفوعاً: "لولا الهجرة لكنت امرأ من الأنصار".	والترمذي بصحح له بعض حديثه انظر: الجامع (٣٤)، (١٢٨)، (٣٢٢)، (١١١٢). * الشواهد والمتابعات: ١. حديث أبي هريرة عند البخاري (٣٧٧٩)، (٧٢٤٤). ٢. حديث عبدالله بن زيد عند البخاري (٧٢٤٥) ومسلم (١٠٦١).	(٢٤٦/٣): حسن صحيح.
٣٩٣٣	عن عبدالله بن جعفر عن ثور بن زيد الدبلي عن أبي الغيث عن أبي هريرة مرفوعاً: "والذي نفسي بيده لو كان الإسمان بالثريا لتناولنه رجال من هؤلاء" يعني سلمان الفارسي رضي الله عنه.	* عبدالله بن جعفر ضعيف (٣٢٥٥) وليس في الرواه من ثور من اسمه عبدالله بن جعفر إلا والد علي بن المديني. وقد أخرج الترمذي هذا الحديث برقم (٣٣١٠) وقال: «هذا حديث غريب، وعبدالله بن جعفر هو والد علي بن المديني ضعفه يحيى بن معين» فمرة حسنه ومرة استغربه. * المتابعات والشواهد: ١. سليمان بن بلال عند البخاري.	صححه البخاري (٤٨٩٨) ومسلم (٢٥٤٦) من وجهين آخرين عن ثور به.

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث
		٢. عبدالعزيز بن محمد الدراوردي عند مسلم .	
٣٩٥٥	عن هشام بن سعد عن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة مرفوعاً: "ليتنهين أقوام يفتخرون بأبائهم الذين ماتوا..."	* هشام بن سعد صدوق له أوهام (٧٢٩٤) . * المتابعات والشواهد: يشهد له حديث ابن عباس عند أحمد (٣٠١/١) وابن حبان (٩١/١٣) بسند قوي .	قال ابن منده في كتاب التوحيد (١/٢٦٢): « هذا حديث مشهور عن هشام متصل صحيح » وحسنه الألباني (٣/٢٥٤) .
٣٩٥٦	مكرر لما قبله .	-	-

المنزلة الثانية

(حديث ضعيف وشواهد ضعيفة)

رقم الحديث	طرف	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
٤٠٦	عن عثمان بن المغيرة عن علي ابن ربيعة عن أسماء بن الحكم الفزاري عن علي ابن أبي طالب رضي الله عنه عن أبي بكر مرفوعاً: "ما من رجل يذنب ذنباً..."	* أسماء بن الحكم الفزاري لم يرو عنه إلا علي بن ربيعة . وثقه المعجلي ، وقال البزار: مجهول - التهذيب (٢٦٨/١) . وقال ابن حجر: صدوق (٤٠٨) والراجح أن فيه جهالة . * روي الحديث من وجه آخر عن علي عن أبي بكر رضي الله عنهما عند الطبراني في الدعاء (١٨٤٥) بسند ضعيف . * ومعنى الحديث موافق لقول المولى عز وجل: ﴿والذين إذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم ذكروا الله فاستغفروا المذنوبين ومن يغفر الذنوب إلا الله ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون﴾ أولئك جزاؤهم مغفرة من ربهم وجنات تجري	صححه ابن حبان (٦٢٣) وقال موسى بن هارون : جيد الإسناد . وقال ابن عدي: هو حديث حسن التهذيب (٢٦٨/١) وحسنه الألباني (١٢٨/١) . وقال البخاري في ترجمة أسماء متقدماً الحديث: «وقد روى أصحاب النبي ﷺ بعضهم عن بعض ولم يحلف بعضهم بعضاً» التاريخ	مغفرة الله لمن صلى واستغفر بمد الذنب يذنبه . فهو في الفضائل

رقم الحديث	طرف السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
		من تحتها الأنهار خالدين فيها ونعم أجر العاملين ﴿ (آل عمران: ١٣٥ - ١٣٦) . وقوله تعالى : ﴿واقم الصلاة طرفي النهار وزلفاً من الليل إن الحسنات بذهبن السيئات ذلك ذكرى للذاكرين﴾ (هود: ١١٤).	الكبير (٥٤ / ٢) . وأنكر العقيلي أيضاً الحديث وقال: « قد سمع علي من عمر ولم يستحلفه » الضعفاء (١٠٧ / ١) .	
٥١٤	عن أبي مرحوم عبدالرحيم بن ميمون عن سهل بن معاذ عن أبيه: "أن النبي ﷺ نهى عن الحبة يوم الجمعة والإمام يخطب".	* عبدالرحيم بن ميمون ، ضعفه ابن معين وأبو حاتم وأما النسائي فقال: أرجو أنه لا بأس به ، وذكره ابن حبان في الثقات - التهذيب (٣٠٨ / ٦) . * سهل بن معاذ ضعفه ابن معين ، وثقه العجلي ، واضطرب قول ابن حبان فيه ، فذكره في ثقاته وفي الضعفاء - التهذيب (٢٥٨ / ٤) . * يشهد له حديث عبدالله بن عمرو عند ابن ماجه (١١٣٤)	ذهب الشوكاني والمباركفوري إلى أن أحاديث الباب يقوي بعضها بعضاً - تحفة الأحوذى (٤٧ / ٣) . وحسنه الألباني (١٥٩ / ١) . وذهب جمهور العلماء إلى أن الاحتباء في خطبة	النهي عن الاحتباء حال خطبة الإمام والنهي للكراهة والحديث في الأحكام .

رقم الحديث	طرف السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
		وهو ضعيف . وكذلك حديث جابر عند ابن عدي في الكامل (١٥٠٥ / ٤) وهو ضعيف أيضاً	الجمعة غير مكروه - تحفة الأحـوذى (٤٦ / ٣) . فكانهم بذلك ضعفوا الحديث .	
٦٥٠	عن حكيم ابن جبر عن محمد بن عبدالرحمن ابن يزيد عن أبيه عن عبدالله بن مسعود مرفوعاً: "من سأل الناس وله ما يغنيه . . ."	* حكيم بن جبر جمهور النقاد على تضعيفه ، وذهب أبو زرعة إلى أن محله الصدق - التهذيب (٤٤٥ / ٢ - ٤٤٦) . * انظر الكلام حول هذا الحديث وشواهد في البحث المتعلق بتحسينات الإمام أحمد ابن حنبل . والظاهر أن الإمام الترمذي قوى الحديث مع علمه بضعف حكيم لم تابعة زبيد بن الحارث التي ذكرها الثوري لما نوقش في تحديثه عن حكيم بن جبر - انظر الجامع [٦٥١] .	انظر مبحث الإمام أحمد	من كان عنده خسون درهماً أو قيمتها من الذهب لا تحل له الصدقة . فهو من أحاديث الأحكام . ونقل الترمذي اختلاف العلماء في

رقم الحديث	طرف	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
				العمل بنص هذا الحديث
٧٢٥	عن عاصم بن عبيد الله عن عبد الله بن عامر ابن ربيعة عن أبيه قال: "رأيت رسول الله ﷺ مالا أحصي يتسوك وهو صائم"	* عاصم بن عبيد الله ضعيف (٣٠٦٥). ونقل الترمذي في علله الكبير (٩٧٢/٢) عن البخاري أنه صدوق. وقد صحح له الترمذي عدداً من الأحاديث منها: (٩٨٩) (١٥١٤) (٢١٣٥) (٣٥٦٢). * يشهد له حديث عائشة عن ابن ماجه (١٦٧٧) والدارقطني (٢٠٣/٢) وهو ضعيف فيه مجالد بن سعيد. * والظاهر أن الترمذي يرى الحديث قوياً لذاته فقد تقدم أنه يصحح حديث عاصم بن عبيد الله.	صححه ابن خزيمة (٢٠٠٧) وضعفه الألباني (ص ٨٣).	سواك الصائم فهو موافق لإطلاق أحاديث السواك التي تقتضي إباحته في كل وقت وعلى كل حال. تحفة الأحوذني (٤١/٣)
٨١٣	عن إبراهيم بن يزيد عن محمد	* إبراهيم بن يزيد الخوزي متروك (٢٧٢).	قال ابن المنذر: « لا يثبت الحديث	في ما يوجب

رقم الحديث	طرف السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
	ابن عباد بن جعفر عن ابن عمر قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله ما يُوجب الحج؟ قال: "الزاد والراحلة"	وأما الترمذي فقال: « وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه » . ويظهر من كلام النقاد فيه أنه شديد الضعف - التهذيب (١٨٠ / ١) بعكس ما يوحى به كلام الترمذي . * للحديث عدة شواهد ضعيفة انظرها في سنن الدارقطني (٢١٨ / ٢) ، ونصب الراية (٣ / ٨ - ٩) . وأقوى الشواهد حديث أنس عند الدارقطني (٢١٨ / ٢) والحاكم (٦٠٩ / ١) ، ورجح بعض الحفاظ أنه عن الحسن مرسلاً ، انظر التلخيص الحبير (٢٢١ / ٢) . * روى الترمذي الحديث نفسه ولكن بزيادة في المتن في موضع آخر [٢٩٩٨] ولم يحكم عليه ، وإنما قال: لا يعرف إلا من	الذي فيه ذكر الزاد والراحلة مسنداً و الصحيح رواية الحسن عن النبي ﷺ مرسلاً . . . - نصب الراية (٣ / ٨) . وذهب البيهقي في المعرفة (٧ / ١٩) والعراقسي في شرحه على الترمذي (١ / ٧٤ ب) إلى تقوية الحديث بمجموع طرقه . وقال الألباني: ضعيف جداً . وذكرنا الحديث في هذه	الحج فهو من أحاديث الأحكام . وهو تفسير لقوله تعالى: « من استطاع إليه سيلاً » . (آل عمران: ٩٧) . وورد في رواية أخرى للحديث نفسه عند الترمذي

رقم الحديث	طرف	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
		طريق الخوزي وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه.	المنزلة مع شدة ضعف الخوزي لموافقة البيهقي والعراقي للترمذي في تحسينه .	[٢٩٩٨] أن رسول الله سئل عن السبيل فقال: "الزاد والراحلة" فحقيقة الحديث أنه تفسير لأية من آيات الأحكام وليس فيه حكم مستقل .
٨٨١	عن إبراهيم بن مهاجر عن يوسف بن ماهك عن أمه	* إبراهيم بن مهاجر صدوق لين الحفظ (٢٥٤) . ومسيكة لا يعرف حالها (٨٦٨٣) . * يوسف بن ماهك سمع	* قال ابن خزيمة: « إن ثبت الخبر ، فلأنني لست أعرف مسيكة	عدم جواز البناء في منى لأنها

رقم الحديث	طرف السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
	مُسَيِّكة عن عائشة مرفوعاً: "منى مُنَاخُ من سبق"	عائشة وهو ثقة ويروي هنا عن أمه عن عائشة ، ثم إن مسيكة سألت عائشة عن البناء في منى فنهتها كما في تاريخ مكة للفاكهي (٢٨٢/٤) فهذه قرائن تدل على قوة احتمال أن مُسَيِّكة ضبطت عن عائشة ما روته هنا ، ويبقى النظر في تفرد إبراهيم بن مهاجر . * ويشهد للحديث من حيث المعنى - وهو عدم جواز البناء في منى - ما ورد في تاريخ مكة للفاكهي (٢٨٣/٤) والأزرقي (١٧٣/٢) عن إسماعيل بن أمية أن عائشة استأذنت النبي ﷺ في بناء كنيف لها في منى فلم يأذن لها . وهذا منقطع لأن إسماعيل لم يسمع من الصحابة .	بعدالة ولا جرح ولست أحفظ لها راوياً إلا ابنها ، صحيح ابن خزيمة (٢٨٤/٤) . * صحيح الحاكم (٤٦٦/١) - (٤٦٧) وحسنه لبسن القيم في تهذيب مختصر أبي داود (٤٣٨/٢) . * وضعفه الألباني .	مُنَاخ من سبق . فهو من أحاديث الأحكام .
١٠٠٥	عن ابن أبي ليلى عن عطاء عن	* محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى سيء الحفظ .	* قال النووي: « ابن أبي ليلى	مضمون الحديث

رقم الحديث	طرف	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
	جابر بن عبد الله مرفوعاً: "نبيُّ عن صوتين أحقّين فاجرين..."	* له شاهد فيه ضعف عن أنس - انظر كشف الأستار [٧٩٥] . في سنده شبيب بن بشر . أما قصة بكاء رسول الله ﷺ عند موت ابنه إبراهيم فهي محفوظة مشهورة .	ضعيف ولعله اعتضد « نصب الراية » (٨٤ / ٤) . * وحسنه الألباني .	هو النهي عن التياحة والغناء . فهو في الترهيب .
١٠٢٨	عن محمد بن إسحاق عن يزيد ابن أبي حبيب عن مرثد بن عبد الله اليزني قال: كان مالك بن هبيرة إذا صلى على جنازة فتقال للناس عليها ، جزأهم ثلاثة أجزاء ثم قال: قال رسول الله ﷺ : "من صلى عليه	* محمد بن إسحاق بن يسار صدوق يدلّس (٥٧٢٥) . ولم أقف على تصريحه بالسماع . وذكر الترمذي أن إبراهيم بن سعد رواه عنه فأدخل بين مرثد ومالك بن هبيرة رجلاً ثم رجح رواية الآخرين عن ابن إسحاق . * يشهد للحديث من حيث عموم المعنى ما أخرجه الطبراني في الكبير (١٩٠ / ٨) أن رسول الله ﷺ صلى على جنازة ومعه سبعة نفر فقسمهم لثلاثة صفوف . وفيه ابن هبيرة وهو ضعيف . ولا شك أن	صححه الحاكم (٣٦٢ / ١) وضعفه الألباني في أحكام الجنائز (ص ١٠٠) .	فضل وجود ثلاثة صفوف عند الصلاة على الجنائز . فالحديث في الفضائل .

رقم الحديث	طرف السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
	ثلاثة صفوف ، فقد أوجب " .	ذلك لفائدة . * وذكر ابن حجر في الفتح (١٨٩ / ٣) : إن للصفوف على الجنائز تأثيراً ولو كان الجمع كثيراً حتى ولو كان الفضاء لا يضيق بهم لو صلوا فيه صفّاً واحداً .		
١٠٥٧	عن يحيى بن اليمان عن المنهال بن خليفة عن الحجاج بن أرطاة عن عطاء عن ابن عباس أن النبي ﷺ دخل قبراً ليلاً ...	* يحيى بن اليمان والمنهال وابن أرطاة كلهم ضعفاء . * يشهد للحديث حديث جابر عند أبي داود (٣١٦٤) والبيهقي في الكبرى (٥٣ / ٤) . * ويشهد له حديث أبي ذر عند الحاكم (٣٦٨ / ١) قال الحاكم : « إسناده معضل » .	قال البيهقي (٥٣ / ٤) : « هذا إسناده ضعيف » . ومال ابن القطان إلى تضعيفه (٤٢٢ / ٣) - (٤٢٣) في بيان الوهم وقال الزبلي (٣٠٠ / ٢) : « قال الترمذي : حديث حسن ، وأنكر عليه لأن مداره	جواز الدفن ليلاً وهو من أحاديث الأحكام .

رقم الحديث	طرف السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
			على الحجاج بن أرطاة وهو مدلس ولم يذكر سماعاً ، ومنها ابن خليفة ضعفه ابن معين .	
١٢٠٠	عن أبي سلمة ومحمد بن عبد الرحمن بن ثوبان أن سلمان ابن صخر جعل امرأته عليه كظهر أمه ...	انظر الحديث الآتي برقم (٣٢٩٩)	-	-
١٢٠٩	عن أبي حمزة عن الحسن بن أبي سعيد مرفوعاً: "التاجر الصدوق الأمين مع	* أبو حمزة هو عبدالله بن جابر البصري قال ابن حجر: مقبول (٣٢٤٤) ولكن وثقه ابن معين وابن حبان ، وقال البزار : لا بأس به ، وقال أبو حاتم الرازي فيه : « أحب إلي من الحجاج بن أرطاة » - التهذيب (١٦٧ / ٥) .	قال الدارمي في سننه (٣٢٢ / ٢): « لا علم لي أن الحسن سمع من أبي سعيد » . وقال أبو حاتم في العلل	فضل التاجر الصدوق الأمين .

رقم الحديث	طرف السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
	النبیین والصديقین والشهداء "	* والحسن البصري لم يسمع من أبي سعيد - جامع التحصيل (ص ١٦٣). * وللحديث شاهد من حديث ابن عمر - رواه ابن ماجه (٢١٣٩) والحاكم (٦/٢) والبيهقي في الكبرى (٥/٢٦٦) ولكنه ضعيف ، فيه كلثوم بن حوشن القشيري ضعيف (٥٦٥٥).	(٢/٣٨٧): « لا أصل له ». ووصف الحاكم رواية الحسن هنا أنه من مراسيله (٦/٢). أي أنها منقطعة . وضعه الألباني (ص ١٤٥).	
١٢١٢	عن يعلى بن عطاء عن عُمارة ابن حديد عن صخر الغامدي مرفوعاً: "اللهم بارك لأمتي في بكورها"	* عُمارة بن حديد مجهول لم يرو عنه إلا يعلى بن عطاء فقط - التهذيب (٧/٤١٤). * للحديث شواهد كلها ضعيفة: منها حديث علي في مسند أحمد (١٥٣، ١٥٥). وحديث ابن عمر عند ابن ماجه (٢٢٣٨). وحديث ابن مسعود عند الطبراني في الكبير (١٠/٢٠٩).	صححه ابن حبان (١١/٦٢) وصححه الألباني (٤/٢) وقال العقيلي في ضعفائه (١/٢٣٦): « إسناده جيد ». وقال أيضاً (٣/١٩٢): « لمتن ثابت عن	فضل التبكير .

رقم الحديث	طرف السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
		وحديث ابن عباس عند الطبراني في الكبير (٢٨٦/١٠) (٢٢٩/١٢) . وحديث عمران بن حصين عند الطبراني في الكبير (٢١٦/١٨) .	النبي ﷺ .	
١٣٣١	عن سماك بن حرب عن حنش عن علي مرفوعاً: "إذا تقاضى إليك رجلان . . ."	* حنش بن المعتمر جمهور أئمة النقد على تضعيفه - التهذيب (٥٨/٣ - ٥٩) . * للحديث شواهد: (١) فقد روى مؤمل بن إسماعيل عن الثوري عن علي بن الأقرع عن أبي جحيفة عن علي نحوه - أخرجه وكيع في أخبار القضاة (٨٧/١) وفيه مؤمل بن إسماعيل صدوق سيئ الحفظ . (٢) حديث ابن عباس يرويه عن علي عند ابن حبان (٤٥١/١١) ولكنه من رواية سماك عن عكرمة وهي مضطربة ، والمحموظ عن سماك أنه يروي الحديث عن حنش ،	صححه الحاكم (٩٣/٤) وابن حبان (٤٥١/١١) ولكن من وجه آخر عن علي . وحسنه الألباني (٣٥/٢) .	أدب القضاء

رقم الحديث	طرف	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
		هكذا رواه أكثر أصحابه عنه .		
١٥٦٥	عن سماك بن حرب عن قبيصة ابن هُلب عن أبيه مرفوعاً: "لا يستخلصن في صدرك طعام ضارعت فيه النصرانية"	* قبيصة بن هُلب لم يرو عنه إلا سماك فهو مجهول ، ووثقه العجلي وابن حبان كعادتهما ، وحكم ابن المديني والنسائي بجهالته - التهذيب (٣٥٠ / ٨) . * له شاهد يرويه سماك أيضاً عن مُرَي بن قَطَرِي عن عدي ابن حاتم أخرجه ابن الجعد في مسنده (٥٦١) والطبراني في الكبير (١٧ / ١٠٤) وابن حبان (٤١ / ٢) ومُرَي مجهول أيضاً - التهذيب (٩٠ / ١٠) . * ويشهد لعموم معناه قوله تعالى : ﴿وطعام للذين أوتوا الكتاب حل لكم . . .﴾ (المائدة : ٥) .	حسنه الألباني (١٠٩ / ٢)	إباحة طعام النصرانية والإباحة منصوص عليها في القرآن الكريم .
١٦٣٧	عن عبدالله الأزرق عن عقبة بن	* عبدالله بن زيد الأزرق لم يرو عنه غير أبي سلام الأسود ، فهو مجهول - التهذيب (٢٢٦ / ٥) .	صححه ابن خزيمة (٢٤٧٨) وقال العراقي في	فضل الرمي في سبيل الله

رقم الحديث	طرف	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
	عامر مرفوعاً: "إن الله ليدخل بالسهم الواحد ثلاثة الجنة..."	* للحديث شاهد مرسل عند الترمذي (١٦٣٧) يرويه التابعي عبدالله بن عبدالرحمن بن أبي حسين مرفوعاً. وللحديث سند آخر فيه خالد ابن زيد أو يزيد لم يوثقه إلا ابن حبان، وقد اختلف في اسمه - التهذيب (٨٠/٣). وهو عند أبي داود (٢٥١٣) والنسائي (٢٨/٦) والحاكم (٩٥/٢).	المغني (٢/٢٨٥): «فيه اضطراب». وضعفه الألباني (ص ١٨٩).	
١٧٦٧	عن عبدالله بن المبارك عن الجريسي عن أبي نضرة عن أبي سعيد: "كان رسول الله ﷺ إذا استجد ثوباً سماه..."	* سعيد بن إياس الجريسي ثقة، اختلط قبل موته بثلاث سنين - (٢٢٧٣). وسامع ابن المبارك منه بعد الاختلاط - التهذيب (٧/٤). وقد خالفه حماد بن سلمة وعبد الوهاب الثقفي وهما ممن سمع من الجريسي قبل الاختلاط - التقييد والإيضاح للمعراقي (ص ٤٤٧) - فروياه	صححه ابن حبان (٢٣٩/١٢) والحاكم (١٩٢/٤) ورجح النسائي الإرسال وكذلك ابن حجر في نتائج الأفكار (١/١٢٣) -	ذكر الله عز وجل والحمد له عند لبس ما استجد من الثياب.

رقم الحديث	طرف السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
		<p>عنه مراسلاً من دون ذكر أبي سعيد .</p> <p>انظر سنن النسائي الكبرى (٨٥ / ٦) وسنن أبي داود (٤٠٢٠) .</p> <p>* يشهد له من حيث عموم المعنى : حديث عمر عند أحمد في المسند (٤٤ / ١) والترمذي (٣٥٦٠) وفيه ضعف .</p>	(١٢٤) .	
١٧٧٠	<p>عن أبي الأشهب عن عبد الرحمن بن طرفة عن عرفة بن عرفة بن أسعد : " أصيب أنفي ... فأمرني رسول الله ﷺ أن اتخذ أنفاً من ذهب " .</p>	<p>* عبد الرحمن بن طرفة وثقه العجلي وابن حبان - التهذيب (٢٠١ / ٦) .</p> <p>* وللحديث شواهد مرفوعة فيها ضعف انظرها في نصب الراية (٢٣٧ / ٤) .</p>	<p>صححه ابن حبان (٢٧٦ / ١٢) وحسنه الألباني (١٥٣ / ٢) وضعفه ابن القطان (٦٠٩ / ٤) - (٦١٠) .</p>	<p>اتخاذ الذهب للرجال عند الضرورة من أحاديث الأحكام .</p>
١٩٣١	عن	* مرزوق أبو بكر التيمي لم يرو	صححه الألباني	فضل

رقم الحديث	طرف	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
	مرزوق التيمي عن أم الدرداء عن أبي الدرداء مرفوعاً: "من ردَّ عن عرض أخيه . . ."	عنه إلا أبوبكر النهشلي فهو مجهول - التهذيب (٨٧/١٠) . قال الحافظ ابن حجر في ترجمته في التهذيب: أظنه الذي بعده يعني مرزوقاً أبابكر التيمي مؤذن التيم ، ولكن هذا مجرد احتمال خالفه فيه المزي (٣٧٦/٢٧) والذهبي في الميزان (٨٨/٤) ففرقا بينهما . * وللحديث متابعات ضعيفة: فقد أخرجه أحمد في المسند (٤٤٩/٦) عن ليث بن أبي سليم عن شهر بن حوشب عن أم الدرداء عن أبي الدرداء . وأخرجه البيهقي في الكبرى (١٦٨/٨) عن ابن أبي ليلى عن الحكم عن ابن أبي الدرداء عن أبيه .	في غاية المرام (ص ٢٤٦) .	الذب عن عرض المسلم .
١٩٣٩	عن عبدالله بن عثمان بن خثيم	* شهر بن حوشب صدوق كثير الإرسال والأوهام (٢٨٣٠) . والترمذي يصحح له	صححه الألباني دون قوله : "ليرضيها" .	الحالات التي يباح فيها

رقم الحديث	طرف السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
	عن شهر بن حوشب عن أسماء بنت يزيد مرفوعاً: "لا يحل الكذب إلا في ثلاث . . ."	أحياناً (٢١٢١)، (٣٤٧٨). * وذكر الترمذي هنا أن داود بن أبي هند روى هذا الحديث عن شهر مرفوعاً ولم يذكر فيه عن أسماء . * ويشهد له حديث أم كلثوم عند أبي داود (٤٩٢١) والنسائي في السنن الكبرى (٣٥١ / ٥) ورجاله ثقات . ولكن رجح النسائي (٣٥٢ / ٥) أن تنمة الحديث هي من قول ابن شهاب الزهري وأن المرفوع منه هو: « ليس الكذاب الذي يصلح بين الناس فيمني خيراً أو يقول خيراً » ، وباقي النص مدرج من كلام الزهري . ووافق النسائي على ذلك: الحافظ موسى بن هارون والخطيب البغدادي والدارقطني والحافظ ابن حجر وغيرهم . انظر الفصل للخطيب	ضعيف الترمذي (ص ٢١٩).	الكذب . وهو من أحاديث الأحكام .

رقم الحديث	طرف السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
		(١/ ٢٧٢ ، ٢٧٥) وفتح الباري (٣٥٣/ ٥) . وخالفهم الشيخ الألباني ورأى أن الحديث كله مرفوع كما في الصحيحة (٢/ ٧٤ - ٧٦) . وقول أساطين علم العلل أولى لقوة حجتهم . * وما يشهد له أيضاً حديث "الحرب خدعة" صحيح البخاري (٣٠٣٠) ومسلم (١٧٣٩) .		
١٩٨٧	عن الثوري عن حبيب بن أبي ثابت عن ميمون ابن أبي شبيب عن أبي ذر مرفوعاً: "أتق الله حيثما كنت . . ."	* ميمون بن أبي شبيب لم يسمع من أحد من الصحابة - التهذيب (١٠/ ٣٨٩) . * يشهد له: (١) حديث عبدالله بن عمر عن معاذ بن جبل عند الحاكم في مستدركه (١/ ٥٤) ، (٤/ ٢٤٤) . (٢) وحديث دراج عن أبي الهيثم عن أبي ذر عند أحمد	رجح الدارقطني أن الحديث مرسل عن ميمون أن النبي ﷺ من دون ذكر أبي ذر . وكذلك ابن رجب ضعف الحديث للانقطاع بين ميمون وأبي	من الوصايا النبوية .

رقم الحديث	طرف السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
		<p>(١٨١ / ٥) .</p> <p>(٣) وهناك شواهد أخرى ذكرها ابن رجب في جامع العلوم والحكم (١ / ٣٩٥ - ٣٩٦) (٣٩٦) حسنه الألباني (١٩١ / ٢)</p> <p>* (تنبيه): مما يدل على صحة نسخة الكروخي التي اعتمدناها أن الحديث ورد فيها بوصف الحسن فقط ، قال ابن رجب: « وقد حسن الترمذي هذا الحديث وما وقع في بعض النسخ من تصحيحه فبعيد » جامع العلوم (١ / ٣٩٥) .</p> <p>وقال ابن حجر: « وصحح الترمذي روايته عن أبي ذر لكن في بعض النسخ أو في أكثرها قال: "حسن" فقط » - التهذيب (١٠ / ٣٨٩) .</p>	<p>ذر - جامع العلوم والحكم (١ / ٣٩٥ - ٣٩٦) حسنه الألباني (١٩١ / ٢)</p>	
١٩٩٣	عن سلمة بن وردان عن أنس بن مالك	<p>* سلمة بن وردان ضعيف (٢٥١٤) .</p> <p>* يشهد له:</p>	قواه الألباني بمجموع طرقه في الصحيح	الترغيب في حسن الخلق

رقم الحديث	طرف السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
	مرفوعاً: "من ترك الكذب وهو باطل بُني له في ربض الجنة..."	(١) حديث أبي أمامة عند أبي داود (٤٨٠٠) والطبراني في الكبير (٢١٩/٨). (٢) حديث ابن عباس عند الطبراني في الكبير (١٣٩/١١). (٣) حديث معاذ بن جبل عند الطبراني في الكبير (١١٠/٢٠). (٤) حديث ابن مسعود في طبقات الأصبهانيين لأبي الشيخ (٢٩/٢).	(١/٤٩١) - (٤٩٥) ولكن بلفظ فيه بعض الاختلاف . وقال في ضعيف الترمذي (ص ٢٢٤): « ضعيف بهذا اللفظ » . والاختلاف في ترتيب منزلة من ترك الكذب في الجنة هل هو في ربضها أم في وسطها وكذلك من ترك المراء .	وترك الكذب والمراء .
٢٠٤٨	عن عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً: "إن خير ما	* عباد بن منصور ، أكثر النقاد على تضعيفه ، ولم يسمع من عكرمة بل دلس عنه أحاديث منكورة - التهذيب (١٠٤-١٠٥) .	صححه الحاكم (٢٠٩/٤) وقال الألباني: « ضعيف » كما في ضعيف الترمذي	من الطب النبوي .

رقم الحديث	طرف	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
	تداوitem به اللـود والسـعوط والحجامة والمشي . وخير ما اكتحلتم به الإثمـد فإنه يجلسو البصر وكان لرسول الله ﷺ مكحلة يكتحل بها عند النوم ثلاثاً في كل عين .	* ويشهد له في فقرته الثانية والثالثة شواهد تقدم ذكرها في الحديث رقم (١٧٥٧) في المنزلة الأولى . * ويشهد لفقرته الأولى: مرسل الشعبي عند أبي داود في المراسيل (٤١٣) والبيهقي في الكبرى (٣٤٦/٩) .	(ص ٢٢٩) .	
٢٠٦٥	عن الزهري عن أبي خزيمة عن أبيه مرفوعاً: "هي من قدر الله"	* أبو خزيمة تابعي لم يرو عنه إلا الزهري - التهذيب (٨٥ / ١٢) * يشهد له: حديث كعب بن مالك عند ابن حبان في صحيحه (٤٦٥ / ١٣) ، وفيه نظر كما يظهر من كلام المحقق .	ضعفه الألباني (ص ٢٣١ - ٢٣٢)	الرقى
٢١٦٩	عن	* عبدالله بن عبدالرحمن	حسنه الألباني	الترهيب

رقم الحديث	طرف السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
	عبد الله الأنصاري عن حذيفة مرفوعاً: "والذي نفسي بيده لتأمرن بالمعروف ..."	الأنصاري لم يرو عنه إلا عمرو ابن عمرو ، ولم يعرفه ابن معين ، وذكره ابن حبان في ثقافته كمادته في المجاهيل أمثاله - التهذيب (٣٠٠ / ٥) . * ويشهد له : (١) حديث ابن مسعود عند الطبراني في الكبير (١٤٦ / ١٠) . (٢) حديث ابن عمر في الأوسط للطبراني - مجمع البحرين (٢٤٥ / ٧) . (٣) حديث أبي هريرة في الأوسط للطبراني - مجمع البحرين (٢٤٦ / ٧) . (٤) وروي من حديث حذيفة موقوفاً من طريقين ضعيفين عنه ، أحدهما عند أحمد في المسند (٣٩٠ / ٥) والآخر عند ابن أبي الدنيا في الأمر بالمعروف (١٦) .	(٢ / ٢٣٣)	من ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

رقم الحديث	طرف السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
٢٣٢٨	عن المغيرة لبن سعد بن الأخرم عن أبيه عن عبدالله بن مسعود مرفوعاً: "لا تتخلدوا الضيعة فترغبوا في الدنيا"	* المغيرة بن سعد بن الأخرم الطائفي لم يوثقه إلا العجلي وابن حبان - التهذيب (٢٦١/١٠) . - وأبوه مختلف في صحبته ، وذكره البخاري وأبو حاتم وغيرهما في التابعين ، ولم يرو عنه إلا ابنه - التهذيب (٤٦٥/٣) والإصابة (٢١/٢) . * يشهد له: حديث ابن عمر عند المحامي في أماليه برواية ابن مهدي الفارسي (ق/١/ب) رقم الحديث (٢) وفيه ليث بن أبي سليم . * وهناك متابعات ولكنها تدور على ابن الأخرم الطائفي وعن رجل من طيء عن أبيه عن ابن مسعود ، فالظاهر أنها الطريق السابق نفسه ، ولذا لم أعتد بها هنا .	صححه ابن حبان (٤٧٢/٢) والحاكم (٣٢٢/٤) والألباني (٢٧١/٢) .	التحذير عن الرغبة في الدنيا .
٢٣٤٧	عن عبيدالله بن زحر عن علي	* علي بن يزيد الألهاني ضعيف (٤٨١٧) . وقال الترمذي: «	صححه الحاكم (١٢٣/٤)	فضل الكفاف

رقم الحديث	طرف	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
٢٤٥٧	عن عبدالله بن	* عبدالله بن محمد بن عقيل صدوق في حديثه لين ويقال:	صححه الحاكم (٤٢١/٢)	فضل الصلاة
	ابن يزيد عن القاسم أبي عبدالرحمن عن أبي أمامة مرفوعاً: "إن أغبط أوليائي عندي لمؤمن خفيف الحاذق..."	يُضعف في الحديث « (٥٧٥/٤). * وعبيدالله بن زحر، الجمهور على تضعيفه - ولكن الترمذي نقل عن البخاري توثيقه - التهذيب (١٢/٧-١٣). * ويشهد للمتن الأول: (١) طريق آخر عن أبي أمامة عند ابن عدي (١٨٦٥/٥). (٢) طريق آخر عن أبي أمامة أيضاً عند ابن ماجه (٤١١٧) وكلاهما فيه ضعف، ففي الأول العلاء بن هلال الباهلي. وفي الثاني: أيوب بن سليمان وصدقة ابن عبدالله السمين، وكلاهما ضعيف. * أما المتن الثاني فلم أجده شامداً.	وضعه للذهبي في تلخيص المستدرک (١٢٣/٤) وضعفه أيضاً الألباني (ص ٢٦٤).	والصبر عليه.
	وبينفس الإسناد أيضاً: "عرض علي ربي ليجمع لي بطحاء مكة ذهباً، قلت: لا يارب ولكن أشبع يوماً وأجوع يوماً..."			

رقم الحديث	طرف	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
	محمد بن عقيل عن الطفيل بن أبي بن كعب عن أبيه مرفوعاً: "يا أيها الناس اذكروا الله اذكروا الله جاءت الراجفة تتبعها الرادفة..."	تغير بأخرة (٣٥٩٢). والترمذي يصحح له بعض أحاديثه (٣٤، ١١٢، ١٢٨). وقال فيه: «هو صدوق، وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه» - الجامع (٩/١). * يشهد له: حديث محمد بن يحيى بن حبان عن أبيه مرفوعاً عند الفسوي في المعرفة (٣٨٩/١) وابن أبي عاصم في جزء الصلاة على النبي (٦٠) وفيه رشدين بن سعد وقرة بن عبد الرحمن وكلاهما من أهل الضعف.	وحسنه الألباني (٢٩٩/٢)	على النبي ﷺ
٢٤٨١	عن أبي مرحوم عبد الرحيم بن ميمون عن سهل ابن معاذ ابن أنس	* عبد الرحيم بن ميمون، ضعفه بن معين وأبو حاتم الرازي. وقال النسائي: أرجو أنه لا بأس به. وذكره ابن حبان في ثقاته - التهذيب (٣٠٨/٦). * سهل بن معاذ ضعفه ابن	صححه الحاكم (١٨٣/٤) - ١٨٤ وحسنه الألباني (٣٠٣/٢) والزبيدي كما في	فضل من ترك اللباس تواضعاً لله تعالى.

رقم الحديث	طرف السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
	الجهني عن أبيه مرفوعاً: "من ترك اللباس تواضعا لله ..."	معين . وثقه العجلي . واضطرب فيه ابن حبان فضعه في المجروحين وذكره في ثقاته - التهذيب (٢٥٨/٤) . * تابع عبدالرحيم:	تخريج أحاديث إحياء علوم الدين (٢٠٤٥/٥) .	
		(١) زبان بن فايد عند أحمد (٤٣٨/٣) والطبراني في الكبير (١٨١/٢٠) وهو ضعيف . وتابعه:		
		(٢) محمد بن عجلان عند أبي نعيم في الحلية (٤٧/٨) وفي السند رواية بقية بن الوليد بالنعنة ، وتابعه:		
		(٣) خير بن نعيم عند أبي نعيم في الحلية (٤٧/٨) من رواية ابن طيبة عنه . * ويشهد للحديث من حيث عموم المعنى:		
		(١) حديث ابن عباس عند ابن الدنيا في التواضع (١٦٥) وفي السند حازم بن		

رقم الحديث	طرف السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
		<p>جبله بن أبي نضرة لم أقف على ترجمته ، وقال العراقي : « في إسناده نظر » - تخريج الإحياء (٢٠٤٤ / ٥) .</p> <p>(٢) وحديث رجل من الصحابة في مسند الشهاب (٤٣ / ٧) وفيه رجل مبهم .</p>		
٢٦٩٧	عن عبد الحميد بن بهرام عن شهر بن حوشب عن أسماء بنت يزيد : " أن رسول الله ﷺ قرأ في المسجد يوماً ، وغصبة من النساء قعود فالوى بيده بالتسليم " .	<p>* شهر ، صدوق كثير الإرسال والأوهام (٢٨٣٠) . والترمذي يصحح له بعض أحاديثه انظر (٢١٢١) ، (٣٤٧٤) ، (٣٤٧٨) ، (٣٨٧١) وتصحيح الأخير في الكروخي (٢٦١ / ب) ولم يرد قوله "حسن صحيح" في المطبوع .</p> <p>وشهر ، ذهب جمع من الأئمة إلى تمشية حديثه وتقويته ، منهم أحمد وابن معين وابن المديني والبخاري وأبو زرعة والعجلي ويعقوب بن شيبه ويعقوب بن سفيان .</p>	<p>ضعفه الألباني (ص ٣٢٢) ولكنه ذكره في الصحيحة (٤٨٦ / ٢) وقواه</p>	<p>السلام على النساء ، وهو من أحاديث الأحكام .</p>

رقم الحديث	طرف	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
		<p>وضعه جمع آخرون ، منهم شعبة وأبو حاتم والنسائي وابن حبان والساجي وابن عدي والدارقطني وغيرهم - التهذيب (٣٧٠-٣٧٢) .</p> <p>* المتابعات:</p> <p>توبع شهر من: المهاجر بن أبي مسلم عند البخاري في الأدب المفرد (١٠٥٢) .</p> <p>والمهاجر روى عنه أربعة من الثقات وذكره ابن حبان في ثقاته - التهذيب (١٠/٣٢٣) والسند إليه قوي .</p>		
٢٧٢٨	عن حنظلة بن عبيد الله عن أنس بن مالك قال: "قال رجل: يا رسول الله الرجل منا يلقى أخاه أو	<p>* حنظلة بن عبيد الله السدوسي ضعيف (١٥٨٣) .</p> <p>* تابع حنظلة: شعيب بن الحباب عند الضياء في المنتقى (٨٧/٢) كما ذكره الألباني في الصحيحة (١/٢٤٩) والسند إليه فيه ضعف غير شديد .</p> <p>وتابعه أيضاً كثير بن عبد الله عند</p>	حسنه الألباني (٣٥٢/٢)	إباحة المصافحة

رقم الحديث	طرف السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
	صديقه أينحنى له؟ قال: لا..."	ابن شاهين في ربايعته (١٧٢/٢) وهو ضعيف ، وقال الألباني (٢٥٠/١): « ولكن من دونه لم أجد من ترجمهم » . ففي صلاحية هذه المتابعة نظر ، والعمدة على متابعة شعيب .		
٢٧٩٥	عن زرعة بن مسلم بن جرهد الأسلمي عن جده جرهد مرفوعاً: "إن الفخذ عورة"	* زرعة بن مسلم ، والصواب أنه زرعة بن عبدالرحمن بن جرهد الأسلمي ، وثقه النسائي وابن حبان - التهذيب (٣٢٦/٣) ولكن قال الترمذي هنا: « هذا حديث حسن ما أرى إسناده بمتصل » ، وأظنه يعني أن زرعة لم يسمع من جده جرهد . * للحديث شواهد انظرها في الحديث التالي .	صححه الحاكم (١٨٠/٤) والألباني (٣٦٤/٢) وقال البخاري في تاريخه الكبير (٢٤٨/٢): « لا يصح » وفي (٤٤٠/٣): « ولم يصح » .	انظر الحديث الآتي .
٢٧٩٨	عن معمر عن أبي الزناد عن ابن جرهد عن أبيه مرفوعاً	* ابن جرهد بحتمل أنه زرعة بن عبدالرحمن بن جرهد كما جاء عند ابن حبان (٦٠٩/٤) من رواية الثوري عن أبي الزناد ،	* حديث جرهد صححه ابن حبان (٦٠٩/٤) والطحاوي في	* في أن الفخذ عورة وهو من

رقم الحديث	طرف السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
	"غط فخذك فإنها من العورة"	فإن كان هو فقد تقدم في الحديث الأنف . * يشهد له : (١) حديث علي عند أبي داود (٣١٤٠) و ابن ماجه (١٤٦٠) قال أبو داود : « فيه نكارة » . (٢) حديث محمد بن جحش عند أحمد (٢٩٠ / ٥) والبخاري في تاريخه الكبير (١٣ / ١) وفيه أبو كثير مولى محمد بن جحش ، روى عنه جماعة ولم يعدل . (٣) حديث ابن عباس عند الترمذي (٢٧٩٦) وأحمد (٢٧٥ / ١) وفي سنده أبو يحيى القتات ، ضعيف . (٤) حديث عبدالله بن عمرو عند أحمد (١٨٧ / ٢) وأبي داود (٤٩٦) وفيه سوار بن داود اختلف فيه ، وقال أحمد : لم يرو عنه غير هذا الحديث - تهذيب الكامل (٢٣٦ / ١٢) .	شرح المصنعي (٢٧٤ / ١) وكذلك البيهقي في سننه الكبرى (٢٢٨ / ٢) . والألباني في الإرواء (٢٩٨ / ١) . * وقال البخاري كما في تاريخه الكبير (٢٤٨ / ٢) : « لا يصح » . وقال الباجي في التمديد والتجريح (٤٦٩ / ١) : « في حديثه نظر » يعني جرهداً وأعله ابن القطان في بيان الوهم	أحاديث الأحكام .

رقم الحديث	طرف السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
			<p>(٣٣٨/٣)</p> <p>بالاضطراب والجهالة .</p> <p>وقال المنذري في تهذيب أبي داود (١٨/٦): « فيه مقال » . وقال المزي في تهذيب الكمال (٥٢٤/٤): « في إسناد حديثه اختلاف كثير » .</p> <p>وقال ابن حجر في تغليق التعليق (٢٠٩/٢): « مضطرب جداً »</p>	
٣٢٩٩	عن سليمان بن يسار عن سلمة ابن صخر الأنصاري مرفوعاً في	<p>* نقل الترمذي هنا قول البخاري: « سليمان ابن يسار لم يسمع عندي من سلمة بن صخر » .</p> <p>* ورواه محمد بن عبد الرحمن بن</p>	<p>* صححه ابن خزيمة (٢٣٧٨) والحاكم (٢٠٣/٢) والألباني</p>	كفارة من ظاهر وجامع في رمضان ولكن

رقم الحديث	طرف	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
	كفارة من ظاهر وجامع في رمضان .	ثوبان وأبو سلمة بن عبدالرحمن عن سلمة بنحوه عند الترمذي (١٢٠٠) والحاكم (٢٠٤/٢) وقال الألباني في الإرواء (١٧٨/٧): «مرسل ظاهر الإرسال» يعني منقطع . * ويشهد لمعوم معناه مع اختلاف القصة حديث خويلة بنت مالك بن ثعلبة زوجة أوس بن الصامت عند أبي داود (٢٢١٤) . وفي السند معمر بن عبدالله بن حنظلة لم يرو عنه إلا محمد بن إسحاق بن يسار - التهذيب (٢٤٦/١٠) .	(١١٤/٣) . * وحسنه ابن حجر في الفتح (٤٣٥/٩) . * وقال البخاري في تاريخه الكبير (٧٢/٤) في ترجمة سلمة بن صخر: «له صحة ولم يصح حديثه» .	الأحكام المذكورة فيه مطابقة لما في سورة المجادلة (آية ٣ و ٤) . من حيث بيان أحكام كفارة الظهار .
٣٤٤٨	عن يحيى بن أبي كثير عن أبي جعفر عن أبي هريرة مرفوعاً: " ثلاث دعوات مستجابات "	* أبو جعفر هذا لم يرو عنه إلا يحيى بن أبي كثير - التهذيب (٥٥/١٢) ورجح ابن حبان أنه محمد بن علي بن الحسين بن علي ولكن رد عليه الحافظ ذلك . * يشهد له: (١) حديث عقبة بن عامر	صححه ابن حبان (٤١٦/٦) وحسنه الألباني (١٥٧/٣)	في الدعوات المستجابة

رقم الحديث	طرف السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
		<p>عند أحمد (١٥٤ / ٤) والخطيب في تاريخ بغداد (١٢ / ٣٨٠ - ٣٨١) وفيه عبدالله بن زيد الأزرق مجهول .</p> <p>(٢) حديث أنس أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٣ / ٣٤٥) وسنده ضعيف ، فيه إبراهيم بن بكر المروزي غير معروف .</p>		
٣٤٥٥	<p>عن علي بن زيد عن عمر بن حرملة عن ابن عباس مرفوعاً: " مَنْ أَطْعَمَهُ اللَّهُ الطَّعَامَ فَلْيَقُلْ .. "</p>	<p>* علي بن زيد بن جدعان ضعيف (٤٧٣٤) .</p> <p>* يشهد له طريق آخر عن ابن عباس أيضاً عند ابن ماجه (٣٣٢٢) وسنده ضعيف ، لأنه من رواية إسماعيل بن عياش عن الحجازيين .</p>	<p>حسنة الألباني (١٥٩ / ٣)</p>	<p>من أذكار الطعام .</p>
٣٥١٢	<p>عن سلمة بن وردان عن أنس أن رجلاً سأل</p>	<p>* سلمة بن وردان ضعيف (٢٥١٤) .</p> <p>* يشهد له من حيث عموم المعنى حديث أبي هريرة عند ابن</p>	<p>ضعفه الألباني (ص ٤٥٨)</p>	<p>أفضل الدعاء .</p>

رقم الحديث	طرف	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
	رسول الله ﷺ : أي الدعاء أفضل؟ قال: "سل ربك العافية..."	ماجه (٣٨٥١) مرفوعاً: "ما من دعوة يدعو بها العبد أفضل من اللهم إني أسألك المعافاة في الدنيا والآخرة" وصححه الألباني في الصحيحة (١٣٠ / ٣)، والـراجح أن الحديث مرسل من رواية العلاء ابن زياد، هكذا رواه أكثر أصحاب قتادة عن العلاء - كما قال أبو نعيم في الحلية (٢٤٧ / ٢). * في الدعاء بطلب العافية أحاديث قوية ولكنها لا تصلح شاهداً لهذا الحديث من حيث كونها غير مقيدة بأنها أفضل الدعاء.		
٣٥٩٨	عن أبي مِدْلَه عن أبي هريرة مرفوعاً: "ثلاثة لا ترد	* أبو المِدْلَه مولى عائشة أم المؤمنين لم يرو عنه إلا سعد الطائي أبو مجاهد، ولذا قال ابن المديني: مجهول - التهذيب	صححه ابن خزيمة (١٩٠١) وابن حبان (٢١٤ / ٨)	من لا تُرد دعواتهم.

رقم الحديث	طرف السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
	دعوتهم ... "	<p>(٢٢٧/١٢) .</p> <p>* يشهد له:</p> <p>حديث لأبي هريرة من طريق آخر عند الترمذي (٢٥٢٦) وفيه حمزة الزيات ضعيف ، وزياد الطائي مجهول .</p> <p>* أما أن دعوة المظلوم لا ترد فلذلك شواهد كثيرة مشهورة منها حديث معاذ في الصحيحين عند البخاري (٢٤٤٨) ومسلم (١٩) .</p> <p>* أما دعوة الصائم فله شاهد عند البيهقي في السنن الكبرى (٣٤٥/٣) من حديث أنس ، وفيه إبراهيم بن بكر المروزي ، لا يعرف .</p> <p>* وأما دعوة الإمام المقسط فحديث أبي هريرة عند الطبراني في الدعاء (١٣١٦) وفيه شريك ابن عبدالله بن أبي نمر ، صدوق بخطي .</p>	<p>(٣٩٦/١٦)</p> <p>وضعه الألباني (ص ٤٧٥)</p>	

رقم الحديث	طرف السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
٣٦٦٢	عن سفيان بن عيينة عن زائدة عن عبد الملك ابن عمر عن ربعي عن مرفوعاً: "اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر"	* ذكر الترمذي أن الثوري رواه عن عبد الملك بن عمر عن مولى لربعي عن ربعي عن حذيفة مرفوعاً. ورجح أبو حاتم الرازي في العلل (٣٨١ / ٢) رواية الثوري بزيادة "مولى لربعي" في السند والثوري حافظ فزيادته مقبولة. * مولى ربعي ، قيل اسمه هلال ولم يرو عنه إلا عبد الملك بن عمر ، وذكره ابن حبان في ثقاته كعادته - التهذيب (٨٧ / ١١). * وتوبع مولى ربعي من: عمرو ابن هريم عند أحمد (٣٩٩ / ٥) والترمذي (٣٦٦٣) وابن حبان (٣٢٧ / ١٥) من طريق سالم أبي العلاء المرادي ، وقد ضعف سالمًا ابن معين وأبو حاتم والنسائي ، وثقه العجلي وابن حبان - الميزان (١١٢ / ٢)	صححه الألباني (٢٠٠ / ٣) وقال العقيلي (٩٤ / ٤): "يسرى عن حذيفة بإسناد". وقال البزار وابن حزم: "لا يصح لأنه عن عبد الملك عن مولى ربعي وهو مجهول" التلخيص الحبير (١٩٠ / ٤).	فضل أبي بكر وعمر رضي الله عنهما .

رقم الحديث	طرف السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
		<p>والتهذيب (٤٤١ / ٣) .</p> <p>* وللحديث متابعة أخرى ،</p> <p>فقد ذكر ابن عدي بسنده عن</p> <p>مسلم بن صالح عن حماد بن</p> <p>دليل عن عمر بن نافع عن</p> <p>عمرو بن هرم عن ربعي عن</p> <p>حذيفة - الكامل (٦٦٦ / ٢) .</p> <p>* ورواه أيضاً من ثلاثة طرق</p> <p>عن مسلم بن صالح عن حماد بن</p> <p>دليل عن عمر بن نافع عن</p> <p>عمرو بن هرم قال : " دخلتُ أنا</p> <p>وجابر بن زيد على أنس " فروى</p> <p>نحو المتن السابق .</p> <p>* وعندني نظر في هذه المتابعة لما</p> <p>يلي :</p> <p>(١) مسلم بن صالح أو</p> <p>مسلم بن صالح كما في تهذيب</p> <p>الكامل (٢٣٧ / ٧) لم أجد لأهل</p> <p>العلم فيه كلاماً ، وقد اضطرب</p> <p>في روايته لهذا الحديث عن حماد</p> <p>ابن دليل وهو صدوق</p>		

رقم الحديث	طرف السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
		<p>(١٤٩٧). ويؤكد ذلك ما سيأتي في النقاط الآتية .</p> <p>(٢) عمرو بن هرم ، لم يذكره أحد في التابعين كما يظهر من السند السابق ، وليس له رواية عن الصحابة بل كل رواياته عن التابعين . انظر تهذيب الكمال (٢٧٧/٢٢) .</p> <p>(٣) عمر بن نافع ، هو الكوفي الذي يروي عن أنس رضي الله عنه وهو ضعيف - تهذيب الكمال (٥١٢/٢١) ، وليس هو عمر بن نافع المدني الذي لم يرو إلا عن القاسم بن محمد بن أبي بكر ، وليس له رواية عن البصريين أو الكوفيين (٥١٢/٢١) .</p> <p>(٤) يظهر من النقطين ٢ و ٣ أن في السند السابق خلطاً حيث جاء فيه : "عمر بن نافع عن عمرو بن هرم عن أنس"</p>		

رقم الحديث	طرف السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
		<p>والصواب أن عمر بن نافع هو الذي يروي عن أنس لا عمرو ابن هرم".</p> <p>وبهذا يعلم عدم دقة قول شيخنا العلامة ناصر الدين الألباني في صحيحته (٢٣٥ / ٣):</p> <p>« فالحديث جيد الإسناد ».</p> <p>* للحديث شواهد لا تخلو من ضعف انظر : الصحيحة للألباني (٢٣٣ / ٣ - ٢٣٦).</p>		
٣٧٩٩	عن الثوري عن عبد الملك بن عمر عن مولى لربيع عن ربيع عن حذيفة مرفوعاً: "إني لا أدري ما قدر بقائي فيكم فاقتدوا باللذين	انظر الحديث السابق (٣٦٦٢).	انظر الحديث السابق	انظر الحديث السابق.

رقم الحديث	طرف السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
	من بعدي ... "			
٣٨٠١	عن الأعمش عن عثمان بن عُمير هو أبو الْيَقْظَان عن أبي حرب بن أبي الأسود السديلي عن عبدالله بن عمرو مرفوعاً: " ما أظلت الخضراء ولا أقلت الغبراء أصدق من أبي ذر "	* عثمان بن عمير ضعيف واختلط وكان يدلس (٤٥٠٧) . * وللحديث شواهد كلها ضعيفة: (١) حديث أبي ذر عند الترمذي (٣٨٠٢) وابن حبان (٨٤ / ١٦) وفيه مرثد بن عبدالله الدماري ، ما روى عنه سوى ولده مالك ، قال الذهبي في الميزان (٨٧ / ٤): « مرثد بن عبدالله الدماري ويقال الزماني ، لا مرثد بن عبدالله البزني عن أبي ذر . فيه جهالة ، ذكره العقيلي وقال: لا يتابع على حديثه ، هكذا وجدت بخطي فلا أدري من أين نقلته إلا أنه ليس بمعروف ، وقد أفرد شيخنا أبو الحجاج عن مرثد بن عبدالله البزني ما روى عنه سوى ولده مالك ، فأما البزني فيكنى أبا الخير من كبار التابعين بمصر	صححه الألباني (٢٢٩ / ٣)	فضل أبي ذر الغفاري رضي الله عنه .

رقم الحديث	طرف السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
		<p>مات سنة تسعين .</p> <p>وقد وهم الشيخ الألباني في الصحيحة (٤٥٤ / ٥) وصحح هذا الطريق على شرط مسلم ظناً منه أن مرثداً هو البزني .</p> <p>(٢) حديث أبي الدرداء عند أحمد (٤٤٣ / ٦) والحاكم (٣٤٢ / ٣) وفيه علي بن زيد بن جدعان ضعيف .</p> <p>(٣) حديث أبي هريرة عند ابن سعد في طبقاته (٢٢٨ / ٤) وفيه أبو أمية بن يعلى ضعيف .</p> <p>وشواهد أخرى كلها ضعيفة .</p>		

المنزلة الثالثة

(لعدم توفر شرط من شروط الحسن عند الترمذي)

رقم الحديث	طرق السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث
٣٣	انظر المطلب الثاني من المبحث الثاني في الفصل الأول	-	-
٣٥٧	عن إسماعيل بن عياش عن حبيب بن صالح عن يزيد بن شريح عن أبي حسي المؤذن الحمصي عن ثوبان مرفوعاً: "لا يجل لامرئ ... ولا يؤم قوماً فيخص نفسه بدعوة دونهم ..."	* يزيد بن شريح ، ذكره ابن حبان في ثقاته وأما الدارقطني فيقول: يعتبر به -تهذيب الكمال (١٦٠ / ٣٢) . * والحديث اختلف فيه على يزيد بن شريح فمرة رواه: عن أبي أمامة ، ومرة: عن أبي هريرة ، وأقوى الطرق عنه ما رواه عن ثوبان ، وهي التي رجحها الترمذي . وقول الترمذي: "وفي الباب عن أبي هريرة وأبي أمامة" فيه نظر ، لأن تلك الأحاديث تدور على يزيد ، فلا يصلح الاستشهاد بها ، لأن مخرجها واحد ، وفيها دلالة على ضعف يزيد لا اضطرابه فيها . ولعل الترمذي حسن حديث يزيد عن ثوبان لذاته ، ولأنه كما قال: "أجود	قال الترمذي «هذا أجود إسناداً وأشهر» وقال ابن خزيمة : «غير ثابت» - صحيحه (٦٣ / ٣) وحسنه المباركفوري (٣٤٣ / ٢) وضعه الألباني (ص ٣٨) .

رقم الحديث	طرق السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		وأشهر " من الطرق الأخرى المروية عنه .	
٣٦٦	عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه قال: "كان رسول الله ﷺ إذا جلس في الركعتين كأنه على الرضف"	* في السند انقطاع ؛ لأن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه كما صرح بذلك الترمذي نفسه هنا. * لم أجد للحديث شواهد مرفوعة ولعل الترمذي حسنه رغم ذلك لسببين: الأول: قبول عدد من الحفاظ والنقاد لحديث أبي عبيدة عن أبيه رغم عدم سماعه منه ، لمعرفة حديثه وأحواله - انظر شرح علل الترمذي (٢٩٨/١) والنكت لابن حجر (٣٩٨/١) . الثاني: لا يوجد خلاف بين أهل العلم في مدلول المتن يؤكد ذلك قول الترمذي: « والعمل على هذا عند أهل العلم ، يختارون أن لا يطيل الرجل القعود في الركعتين الأوليين ولا يزيد على التشهد شيئاً » .	ضعفه الألباني (ص ٤٠) .
٥٣٠	انظر المطلب الأول من المبحث الثاني في الفصل الأول .	-	-

رقم الحديث	طرق السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث
٥٣٦	كسابقه .	-	-
٥٥١	انظر المطلب الثاني من المبحث الثاني في الفصل الأول .	-	-
٥٥٢	كسابقه	-	-
٧٤٦	عن أبي أحمد ومعاوية ابن هشام كلاهما عن سفيان عن منصور عن خيثمة عن عائشة قالت: "كان رسول الله ﷺ يصوم من الشهر السبت والأحد والاثنين ومن الشهر الآخر الثلاثاء والأربعاء".	* قال الترمذي هنا: «وروى عبدالرحمن بن مهدي هذا الحديث عن سفيان - الثوري - ولم يرفعه» . والسند منقطع بين خيثمة بن عبدالرحمن ابن أبي سبرة وعائشة رضي الله عنها . - انظر سنن أبي داود (٢١٢١) والتهذيب (١٧٩/٣) . * ولم أجده شاهداً ، بل وجدت ما يخالفه ، فقد سألت معاذة عائشة رضي الله عنها: "أكان رسول الله ﷺ يصوم ثلاثة أيام من كل شهر؟ قالت : نعم" قالت معاذة: "من أيه كان يصوم؟ قالت: كان لا يبالي من أيه صام" . صححه مسلم (١١٦٠) والترمذي (٧٦٣) وغيرهما .	رجح ابن حجر في الفتح (٢٦٧/٤) رواية ابن مهدي الموقوفة . وضعفه الألباني (ص ٨٧) .

رقم الحديث	طرق السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		ولعل الترمذي حسن حديث خثيمة عن عائشة لذاته لقوة رجال سنده ، ولم ير حديث معاذة معارضاً له ، وعلى أية الحال فالحديث في تطوع الصيام .	
٨٢٢	انظر المطلب الثاني	-	-
٨٣٢	انظر المطلب الثاني	-	-
٩٢٠	انظر المطلب الثاني	-	-
١٢١٨	انظر المطلب الثالث	-	-
١٥٤٤	انظر المطلب الثاني	-	-
١٥٦١	عن عبدالرحمن بن الحارث عن سليمان بن موسى عن مكحول عن أبي سلام عن أبي أمامة عن عبادة بن الصامت : " أن النبي ﷺ كان يُنفل في البدأة الربيع وفي القُقُول الثلث " .	* عبدالرحمن بن الحارث صدوق له أوهام (٣٨٣١) وسليمان بن موسى ، صدوق في بعض حديثه لين (٢٦١٦) . * خولف عبدالرحمن بن الحارث من : (١) سعيد بن عبدالعزيز ، عند البيهقي في السنن الكبرى (٣١٣/٦) . (٢) رجاء بن أبي سلمة ، عند ابن حبان (١٦٥/١١) . (٣) الأوزاعي ، عند الطبراني في المعجم الصغير (٢٦٩) .	قال البخاري في العلل الكبير (ص ٢٥٧): « لا يصح هذا الحديث إنما روى هذا الحديث داود بن عمرو عن أبي سلام مرسلاً ، وسليمان بن

رقم الحديث	طرق السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		<p>٤) ثور بن يزيد ، عند الطحاوي في شرح معاني الآثار (٢٣٩ / ٣) جميعهم روه عن سليمان بن موسى عن مكحول عن زياد بن جارية عن حبيب بن مسلمة مرفوعاً .</p> <p>فسند عبدالرحمن بن الحارث يُعد شاذاً خالف فيه من هو أولى منه .</p> <p>وحبيب بن مسلمة مختلف في صحبته - التهذيب (٢ / ١٩٠-١٩١) فالمحفوظ عن مكحول: هو عن زياد عن حبيب مرفوعاً .</p>	<p>موسى منكر الحديث وأنا لا أروي عنه شيئاً وصححه ابن حبان (١٦٥ / ١١)</p> <p>والحساکم (١٣٣ / ٢) من غير طريق عبدالرحمن بن الحارث وقال الألباني (ص ١٨٤): «ضعيف الإسناد» .</p>
١٦٤٢	<p>عن يحيى بن أبي كثير عن عامر العقيلي عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً: "عرض علي أول ثلاثة بدخلون</p>	<p>* عامر العقيلي ، لم يرو عنه غير يحيى بن أبي كثير ، وذكره ابن حبان في ثقلته - التهذيب (٥ / ٧٩) .</p> <p>ووالده اسمه: عقبة ، وقيل: عبدالله ، لم يرو عنه غير ابنه فهو مجهول - التهذيب</p>	<p>صححه ابن حبان (١٥١ / ١٠)</p> <p>والحساکم (٣٨٧ / ١)</p>

رقم الحديث	طرق السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث
	الجنة: شهيد وعفيف ومتعفف وعبد أحسن عبادة الله ونصح لمواليه".	(٢٥٢/٧). لم أجد في الشواهد ما يدل على أن هؤلاء الثلاثة هم أول من يدخلون الجنة وإن كان ورد في فضلهم بصورة عامة عدة أحاديث مفرقة. والظاهر أن الترمذي حسنه لتساهله في قبول بعض المجاهيل، ولأن المتن في الفضائل والترغيب.	وليسن خزيمة (٢٢٤٩). وضعه الألباني (ص ١٨٩).
١٧١٦	انظر المطلب الثالث	-	-
١٧٨١	عن مجاهد عن أم هانئ قالت: "قَدِمَ رسول الله ﷺ مكة وله أربع غدائر"	* نقل الترمذي هنا عن البخاري أنه لا يعرف لمجاهد سماعاً من أم هانئ. ومجاهد كثير المراسيل عن الصحابة، وقد أدرك أم هانئ من غير شك، إذ ولد سنة ٢٣هـ وأم هانئ رضي الله عنها ماتت بعد علي بن أبي طالب رضي الله عنه. ويشكل على قول من قال: إن حديثه عنها يحمل على إمكان اللقي كما هو مذهب مسلم في المعنعن؛ أن مجاهداً يرسل كثيراً حتى عمن عاصره، فقد تكلم عدد من النقاد في سماعه من عائشة وعلي ومعاوية	صححه الألباني (١٥٤/٢)

رقم الحديث	طرق السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث
		<p>وغيرهم رضي الله عنهم . انظر جامع التحصيل (ص ٢٧٣-٢٧٤) وكتابي موقف الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللقب والسماع في السند المعنعن (ص ٣٤٤-٣٤٥) .</p> <p>* لم أقف على شاهد له .</p> <p>ويظهر أن الترمذي حسنه - إن صح ثبوت ذلك ، فقد اختلفت النسخ في الحكم على هذا الحديث ، ففي بعضها " غريب " ، وفي بعضها " حسن غريب " - لقوة رجال السند عنده ولأن متن الحديث في وصف الحال شعر المصطفى ﷺ وليس هو في إثبات واجب أو تحريم .</p>	
١٨٣٨	انظر المطلب الثالث	-	-
١٩٢٦	عن محمد بن عجلان عن القعقاع بن حكيم عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً: "الدين النصيحة" .	اختلف فيه على محمد بن عجلان ، انظر السنن الكبرى للنسائي (١٥٧ / ٧) ثم خالفه من هو أوثق منه ، أقصد عمرو بن دينار ، فرواه عن القعقاع عن أبي صالح عن عطاء بن يزيد عن تميم الداري .	قال البخاري في الكبير (٤٦١ / ٦) بعد أن ساق طرق الحديث: « فدار

رقم الحديث	طرق السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		وهذا هو المحفوظ من حديث الثقات عن نعيم الداري صححه مسلم (٥٥) وابن حبان (٤٣٥ / ١٠) وغيرهما ، وما رواه ابن عجلان خطأ خالف فيه الثقات .	الحديث على نعيم الداري « تميم الداري » وقال في الصغير (٣٥ / ٢) : « ولم يصح عن أحد غير نعيم » . وصححه الألباني عن أبي هريرة .
٢١٠٦	عن عوسجة عن ابن عباس : « أن رجلاً مات على عهد رسول الله ﷺ ولم يدع وارثاً إلا عبداً . . . »	عوسجة لم يرو عنه إلا عمرو بن دينار ، فهو غير مشهور ، ولكن وثقه أبو زرعة وابن حبان - تهذيب الكمال (٤٣٤ / ٢٢) . ولا يعتمد بالمتابعة التي أخرجها الحاكم (٣٤٦ / ٤) عن عكرمة عن ابن عباس وقال بعدها : « هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه إلا أن حماد بن سلمة وسفيان بن عيينة روياه عن عمرو ابن دينار عن عوسجة مولى ابن عباس » وقد قال البيهقي في السنن الكبرى (٢٤٢ / ٦) في متابعة عكرمة : « غلط لا	قال البخاري في الكبير (٦ / ٧) : « لم يصح » . وقال النسائي في الكبرى (٨٨ / ٤) « عوسجة ليس بالمشهور . . . ولم نجد هذا الحديث إلا عنده » وقال

رقم الحديث	طرق السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		<p>شك فيه))، وهذا هو الصحيح .</p> <p>وسبب ذلك أن شيخ الحاكم أبا الحسين محمد بن أحمد بن تميم الخطاط القنطري راوي تلك المتابعة فيه لين كما قال ابن أبي الفوارس - تاريخ بغداد (١/ ٢٨٣) بل إن الحاكم نفسه ذكر أنه يهتم في بعض ما يرويه - معرفة علوم الحديث (ص ١٤٥) .</p> <p>والقنطري هذا يرويه عن أبي قلابة عبد الملك بن محمد ، وقد سأل الحاكم الدارقطني عنه فقال: « صدوق كثير الخطأ في الأسانيد والمتون ، لا يحتج بما ينفرده » - سؤالات الحاكم (ص ٣١) .</p> <p>وقال ابن خزيمة فيه: « حدثنا أبو قلابة قبل أن يختلط ويخرج إلى بغداد » التهذيب (٦/ ٤٢٠) .</p> <p>فالحديث ليس له متابع ولا شاهد فيما أعلم ولعل الترمذي حسنه لقوته عنده ولعله أخذ بتوثيق أبي زرعة لعوسجة .</p>	<p>المقبلي (٣/ ٤١٤):</p> <p>« ولا يتابع عليه » .</p> <p>وقال ابن قتيبة في مختلف الحديث (ص ١٧٦):</p> <p>« والفقهاء على خلاف ذلك إما لانهم عوسجة بهذا أو أنه ممن لا يثبت به فرض أو سنة... » .</p> <p>وضعه الألباني في الإرواء (٦/ ١١٤) .</p>
٢١٧٠	انظر المطلب الثالث	-	-

رقم الحديث	طرق السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث
٢١٩١	عن علي بن زيد بن جدعان عن أبي نضرة عن أبي سعيد مرفوعاً: "ألا إن بني آدم خلقوا على طبقات شتى، فمنهم من يولد مؤمناً ويموت مؤمناً... ومنهم من يولد كافراً ويموت مؤمناً... ألا وإن منهن حسن القضاء حسن الطلب... ألا وإن الغضب جرة في قلب ابن آدم. فمن أحس بشيء من ذلك فليصق بالأرض..."	* علي بن زيد بن جدعان ضعيف (٤٧٣٤). وهذا الحديث طويل توبع علي بن بعض فقراته في صحيح مسلم (١٧٣٨)، وفي مسند الشاميين للطبراني (٢٧٤٢)، وفي مسند الشافعية (٢٤٧/٢). ولكن ليس لبعض فقراته التي ذكرتها هنا شواهد صالحة للاعتبار.	قال الألباني في ضعيف الترمذي (ص ٢٤٩): «ضعيف لكن بعض فقراته صحيح». وقال الحاكم في المستدرک (٥٠٦/٤): «هذا حديث تفرد به بهذه السياقة علي بن زيد بن جدعان القشيري، والشيخان رضي الله عنهما لم يحتجا بعلي بن زيد».
٢٣٥٦	عن مجالد عن الشعبي	* مجالد بن سعيد ليس بالقوي (٦٤٧٨)	ضعفه الألباني

رقم الحديث	طرق السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	عن مروق عن عائشة قالت : "إن رسول الله ﷺ والله ما شبع من خبز ولحم مرتين في يوم".	وفي هذا الحديث لفظة منكرا ، وهي قوله "ولحم" والمحفوظ عن عائشة كما في صحيح مسلم (٢٩٧٤) : "لقد مات رسول الله ﷺ وما شبع من خبز وزيت في يوم واحد مرتين". فذكر اللحم في حديث مجالد منكر ، والمحفوظ لفظة "زيت" . وما يؤكد نكارة هذه اللفظة أيضاً حديث أنس "أن رسول الله لم يجتمع له غداء ولا عشاء من خبز ولحم إلا على ضفف" أخرجه أحمد (٢٧٠ / ٣) وصححه ابن حبان (٢٧٣ / ١٤) ومعنى "على ضفف" كما في النهاية لابن الأثير (٣ / ٩٥) : "الضيق والشدة".	(ص ٢٢٦) .
٢٤٥٩	عن أبي بكر بن أبي مريم عن ضمرة ابن حبيب عن شداد لبس أوس مرفوعاً : "الكيس من دان نفسه..."	* أبو بكر بن أبي مريم ضعيف وكان قد سرق بيته فاختلط (٧٩٧٤) . ولم أجد لهذا الحديث شاهداً يصلح للاعتبار . وقد أخرج الطبراني في المعجم الصغير (٨٦٣) ومسند الشاميين (١ / ٢٦٦) سنداً	صححه الحاكم (٥٧ / ١) ، (٢٥١ / ٤) . وضعه الذهبي في تلخيص المستدرک وكذا

رقم الحديث	طرق السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		آخر عن شداد بن أوس ولكنه مظلم جداً لا يصلح للاعتبار ؛ لأن فيه إبراهيم بن عمرو بن بكر السكسكي وهو ضعيف جداً - الميزان (١ / ٥١) ويرويه عن أبيه وهو متروك (٤٩٩٣) .	ضعفه الألباني (ص ٢٧٩) .
٢٤٦٤	عن أبي صفوان عن يونس عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن عبد الرحمن بن عوف قال: "ابتلينا مع رسول الله ﷺ بالضراء فصبرنا ، ثم ابتلينا بالسراء بعده فلم نصبر"	* أبو صفوان عبدالله بن سعيد الأموي ثقة (٣٣٥٧) . ويونس بن يزيد ثقة إلا أن في روايته عن الزهري وهماً قليلاً ، وفي غير الزهري خطأ (٧٩١٩) . هذا الحديث وقع في سنده علتان: ١) خطأ في الاسم ، فالمحفوظ عن الزهري أنه يرويه عن "إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف" وليس عن حميد بن عبد الرحمن ، هكذا رواه عن الزهري: ١ - شعيب بن أبي حمزة عند أبي نعيم في الحلية (١ / ١٠٠) . ٢ - معمر عند عبد الرزاق في المصنف (١١ / ٤٥٧) . ورواه عن يونس ابن المبارك في الزهد (ص ١٨٢) ، وعبدالله بن وهب عند أبي	قال الألباني: «حسن الإسناد» (٢ / ٣٠٠) .

رقم الحديث	طرق السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث
		<p>داود في الزهد (ص ١٣٥) على الصواب أي عن إبراهيم بن عبدالرحمن " وهذه الرواية هي الصحيحة المحفوظة .</p> <p>(٢) ورد عند ابن المبارك وعبدالرزاق وأبي داود أن إبراهيم بن عبدالرحمن سمع هذا الحديث من رجل من أهل الشام في مجلس معاوية ، يرويه عن أبيه عبدالرحمن بن عوف ، وهذا الرجل مبهم الاسم .</p> <p>ولعل الترمذي لم يفتن لعللة السند وعلى أية حال فالمتن موقوف .</p>	
٢٤٩٦	<p>عن أسباط بن محمد عن الأعمش عن عبدالله بن عبدالله الرازي عن سعد مولى طلحة عن ابن عمر مرفوعاً: "كان الكفل من بني إسرائيل"</p>	<p>* سعد مولى طلحة لم يوثقه غير ابن حبان وقال أبو حاتم : لا يعرف إلا بحديث واحد - تهذيب الكمال (١٠/٣١٨-٣١٩) .</p> <p>* وروى أبوبكر بن عياش عن الأعمش عن عبدالله الرازي عن سعيد بن جبير عن ابن عمر به ، وصححه ابن حبان (٢/١١١) ولكن الترمذي تكلم في هذا السند (٤/٦٥٨) وقال : « هو غير محفوظ » يعني ذكر سعيد بن جبير ، والصواب سعد</p>	<p>صححه الحاكم (٤/٢٥٤) وقال ابن كثير في البداية (١/٢٢٦): « حديث غريب جداً وفي إسناده نظر » . وضعفه الألباني (ص ٢٨٦) .</p>

رقم الحديث	طرق السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		مولى طلحة . فليس للحديث شواهد فيما أعلم .	
٢٦٣٠	انظر المطلب الأول	-	-
٢٦٧٧	انظر المطلب الأول	-	-
٢٦٨٠	عن سفيان بن عيينة عن ابن جريج عن أبي الزبير عن أبي صالح عن أبي هريرة رواية: "يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل يطلبون العلم فلا يجدون أحداً أعلم من عالم المدينة" .	* هذا الحديث لم أجد فيه بعد البحث تصريح ابن جريج وأبي الزبير بالسمع ، ولم يقل الترمذي مرفوعاً وكذا لم يقل عن رسول الله ﷺ بل قال: "رواية" وفي مسند أحمد (٢٩٩/٢): "إن شاء الله عن النبي ﷺ" . * ذكر القاضي عياض في ترتيب المدارك (٨٣/١) أنه يشهد له حديث لأبي موسى وحديث لجابر بن عبد الله ولكن لم يسق إسنادهما بالتمام ولم أجدها عند غيره فلم أعتد بهما . والظاهر أن الترمذي حسن الحديث لذاته لقوة رجاله .	صححه ابن حبان (٥٢/٩) والحاكم (٩١-٩٠/١) والقاضي في ترتيب المدارك (٨٢/١) . وضعه الألباني (ص ٣١٨) .
٢٧٣٦	انظر المطلب الأول	-	-

رقم الحديث	طرق السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
٢٨٢٠	انظر المطلب الثالث	-	-
٢٨٧٦	انظر المطلب الثالث	-	-
٢٨٩٥	عن سلمة بن وردان عن أنس بن مالك: «أن رسول الله ﷺ قال لرجلٍ من أصحابه : هل تزوجت يا فلان؟ قال: لا والله يا رسول الله ولا عندي ما أنزوج به قال: أليس مَعَكَ ﴿قل هو الله أحد﴾ ؛ قال: بلى قال: ثلث القرآن ، قال: أليس معكَ ﴿إذا جاء نصر الله والفتح﴾ ؛ قال: بلى قال: ربع القرآن . . . »	* سلمة بن وردان ضعيف وله منكرات عن أنس - تهذيب الكمال (١١/ ٣٢٦ - ٣٢٨) . * ولم أجِدْ لأكثر فقراته شواهد في أن سورة النصر ربع القرآن ، وسورة الكافرون ربع القرآن ، وسورة الزلزلة ربع القرآن .	قال ابن حجر في فتح الباري (٩/ ٦٢): « وهو حديث ضعيف لضعف سلمة وإن حسنه الترمذي فلعله تساهل فيه لكونه من فضائل الأعمال » وضممه الألباني (ص ٣٤٧) .
٢٩٥٠ + ٢٩٥١	عن عبد الأعلى عن سميد بن جبير عن ابن عباس مرفوعاً:	* عبد الأعلى بن عامر الثعلبي ، أكثر النقاد على تضعيفه - تهذيب الكمال (١٦/ ٣٥٤ - ٣٥٦) .	ضعفه الألباني (ص ٣٥٩) .

رقم الحديث	طرق السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث
	"من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار"	* لم أجده شواهد صالحة للاعتبار . وقال شيخنا الألباني في السلسلة الضعيفة (٢٦٥ / ٤): « المفهوم من قاعدة الترمذي في مثل قوله هذا أنه يعني حسن لغيره وإذا كان كذلك ففيه أمران: الأول: أنه يؤخذ عليه أننا لا نعلم . . . ما يشهد له . والآخر: أن إسناده ضعيف وهو كذلك وعلمته الثعلبي هذا » .	
٣٠٨٠	عن إسرائيل عن سمالك عن عكرمة عن ابن عباس قال: لما فرغ رسول الله ﷺ من بدر . . .	* رواية سمالك عن عكرمة فيها اضطراب (٢٦٢٤) . * لم أجده شاهداً . والظاهر أن الترمذي يقوي هذا السند لذاته ، فقد صحح عدة أحاديث من رواية سمالك عن عكرمة انظر: (٦٨٨) ، (١٢٦٨) ، (١٤٧٥) ، (٢٩٦٤) ، (٣٠٥٢) . ومما يؤكد اضطراب سمالك فيه أن زهير ابن معاوية رواه عنه عن عكرمة مراسلاً كما	صححه الحاكم (٣٢٧ / ٢) وقال ابن كثير في تفسيره لا (٢٨٣ / ٣): « إسناده جيد » وضعفه الألباني (ص ٣٧٨) .

رقم الحديث	طرق السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث
		عند ابن سعد في طبقاته (٢/ ٢٢-٢٣) .	
٣٠٨٤	عن أبي عبيدة عن أبيه عبدالله بن مسعود مرفوعاً: في أسرى بدر: "لا ينفلتن منهم أحد إلا بفداء أو ضرب عنق... إلا سهيل بن بيضاء".	* أبو عبيدة لم يسمع من أبيه كما قال الترمذي هنا ، وانظر الحديث المتقدم برقم (٣٦٦) . * لم أجد شاهداً لهذا الحديث وإن كان استشارة رسول الله ﷺ في أسرى بدر وتباين موقف أبي بكر وعمر رضي الله عنهما مذكوراً في صحيح مسلم من حديث ابن عباس (١٧٦٣) .	ضعفه الألباني (ص ٣٧٩) .
٣١٠٩	عن يعلى بن عطاء عن وكيع بن خُدُس عن أبي رزين مرفوعاً: "كان في عماء...".	* وكيع بن خُدُس لم يرو عنه إلا يعلى بن عطاء - تهذيب الكمال (٤٨٥ / ٣٠) . * لم أجد له شاهداً . ولعل الترمذي قواه لذاته لأنني وجلته صحح حديثاً فيه وكيع بن خُدُس برقم (٢٢٧٩) .	صححه ابن حبان (٨ / ١٤) وضعفه الألباني (ص ٣٨٢) .
٣١٨٧	عن علي بن زيد ابن جدعان عن أوس ابن خالد عن أبي هريرة مرفوعاً: "تخرج الدابة معها	* علي بن زيد بن جدعان ضعيف (٤٧٣٤) ، وأوس ابن خالد مجهول (٥٧٤) . * لم أجد له شاهداً مرفوعاً .	ضعفه الألباني (ص ٤٠٠)

رقم الحديث	طرق السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث
	خاتم سليمان . . . "		
٣١٩٠	عن أبي صالح عن أم هانئ عن النبي ﷺ في قوله تعالى: ﴿وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمُ الْمُنْكَرَ﴾ [العنكبوت: ٢٩] قال: "كانوا يخذفون أهل الأرض ويسخرون منهم".	* أبو صالح باذام مولى أم هانئ ضعيف (٦٣٤) . * لم أجده له شاهداً مرفوعاً.	صححه الحاكم (٤٠٩/٢) ، (٢٨٣/٤) . وضعه الألباني جـداً (ص ٤٠١) .
٣١٩٩	عن قابوس بن أبي ظبيان عن أبيه عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِنْ قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ﴾ [الأحزاب: ٤] . . .	* قابوس فيه لين (٥٤٤٥) . * لم أجده له شاهداً مرفوعاً . ولعل الترمذي قوى الحديث لذاته لأنني وجدته بصحح لقابوس عن أبيه عن ابن عباس برقم (٢٩١٣) ، (٣١٣٩) .	صححه ابن خزيمة (٨٦٥) والحاكم (٤١٥/٢) . وضعه الألباني (ص ٤٠٣) .
٣٢١٥	عن عبد الحميد بن بهرام عن شهر بن حوشب قال: قال ابن عباس: "تُهي رسول الله ﷺ عن	* شهر بن حوشب صدوق كثير الإرسال والأوهام (٢٨٣٠) . والترمذي يميل إلى تقوية أمره ، انظر الجامع (٥٨/٥) ، (٤٣٤/٤) وصححه برقم (٢١٢١) .	ضعفه الألباني (ص ٤٠٦) .

رقم الحديث	طرق السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	أصناف النساء إلا ما كان من المؤمنات المهاجرات . . . "	* هذا المتن موقوف على ابن عباس ومضمونه تقرير ما ذكر في القرآن الكريم في سورة الأحزاب آية رقم: [٥٠] .	
٣٤٩٩	عن ابن جريج عن عبدالرحمن بن سابط عن أبي أمامة قال: قيل يا رسول الله: أي الدعاء أسمع؟ قال: "جوف الليل الآخر، ودبر الصلوات المكتوبات"	* قال الحافظ ابن حجر في نتائج الأفكار (٢/ ٢٣٢): « قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب، قلت: فيما قاله نظر لأن له عللاً: إحداهما: الانقطاع . . لم يسمع عبدالرحمن بن سابط من أبي أمامة . ثانيها: عن عنة ابن جريج . ثالثها: الشذوذ، فإنه قد جاء عن خمسة من أصحاب أبي أمامة أصل هذا الحديث من رولية أبي أمامة عن عمرو بن عبسة، واقتصروا كلهم على الشق الأول . فزيادة "ودبر الصلوات المكتوبات" ضعيفة .	* ضعفه ابن حجر كما ذكرت وحسنه الألباني (١٦٨/٣) .
٣٥١٩	عن جُري النهدي عن رجل من بني سُليم قال: عَدَّهَن رسول الله ﷺ في يدي:	* جُري بن كليب النهدي فرَّق أبو داود والمزي وغيرهما بينه وبين جُري بن كليب السدوسي البصري، وفيه جهالة - تهذيب الكمال (٥٥٤/٤) .	ضعفه الألباني (ص ٤٥٨) .

رقم الحديث	طرق السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	"التسبيح نصف الميزان ، والحمد يملؤه والتكبير يملأ ما بين السماء والأرض ، والصوم نصف الصبر والطهور نصف الإيمان"	* فيه ألفاظ تخالف حديث أبي مالك الأشعري الذي صححه مسلم (٢٢٣) و الترمذي (٣٥١٧) . ففي هذا: "الصوم نصف الصبر" وفي حديث الأشعري "والصبر ضياء" وفي هذا: "التسبيح نصف الميزان" وفي حديث الأشعري: "وسبحان الله والحمد لله تملآن أو تملأ ما بين السموات والأرض" .	
٣٥٢٧	عن أبي الورد عن اللجلج عن معاذ مرفوعاً: "أي شيء تمام النعمة . . ."	* أبو الورد ثامة ، روى عنه الجريري وشداد الراسبي - تهذيب الكمال (٣٨٩ / ٣٤) . * لم أجده شاهداً .	ضعفه الألباني (ص ٤٦٢) .
٣٥٦٥	انظر المطلب الأول	-	-
٣٥٩٤	عن يحيى بن البيان عن الثوري عن زيد العمي عن معاوية بن قره عن أنس بن مالك مرفوعاً: « الدعاء لا يرد بين الأذان والإقامة » قال: فماذا	* يحيى بن البيان ، صدوق يخطئ كثيراً وقد تغير (٧٦٧٩) . قال الترمذي بعده: « وقد زاد يحيى بن البيان في هذا الحديث هذا الحرف: "قالوا فماذا نقول قال: سلوا الله العافية في الدنيا والآخرة" . ثم أخرجه من وجه آخر من دون هذه	حكم عليه شيخنا الألباني بأنه منكر بهذه الزيادة في إرواء الغليظ (٢٦٢ / ١) .

رقم الحديث	طرق السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	نقول يا رسول الله؟ قال: « سلوا الله العافية في الدنيا والآخرة » .	الزيادة وقال: « وهذا أصح » فهذه الزيادة منكرة خالف فيها الضعيف من هو أوثق منه وأحفظ .	
٣٦٠٧ + ٣٦٠٨	انظر المطلب الثالث: المسألة الأولى .	-	-
٣٨١٢	عن شريك عن أبي اليقظان عن زاذان عن حذيفة مرفوعاً: "إن استخلف عليكم فعصيتموه عذبتهم..."	أبو اليقظان عثمان بن عمير ، ضعيف واختلط وكان يدلس (٤٥٠٧) وقد اختلف على شريك فيه ، انظر الكامل لابن عدي (١٣٣١ / ٤) . لم أجده شاهداً . وهو في فضائل حذيفة رضي الله عنه .	ضعفه الألباني (ص ٥١٣) .
٣٨١٩	عن عمر بن أبي سلمة ابن عبد الرحمن عن أبيه عن أسامة بن زيد مرفوعاً: "أحب أهلي إلي من قد أنعم الله عليه..."	عمر بن أبي سلمة صدوق بخطي (٤٩١٠) وأكثر النقاد على تضعيفه تك (٣٧٦ / ٢١) وقال الترمذي كما في نسخة الكروخي (ق ٢٥٩ / ١): « هذا حديث حسن وكان شعبة يضعف عمر بن أبي سلمة » . لم أجده شاهداً .	صححه الحاكم (٤١٧ / ٢) . (٥٩٦ / ٣) . وضعفه الألباني (ص ٥١٤) .

رقم الحديث	طرق السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهد	حكم العلماء على الحديث
		ولعل الترمذي حسنه لعموم الأحاديث الواردة في فضل أسامة بن زيد رضي الله عنهما من دون مراعاة لتطابق الألفاظ وإنما اكتفاء بعموم المعنى ومجمل الأمر .	
٣٩٣١	عن قتادة عن الحسن عن سمرة مرفوعاً: "سام أبو العرب..."	رواية الحسن عن سمرة اختلف في اتصالها ولكن الترمذي يراها متصلة ، انظر: الحديث المتقدم في المنزلة الأولى (٢٥١) . وفي السند علة أخرى ، فإن قتادة مدلس وقد عنعن هنا ولم أجده تصريحه بل وجدت في المسند من رواية شيان عنه يقول: « وجدت الحسن عن سمرة » (٩/٥) . وكذلك في رواية روح من كتابه عن يزيد بن زريع عن قتادة قال: « حدث الحسن عن سمرة » المسند (١٠/٥) فهذه العبارة مشعرة بأن قتادة لم يسمع هذا الحديث من الحسن لا سيما وهو مدلس ولم يأت ما يدل على سماعه لهذا منه .	ضعفه الألباني (ص ٥٢٥) .

المبحث الثاني

دراسة الأحاديث التي قال فيها : حسن غريب

المطلب الأول

هل كلها من قبيل الحسن لذاته ؟

ذهب عدد من العلماء قديماً وحديثاً إلى أن الترمذي يطلق : « حسن غريب » على الحديث الحسن لذاته ، ويميزه عما يقول فيه : « حسن » ، والذي يريد به الحسن لغيره كما يرى أصحاب هذا القول ، فما يقول فيه : « حسن غريب » أقوى مما يقول فيه : « حسن » .

ومن هؤلاء الحافظ ابن حجر فيما نقله عنه البقاعي فقد قال : « وأما الترمذي فلا ينسب إلى الغفلة لأنه يستعمل الحسن لذاته في المواضع التي يقول فيها : « حسن غريب » ونحو ذلك »^(١) .

ومن المعاصرين شيخنا العلامة ناصر الدين الألباني رحمه الله فقد قال : « من لهم معرفة بهذا العلم يعلمون أن الحديث الذي يقول فيه الترمذي : « حسن غريب » : هو أقوى من الحديث الذي يقول فيه : « حسن » فقط ، ذلك لأن قوله الأول يعني (حسن لذاته) ، وقوله الآخر يعني (حسن

(١) النكت للبقاعي (ق ٤٨/ب) .

لغيره) ^(١) ، وقال : « جمع الترمذي بين لفظتي : « غريب » و « حسن » إنما يعني في اصطلاحه أنه (حسن لذاته) بخلاف ما لو قال : « حديث حسن » فقط دون لفظة (غريب) فإنه يعني أنه (حسن لغيره) ، وبخلاف ما لو قال : « حديث غريب » فقط ، فإنه يعني أن إسناده ضعيف . . . فاحفظ هذا فإنه هام » ^(٢) .

وكذلك الأستاذ الدكتور نور الدين عتر فقد قال : « أما بالنسبة لأبي عيسى فإنه غالباً ما يميز الحسن لذاته بقوله : « حسن غريب » أو نحو ذلك . . . وسكت عن تعريف الحسن لذاته لعدم الإشكال فيه » ^(٣) .
ويفهم من كلام بعض العلماء أن (حسن غريب) مثل (حسن) ، والفرق فقط في وجود غرابة في ذلك السند الذي حكم عليه بالغرابة مع الحسن .

ومن هؤلاء شيخ الإسلام ابن تيمية فقد قال : « فالترمذي إذا قال : « حسن غريب » قد يعني به أنه غريب من ذلك الطريق ، ولكن المتن له

(١) دفاع عن الحديث النبوي والسيرة (ص ٦٥) .

(٢) السلسلة الضعيفة (٢/ ١٨٥) .

(٣) الإمام الترمذي (ص ١٧١) .

شواهد صار بها من جملة الحسن»^(١) .

وكذلك الحافظ ابن سيد الناس فقد قال شارحاً لحكم الترمذي على حديث يرويه صالح مولى التوأمة عن ابن عباس^(٢) بأنه : « حسن غريب » ، « وغبابته ترجع إلى الإسناد ، فلا ينافي الحسن فقد ذكر في معناه عدة أحاديث »^(٣) .

ووجدت في كلام الحافظ ابن حجر ما يدل على أنه يقع في (حسن غريب) عند الترمذي الحديث الضعيف المعتضد بمثله ، فقد نقل عن الترمذي أنه قال في حديث : « حسن غريب » وعلق على ذلك بقوله : « وإذا جاء الخبر من طريقين كل منهما ضعيف قوي أحد الطريقين بالآخر ومن ثم حسنه الترمذي »^(٤) ، وفي هذا ما يتنافى مع كلامه السابق متى ما فهم على أن المراد منه التعميم .

وقد قمت بجمع الأحاديث التي قال فيها الترمذي : « حسن غريب » كما وردت في نسخة الكروخي المخطوطة وقد بلغت [٥١٣] حديثاً ،

(١) مجموع الفتاوى (٢٤ / ١٨) .

(٢) جامع الترمذي (٣٩) .

(٣) النفع الشذي (ق ٩٣ / ب) .

(٤) أجوبة الحافظ ابن حجر عن أحاديث المصاييح الملحقه بآخر مشكاة المصابيح (١٧٧٨ / ٣) .

ونظرت في أسانيدھا لأتحقق من دقة قول أصحاب القول الأول فوجدت ما يلي :

٢٩٠ حديثاً سندھا ضعيف أي ٥٦,٥٠٪ من مجمل الأحاديث .
١٤٤ حديثاً في السند من خف ضبطه فتستحق أن توصف بأنها من الحسن لذاته أي ٢٨,١٪ .

٧٩ حديثاً سندھا صحيح أي ١٥,٤٪ .
وسترى مستند ذلك في القائمة التي ذكرت فيها الحكم على كل سند قال فيه الترمذی : « حسن غريب » .

فالقول بأن الترمذی خص الحسن لذاته بما يقول فيه : « حسن غريب » قول غير دقيق - في نظري - لأن ذلك لا ينطبق إلا على ٢٨,١٪ من مجمل الحسان الغرائب عنده وأما الأسانيد الضعيفة فتساوي ٥٦,٥٠٪ من مجمل الحسان الغرائب عنده .

ويبدو لي أن أصحاب ذلك القول اختاروه ؛ لأنه يحل لهم بعض الإشكالات في تعريف الترمذی .

ومما يؤكد أن الترمذی لم يخص الحسن لذاته بما يقول فيه : « حسن غريب » أني وجدته في عدد من المواضع يطلق هذا الحكم على حديث في سنده ضعف عنده لا يمكن أن يوصف معه بأنه أراد به الحسن لذاته ،

ومن الأمثلة على ذلك :

١- حديث رقم (٧٢٠) قال فيه : « حديث حسن غريب . . وقال محمد : لا أراه محفوظاً ، قال أبو عيسى : وقد رُوي هذا الحديث من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ولا يصح إسناده » .

وهذا الحديث انتقده عدد من كبار الأئمة النقاد^(١) ، وظاهر قول الترمذي : « ولا يصح إسناده » أنه موافق لهم في انتقاده ، ومع ذلك قال فيه : « حسن غريب » .

٢- حديث رقم (٣٣٢٨) قال فيه : « هذا حديث حسن غريب ، وسهيل - ابن عبد الله القطعي - ليس بالقوي في الحديث ، وقد تفرد بهذا الحديث عن ثابت »^(٢) .

٣- حديث رقم (٣٠٩٥) قال فيه : « هذا حديث حسن غريب ، لا نعرفه إلا من حديث عبد السلام بن حرب ، وغطيف بن أعين ليس

(١) انظر : مسائل أحمد لأبي داود (ص ٢٩٢) وتهذيب مختصر سنن أبي داود لابن القيم

(٣/ ٢٦٠) ونصب الراية (٢/ ٤٤٨ - ٤٤٩) والتلخيص الحبير (٢/ ٨٩) .

(٢) الجملة الاعتراضية من عندي للإيضاح ، وقوله « حسن غريب » في الكروخي (ق ٢٢٦/ ١) وليس في المطبوع .

بمعروف في الحديث»^(١) .

٤- حديث رقم (١٤٨٥) قال فيه : « هذا حديث حسن غريب لا نعرفه من حديث ثابت البناني إلا من هذا الوجه من حديث ابن أبي ليلى » وقد ذكر في علله الصغير^(٢) أن ابن أبي ليلى كثير الخطأ وأنه لا يحتاج بما تفرد به .

٥- حديث رقم (١٧١٥) ، فيه ابن أبي ليلى أيضاً ، وقد تقدم قوله فيه ، وكذلك في السند انقطاع لأنه من رواية الحكم عن مقسم ولم يسمع منه إلا خمسة أحاديث ليس هذا الحديث منها ، وانظر كلام الترمذي في ذلك في حديث (٥٢٧) وحديث (٨٨٠) ، فهذا الحديث مع انقطاعه يوجد فيه رجل ضعيف أيضاً !!

٦- حديث رقم (٢٠٣٤) من رواية إسماعيل بن عياش عن عمار ابن غزية المدني ، وقد صرح الترمذي بأن حديث إسماعيل عن أهل الحجاز والعراق فيه مناكير كما في حديث رقم (٢١٢٠) مثلاً .

٧- حديث رقم (٢٥١٢) فيه المثنى بن الصباح ، وقد ضعفه في عدة أحاديث : (٦٣٧ ، ٦٤١ ، ١١١٧ ، ١٣٩٩) .

(١) قوله « حسن غريب » في الكروخي (ق/٢٠٤/١) وليس في المطبوع إلا قوله « غريب » فقط .

(٢) العلل الصغير (٧٤٦/٥) .

٨- حديث رقم (٢٦٤١) قال فيه : « هذا حديث حسن غريب مُفسّر لا نعرفه مثل هذا إلا من هذا الوجه »^(١) ، وفي سنده: عبد الرحمن بن زياد الإفريقي ، وقد ضعفه في عدة أحاديث : (٥٤ ، ٤٠٨ ، ١٩٨٠ ، ٢٥٩٩ ، ٢٩٣٠ ، ٣٥١٨) .

٩- حديث رقم (١٤٢٣) قال فيه : « حديث علي حديث حسن غريب من هذا الوجه ، وقد روي من غير وجه عن علي عن النبي ﷺ . . . ولا نعرف للحسن سماعاً من علي بن أبي طالب . . » .

١٠- حديث رقم (٣٠٤٧) وهو من رواية أبي عبيدة عن أبيه عبد الله بن مسعود وقد نص الترمذي في عدة مواضع على أنه لم يسمع من أبيه : (١٧٩ ، ٣٦٦ ، ١٠٦١ ، ١٧١٤ ، ٣٠٨٤) .

١١- حديث رقم (١٥١٩) قال فيه : « هذا حديث حسن غريب وإسناده ليس بمتصل ، وأبو جعفر محمد بن علي بن الحسين لم يدرك علي ابن أبي طالب » .

١٢- حديث رقم (٣٥٣٤) يرويه عُمارة بن شبيب عن رسول الله ﷺ ، وقال فيه الترمذي : « هذا حديث حسن غريب . . ولا نعرف

(١) هكذا في الكروخي (ق ١٧٣/ب) ، وفي المطبوع لا توجد كلمة « حسن » .

لُعْمَارَةِ سَمَاعاً عَنِ النَّبِيِّ ﷺ « فسنده مرسل عنده .

فهل يصلح أن يقال في الأمثلة السابقة أن الترمذي يراها من قبيل الحسن لذاته أو أنه يخص (حسن غريب) بالسند الذي فيه راوٍ خفيف الضبط ؟!

وللمزيد من الأمثلة الأخرى المشابهة لما سبق يُرجع إلى قائمة (حسن غريب) المذكور آخر هذا المبحث ^(١) .

وبما تقدم ظهر لنا أن مقولة أصحاب القول الأول غير صحيحة ، سواء على صعيد الدراسة الاستقرائية التي أجريتها ، أو على صعيد الأحكام النقدية للترمذي نفسه .

ومما يزيد الأمر وضوحاً إن شاء الله أن الترمذي قد شرح معنى الغرابة في علله الصغير ^(٢) ، وبين أن لها معاني عند أهل الحديث تدور على ثلاثة معان :

الأول : التفرد المطلق .

الثاني : التفرد النسبي .

(١) انظر الأحاديث الآتية : (١٠٨٩ ، ١٣٦٦ ، ١٦٥٢ ، ٢١٦٤ ، ٢٣٧٥ ، ٢٣٧٨ ، ٢٣٩٦ ،

٢٥٠٥ ، ٣٠٥٥ ، ٣٠٩١ ، ٣٢٥٥ ، ٣٢٩٤ ، ٣٥٨٥ ، ٣٦٩٢) .

(٢) العلل الصغير (٧٥٨ / ٥ - ٧٦٣) .

الثالث : التفرد بزيادة في المتن .

وعلى مقتضى رأي أصحاب القول الأول ، يكون الترمذي يستعمل الغرابة حين اقترانها بالحسن بمعنى القوة ، فما يقول فيه : « حسن » فقط يكون عنده من الضعيف المعتضد بمثله أي الحسن لغيره ، وأما إذا كان الحديث أقوى إسناداً فإنه يضيف إلى كلمة (حسن) كلمة (غريب) .

وهذا فيه نظر ؛ لأن المدقق في الكلام النظري والتطبيق العملي عند الترمذي سيجد أن كلمة (غريب) يأتي بها مضافة مع (الحسن) أو مع (الصحيح) بغرض بيان التفرد ، فهي مصطلح فني من مصطلحات الصناعة الحديثية يستفاد منه وجود تفرد في الحديث ، ولا يدل على معنى للحكم مغاير إذا أضيف للحسن أو للصحيح .

ويستعمل الترمذي كلمة (غريب) غالباً لبيان تفرد الثقة ومتوسط الحفظ والضعيف ، ولا يوجد في كلامه ما يدل على أنه يخص بها الراوي الذي في حفظه خلل يسير حين يقول في حديث إنه : « حسن غريب » .

ونصوص الترمذي كلها دالة على أنه يستغرب الحديث بسبب التفرد وليس لمكانة الراوي ، وفيما يلي بعض الأمثلة الدالة على ذلك :

حديث رقم (١٢٨٥) أخرجه عن مخلد بن خفاف عن عروة عن عائشة

مرفوعاً: «الخراج بالضمان» وقال فيه: «هذا حديث حسن»^(١).

ثم أخرج بعده (١٢٨٦) عن المقدمي عن هشام بن عروة عن عروة عن عائشة مرفوعاً بمثله.

وقال فيه: «هذا حديث حسن صحيح، غريب من حديث هشام بن عروة».

ومدار السند واحد والمتن واحد أيضاً، والغرابة جزئية أو نسبية وتحديدًا يستغرب من حديث هشام بن عروة، وهو حديث صحيح عنده.

ومثال آخر برقم (١٠٤٦) حديث انفرد به الحجاج بن أرطاة - وهو ليس بالقوي - عن نافع عن ابن عمر، وقال فيه: «هذا حديث حسن، غريب من هذا الوجه وقد روي من غير هذا الوجه عن ابن عمر عن النبي ﷺ» وهذا سند ضعيف كما ترى.

وقال في حديث برقم (٣٥٥٠): «هذا حديث حسن، غريب من حديث محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وقد روي عن أبي هريرة من غير هذا الوجه»، وهذا السند كما نلاحظ يستحق أن يوصف بأنه حسن لذاته.

(١) هكذا في الكروخي (ق ٩٤/أ) وفي المطبوع: «حسن صحيح».

والأمثلة على ذلك كثيرة جداً في جامع الترمذي يستغرب فيها أحاديث لضعفاء ومتوسطي الحفظ وللثقات .

والذي أرجحه أن ما يقول فيه الترمذي : « حسن غريب » ليس أقوى مما يقول فيه « حسن » بل في بعض ما يقول فيه : « حسن » ما هو أقوى من كثير مما يقول فيه : « حسن غريب » ، كما أن في بعض ذلك ما هو أقوى من بعض ما يقول فيه : « حسن » ومن غير شك يوجد في كلا الحكمين : الصحيح والحسن لذاته والضعيف المنجبر .

وقد ذكرت في آخر المبحث السابق أن ما يقارب ١٩٪ مما أطلق الترمذي فيه التحسين هو من الحسن لذاته .

ولا أستطيع الحكم بحكم كلي في تفضيل أحدهما على الآخر ، لأن من أطلق القول بأن ما قيل فيه : « حسن غريب » أقوى مما قيل فيه : « حسن » فقط ، اعتمد على أمثلة جزئية راعى فيها ما يثبت صحة قوله ، ولو أعطى النظر حقه لعلم أن هناك أمثلة كثيرة تدل على نقيض دعواه ، والواجب - في نظري - لمن أراد البحث في مثل هذه المسائل أن يراعي جوانب الإثبات والنفي ، أي يهتم بالأمثلة النافية لدعواه كما يهتم بالأمثلة المثبتة لها .

والذي أميل إليه أن لا فرق في القوة الاحتجاجية بين (الحسن) و (حسن غريب) يؤيد ذلك أن الترمذي قال في عدد من الأحاديث :

« هذا حديث حسن لا نعرفه إلا من هذا الوجه . . . »^(١) أو نحو هذه العبارة التي هي في الحقيقة مماثلة لقوله: « حسن غريب » ولو كان لحسن غريب عنده معنى مختلف للزمه إضافة كلمة (غريب) في حكمه على تلك الأحاديث .

ومستندي في ذلك الأسباب التي ذكرتها سابقاً والتي تتلخص :

- ١- أثبت الاستقراء الذي قمتُ به أن ١, ٢٨٪ فقط من مجمل ما قيل فيه (حسن غريب) يصلح أن يوصف بأنه حسن لذاته ، وأن ٥, ٥٦٪ ضعيف ، و ٤, ١٥٪ يعد صحيحاً .
- ٢- ظهر من عدة نصوص أن الترمذي يضعف بعض ما يقول فيه : « حسن غريب » .
- ٣- أن كلام الترمذي في معاني الغرابة وتطبيقاته العملية تدل بجلاء على أنه يستعمل كلمة (غريب) حين الإضافة مع (الحسن) و (الصحيح) غالباً بسبب التفرد وليس لمكانة الراوي وبيان درجة ضبطه وأحياناً يقصد بها غرابة لفظة في المتن كما ذكر في علله الصغير .

(١) انظر مثلاً الأحاديث : (٢٧٤ ، ٣٦٨ ، ٤٠٦ ، ٤٦٤ ، ٦٠٥ ، ١٢٠٩ ، ١٢١٨ ، ١٥٤٨ ،

١٦٣٩ ، ١٧١٦ ، ١٨١٦ ، ١٨٢٦ ، ١٩٩٣ ، ٣٥٤٢) .

المطلب الثاني

حكم الترمذي على حديث متوسط الحفظ

انتهى بنا المقام في المطلب السابق إلى عدم صحة قول بعض العلماء إن الترمذي خص الحسن لذاته بما يقول فيه : « حسن غريب » . واستتباعاً لما سبق وإتماماً للبحث وحتى تكتمل أجزاء الصورة لدى المهتمين رأيت من المناسب أن أذكر موقف الترمذي من حديث الراوي متوسط الحفظ أو خفيف الضبط هل يحكم على كل حديثه بأنه : « حسن غريب » أم أن حكمه على مروياته يتنوع ؟

والذي توصلت إليه بعد الدراسة أن الترمذي لا يُطلق حكماً واحداً أو اصطلاحاً محدداً على كل ما يرويه خفيف الضبط كما يفعل المتأخرون الذين يصفون حديث ذلك الضرب من الرواة بالحسن لذاته ، بل يتنوع حكمه فيصحح تارة ، ويحسنه تارة ويجمع بين الحسن والغرامة تارة أخرى ومن ذلك :

أنه ذكر محمد بن إسحاق ومحمد بن عجلان في علله الصغير^(١) وذكر أن بعض أهل الحديث تكلموا فيها من قبل حفظها ، ومع ذلك فقد صحح

(١) العلل الصغير (٥ / ٧٤٥) .

لها أحاديث كثيرة^(١).

وقد صحح^(٢) حديثاً برقم (٢٥٩٢) وقال فيه: « والمفضل بن صالح ليس عند أهل الحديث بذلك الحافظ » ، وحقه أن يحسنه فقط كما هو غالب تصرفاته .

وقد صحح عدة أحاديث لمحمد بن عبد الله بن عقيل : (٣٤ ، ١٢٨ ، ٩٩٧ ، ١١٢) ، مع قوله فيه : « هو صدوق ، وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه »^(٣) .

وقد صحح حديثاً برقم (٨٧٣) وفي سنده إسماعيل بن عبد الملك المكي وقد سأل البخاري عنه فقال له : « صدوق »^(٤) ، وقد تكلم فيه غير واحد من النقاد^(٥) .

وقد صحح حديثاً برقم (١٤٥) في سنده داود بن حصين مع أنه غمزه

(١) صحح لمحمد بن إسحاق مثلاً : (٢٢ ، ٢٣ ، ١١٥ ، ١٥٤ ، ١٨٩ ، ٣٠٨ ، ٣٩٨ ، ٥٢٦ ،

٥٤٣ ، ١٤٩٧) ولمحمد بن عجلان مثلاً : (٣٦ ، ٥١١ ، ١٦٦٨ ، ٢٦٣٨ ، ٣٠٠٥) .

(٢) في المطبوع (صحيح) فقط وفي الكروخي (ق ١٧٠ / أ) : « حسن صحيح » .

(٣) الجامع (٩ / ١) .

(٤) العلل الكبير (ص ٣٩٢) .

(٥) تهذيب التهذيب (٢٧٦ / ١) .

في حفظه في موضع آخر^(١).

وصحح عدة أحاديث لعل بن زيد بن جدعان : (١٠٩ ، ٥٤٥ ، ١١٤٦ ، ٢٣٣٠ ، ٣٩٠٢) وقد قال فيه : « وعلي بن زيد صدوق إلا أنه ربما يرفع الشيء الذي يوقفه غيره »^(٢) ، وكلام النقاد قبله في ضعف ضبطه معروف لا يخفى على مثل الترمذي^(٣).

وإذا نظرت في القائمة الأولى التي خصصتها لدراسة الأحاديث التي قال فيها : « حسن » فقط ، فسترى جملة من الأحاديث التي تنطبق عليها شروط الحسن لذاته ، وكذلك في القائمة الثانية المخصصة لدراسة (حسن غريب) فقد أطلق هذا الحكم على (١٤٤) حديثاً في روايتها من هو متوسط الحفظ .

فعلم بذلك أنه يحكم على حديث متوسط الحفظ أو من في حفظه خلل يسير في نظره هو بعدة أحكام ، فيصحح له ويحسن مع الغرابة .

(١) الجامع (٤٤٨/٣) .

(٢) الجامع (٤٦/٥) .

(٣) تهذيب التهذيب (٣٢٢/٨) .

ولعل من أظهر الأدلة وأقوى البراهين على تنوع أحكام الترمذي وعدم اقتصاره على حكم واحد هو ظاهرة اختلاف حكمه على السند الواحد ، فمن الأمثلة على ذلك مما له علاقة بقوله : « حسن غريب » :

المثال الأول : أخرج برقم (١٤٠٣) حديثاً قال فيه : « حدثنا محمد بن بشار حدثنا معدي بن سليمان هو البصري عن ابن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « ألا من قتل نفساً معاهداً له ذمة الله . . . » ثم قال : « وفي الباب عن أبي بكرة ، قال أبو عيسى : حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح ، وقد روي من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ . »

وقد أخرج برقم (٢١٦٤) بالسند نفسه من أوله إلى آخره حديث : « من صلى الصبح فهو في ذمة الله . . . » .

ثم قال : « وفي الباب عن جندب وابن عمر ، وهذا حديث حسن غريب من هذا الوجه » .

فلاحظ السند هو ، وكلا الحديثين لهما شواهد ، ومع ذلك صحح الأول واكتفى في الثاني بقوله : « حسن غريب » ، ومعدي بن سليمان نقل الترمذي عن شيخه البخاري قوله « هو بصري منكر الحديث

ذاهب»^(١)، وضعفه عدد من كبار النقاد^(٢).

المثال الثاني: أخرج برقم (١٦٦٩) حديثاً قال فيه: «حدثنا زياد بن أيوب حدثنا يزيد بن هارون أنبأنا الوليد بن جميل الفلسطيني عن القاسم أبي عبد الرحمن عن أبي أمامة عن النبي ﷺ: «ليس شيء أحب إلى الله من قطرتين...» ثم قال: «هذا حديث حسن غريب».

وقد أخرج برقم (١٦٢٧) السند السابق نفسه بمتن آخر وقال: «هذا حديث حسن صحيح» وأخرج برقم (١٦٢٤) السند السابق نفسه بمتن مختلف وقال: «هذا حديث غريب».

وقد سأل البخاري عن الوليد بن جميل فقال له: «مقارب الحديث»^(٣)، فلم يحكم على مروياته بحكم واحد مع اتحاد السند!!

المثال الثالث: أخرج برقم (١٨١٥) حديثاً قال فيه: «حدثنا محمد بن سهل بن عسكر البغدادي وعبد الله بن عبد الرحمن قالا حدثنا يحيى بن حسان حدثنا سليمان بن بلال عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن النبي ﷺ قال: «بيت لا تمر فيه جياع أهله». وفي الباب عن سلمى امرأة

(١) العلل الكبير (ص ٣٩٦).

(٢) تهذيب الكمال (٢٨/٢٥٨).

(٣) العلل الكبير (ص ٢٧٠).

أبي رافع . قال أبو عيسى : هذا حديث حسن غريب لا نعرفه من حديث هشام بن عروة إلا من هذا الوجه .

وقد أخرج برقم (١٨٤٠) بالسند السابق نفسه ^(١) ولكن بمتن آخر قال : « هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه ، لا نعرفه من حديث هشام بن عروة إلا من حديث سليمان بن بلال » ، والحديثان صحيحهما مسلم ^(٢) .

المثال الرابع : أخرج حديثاً برقم (٢٧٧٣) قال فيه : « حدثنا أبو عمار الحسين بن حريث حدثنا علي بن الحسين بن واقد حدثني عبد الله بن بريدة قال سمعت أبا بريدة يقول : « بينما النبي ﷺ يمشي إذ جاءه رجل ومعه حمار . . . » وقال بعده : « هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه ، وفي الباب عن قيس بن سعد بن عبادة » .

وقد أخرج حديثاً آخر برقم (٣٧٧٤) بالسند السابق نفسه تماماً وقال فيه : « هذا حديث حسن غريب ، إنما نعرفه من حديث الحسين بن واقد » .

(١) أخرج السند عن محمد بن سهل عن يحيى بن حسان ، وفي آخر الحديث ذكر أنه يرويه أيضاً عن عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي عن يحيى بن حسان أيضاً ، فالحديثان متماثلان .

(٢) صحيح مسلم (٢٠٤٦ ، ٢٠٥١) عن عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي الحافظ المعروف به ، وهو شيخه وشيخ الترمذي في هذا الحديث .

وأخرج حديثين آخرين برقمي (٣٦٨٩) و (٣٦٩٠) وحكم عليها بقوله : « هذا حديث حسن صحيح غريب » .

وعلي بن حسين بن واقد متوسط الحفظ ، فقد قال الحافظ ابن حجر فيه : « صدوق يهم »^(١) .

المثال الخامس : أخرج خمسة أحاديث بسند واحد عن أبي عبد الرحمن عبد الله بن يزيد المقرئ عن سعيد بن أبي أيوب عن أبي مرحوم عن سهل ابن معاذ عن أبيه :

حكم على اثنين منها بالحسن فقط : (٥١٤) و (٢٤٨١) .

وحكم على اثنين منها بالحسن مع الغرابة : (٢٠٢١) وكرره برقم (٢٤٩٣) ، والحديث الثاني (٣٤٥٨) .

وحكم على واحد منها بأنه منكر^(٢) : (٢٥٢١) .

فلاحظ مبلغ الاختلاف مع أن السند واحد ، ويبدو لي أنه حين أضاف

(١) التقریب (٤٧١٧) .

(٢) هكذا في الكروخي (ق ١٦٥/أ) وفي المطبوع : « حسن » ، وقال المباركفوي (٧/٢٢٤) :

(منكر) وفي بعض النسخ (حسن) وورد في متن الجامع المطبوع مع تحفة الأحوذى : « منكر حسن » وهذا تلفيق سيئ لا يلتفت إليه لشذوذه .

الغرامة إلى الحسن نظر إلى غرامة ألفاظ المتن كما ألمح الحافظ ابن رجب^(١) إلى ذلك حين فسر معنى قول : « حسن غريب » عند الترمذي .
وعلى أية حال فالنصوص السابقة - فيما أظن - كافية في تدعيم دعواي أن الترمذي لا يُعطي كل مرويات متوسط الحفظ حكماً واحداً كما لم يخصصها بقوله : « حسن غريب » كما رأى بعض أهل العلم .



(١) انظر الفصل الأول من هذا الباب .

توضيحات حول الدراسة

حسن غريب

(١) في التوضيحات السابقة المتعلقة بدراسة الأحاديث التي يقول الترمذي فيها: « حسن » ذكرتُ أن مبنى هذه القوائم على الإيجاز والاختصار ، وأؤكد هنا في « حسن غريب » أن المراد قياسه في هذه الدراسة هو الحكم على الأسانيد التي قال الترمذي فيها « حسن غريب » من واقع أسانيد الترمذي فقط ، ومن دون بحث عن متابعات أو شواهد ، وذلك لأن هدف الدراسة هو التأكد من دقة قول العلماء الذين قالوا: إن ما يقول فيه الترمذي « حسن غريب » هو « حسن لذاته » ، فإذا وجدنا في إسناده الترمذي رجلاً ضعيفاً فيكون ذلك الحديث ضعيفاً وليس حسناً لذاته ، فهذا هو هدف الدراسة الأساس ، ولذا لم أذكر متابعات ولا شواهد ، لأن المراد الحكم على ذات السند كما هو الواجب في الحسن لذاته ومن دون النظر للمقويات الخارجية . ولا شك أن الخاصية المميزة للحسن لذاته أن فيه راو خف ضبطه ، فهل كل « حسن غريب » تتوفر فيه هذه الخاصية أم لا ؟ فهذا هو المقصود .

ولأن هذه الدراسة المقصود بها الإسناد لم أذكر طرف المتن واقتصرت على ذكر موضع النظر في السند فقط وهو المهم .

(٢) اعتمدت في الحكم على الرواة على تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر ، وذكرت رقم ترجمة كل راوٍ بجانبه من « التقريب » هذا في الغالب إلا إذا رأيت خلاف ما قال الحافظ ابن حجر فأذكر ما أراه معزواً للمصدر باسمه .

(٣) عندما أشتبّه أو أتردد في الحكم على سند أجعله في خانة « من خف ضبطه » وجعلت ذلك هو الأصل في « حسن غريب » ، وقسمت الحكم على السند إلى ثلاثة أقسام: خانة أولى خاصة بالسند الذي كل رجاله ثقات وخانة ثانية للسند الذي فيه من خف ضبطه وخانة ثالثة للسند الضعيف .

(٤) في حالة وجود عننة مدلس من الطبقة الثالثة من طبقات الحافظ ابن حجر أبحث عن سماعه في المصادر التي خَرَّجَت الحديث رغبةً في الموضوعية وحتى لا أضعّف ما ليس بضعيف .

(٥) إذا كان في السند رجل ضعيف وآخر خفيف الضبط ، فإنني أذكر الضعيف فقط ، لأن وجود الضعيف يُضعّف السند ، وأما إذا كان كل رجال السند ثقات إلا ذلك الراوي خفيف الضبط فإنني أذكره لأبين من هو ، وليعرف سبب الحكم .

(٦) نقلت في كثير من الأسانيد قول الحافظ ابن حجر: « مقبول » ومعناها كما حدده بنفسه حيث يتابع وإلا فلين ، وبما أننا نتكلم عن ذات السند بدون النظر للمتابعات والشواهد فيكون معناها: « لين » . وبالتتبع ظهر لي أنه يكثر في هؤلاء تطابق معايير الجهالة عليهم ، وعليه فلا يحتاج بالكثير منهم .

(٧) رمزت لتهذيب الكمال للمزي « هك » ، ولتهذيب التهذيب لابن حجر « هذ » .

(٨) يوجد عدد لا يستهان به من الأسانيد أذكرها في خانة « الضعيف » وهي قوية من وجوه أخرى ، وتضعيفنا مقيد لا مطلق ، أي أننا لا نحكم على مجمل طرق ذلك الحديث في كتب السنة كما هو الواجب على كل محدث ناقد يتكلم على الأحاديث من حيث الاحتجاج بها من عدمه ، وإنما حكمنا مقيد بسند الترمذي فقط ولهدف محدد سبق ذكره .

فهذه القائمة بما فيها من أحكام مخصصة لدراسة مصطلح « حسن غريب » بالنظر لأسانيد الترمذي فقط .

فأرجو التنبه جيداً بأن هذه الدراسة لم تُعد لتكون أحكامها نهائية ومطلقة ، وإنما هي دراسة تتصف بالنسبية والخصوصية والمحدودية ؛

لتتلاءم مع الهدف الذي أُعدت من أجله ﴿ فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَمَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ
عَلَى الَّذِينَ يَبَدِّلُونَهُ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة: ١٨١].

« حسن غريب »

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
٧		✓		يوسف بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري قال ابن حجر: مقبول (٧٨٥٧) ، ولم يوثقه إلا العجلي وابن حبان انظر هـ (٤٠٩/١١) ولكن صحح حديثه هذا ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وابن الجارود وغيرهم انظر إرواء الغليل للألباني (٩١/١) ، فاتفق هؤلاء الأئمة على تقوية الحديث مع كونه كما قال الترمذي: « لا نعرفه إلا من حديث إسرائيل عن يوسف بن أبي بردة » مما يدل على نوع من التوثيق العملي ليوسف بن أبي بردة والله أعلم . في المخطوطة (١/٣): « غريب حسن » وأما في المطبوع ، وكذلك تهذيب الكمال (٤١٤/٣٢): « حسن غريب » .
٩		✓		محمد بن إسحاق بن يسار صدوق يدلّس (٥٧٢٥) ، وقد صرح بسماحه عند ابن حبان (٢٦٨/٤) .
٢٨	✓			صححه البخاري (١٩١) ومسلم (٢٣٥) عن خالد بن عبدالله به ، قال الترمذي: « وقد روى مالك وابن عيينة وغير واحد هذا الحديث عن عمرو بن يحيى ولم يذكروا هذا الحرف "أن

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				النبي ﷺ مضمض واستنشق من كف واحد " وإنما ذكره خالد بن عبدالله ، وخالد بن عبدالله ثقة حافظ عند أهل الحديث .
٣٩		✓		سعد بن عبد الحميد بن جعفر صدوق له أغالب (٢٢٤٧) ، وعبد الرحمن بن أبي الزناد صدوق تغير حفظه لما قدم بغداد (٣٨٦١) وتفصيل أكبر حول الحديث انظر النص التاسع عشر في مبحث تحسينات البخاري المتقدم في الباب الأول .
٤٣		✓		عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان صدوق بخطيء (٣٨٢٠) وقال الترمذي هنا : « حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث ابن ثوبان عن عبدالله بن الفضل ، وهو إسناد حسن صحيح » .
٥٨			✓	سلمة بن الفضل صدوق كثير الخطأ (٢٥٠٥) ، ومحمد بن حميد الرازي ضعيف (٥٨٣٤) ، وقال الترمذي هنا « حديث حميد عن أنس حديث حسن غريب من هذا الوجه ، والمشهور عند أهل الحديث حديث عمرو بن عامر الأنصاري عن أنس » وحديث الأنصاري هذا صححه البخاري (٢١٤) ، ويجدر التنبيه هنا إلى أنه وقع في المطبوع : "حديث حميد عن

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				أنس حديث جيد غريب حسن " ، وهذا ليس في المخطوطة (ق ٦/ب) .
١٣٣		✓		معاوية بن صالح صدوق له أوهام (٦٧٦٢) .
٢١١	✓			صححه البخاري (٦١٤) عن علي بن عباس به .
٢٢٨	✓			صححه مسلم (٤٣٢) عن يزيد بن زريع به ، وسأل الترمذي البخاري عن هذا الحديث فقال: « أرجو أن يكون محفوظاً » العلل الكبير (ص ٦٦) .
٢٦٨			✓	شريك بن عبدالله النخعي صدوق بخطي كثيراً (٢٧٨٧) ، قال الترمذي فيه : « كثير الغلط » الجامع (١/٦٦) ، وقال هنا: « لا نعرف أحداً رواه غير شريك » .
٢٩١			✓	يونس بن بكير صدوق بخطي (٧٩٠٠) ، ومحمد بن إسحاق بن يسار صدوق يدلس ولم أقف على تصريحه بالسماع .
٢٩٤	✓			صححه مسلم (٥٨٠) عن عبدالرزاق به .
٣٢٤			✓	أبو الأبرد زياد مقبول (٢١٠٩) ، لم يرو عنه إلا عبد الحميد بن جعفر الأنصاري فقط انظر هك (٥٢٨/٩) ، والميزان (٩٦/٢) ، ونقل المزي أن في جامع الترمذي: « حسن صحيح » ،

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				وقال الذهبي بعد أن نقل تصحيح الترمذي لهذا الحديث: « وهذا حديث منكر » .
٣٦٠		✓		الحسين بن واقد ثقة له أو هام (١٣٥٨) ، وأبو غالب خَزَّوَر صدوق بخطه (٨٢٩٨) .
٣٩٥			✓	ذكر الحافظ ابن حجر أن هذا الحديث شاذ لأن أشعث بن عبد الملك الحمراي انفرد من دون أصحاب ابن سيرين في ذكر التشهد في سجود السهو ، ونقل عن ابن سيرين أنه لما روى الحديث سئل عن التشهد في السهو فقال « لم أسمع في التشهد شيئا » ، قال ابن حجر: « فصارت زيادة أشعث شاذة » فتح الباري (١١٩/٣)
٤١٠			✓	خُصِيف بن عبد الرحمن صدوق سيء الحفظ اختلط بأخرة (١٧١٨) .
٤١٣			✓	قَبِيصَة بن حُرَيْث ويقال حُرَيْث بن قَبِيصَة والأول أشهر قال ابن حجر: صدوق (٥٥١١) والراجح أنه ضعيف انظر هذ (٣٤٥/٨) - (٣٤٦) .
٤٢٦		✓		عبد الوارث بن عبيد الله العتكي صدوق (٤٢٥٣) ، وهو شيخ الترمذي وتلميذ ابن المبارك ، قال ابن أبي حاتم في الجرح (٧٦/٦):

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				« روى عن عبدالله بن المبارك الكثير » ولم أجد من وثقه إلا ابن حبان في ثقائه (٤١٦/٨) ، ووجه الغرابة بينه الترمذي بقوله: « إنما نعرفه من حديث ابن المبارك من هذا الوجه » .
٤٢٧			✓	عبدالله بن المهاجر الشيعي مقبول (٣٦٤٤) .
٤٣٠		✓		محمد بن إبراهيم بن مسلم بن مهران صدوق بخطه (٥٧٠١) .
٤٤٣	✓			رجاله كلهم ثقات .
٤٤٨		✓		أبو بكر محمد بن أحمد بن نافع البصري صدوق (٥٧١٦) ، وقد أخرج له مسلم في صحيحه (٣٣، ٣٥٣، ٦٤٠، ٢٠١٧) .
٤٥٥			✓	أبو ثور الأزدي مقبول (٨٠٠٨) ، وعيسى بن أبي عزة صدوق ربما وهم (٥٣١١) .
٤٦٣			✓	تُخَصِّف بن عبدالرحمن صدوق سيء الحفظ تقدم في حديث رقم [٤١٠] ، وعبدالعزیز بن جريج لين قال المعجلي: لم يسمع من عائشة وأخطأ تُخَصِّف فصرح بسماعه (٤٠٨٧) ، والمقصود هذا الحديث هنا .
٤٧٠		✓		قيس بن طلق صدوق (٥٥٨٠) .
٤٧٥		✓		إسماعيل بن عياش صدوق في روايته عن أهل بلده ، مغلط في غيرهم (٤٧٣) ، وهنا يروي

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				عن أهل بلده .
٤٧٧			✓	فُضِّلَ بن مرزوق صدوق بهم (٥٤٣٧) ، وعطية بن سعد العوفي صدوق بخطى كثيراً وكان مدلساً (٤٦١٦) .
٤٧٨		✓		محمد بن مسلم بن أبي الوضاح صدوق بهم (٦٢٩٨) .
٤٨١		✓		عكرمة بن عمار صدوق بغلط ، وفي روايته عن بجى بن أبي كثير اضطراب (٤٦٧٢) ، وليس هذا منها .
٤٨٤			✓	موسى بن يعقوب الزمعي صدوق سيئ الحفظ (٧٠٢٦) ، وعبدالله بن كيسان مقبول (٣٥٥٩) .
٤٨٧			✓	العلاء بن عبدالرحمن بن يعقوب الحُرقي صدوق ربما وهم (٥٢٤٧) ، وجده يعقوب مقبول (٧٨٣٨) .
٤٩٠			✓	كثير بن عبدالله بن عمرو بن عوف المزني ضعيف (٥٦١٧) .
٥٤١		✓		فُليح بن سليمان صدوق كثير الخطأ (٥٤٤٣) ، وحديثه هذا صحيحه البخاري (٩٨٦) ، وبمقتضى القواعد التي مشينا عليها هنا يعد هذا الحديث ضعيفاً ولكن لهية صحيح

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				البخاري وضعناه في الحسن .
٥٤٤			✓	يحيى بن سليم صدوق سعي الحفظ (٧٥٦٣) ، قال البخاري: « يهم الكثير في حديثه روى عن عبيد الله بن عمر أحاديث يهم فيها » ، العلل الكبير (ص ٣٩٥) . وقال النسائي: « ليس به بأس ، وهو منكر الحديث عن عبيد الله بن عمر » انظر هك (٣٦٨/٣١) وهو هنا يروي عنه ، قال الترمذي: « لا نعرفه إلا من حديث يحيى بن سليم » وقال البخاري للترمذي: « هذا حديث خطأ » العلل الكبير (ص ٩٦) .
٥٥٤			✓	قال الترمذي: « وحديث معاذ حديث حسن غريب تفرد به قُتَيْبَةُ لا نعرف أحداً رواه عن الليث غيره . . . » وفي المخطوط (ق ٤٤/ب) وردت زيادة في آخر "باب الجمع بين الصلاتين" لم ترد في المطبوع وهي قول الترمذي: « وحديث الليث عن يزيد بن أبي حبيب حديث حسن صحيح » وهو الحديث نفسه ، إلا أن هذا الحديث أنكره بعض الحفاظ الكبار كالبخاري انظر : معرفة علوم الحديث للحاكم (ص ١١٩) والنبلاء للذهبي

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				(٢٣/١١ - ٢٤).
٥٨٦			✓	أبو طلال هلال بن أبي هلال القسملي ضعيف (٧٣٤٩).
٥٨٩			✓	عبدالله بن المثنى الأنصاري صدوق كثير الغلط (٣٥٧١)، وعلي بن زيد بن جُدعان ضعيف (٤٧٣٤).
٥٩٠	✓			صححه البخاري (٧٥١) عن أبي الأحوص به.
٦٠١		✓		بُرد بن سنان صدوق (٦٥٣).
٦١٤			✓	غالب بن نجيع أبو بشر مقبول (٥٣٤٩).
٦١٨		✓		دراج أبو السمع صدوق، في حديثه عن أبي الهيثم ضعف (١٨٢٤)، وليس هذا منها فإنه يرويه عن ابن حُجيرة.
٦١٩	✓			صححه مسلم (١٢) عن سليمان بن مغيرة به.
٦٤٤			✓	منقطع قال أبو داود في سننه (١٦٠٤): «وسعيد بن المسيب لم يسمع من عَتَّاب شَيْئاً» وفي السند محمد بن صالح التمار صدوق بخطئ (٥٩٦١).
٦٤٩			✓	أشعث بن سَوَّار ضعيف (٥٢٤).
٦٥٦		✓		بهز بن حكيم صدوق (٧٧٢)، وأبوه حكيم ابن معاوية بن حَيْدَةَ القُشَيْرِي صدوق

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				(١٤٧٨) .
٦٦٤			✓	عبدالله بن عيسى الخزاز ضعيف (٣٥٢٤) .
٦٧٤			✓	منقطع نقل الترمذي عن البخاري أنه قال في هذا الحديث: « ابن جريج لم يسمع من عمرو ابن شعيب » العلل الكبير (ص ١٠٨) .
٦٩٦		✓		جعفر بن سليمان الضبي صدوق (٩٤٢) .
٧٠٠			✓	قُرّة بن عبدالرحمن قال ابن حجر: صدوق له مناكير (٥٥٤١) ، والراجح أنه ضعيف انظر هك (٥٨٢ / ٢٣) .
٧٢٠			✓	قال الترمذي : « ولا يصح إسناده » ونقل عن البخاري أنه قال: « لا أراه محفوظاً » ، وبين في العلل الكبير (ص ١١٥ - ١١٦) سبب إعلاله .
٧٠٥		✓		قيس بن طلق صدوق تقدم في حديث [٤٧٠] وأما عبدالله بن النعمان فوثقه ابن معين والمعجلي وابن حبان انظر هك (٥٦ / ٦) .
٧٤١			✓	عبدالرحمن بن إسحاق بن الحارث الكوفي ضعيف (٣٧٩٩) ، والنعمان بن سعد قال ابن حجر: مقبول (٧١٥٦) ولم يرو عنه إلا عبدالرحمن بن إسحاق فقط انظر : هك (٤٥٠ / ٢٩) فهو مجهول .
٧٤٢		✓		عاصم بن بهدلة وهو ابن أبي النجود صدوق له

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				أوهام (٣٠٥٤).
٧٤٥	✓			ربيعه بن عمرو الجرشي مختلف في صحبته ووثقه ابن سعد والدارقطني وابن حبان انظر طبقات ابن سعد (٤٣٨/٧) وهذا (٢٦١/٣).
٧٤٧			✓	محمد بن رفاعه القرظي مقبول (٨٥٧٩)، ولم يرو عنه إلا أبو عاصم النبيل الضحاك بن مخلد وقال الأزدي: منكر الحديث، الميزان (٥٤٦/٣).
٧٧٦			✓	هذا الحديث رجاله ثقات ولكن أعله الإمام أحمد ومعاذ بن معاذ ويحيى بن سعيد الأنصاري وعلي بن المديني والنسائي انظر العلل لأحمد (٣٢٠/١)، تاريخ بغداد (٤٠٩/٥ - ٤١٠) حقيقة الصيام لابن تيمية (ص ٩٣).
٨١٩			✓	تُصَيِّفُ ضَعِيفٌ تَقْدُمُ فِي حَدِيثِ [٤١٠].
٨٣٠			✓	عبدالله بن يعقوب المدني مجهول الحال (٣٧٢٠).
٩٠٥		✓		عَلْبَاءُ بْنُ أَحْمَرَ صَدُوقٌ (٤٦٧٤)، والحسين بن واقد ثقة له أوهام (١٣٥٨).
٩٢١	✓			رجالهم ثقات.
٩٣٥		✓		مزاحم بن أبي مزاحم مولى عمر بن عبدالعزيز قال ابن حجر: مقبول (٦٥٨٢)، وهو أحد

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				الملازمين لعمر بن عبدالعزيز الذين يتردد ذكرهم في سيرة عمر ، وقد روى عنه جمع منهم ابن جريج والزهري وميمون بن مهران وذكره ابن حبان في ثقاته (٥١١/٧) ، وقال الذهبي في الكاشف (٢٥٤/٢): « ثقة » ، ومثله لا ينزل حديثه عن مرتبة الحسن إن شاء الله .
٩٣٩	✓			وقع في المطبوع وكذلك المخطوطة (ق ١/٧٠): "ابن أم معقل" ، ولكن في تحفة الأشراف (١٠٦/١٣) وفي تهذيب الكمال (٢٧٩/٢٨) "عن ابن أبي معقل" ، وهو معقل بن أبي معقل له صحبة كما وضع المزي .
٩٤٥			✓	خُصِفَ ضعيف تقدم في حديث [٤١٠] .
٩٥٦	✓			صححه البخاري (١٥٥٨) ومسلم (١٢٥٠) عن سليم بن حبان به .
٩٦٣			✓	خلاد بن يزيد الجعفي قال ابن حجر: « صدوق ربما وهم » (١٧٦٧) ، ولكنه في التلخيص الحبير (٢٨٧/٢) قال في هذا الحديث : « وفي إسناده خلاد بن يزيد وهو ضعيف وقد تفرد به فيما يقال » ، وقال البخاري في تاريخه الكبير (١٨٩/٣): « لا يتابع عليه » يقصد هذا الحديث .

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
٩٦٩			✓	ثوير بن أبي فاخنة ضعيف (٨٦٢).
٩٩٥		✓		عكرمة بن عمار صدوق يغلط وفي روايته عن يحيى بن أبي كثير اضطراب (٤٦٧٢) وقال الترمذي (٤/٣٤٤): «ربما يهم في حديث يحيى ابن أبي كثير» وليس هذا الحديث من روايته عن يحيى.
١٠٠٣			✓	موسى بن أبي موسى مقبول (٧٠١٥).
١٠١٦		✓		فيه أسامة بن زيد صدوق بهم (٣١٧) وهذا الحديث أعله البخاري فيما نقله الترمذي عنه في كلامه على الحديث.
١٠٢١			✓	عيسى بن سنان لين الحديث (٥٢٩٥) وأبو طلحة سفیان بن عبدالله مقبول (٨١٨٩).
١٠٤٦			✓	الحجاج بن أرطاة صدوق كثير الخطأ والتدليس (١١١٩).
١٠٤٧		✓		عثمان بن فرقد صدوق ربما خالف (٤٥١٠).
١٠٥٣			✓	قابوس بن أبي ظبيان فيه لين (٥٤٤٥).
١٠٦٢		✓		عبدربه بن بارق صدوق يخطئ (٣٧٨٣).
١٠٦٤		✓		سعيد بن سنان أبو سنان صدوق له أوهام (٢٣٣٢).
١٠٧١		✓		عبدالرحمن بن إسحاق بن عبدالله صدوق (٣٨٠٠).

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
١٠٨٠			✓	الحجاج بن أرطاة تقدم ، وأبو الشمال مجهول (٨١٦١).
١٠٨٢		✓		معاذ بن هشام صدوق ربما وهم (٦٧٤٢).
١٠٨٥			✓	عبدالله بن هرمز ضعيف (٣٦١٦) ، محمد بن عبيد مجهول (٦١٢٣) ، سعيد بن عبيد مجهول (٢٣٦٣).
١٠٨٩			✓	عيسى بن ميمون المدني ضعيف (٥٣٣٥) وقال الترمذي (٣٩٩/٣): « عيسى بن ميمون الأنصاري يُضعف في الحديث ».
١١٥٩		✓		محمد بن علقمة بن وقاص الليثي صدوق له أوهام (٦١٨٨).
١١٦٠		✓		قيس بن طلق تقدم في حديث [٤٧٠].
١١٦١			✓	مُساوِر الحميري مجهول (٦٥٨٧) ، وأم مُساوِر لا يُعرف حالها (٨٧٧٠).
١١٦٥		✓		سليمان بن حبان أبو خالد الأحمر صدوق يخطئ (٢٥٤٧) ، الضحاك بن عثمان الحزامي صدوق يهيم (٢٩٧٢).
١١٦٨	✓			صححه البخاري (٥٢٢٣) ومسلم (٢٧٦١) ، وربما حسنه الترمذي ولم يصححه بسبب الاختلاف على يحيى بن أبي كثير فيه .
١١٧٤		✓		إسماعيل بن عياش يروي هنا عن أهل الشام

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				قال الترمذي (٤٧٧/٣): «ورواية إسماعيل ابن عياش عن الشاميين أصحح، وله عن أهل الحجاز وأهل العراق مناكير» وفي المخطوطة (١/٨٦) بدل "أصحح"، "صالح".
١١٨٤			✓	عبدالرحمن بن أركن بن الحديث (٣٨٣٦).
١١٨٥م		✓		عمرو بن مسلم الجندي صدوق له أوام (٥١١٥).
١١٩٨		✓		محمد بن إسحاق صدوق يدلّس تقدم في حديث [٩].
١٢١٦			✓	عباد بن ليث الكرابيسي صدوق بخطي (٣١٤١)، ضعفه أحمد وابن معين والنسائي والعقيلي. انظر تهذيب الكمال (١٤/١٥٥).
١٢٢١	✓			أخرجه مسلم (١٥١٩) عن ابن سيرين به، والحديث وضع الترمذي سبب غرابته بقوله: «حسن غريب من حديث أيوب».
١٢٢٨	✓			وضع الترمذي سبب الغرابة بقوله: «لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث حماد بن سلمة» يعني باللفظ نفسه فقد رواه عن حميد عن أنس "أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع العنب حتى يسود وعن بيع الحب حتى يشتد" ورواه مالك عن حميد عن أنس "أن رسول الله نهى عن بيع

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				الثمار حتى تزهي" الموطأ (١٣٠٤) والبخاري (١٤٨٨) والمعنى واحد . وحماد بن سلمة يصحح له الترمذي كما سبق في الدراسة .
١٢٦٤			✓	فيه شريك بن عبدالله النخعي صدوق بخطئ كثيراً (٢٧٨٧) ، وقيس بن الربيع صدوق تغير لما كبر وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه (٥٥٧٣) .
١٢٧٤	✓			قال الترمذي: « حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث إبراهيم بن حميد عن هشام بن عروة » .
١٢٨٣		✓		فيه حيي بن عبدالله صدوق بهم (١٦٠٥) نقل الترمذي عن البخاري أنه قال فيه: « في حديثه نظر » العلل الكبير (ص ١٩٠ - ١٩١) .
١٢٨٤			✓	الحجاج بن أرطاة صدوق كثير الخطأ ، وفي السند انقطاع ميمون بن أبي شبيب لم يسمع من علي رضي الله عنه انظر التهذيب (٣٨٩/١٠) .
١٣٢١		✓		فيه عبدالعزيز بن محمد الدراوردي صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطئ (٤١١٩) ، والترمذي صحح له كثيراً من أحاديثه انظر مثلاً (٩٤٨ ، ٣٨٠٠) .
١٣٢٤			✓	فيه خيثمة بن أبي خيثمة البصري لين الحديث

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				(١٧٧٢)، وبلال بن الرواس مقبول (٧٨٣)، وعبد الأعلى بن عامر الثعلبي ضعيف، انظر: هك (٣٥٤/١٦).
١٣٢٥			✓	فيه الفضيل بن سليمان النميري صدوق له خطأ كثير (٥٤٢٧).
١٣٢٦	✓			قال الترمذي: « لا نعرفه من حديث سفيان الثوري عن يحيى بن سعيد الأنصاري إلا من حديث عبدالرزاق عن معمر عن سفيان الثوري ».
١٣٢٩				انظر حديث [٤٧٧].
١٣٣٥			✓	داود بن يزيد الزعافري ضعيف (١٨١٨).
١٣٤٣		✓		فيه عبدالعزيز بن محمد الدراوردي تقدم، وكذلك سهيل بن أبي صالح تقدم وكلاهما يصححهما الترمذي.
١٣٥٤			✓	فيه عبدالله بن أبي صالح السمان لين الحديث (٣٣٩٠)، قال الترمذي: « لا نعرفه إلا من حديث هشيم عن عبدالله بن أبي صالح ».
١٣٦٢			✓	فيه أشعث بن سوار تقدم في حديث [٦٤٩].
١٣٦٦			✓	شريك بن عبدالله النخعي تقدم، قال الترمذي (٦٦/١): « كثير الغلط » وهذا يعني أنه ليس بمن خف ضبطه بل هو أدنى من ذلك عنده.

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
١٣٦٩		✓		فيه عبد الملك بن أبي سليمان قال الترمذي: « هو ثقة مأمون عند أهل الحديث ، لا نعلم أحداً تكلم فيه غير شعبة من أجل هذا الحديث » وقال في التقريب (٤١٨٤) « صدوق له أوهام » .
١٣٧٨			✓	عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي ثقة تغير قبل موته بثلاث سنين (٤٢٦١) وذكر الترمذي أن بعضهم روى الحديث مرسلًا .
١٣٨٠			✓	فيه محمد بن يحيى بن قيس المأربي لين الحديث (٦٣٩٣) ، وُسْمِي بن قيس مجهول (٢٦٣٤) ، وثمامة بن شراحيل مقبول (٨٥١) .
١٣٨٧		✓		محمد بن راشد المكحولي صدوق يهمل (٥٨٧٥) سليمان بن موسى الأشدق صدوق في حديثه بعض لين وخولط قبل موته بقليل (٢٦١٦) .
١٤١٤	✓			من رواية الحسن عن سمرة وقد صحح الترمذي سماعه منه انظر : الجامع (٣/ ٥٣٨ - ٥٣٩) ولهذا صححته هنا ولم أضعفه للانقطاع .
١٤٢٣			✓	من رواية الحسن عن علي رضي الله عنه قال الترمذي « قد كان الحسن في زمان علي وقد أدركه ولكننا لا نعرف له سماعاً منه » .
١٤٣٧			✓	فيه شريك بن عبد الله تقدم وصف الترمذي له

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				بأنه كثير الغلط .
١٤٤٧			✓	فيه الحجاج بن أرطاة تقدم في حديث (١٢٨٤).
١٤٥٧			✓	فيه القاسم بن عبدالواحد المكي مقبول (٥٤٧).
١٤٧٨			✓	من رواية عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبي كثير.
١٤٨٠		✓		عبدالرحمن بن عبدالله بن دينار صدوق بخطي (٣٩١٣) والترمذي صحح له بعض حديثه (٢٣٦٤).
١٤٨٥			✓	محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى صدوق سيء الحفظ جداً (٦٠٨١) نص الترمذي على أنه لا يحتج بما ينفرد به وأن أحمد والبخاري ضعفاه . انظر : الجامع (١٩٩/٢) ، (٧٤٦/٥) ، ومثل هذا لا يُقال إن الترمذي يراه حسناً لذاته ؟!
١٤٩٣			✓	أبو المثني سليمان بن يزيد الكلبي ضعيف (٨٣٤٠) ، وليس له عند الترمذي غير هذا الحديث الواحد فقط .
١٥٠١م		✓		هو الحديث السابق نفسه [٩٠٥] .
١٥١٨			✓	أبو رملة لا يُعرف (٣١١٣) قال الترمذي : « ولا نعرف هذا الحديث إلا من هذا الوجه من

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				حديث ابن عون ، وهو يرويه عن أبي رملة ومثل هذا الحديث لا يقال فيه حسن لذاته .
١٥٤٩			✓	عبد الملك بن نوفل بن مساحق مقبول (٤٢٢٦) وابن عصام المزني لا يُعرف ومثله لا يقال فيه حسن لذاته .
١٥٥٥		✓		قال الترمذي: « هذا حديث حسن غريب لا يُسنده كبير أحد غير جرير بن حازم وإنما روي هذا الحديث عن الزهري عن النبي ﷺ مرسلًا وقد رواه جَبَّان بن علي العنزي عن عُقيل عن الزهري عن عُبَيْد الله بن عبدالله عن ابن عباس عن النبي ﷺ ، ورواه الليث بن سعد عن عُقيل عن الزهري عن النبي ﷺ مرسلًا » وجَبَّان بن علي ضعيف (١٠٧٦) وخالفه الليث بن سعد فرواه مرسلًا والمحموظ من رواية الثقات الأثبات من أصحاب الزهري في هذا الحديث الإرسال وجرير بن حازم له أوهام إذا حدث من حفظه كما قال في التقريب (٩١١) وقال ابن حبان في ثقاته (١٤٤/٦): « وكان بخطي لأن أكثر ما كان يحدث من حفظه » وعُرف هنا أنه أخطأ في هذا الحديث لما خالفه الآخرون ، قال أبوداود في سننه

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				(٣٦/٣): « والصحيح أنه مرسل » ، وقال البيهقي في الكبرى (١٥٦/٩): « تفرد به جرير بن حازم موصولاً ، ورواه عثمان بن عمر عن يونس عن عقيل عن الزهري عن النبي ﷺ منقطعاً ، قال أبو داود: أسنده جرير بن حازم وهو خطأ » . وقال أبو حاتم كما في العلل لابنه (٣٤٧/١): « مرسل أشبه لا يحتمل هذا الكلام يكون كلام النبي ﷺ » والحديث صححه ابن خزيمة (٢٥٣٨) وابن حبان (١٧/١١) وابن القطان في بيان الوهم (٤٨٤/٣) . والظاهر أن الترمذي لم يضعفه بسبب ذلك فلذا جعلناه في خاتمة الحسن لذاته هنا .
١٥٥٨	✓			صححه مسلم (١٨١٧) عن مالك بن أنس به .
١٥٦١	✓			فيه عبدالرحمن بن أبي الزناد يرى الترمذي أنه ثقة حافظ كما في الجامع (٢٣٤/٤) وزيادة « حافظ » من المخطوطة (١/١٢٣) وقد صحح تفرداته انظر (١٧٥٥ ، ٢٨٤٦ ، ٣١٩٤) وصحح له عدة أحاديث أخرى (١٤٩ ، ٦٧٧ ، ٢٧١٥ ، ٣٣٨٨ ، ٣٤٢٣) .
١٥٦٦م				الحديث نفسه تقدم برقم (١٢٨٣) .

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
١٥٦٧	✓			قال: « حسن غريب من حديث الثوري ، لا نعرفه إلا من حديث ابن أبي زائدة . . . » .
١٥٧٦			✓	ثوير بن أبي فاخنة ضعيف وقد تقدم ح [٩٦٩].
١٥٧٨		✓		بكار بن عبدالعزيز صدوق بهم (٧٣٥) قال الترمذي هنا: « لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث بكار . . . وبكار بن عبدالعزيز مقارب الحديث » ، فهذا حديث حسن لذاته أو تنطبق عليه مواصفات الحسن لذاته وحكم عليه الترمذي بأنه "حسن غريب" .
١٥٧٩		✓		كثير بن زيد الأسلمي صدوق بخطي (٥٦١١) والوليد بن رباح صدوق (٧٤٢٢) ونقل الترمذي أن البخاري صحح الحديث . انظر : العلل الكبير (ص ٢٦١) .
١٦٠٨		✓		محمد بن عمرو بن علقمة صدوق له أوهام (٦١٨٨) ونقل الترمذي أن يحيى بن سعيد القطان تكلم فيه وروى عنه الجامع (٧٤٤/٥) .
١٦٣٩			✓	شعيب بن رزيق أبو شيبة صدوق بخطي (٢٨٠١) ، عطاء بن أبي مسلم الخراساني صدوق بهم كثيراً ويرسل ويدلس (٤٦٠٠)

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				وهو يروي هنا عن ابن عباس ولم يسمع منه . هك (١٠٧/٢٠) .
١٦٤٤			✓	أبو يزيد الخولاني مجهول (٨٤٤٩) .
١٦٤٩		✓		سليمان بن حبان أبو خالد الأحمر صدوق بخطي (٢٥٤٧) .
١٦٥٢			✓	عبدالله بن لهيعة قال الترمذي (١٦/١): « ضعيف عند أهل الحديث » ووصفه بكثرة الخطأ (٧٤٦/٥) ، وقال هنا: « حسن غريب من هذا الوجه ويروي هذا الحديث من غير وجه عن ابن عباس عن النبي ﷺ » فهو في حقيقته حسن تعددت طرقه ، وغرابته من هذا الوجه فقط ، ولو قرأنا الجملة هكذا: « هذا حديث حسن » ثم نقف (غريب من هذا الوجه) لتغير فهمنا لمصطلح حسن غريب .
١٦٥٣	✓			صححه مسلم (١٩٠٩) وقال الترمذي: « لا نعرفه إلا من حديث عبدالرحمن بن شريح » ومن طريقه أخرجه مسلم .
١٦٥٩		✓		صححه مسلم (١٩٠٢) وقال الترمذي: « لا نعرفه إلا من حديث جعفر بن سليمان الضبي » ومن طريقه أخرجه مسلم ، وانظر الكلام حول الضبي في ح [٦٩٦] المتقدم .

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
١٦٦٧			✓	الحارث مولى عثمان أبو صالح مقبول (٨١٧٤).
١٦٦٩		✓		الوليد بن جميل الفلسطيني صدوق بخطي (٧٤١٩) ونقل الترمذي في العلل الكبير (ص ٢٧٠) عن البخاري أنه قال فيه: «مقارب الحديث».
١٦٨٠			✓	إسحاق بن إبراهيم أبو يعقوب الثقفي فيه ضعف (٣٣٦)، ويونس بن عبيد مولى محمد ابن القاسم مقبول (٧٩١٠).
١٦٩٠			✓	هود بن عبدالله بن سعد مقبول (٧٣٢٦).
١٦٩١			✓	جرير بن حازم ثقة لكن في حديثه عن قتادة ضعف وله أوهام إذا حدث من حفظه (٩١١) وهو هنا يروي عن قتادة ولكن ذكر الترمذي أن هماماً تابعه ثم ذكر أن بعضهم روى الحديث عن قتادة عن سعيد بن أبي الحسن مرسلاً، ولم يروه كجرير وهمام عن قتادة عن أنس.
١٦٩٢		✓		يونس بن بكير صدوق بخطي (٧٩٠٠) ومحمد ابن إسحاق بن يسار صدوق يدلّس (٥٧٢٥) قال الترمذي: «لا نعرفه إلا من حديث محمد ابن إسحاق».
١٦٩٥		✓		عيسى بن علي بن عبدالله بن عباس صدوق

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				(٥٣١٢) ، قال الترمذي : « لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث شيبان » .
١٧٠٤		✓		الأحوص بن الجَوَّاب صدوق ربما وهم (٢٨٩) ، يونس بن أبي إسحاق السبيعي صدوق بهم قليلاً (٧٨٩٩) .
١٧٣٦			✓	يحيى بن محمد الجاري المدني صدوق بخطئ (٧٦٣٨) ، عبدالعزيز بن محمد الدرواردي صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطئ . قال النسائي حديثه عن عبيد الله العمري منكر (٤١١٩) ، وهو هنا يروي عنه .
١٧٦٢		✓		عبدالمؤمن بن خالد لا بأس به (٤٢٣٦) قال الترمذي : « إنما نعرفه من حديث عبدالمؤمن بن خالد تفرد به » .
١٧٦٥			✓	معاذ بن هشام الدستوائي صدوق ربما وهم (٦٧٤٢) ، شهر بن حوشب صدوق كثير الإرسال والأوهام (٢٨٣٠) .
١٧٦٩	✓			الحسن بن عياش قال في التقريب (١٢٧٤) صدوق ، ولكن النقاد على توثيقه إلا عثمان بن سعيد الدارمي قال : ليس في الحديث بذاك وهو من أهل الصدق والأمانة . انظر : هك (٢٩٢/٦) ، وفي السند عن الشعبي قال ، قال

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				المغيرة بن شعبة وقد ثبت سماعه منه في صحيح مسلم (١٨٩) والترمذي (٣١٩٨) فلا انقطاع.
١٧٨٨		✓		معاذ بن هشام صدوق ربما وهم (٦٧٤٢) ، وهو يروي الحديث عن أبيه عن يونس الإسكافي عن قتادة عن أنس مرفوعاً ، وروي الترمذي هذا الحديث عن عبد الوارث عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة به وقال : « حسن صحيح غريب من حديث سعيد بن أبي عروبة » (٢٣٦٣) فالمتن عند الترمذي محفوظ عن قتادة عن أنس ولكن حكم على سند معاذ ابن هشام بأنه حسن غريب ، ثم حكم على رواية سعيد بن أبي عروبة بأنها صحيحة ، ولعل مثل هذا المثال يفسر لنا قول الترمذي : « حسن صحيح » في قول البعض أي روي بإسناد حسن وإسناد صحيح فيعني بعض الطرق إلى ملتقى الإسناد كقتادة تروى بسند حسن وبعضها يروي بسند صحيح ولا يلزم أن هناك سنداً حسناً مستقلاً بأكمله وآخر صحيحاً . وإذا قال : « حسن صحيح غريب » أي باعتبار جزئية إسنادية ، وليس أصل الحديث ومثله أي يكون غريباً عن سعيد بن أبي

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				عروبة ولكنه عن قتادة محفوظ ، فالغرابه هنا عن سعيد أو عن يونس الإسكافي لقلة مروياته وليس الغرابه في كل الإسناد ، فالحديث يروى من غير وجه عن قتادة .
١٨٠١	✓			صححه مسلم (٢٠٣٥) ، وفي السند سهيل بن أبي صالح ولكن الترمذي يصحح له انظر ح [٧٤٧] المتقدم ، وفي المطبوع من جامع الترمذي (٢٥٨/٤) هنا: « سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: هذا حديث عبدالعزیز بن المختار لا يُعرف إلا من حديثه » وهذا النص ليس في المخطوطة (١٢٥/ب) ولكنه في العلل الكبير (ص ٣٠٠ - ٣٠١) ومنه صوبت عبارة "عبدالعزیز من المختلف" الموجودة في المطبوع والصواب كما أثبتته: "ابن المختار" .
١٨١٥	✓			صححه مسلم (٢٠٤٦) واشترك مع الترمذي في روايته عن شيخهما عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي ، والعجيب أن الترمذي قال في حديث آخر بالسند نفسه هنا « حسن صحيح غريب » (١٨٤٠) .
١٨١٩	✓			صححه مسلم (٢٠٦٣) عن مالك بن أنس به .
١٨٢٤		✓		محمد بن إسحاق صدوق وقد تقدم . وقد روى

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				هذا الحديث عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عمر مرفوعاً ، وقال الترمذي : « وروى الثوري عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن النبي ﷺ مرسلاً » ولا شك أن الثوري أوثق وأثبت فالغربة هنا أن ابن إسحاق روى الحديث متصلاً وخالف الثوري ، وتنمة كلام الترمذي يفهم منه أن الغربة هنا ليست للتقوية والمدح .
١٨٤١			✓	فيه أبو حمزة الثمالي ثابت بن أبي صفية ضعيف (٨١٨) ، والشعبي كثير الإرسال ولا يعرف هل لقي أم هاني أم لا؟ قال الترمذي في العلل الكبير (ص ٣٠٥) : « سألت محمداً عن هذا الحديث فقال : لا أعرف للشعبي سماعاً من أم هاني قلت له : أبو حمزة الثمالي كيف هو؟ قال : أحمد بن حنبل يتكلم فيه ، وهو عندي مقارب الحديث ليس له كبير حديث » وفي المطبوع من الجامع نحو هذا النص ولكنه ليس في المخطوطة (ق ١٢٧/١) ، فلذا نقلته من العلل الكبير .
١٨٤٣		✓		معاوية بن هشام القصار صدوق له أوهام (٦٧٧١) ، قال الترمذي : « ورواه بعضهم عن هشام بن عروة ، عن أبيه عن النبي ﷺ مرسلاً »

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				ولم يذكر فيه عن عائشة ، وقد روى يزيد بن رومان عن عروة عن عائشة هذا الحديث .
١٨٦٠			✓	محمد بن جعفر المدائني صدوق فيه لين (٥٧٨٨) ، قال الترمذي : « لا نعرفه من حديث الأعمش إلا من هذا الوجه » .
١٨٦٥		✓		داود بن بكر بن أبي الفرات صدوق (١٧٧٧) ، قال الترمذي : « حسن غريب من حديث جابر » .
١٨٧١	✓			صححه مسلم (٢٠٠٥) بسند الترمذي نفسه من مبتداه إلى منتهاه ، وفي السند خيرة مولاة أم سلمة وهي أم الحسن البصري وهو الراوي عنها هنا ، قال ابن حجر فيها : مقبولة (٨٥٧٨) وتصحيح مسلم لها من التوثيق العملي .
١٨٨١			✓	أبو مسلم الجذمي مقبول (٨٣٦٦) .
١٩١٤	✓			صححه مسلم (٢٦٣١) عن محمد بن عبدالعزيز الراسبي به ، ولكنه في سند الترمذي عن أبي بكر بن عبيد الله بن أنس بن مالك وقال الترمذي « والصحيح هو عبيد الله بن أبي بكر ابن أنس » وهو كذلك في صحيح مسلم .
١٩٢٧		✓		هشام بن سعد المدني صدوق له أوهام (٧٢٩٤) .

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
١٩٤٠			✓	لؤلؤة مولاة الأنصار مقبولة (٨٦٧٧) .
١٩٤٣	✓			قال الترمذي: « وقد روي هذا الحديث عن مجاهد عن عائشة وأبي هريرة عن النبي ﷺ » ولعله لهذا لم يصححه .
١٩٤٤		✓		شرحبيل بن شريك المعافري صدوق (٢٧٦٧) .
١٩٤٩		✓		أبو هاني حميد بن هاني الخولاني لا بأس به (١٥٦٢) ، وفي السند رشدين بن سعيد ، ولكن الترمذي ذكر أن عبدالله بن وهب تابعه وأسند متابعته .
١٩٥٦			✓	مرشد بن عبدالله الزماني مقبول (٦٥٤٦) ولم يرو عنه إلا ابنه مالك فقط . انظر : هك (٣٥٦/٢٧) .
١٩٦٣			✓	فرقد بن يعقوب السبخي صدوق ، لكنه لين الحديث كثير الخطأ (٥٣٨٤) ، وقد أخرج له الترمذي غير هذا الحديث ثلاثة أخرى ، حكم عليها بقوله: « غريب » (٩٦٢ ، ١٩٤١ ، ١٩٤٦) وكثيراً ما يطلق هذا الاصطلاح على ما يضعفه ، فقد قال عقب حديث (١٩٤٦): « هذا حديث غريب وقد تكلم أيوب السخيتاني وغير واحد في فرقد السبخي من

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				قبل حفظه « مع العلم أن الأحاديث (١٩٤١) ، ١٩٤٦ ، ١٩٦٣) جميعها من رواية فرقد عن مرة الطيب عن أبي بكر ، فحكم على الأول والثاني بالغرابة وقال في الثالث : « حسن غريب » وأستبعد أن يكون أراد بذلك الحسن لذاته وإلا لحكم على الأحاديث الأخرى لفرقد بنفس الحكم ولكن لعله لوجود عدد من الشواهد في الباب للحديث (١٩٦٣) حسنه!!.
١٩٧٢			✓	عبدالرحيم بن هاني ضعيف كذبه الدارقطني (٤٠٦٠) ، وفي المطبوع من الجامع: « حسن جيد غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، تفرد به عبدالرحيم بن هارون » وليس في المخطوطة (١٣٣/ب) لفظة "جيد"
١٩٧٤		✓		معمر بن راشد البصري ثقة ثبت ، إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وهشام شيناً (٦٨٠٩) ، وهنا يروي عن ثابت ، وقد صحح الترمذي غالب أحاديثه عن ثابت كما في (٥١٨) ١٦٠١ ، ١٧٤٥ ، ٢٤٣٥ ، ٣٨٩٤) وجميع هذه الأحاديث من رواية عبدالرزاق عن معمر عن ثابت عن أنس رضي الله عنه كما هو سند الحديث هنا الذي قال فيه: « لا نعرفه إلا من

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				حديث عبدالرزاق.
١٩٧٧		✓		محمد بن سابق البزاز صدوق (٥٨٩٧) قال الترمذي: « وقد روي عن عبدالله من غير هذا الوجه »
١٩٨٦			✓	عثمان بن عمير أبو اليقظان البجلي ضعيف ، واختلط ، وكان يدلس (٤٥٠٧) ، وسأل الترمذي البخاري عنه فقال له: « شعبة يتكلم فيه ولكن نحن نروي عنه » انظر: العلل الكبير (ص ٣٩١) وقد حكم الترمذي على حديثين من روايته (٣٨٠١ ، ٣٨١٢) بالحسن ، ووضع سبب الغرابة في الحديث الذي نحن بصده هنا فقال: « لا نعرفه إلا من حديث سفيان الثوري » ، فحديث أبي اليقظان عنده حسن هذا هو حكمه عليه وأما إضافة "غريب" فهي لفظة اصطلاحية لبس له تأثير في تحسين الحديث بحيث يكون لفظ "الحسن" مختلف من حيث مدلول الحكم عن لفظ "حسن غريب" فالغرابة عند إضافتها مع الحسن أو الصحة بمثابة مصطلح فني إن جاز التعبير يستفاد منه موضع التفرد ولكنه لا يدل على معنى للحكم مغاير .
٢٠٠٠			✓	عمر بن راشد اليامي ضعيف (٤٨٩٤) .

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
٢٠٠١	✓			علي بن عيسى البغدادي شيخ الترمذي قال ابن حجر فيه: مقبول (٤٧٨٠) ، ولكن روى عنه جمع من المحدثين غير الترمذي منهم ابن خزيمة والحسين بن إسماعيل المحاملي وابن أبي الدنيا وغيرهم وذكره ابن حبان في ثقاته وقال الخطيب البغدادي : ما علمت من حاله إلا خيراً انظر : هك (٨٨/٢١) ، ولم ينفرد بهذا فقد تابعه العباس بن محمد الدوري عند الحاكم (١٨٤/٤) وصححه .
٢٠٠٧			✓	أبو هشام الرفاعي محمد بن يزيد ليس بالقوي (٦٤٠٢) ، قال البخاري : « رأيتهم مجتمعين على ضعفه » تاريخ بغداد (٣٧٧/٣) وقال الترمذي عن البخاري: « رأيت يضعف أبا هشام الرفاعي ، ورأيت عبدالله بن عبدالرحمن يُكثر الرواية عن أبي هشام » العلل الكبير (ص ١٧٢) وأخرج له عدداً من الأحاديث وصحح بعضها: (١٩٩٨، ٢٠١٧، ٣٨٧٥) وهو في روايته عنه يخالف البخاري ويختار مذهب الدارمي .
٢٠١٠			✓	عبدالله بن عمران الطلحي مقبول (٣٥١٢) .
٢٠١٨		✓		المبارك بن فضالة صدوق يدلّس ويسوي

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				(٦٤٦٤) وهنا صرح بالتحديث .
٢٠١٩		✓		كثير بن زيد صدوق بخطي (٥٦١١) .
٢٠٢١			✓	سهل بن معاذ بن أنس الجهني قال ابن حجر: لا بأس به إلا في روايات زبّان عنه (٢٦٦٧) ، ولكن ضعفه ابن معين وكذلك ابن حبان قال: « منكر الحديث جداً » وذكره في الثقات ، قال: « لا يعتبر حديثه ما كان من رواية زبّان بن فائد عنه » ومفهوم هذا أن رواية غير زبّان عنه يعتبر بها ، ولفظ الاعتبار لا يفيد التوثيق ، وإنما وثقه المعجلي انظر : هذ (٢٥٨/٤) ، وعبدالرحيم ابن ميمون أبو مرحوم ضعفه ابن معين وأبو حاتم الرازي ، وقال النسائي: أرجو أنه لا بأس به وذكر ابن حبان في الثقات ، والمضعفان أقدم وأعلم انظر هذ (٣٠٨/٦) .
٢٠٢٧	✓			سنده كلهم ثقات .
٢٠٣٠	✓			صححه البخاري (٢٤٤٧) ومسلم (٢٥٧٩) عن الماجشون به .
٢٠٣٣			✓	من رواية دراج أبي السمع عن أبي الهيثم وهي ضعيفة (١٨٢٤) .
٢٠٣٤			✓	من رواية إسماعيل بن عياش الشامي عن غير أهل بلده وهي ضعيفة (٤٧٣) .

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
٢٠٣٦		✓		عُمارة بن عَزْبة لا بأس به (٤٨٥٨) .
٢٠٣٧		✓		فليح بن سليمان صدوق كثير الخطأ (٥٤٤٣) ولكن الترمذي قال في هذا الحديث وقد أخرجه من طريق آخر عن فليح (جيد غريب) وقد صحح أحاديث لفليح (٢٦٠ ، ٢٧٠ ، ٢٥٥٦ ، ٥٠٣) .
٢٠٤٠			✓	بكر بن يونس بن بكير ضعيف (٧٥٤) .
٢٠٥٠	✓			سند الحديث كلهم ثقات فيزيدي بن زريع يرويه عن الزهري عن أنس ولكن رجح أبو حاتم الرازي أن معمرأ أخطأ هنا والصواب ما رواه غيره عن الزهري عن أبي أمامة بن سهل مرسلاً انظر : العلل للرازي (٢/٢٦١) . واستغربه الترمذي بسبب تفرد يزيد بن زريع بروايته بالصورة السابقة ، انظر صحيح ابن حبان (١٣/٤٤٥) ، وقد رواه عبدالرزاق عن معمر عن الزهري عن أبي أمامة بن سهل على الصواب ، مصنف عبدالرزاق (١٠/٤٠٧) . وقد رأيت الترمذي في حديث آخر اختلف فيه يزيد بن زريع وعبدالرزاق عن معمر فرجح رواية عبدالرزاق ، انظر : جامع الترمذي

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				(٣٢٧).
٢٠٥١	✓			سندهم كلهم ثقات .
٢٠٥٢			✓	عبدالرحمن بن إسحاق بن الحارث ضعيف تقدم في حديث رقم [٧٤١] وقد ضعفه الترمذي نفسه ، وعبدالرحمن بن عبدالله بن مسعود مختلف في سماعه من أبيه ، انظر : هك (٢٤١-٢٣٩/١٧) .
٢٠٥٣			✓	عباد بن منصور الناجي قال ابن حجر: صدوق رمي بالقدر وكان يدلس وتغير بأخرة (٣١٤٢) ، وقال البخاري صدوق كما في العلل الكبير (ص ٢٨٨) ، ولكن كبار النقاد كيجي القطان وابن معين وأحمد وأبي زرعة وأبي حاتم وأبي داود وغيرهم يضعفونه ، ويذهب بجي ابن سعيد القطان وأبو حاتم الرازي وابن حبان إلى أنه يدلس عن عكرمة بإسقاط إبراهيم بن أبي يحيى وهو متروك انظر : هك (١٥٩/١٤) وهذا (١٠٥/٥) ، وهو هنا يروي عن عكرمة ولكن بالتصريح بسماعه منه ولكن هذا محل نظر لأن بجي القطان سأله سمعت "ما مررتُ بملا من الملائكة؟" فقال: حدثني ابن أبي يحيى عن داود بن معين عن عكرمة عن ابن عباس

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				انظر : الضعفاء للعقيلي (١٣٦ / ٣)، وهذا جزء من الحديث الذي نحن بصدده الكلام عليه . والترمذي قال في حديث عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس برقم (٧٤١) حسن غريب وكذلك هنا (٢٠٥٣) ولكن قال في حديث رقم (١٧٥٧) وحديث رقم (٢٠٤٨) حسن لا نعرفه إلا من حديث عباد ، مما يدل على أن حسن غريب يماثل ما يقول فيه (حسن) لا نعرفه إلا من حديث فلان .
٢٠٥٨			✓	القاسم بن مالك المزني صدوق فيه لين (٥٤٨٧) ، والجريري اختلط في آخر عمره ولا يدري هل سمع منه القاسم قبل الاختلاط أم لا ؟
٢٠٦٦		✓		سعيد بن عامر الضبي ثقة صالح ، وقال أبو حاتم: ربما وهم (٢٣٣٨) ، وقال البخاري: كثير الغلط كما نقل الترمذي في العلل الكبير (ص ١٠٤) ، وقال الترمذي هنا: « ولا نعرفه إلا من حديث سعيد بن عامر عن محمد بن عمرو » .
٢٠٨٣			✓	يزيد بن عبدالرحمن الدالاني أبو خالد صدوق بخطي كثيراً وكان يدلس (٨٠٧٢) ، ونقل

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				الترمذي عن البخاري أنه صدوق وإنما بهم في الشيء انظر العلل الكبير (ص ٤٥) ، والمنهاج ابن عمرو صدوق ربما وهم (٦٩١٨) وقد اختلف عليه في هذا الحديث انظر : عمل اليوم والليلة للنسائي (ص ٥٦٨-٥٧٠) .
٢١١٥			✓	عمر بن رؤبة التغلبي وثقه دُحيم وابن حبان ، وقال البخاري: فيه نظر ، وقال أبو حاتم: صالح الحديث ، وقال ابن عدي أنكروا أحاديثه عن عبدالواحد النصري ، هك (٣٤٤/٢١) ، وهذا الحديث من روايته عن عبدالواحد النصري .
٢١١٧			✓	شهر بن حوشب ، صدوق كثير الإرسال والأوهام (٢٨٣٠) .
٢١٣٤	✓			كل رجاله ثقات
٢١٣٩			✓	أبو مودود فِضة البصري فيه لين (٥٤٢٥) .
٢١٤٦			✓	مَطَر بن عَكَّامٍ ذهب أحمد بن حنبل وابن معين وأبو حاتم الرازي إلى أنه ليس صحابياً كما في المراسيل لابن أبي حاتم (ص ١٥٨) وكذلك البرديجي كما في هـ (١٧٠/١٠) ولم يرو عنه إلا أبو إسحاق السبيعي انظر : الإصابة (٤٢٣/٣) .

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
٢١٤٩			✓	القاسم بن حبيب لين (٥٤٥٣)، وعَلِيُّ بن نِزَارٍ ضعيف (٤٨٠٦)، نزار بن حيان ضعيف (٧١٠٤).
٢١٥٠		✓		عمران بن داور أبو العوام القطان صدوق بهم (٥١٥٤)، وقد صحح له الترمذي بعض أحاديثه: (١٥٣٦، ١٥٧٧، ٢٥٣٦).
٢١٦٠	✓			عبدالله بن السائب بن يزيد لم يرو عنه إلا ابن أبي ذئب ولكن وثقه ابن سعد والنسائي وابن حبان هك (٥٥٦/١٤).
٢١٦٣		✓		حماد بن سلمة ثقة (١٤٩٩)، ولكن ذكر الإمام مسلم اجتماع علماء الحديث على أنه أثبت الناس في ثابت البناني، وإذا حدث عن غيره يُخطئ، التمييز (ص ٢١٨) وشرح علل الترمذي (٢/٦٢١-٦٢٣) وهو هنا يروي عن أبي الزبير وقد صرح أبو الزبير بالسماع في رواية ابن جريج عنه عند ابن حبان في صحيحه (١٣/٢٧٢).
٢١٦٤			✓	معدي بن سليمان ضعيف (٦٧٨٨)، وقد سأل الترمذي البخاري عنه فقال له: «هو بصري منكر الحديث ذاهب» العلل الكبير (ص ٣٩٦)، فلا يقال في مثل هذا حسن لذاته

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				أو أن الترمذي أراد به الحسن لذاته ، قال أبو زرعة: « واهي الحديث يحدث عن ابن عجلان بمناكير » الجرح والتعديل (٤٣٨/٨) ، وهو هنا يحدث عن ابن عجلان .
٢١٧١	✓			رواه ابن عيينة عن محمد بن سوقة عن نافع بن جبير عن أم سلمة ، وأخرجه البخاري في صحيحه (٢١١٨) عن إسماعيل بن زكريا عن محمد بن سوقة عن نافع بن جبير عن عائشة .
٢١٧٤			✓	فيه عطية بن سعد العوفي انظر : حديث رقم (٤٧٧) المتقدم .
٢٢٠٣			✓	عديسة بنت أهبان بن صيمي مقبولة . (٨٦٤٠) .
٢٢٠٤		✓		عبدالرحمن بن ثروان صدوق ربما خالف . (٣٨٢٣) .
٢٢٠٨	✓			صححه مسلم (١٠١٣) بنفس سند الترمذي .
٢٢٢٠			✓	فيه شريك بن عبدالله النخعي صدوق بخطئ كثيراً قال الترمذي (٦٦/١): « كثير الغلط والوهم » ، وهذا الحديث قال الترمذي فيه: « حسن غريب من حديث ابن عمر لا نعرفه إلا من حديث شريك » .
٢٢٢٤			✓	زياد بن كسيب العدوي مقبول (٢٠٩٥) ،

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				وسعد بن أوس العدوي صدوق له أغاليط (٢٢٣١).
٢٢٢٨	✓			صححه مسلم (٢٩١١) بنفس سند الترمذي .
٢٢٣٤			✓	عبدالله بن سراقه الأزدي وثقه العجلي وقال البخاري لا يعرف له سماع من أبي عبيدة (٣٣٤٣) وهو يروي هنا عنه ، والراجح في شأنه كما قال الذهبي في ديوان الضعفاء (ص ٢١٦): « لا يُعرف » ولم يرو عنه إلا عبدالله بن شقيق العقيلي وللمزيد انظر : كتابي موقف الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللقب والسماع (ص ٢٢٤ - ٢٢٨) .
٢٢٣٧	✓			قال الترمذي : « وقد رواه عبدالله بن شوذب وغير واحد عن أبي التياح ولا نعرفه إلا من حديث أبي التياح » .
٢٢٤٨			✓	علي بن زيد بن جدعان ضعيف (٤٧٣٤) .
٢٢٥٤			✓	علي بن زيد بن جدعان ضعيف (٤٧٣٤) .
٢٢٥٦			✓	فيه أبو موسى مجهول ووهم من قال إنه إسرائيل بن موسى (٨٤٠٤) وانظر : هذ (٢٥٢/١٢) .
٢٢٩٧			✓	أبي بن عباس بن سهل بن سعد ضعيف (٢٨١) .

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
٢٣٠٦			✓	محرر بن هارون متروك (٦٤٩٩).
٢٣٠٨			✓	عبدالله بن بحير وثقه ابن معين واضطرب فيه كلام ابن حبان (٣٢٢٢)، قال الذهبي في الكاشف (٦٦/٢): «وثق وليس بذاك» وقال في المغني (٣٣٣/١)، «له مناكير»، وقال في ديوان الضعفاء (ص ٢١٢): «منكر الحديث بمرّة» وللمزيد ينظر الميزان (٣٩٥/٢) وهذا (١٥٤/٥).
٢٣١٢			✓	إبراهيم بن مهاجر البجلي صدوق لين الحفظ (٢٥٤) وذكر الترمذي أن هذا الحديث يروى عن أبي ذر موقوفاً انظر: المخطوطة (ف) ١٥٢/ب).
٢٣١٤		✓		محمد بن إسحاق بن يسار صدوق بدلس (٥٧٢٥) وقد صرح هنا بالسماع.
٢٣٢٢			✓	عبدالله بن ضمرة وثقه المعجلي (٣٣٩٦)، عبدالرحمن بن ثابت بن ثوبان صدوق يخطئ وتغير بأخرة (٣٨٢٠) واختلف النقاد فيه فذهب بعضهم إلى أنه لا بأس به وهذا رأي ابن المديني والمعجلي وأبي زرعة ويعقوب بن شيبه وآخرين، وذهب بعضهم إلى أنه ضعيف وهذا رأي أحمد بن حنبل وابن معين في رواية

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				الأكثرين عنه ، والنسائي وابن خراش وابن عدي ، ووثقه دُحيم وأبو حاتم الرازي وابن حبان ، ونص أبو حاتم على أنه تغير عقله آخر حياته انظر : هك (١٧/١٤-١٨) ، ولا تدري هل سُمع هذا الحديث قبل التغير أم بعد؟ ، وفي السند أيضاً عطاء بن قره ذكره ابن حبان في ثقاته وقال ابن المديني: شامي لا أعرفه : هك (١٠١/٢٠) .
٢٣٢٩		✓		زيد بن حُباب صدوق بخطي في حديث الثوري (٢١٢٤) وليس يروي هنا عنه ، ومعاوية بن صالح بن حُدير الحضرمي صدوق له أوهام (٦٧٦٢) .
٢٣٣١		✓		كامل بن العلاء التميمي صدوق بخطي (٥٦٠٤) .
٢٣٤٦			✓	سلمة بن عبيد الله بن محسن الخطمي مجهول (٢٤٩٩) ، ويقال سلمة بن عبدالله .
٢٣٥٠			✓	روح بن أسلم الباهلي ضعيف (١٩٦٠) .
٢٣٥١			✓	عطية بن سعد العوفي صدوق بخطي كثيراً (٤٦١٦) .
٢٣٦٩	✓			عبد الملك بن عمير ثقة تغير حفظه وربما دلس (٤٢٠٠) ، والظاهر أن الراوي عنه هنا وهو

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				شيبان بن عبدالرحمن التميمي سمع منه قبل الاختلاط لما يلي: قال أحمد بن حنبل: شيبان ثبت في كل المشايخ ، وقال الدارمي لابن معين : فشيبان ما حاله في الأعمش؟ فقال: ثقة في كل شيء ، وقد احتج مسلم في صحيحه برواية شيبان عن عبدالملك بن عمير انظر حديث (٦٣٤) .
٢٣٧٥			✓	الحسن لم يسمع من أبي هريرة شيئاً كما صرح بذلك الترمذي في جامعه (٥٥١ / ٤) فلا يقال في مثل هذا الحديث المنقطع يقيناً أنه حسن لذاته في نظر الترمذي أو غيره ، ويؤكد ذلك أن الترمذي قال في هذا الحديث: « هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه ، وقد روي هذا الحديث من غير هذا الوجه عن ابن صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أيضاً أتم من هذا وأطول » ، وقد قال الترمذي في حديث رقم (٢٤٢٥): « ولا يصح هذا الحديث من قبل أن الحسن لم يسمع من أبي هريرة » وانظر (٢٧٠٣ ، ٢٨٨٩ ، ٣٢٩٨) فقد نص على عدم سماع الحسن من أبي هريرة فهذه حقيقة كانت راسخة في ذهن الترمذي ، إذن فقول الترمذي

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				في هذا الحديث "حسن غريب" لا يستقيم تفسيره بأنه أراد الحسن لذاته لأن الأقرب أنه أراد الحسن لغيره .
٢٣٧٨			✓	زهير بن محمد الخراساني قال الترمذي في علله الكبير (ص ٣٩٦): « زهير بن محمد منكر الحديث » ، فلا يقال في مثل هذا أن الترمذي أراد به الحسن لذاته .
٢٣٨١			✓	عطية بن سعد العوفي صدوق بخطئ كثيراً (٤٦١٦) .
٢٣٨٢	✓			الوليد بن أبي الوليد أبو عثمان المدني قال ابن حجر: لين الحديث (٧٤٦٤) ولكن الصواب أنه ثقة . هك (١٠٨/٣١) .
٢٣٨٦			✓	أشعث بن سوار ضعيف (٥٢٤) ، قال أبو عيسى: « هذا حديث حسن ، غريب من حديث الحسن عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن النبي ﷺ » .
٢٣٩٦			✓	سعد بن سنان قال ابن حجر: صدوق له أفراد (٢٢٣٨) ، ولكن الراجح أنه ضعيف كما هو اختيار أحمد بن حنبل والجوزجاني والنسائي والدارقطني ، وقد قال ابن حبان: اعتبرت

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				حديثه فرأيت ما روى عن سنان بن سعد يشبه أحاديث الثقات ، وما روي عن سعد بن سنان وسعيد بن سنان فيه المناكير لأنها اثنان . انظر: هك (١٠/٢٦٦ - ٢٦٨) ، والترمذي ذكر أن أحمد بن حنبل تكلم في سعد بن سنان كما في الجامع (٣/٣٨) ، ونقل في العلل الكبير (ص ١٠٦) عن البخاري أنه قال فيه: « صالح مقارب الحديث » . فلعل الترمذي قال فيه "حسن غريب" ترجيحاً لقول البخاري فيه ، ولكن يعكر على هذا أنه حكم على بعض حديثه بالغرابة مثل (٦٤٦، ٩٨٧، ٢١٩٧) والسند واحد من مبتداه إلى منتهاه مثل سند (٢٣٩٦) ولكل هذه الأحاديث شواهد ومع ذلك لم يحسنها .
٢٤٠٠			✓	هلال بن أبي هلال أبو ظلال القسلي ضعيف (٧٣٤٩) .
٢٤٠٥			✓	حمزة بن أبي محمد ضعيف (١٥٣٢) .
٢٤٢٩			✓	يحيى بن أبي سليمان المدني لين الحديث (٧٥٦٥) ، وقد كرر الترمذي هذا الحديث بنفس السند والمتن برقم (٣٣٥٣) وقال: « حسن صحيح غريب » كما في المخطوطة

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				(١/٢٢٨) . فقال مرة: «حسن غريب» ومرة «حسن صحيح غريب» وربما كان هذا اختلاف اجتهد منه وربما كان من اختلاف الروايات عن رواية الكتاب وربما من النسخ .
٢٤٣٣		✓		حرب بن ميمون الأنصاري صدوق (١١٦٨) .
٢٤٣٧		✓		إسماعيل بن عياش صدوق في روايته عن أهل بلده (٤٧٣) وهو هنا يروي عن محمد بن زياد الألهاني الشامي .
٢٤٤٧	✓			سنده كلهم ثقات .
٢٤٥٠			✓	يزيد بن سنان أبو فروة التميمي ضعيف (٧٧٢٧) ، وبكير بن فيروز مقبول (٧٦٤) .
٢٤٥١			✓	عبدالله بن يزيد الدمشقي ضعيف (٣٧١٤) .
٢٤٥٢		✓		عمران بن داود القطان صدوق بهم (٥١٥٤) ، انظر: ما تقدم برقم [٢١٥٠] .
٢٤٥٦م		✓		تقدم برقم [٢١٥٠] مكرر
٢٤٦٦			✓	زائدة بن نسيط مقبول (١٩٨٣) وكذلك أبو خالد الوالبي واسمه هرمز (٨٠٧٣) .
٢٤٧٣			✓	فيه رجل مبهم "قال محمد بن كعب القرظي حدثني من سمع علي بن أبي طالب" .
٢٤٧٦			✓	بنفس سند الحديث السابق [٢٤٧٣] .

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
٢٤٧٨			✓	عبد العزيز بن عبدالله القرشي منكر الحديث (٤١٠٧) ، ويحيى بن مسلم البكار ضعيف (٧٦٤٥) .
٢٤٨٤			✓	خالد بن طهمان أبو العلاء الخفاف صدوق اختلط (١٦٤٤) ذكر ابن معين أنه اختلط قبل وفاته بعشر سنين وكان في تخليطه كلما جاءوا به يُقرُّ به ، انظر : هذا (٩٩/٣) .
٢٤٨٦			✓	معن بن محمد بن معن الغفاري مقبول (٦٨٢٢) .
٢٤٨٨			✓	عبدالله بن عمرو الأودي مقبول (٣٥٠٧) .
٢٤٩٣			✓	انظر : ما تقدم برقم [٢٠٢١] وهو مكرر .
٢٥٠٥			✓	محمد بن الحسن بن أبي يزيد الهمداني ضعيف (٥٨٢٠) والحديث منقطع خالد بن معدان لم يسمع من معاذ بن جبل ، قال الترمذي : « هذا حديث حسن غريب ، وليس إسناده بمتصل وخالد بن معدان لم يدرك معاذ بن جبل » .
٢٥٠٦			✓	عمر بن إسماعيل بن مجالد متروك (٤٨٦٦) ، وتابعه أمية بن القاسم الخداء قال ابن حبان فيه : يروي عن حفص بن غياث المناكير الكثيرة انظر : المجروحين (٢١٣/٢) وسماه القاسم ابن أمية ، وكلاهما عمر وأميه يرويان هذا

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				الحديث عن حفص بن غياث .
٢٥٢٥			✓	زياد بن الحسن بن الفرات قال ابن حجر: صدوق بهم (٢٠٦٧) ، ووثقه ابن حبان وقال أبو حاتم الرازي منكر الحديث وقال الدارقطني لا بأس به ولا يحتج به انظر : هذ (٣٦٣/٣) .
٢٥٢٩			✓	شريك بن عبدالله النخعي صدوق بخطي كثيراً (٢٧٨٧) ، وقع في النسخة المطبوعة "إسرائيل" بدل شريك والتصحيح من المخطوطة (ق/١٦٥/ب) .
٢٥٤٥			✓	شهر بن حوشب صدوق كثير الإرسال والأوهام (٢٨٣٠) ، وعمران بن داود القطان صدوق بهم (٥١٥٤) ، وقد روى هنا عن قتادة وخولف فقد قال الترمذي : « وبعض أصحاب قتادة روى هذا عن قتادة مرسلاً ولم يُسندوه » وقد رواه أحمد في المسند (٢٣٢/٥) ، (٢٣٩) من طريق شيان وسعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن شهر عن معاذ مرفوعاً فلم يذكرنا بين شهر ومعاذ واسطة فأصبح الحديث منقطعاً وخالفهما عمران القطان فرواه عن قتادة عن شهر عن عبد الرحمن بن غنم عن معاذ ،

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				وشيبان وسعيد أحفظ وأثبت ، ولهذا فالحديث في نظري ضعيف ولولا أن الترمذي أشار للمخالفة لما عرجتُ عليها .
٢٥٥٤			✓	جابر بن نوح الحماني ضعيف (٨٧٦) ، ولكن قال الترمذي « وهكذا روى يحيى بن عيسى الرملي وغير واحد عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ وحديث أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أصح » . فصرح بأن جابراً تابعه غير واحد ، وقد أخرجه مسلم في صحيحه (٢٩٦٨) عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً . مما يؤكد أن الحديث محفوظ عن أبي صالح عن أبي هريرة ولكن ضعفناه بالنظر للسند الذي حكم عليه بقوله: "حسن غريب" .
٢٥٦٣		✓		معاذ بن هشام صدوق ربما وهم (٦٧٤٢) ، وعامر بن عبد الواحد الأحول صدوق يخطئ (٣١٠٣) .
٢٥٦٦			✓ م	انظر : ما تقدم برقم (١٩٨٦) فهو مكرر لهذا الحديث .
٢٥٧٨			✓	محمد بن عمار بن سعد القرظ مستور (٦١٦٥) .

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
٢٥٩٠			✓	عطية بن سعد العوفي صدوق بخطي كثيراً (٤٦١٦).
٢٥٩٤			✓	المبارك بن فضالة صدوق بدلس ويسوي (٦٤٦٤)، ولم أقف على تصريحه بالسماع.
٢٦١٧			✓	دراج أبو السمع صدوق في حديثه عن أبي الهيثم ضعف (١٨٢٤) وهو هنا يروي عنه.
٢٦٢٦		✓		يونس بن أبي إسحاق السيمي صدوق بهم قليلاً (٧٨٩٩) وضعف الإمام أحمد حديثه عن أبيه. هك (٣٢/٤٩١-٤٩٢) وهو هنا يروي عن أبيه.
٢٦٣١			✓	يحيى بن محمد بن قيس المحاربي صدوق بخطي كثيراً (٧٦٣٩).
٢٦٣٩	✓			
٢٦٤١			✓	عبدالرحمن بن زياد الإفريقي ضعيف (٣٨٦٢) والترمذي ذكر في عدة مواضع من جامعه أنه ضعيف عند أهل الحديث (١/٧٦، ٣٨٤) (٢/٦٦٢) (٤/٣٥٢، ٧١٤) فمثله لا يكون حديثه حسناً لذاته.
٢٦٤٧			✓	عيسى بن أبي عيسى ماهان أبو جعفر الرازي صدوق سيء الحفظ (٨٠١٩).
٢٦٥٣			✓	عبدالله بن صالح كاتب الليث صدوق كثير

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				الغلط ثبت في كتابه وكانت فيه غفلة (٣٣٨٨) وأشار الترمذي إلى أنه خولف هنا .
٢٦٦٤			✓	الحسن بن جابر اللخمي مقبول (١٢٢٠) .
٢٦٧٨			✓	علي بن زيد بن جدعان ضعيف (٤٧٣٤) .
٢٦٨٦			✓	دراج أبو السمع صدوق في حديثه عن أبي الهيثم ضعف (١٨٢٤) وهو هنا يروي عنه .
٢٦٨٩		✓		جعفر بن سليمان الضبعي صدوق (٩٤٢) .
٢٦٩١		✓		عكرمة بن عمار صدوق بغلط وفي روايته عن يحيى بن أبي كثير اضطراب (٤٦٧٢) وهو هنا يروي عن غيره .
٢٧١٠		✓		عمرو بن عبدالله بن صفوان بن أمية صدوق (٥٠٦٣) .
٢٧٢٥		✓		سماك بن حرب صدوق وروايته عن عكرمة مضطربة ، تغير بأخرة فربما تلقن (٢٦٢٤) وأشار الترمذي إلى أن زهير بن معاوية روى هذا الحديث عن سماك متابعاً شريك بن عبدالله النخعي ، وسماك يروي هذا الحديث عن جابر بن سمرة رضي الله عنه ، واحتج مسلم في صحيحه بمرويات زهير بن معاوية عن سماك انظر : الأحاديث رقم (٤٣٦ ، ٤٥٨ ، ٦٠٦ ، ٦٧٠ ، ٨٦٢ ، ٩٧٨ ، ١٦٢٨ ،

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				(٢٣٢٢) وأكثر مسلم في صحيحه من الاحتجاج بسماك ، فأخرج له في أكثر من ستين موضعاً .
٢٧٢٧			✓	الأجلح بن عبدالله الكندي قال ابن حجر: صدوق (٢٨٥) والراجح أنه لين كما سيأتي في إيضاح حديث رقم [٣٧٢٦] ، وهو يروي هنا عن أبي إسحاق السبيعي وهو ثقة اختلط بأخرة (٥٠٦٥) ، فلا أدري أسمع قبل أم بعد اختلاطه .
٢٧٣٢			✓	يحيى بن محمد بن عباد المدني ضعيف وكان ضرباً يتلقن (٧٦٣٧) .
٢٧٦٠			✓	سماك بن حرب صدوق ، روايته عن عكرمة مضطربة (٢٦٢٤) وهو هنا يروي عنه .
٢٧٧٠		✓		إسحاق بن منصور السلوي صدوق تكلم فيه للتحقيق (٣٨٥) ، قال الترمذي: « وروى غير واحد هذا الحديث عن إسرائيل عن سماك عن جابر بن سمرة قال: رأيت النبي ﷺ متكئاً على وسادة ولم يذكر علي يساره » ، ثم ذكر سنداً من رواية وكيع عن إسرائيل به وليس فيه "علي يساره" وقال: « هذا حديث صحيح » ، فلاحظ أن الغرابة جاءت هنا لزيادة لفظة في

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				المتن ، وإلا فأصل الحديث كما صرح الترمذي بأنه صحيح عنده .
٢٧٧٣		✓		علي بن الحسين بن واقد صدوق بهم (٤٧١٧) ، والحسين بن واقد ثقة له أوهام (١٣٥٨) .
٢٧٧٧			✓	شريك بن عبدالله النخعي صدوق بخطي كثيراً (٢٧٨٧) ، وعمر بن ربيعة أبو ربيعة الإيادي مقبول (٨٠٩٣) .
٢٧٨٨			✓	سعيد بن أبي عروبة ثقة حافظ كثير التدليس واختلط (٢٣٦٥) ، والراوي عنه هنا أبو بكر الحنفي ، فلا أدري سمع منه قبل الاختلاط أم بعده ؟! ، والحسن لم يسمع من عمران بن حصين على الراجح . انظر : جامع التحصيل (ص ١٦٤) ، أما الترمذي فيصح حديثه عنه انظر (١١٢٣ ، ٢٠٤٩ ، ٢٠٩٩ ، ٣١٦٨ ، ٣١٦٩) .
٢٧٩٣		✓		زيد بن حُباب صدوق بخطي في حديث الثوري (٢١٢٤) ، وليس يروي هنا عنه ، والضحاك ابن عثمان صدوق بهم (٢٩٧٢) .
٢٧٩٧			✓	عبدالله بن محمد بن عقيل صدوق في حديثه لين (٣٥٩٢) ، وعبدالله بن جرهد الأسلمي مقبول (٣٢٤٩) .

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
٢٨٠١			✓	ليث بن أبي سليم صدوق اختلط جداً ولم يتميز حديثه فترك (٥٦٨٥) ، قال الترمذي: « قال محمد بن إسماعيل: ليث بن أبي سليم صدوق وربما بهم في الشيء » ، قال محمد بن إسماعيل: وقال أحمد بن حنبل: ليث لا يفرح بحديثه ، كان ليث يرفع أشياء لا يرفعها غيره فلذلك ضعفوه .»
٢٨٠٧			✓	زاذان أبو يحيى القنات لين الحديث (٨٤٤٤) .
٢٨١١			✓	أشعث بن سوار ضعيف (٥٢٤) .
٢٨١٢		✓		عبيد الله بن إيراد بن لقيط صدوق لينه البزار وحده (٤٢٧٧) .
٢٨٣٢			✓	شريك بن عبدالله النخعي صدوق يخطئ كثيراً (٢٧٨٧) .
٢٨٣٨	✓			ولأنما حسنه ولم يصححه لأن يحيى بن سعيد القطان خولف فقد روي هذا الحديث مرسلًا عن نافع عن عمر وهو لم يسمع منه ، والقطان رواه عن نافع عن ابن عمر .
٢٨٤٢		✓		الحسين بن واقد ثقة له أوهام (١٣٥٨) .
٢٨٥٣		✓		عاصم بن سفيان بن عبدالله الثقفي صدوق (٣٠٥٩) .
٢٨٥٦			✓	محمد بن يزيد بن محمد أبو هشام الرفاعي ليس

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				بالقوي (٦٤٠٢).
٢٨٥٩		✓		بقية بن الوليد صدوق كثير التدليس عن الضعفاء (٧٣٤)، وقد صرح بسماحه في هذا الحديث عند أحمد في المسند (١٨٣/٤).
٢٨٦٤	✓			وقد حكم الترمذي على الحديث الذي قبله برقم [٢٨٦٣] وهو عن أبان بن يزيد به بأنه "حسن صحيح غريب" وكلاهما حديث واحد.
٢٨٦٩		✓		حماد بن يحيى الأبح صدوق بخطه (١٥٠٩).
٢٨٧٠			✓	بشير بن المهاجر صدوق لين الحديث (٧٢٣).
٢٨٨٠			✓	محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى صدوق سيء الحفظ جداً (٦٠٨١).
٢٨٨٣	✓			صححه مسلم (٨٠٥) عن الوليد بن عبدالرحمن به.
٢٩٠١			✓	إسماعيل بن أبي أويس صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه (٤٦٠)، وعبدالعزیز بن محمد الدروردي صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطئ قال النسائي: حديثه عن عبيدالله العمري منكر (٤٤١٩) وهو هنا يروي عنه.
٢٩١٩		✓		إسماعيل بن عياش صدوق في روايته عن أهل بلده (٤٧٣) وهو هنا يروي عن بحير بن سعد

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				وهو من أهل بلده .
٢٩٢٠	✓			سنده كلهم ثقات .
٢٩٢١			✓	عبدالله بن أبي بلال مقبول (٣٢٤٠) .
٢٩٢٢			✓	خالد بن طهمان صدوق اختلط (١٦٤٤) استمر اختلاطه عشر سنين . هـ (٩٩/٣) ولا نعرف هل سمع منه هذا الحديث قبل الاختلاط أم بعده؟! .
٢٩٢٤		✓		معاوية بن صالح بن حدير الحضرمي صدوق له أوهام (٦٧٦٢) .
٢٩٢٦			✓	محمد بن الحسن بن أبي يزيد الهمداني ضعيف (٥٨٢٠) ، وعطية بن سعد العوفي صدوق بخطئ كثيراً (٤٦١٦) .
٢٩٢٩			✓	أبو علي بن يزيد مجهول (٨٢٦٣) .
٢٩٣٥			✓	عطية العوفي صدوق بخطئ كثيراً (٤٦١٦) .
٢٩٣٦			✓	عطية العوفي صدوق بخطئ كثيراً (٤٦١٦) .
٢٩٣٨		✓		جعفر بن سليمان الضبعي صدوق (٩٤٢) .
٢٩٤٧	✓			سنده كلهم ثقات .
٢٩٥٤			✓	عباد بن حُبَيْش مقبول (٣١٢٤) .
٢٩٨٠		✓		يعقوب بن عبدالله الأشعري صدوق بهم (٨٧٢٢) ، جعفر بن أبي المغيرة صدوق بهم (٩٦٠) .

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
٢٩٨٨			✓	عطاء بن السائب صدوق اختلط (٤٥٩٢) ، والراوي عنه أبو الأحوص سلام بن سليم ولا نعرف هل سمع منه قبل اختلاطه أم بعده؟
٢٩٨٩	✓			صححه مسلم (١٠١٥) .
٢٩٩١			✓	علي بن زيد بن جدعان ضعيف (٤٧٣٤) .
٣٠٠٤			✓	عمر بن حمزة العمري ضعيف (٤٨٨٤) .
٣٠١٠		✓		موسى بن إبراهيم بن كثير الأنصاري صدوق بخطي (٦٩٤٢) ، طلحة بن خراش صدوق (٣٠١٩) .
٣٠٢٠		✓		هشام بن سعد القرشي صدوق له أوهام (٧٢٩٤) .
٣٠٣٢	✓			
٣٠٣٧			✓	ثوير بن أبي فاختة ضعيف (٨٦٢) .
٣٠٣٨	✓			فيه عمر بن عبدالرحمن بن مُحَبِّصْن مقبول (٤٩٣٨) ، ولكن مسلماً صحح حديثه هذا (٢٥٧٤) فيكون بذلك وثقه توثيقاً عملياً .
٣٠٤٠			✓	سليمان بن قرم بن معاذ التميمي سيء الحفظ (٢٦٠٠) ، وسماك مضطرب الرواية عن عكرمة (٢٦٢٤) ، وهو هنا يروي عنه .
٣٠٤٤		✓		عمار بن أبي عمار صدوق ربما أخطأ (٤٨٢٩) .
٣٠٤٧			✓	شريك بن عبدالله صدوق بخطي كثيراً

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				(٢٧٨٧) ، والسند منقطع ، أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود لم يسمع من أبيه ، وقد صرح الترمذي بذلك في جامعه (١٩/٣) فلا يعد مثل هذا حسناً لذاته عنده .
٣٠٥٤			✓	عثمان بن سعد ضعيف (٤٤٧١) ، وبين الترمذي أن عثمان بن سعد خولف في هذا الحديث .
٣٠٥٥			✓	فيه منصور بن وردان قال ابن حجر: مقبول (٦٩١١) ، والراجح أنه ثقة ، وثقه أحمد بن حنبل وروى عنه ، هك (٥٥٨/٢٨) . وفيه عبد الأعلى بن عامر الثعلبي قال ابن حجر: صدوق يهيم (٣٧٣١) ، والراجح أنه ضعيف كما هو اختيار جمهور النقاد ، هك (٣٥٤/١٦) والملفت للنظر أن الترمذي سبق أن أخرج هذا الحديث بسنده ومثله في كتاب الحج برقم (٨١٤) وقال: « حديث علي حديث غريب من هذا الوجه » كما في المخطوطة (ت ١/٦٢) وكذلك في هك (٥٥٩/٢٨) وزاد نقلاً عن جامع الترمذي: « سمعت محمداً يقول: أبو البختري لم يُدرَك علياً » ، فعلى هذا يكون الحديث ضعيفاً في نظر الترمذي لانقطاعه ،

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				واختلف حكمه عليه فضعه في كتاب الحج ، وحسنه مع الغرابة في كتاب التفسير .
٣٠٥٨			✓	عمرو بن جارية اللخمي مقبول (٤٩٩٧) ، وكذلك محمد أبو أمية الشعباني (٧٩٤٧) .
٣٠٦٠	✓			صححه البخاري (٢٧٨٠) عن يحيى بن آدم به .
٣٠٦٣			✓	حُبي بن عبدالله المعافري قال ابن حجر: صدوق بهم (١٦٠٥) ، والراجع أنه ضعيف كما هو اختيار أحمد بن حنبل والبخاري والنسائي والساجي وابن الجارود والعقيلي ، وذهب ابن معين وابن عدي إلى أنه لا بأس به ، هك (٤٨٩/٧) .
٣٠٦٦			✓	أبو بكر بن عبدالله بن أبي مريم الغساني ، ضعيف اختلط (٧٩٧٤) .
٣٠٦٩			✓	عطاء بن السائب صدوق اختلط (٤٥٩٢) ، والراوي عنه زياد بن عبدالله البكائي لا أدري هل سمع منه قبل الاختلاط أم لا ؟ ، وقال الترمذي: « ورواه بعضهم عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن النبي ﷺ مرسلًا » .
٣٠٧٠		✓		في السند داود الأودي ، والذي يسمى بهذا

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				الاسم اثنان أحدهما داود بن عبدالله الأودي وهو ثقة كما في هك (٤١٢/٨) ، والآخر داود ابن يزيد الأودي وهو ضعيف كما في هك (٤٦٨/٨) ، وكلاهما يرويان عن الشعبي ويروي عنهما محمد بن فضيل ، ولكن يظهر من تصرف الإمام المزي أن الذي في سند الترمذي هو الأول الثقة لأنه وضع حرف (التاء) بجانب اسم الشعبي ومحمد بن فضيل في ترجمته ، وأما في ترجمة الثاني فوضع حرف (القاف) بجانب اسم الشعبي ، ولم يضع شيئاً بجانب محمد بن فضيل ، وفي السند محمد بن فضيل صدوق (٦٢٢٧).
٣٠٧٧			✓	عمر بن إبراهيم العبدي صدوق في حديثه عن قتادة ضعف (٤٨٦٣) ، وقد نص الإمام أحمد وابن عدي وابن حبان على أنه يروي عن قتادة من أكبر هك (٢٧٠/٢١ ، ٢٧١) وهو هنا يروي عنه .
٣٠٩٠		✓		سماك بن حرب صدوق ، روايته عن عكرمة مضطربة ، تغير بأخرة فربما تلقن (٢٦٢٤) ، وهو هنا لا يروي عن عكرمة ، والراوي عنه هنا حماد بن سلمة وقد احتج مسلم في صحيحه

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				(١٨٢١) بحديث حماد عن سماك ، وانظر الحديث المتقدم برقم [٢٧٢٥] .
٣٠٩١			✓	في السند انقطاع لأن الحكم بن عتيبة لم يسمع من مَقْسَم إلا أربعة أو خمسة أحاديث ليس هذا منها ، قال الترمذي (٤٠٦/٢): « قال علي بن المديني: قال يحيى بن سعيد: وقال شعبة: لم يسمع الحكم من مقسم إلا خمسة أحاديث ، وعدّها شعبة ، وليس هذا الحديث فيها عدّ شعبة ، فكان هذا الحديث لم يسمعه الحكم من مقسم » ، وقد عدّها يحيى القطان كما في هذا (٤٣٤/٢) وليس هذا الحديث منها .
م٣٠٩٣			✓	مكرر للحديث المتقدم برقم [٢٦١٧] .
٣٠٩٥			✓	عطيف بن أعين ضعيف (٥٣٦٤) ، قال الترمذي هنا: « لا نعرفه إلا من حديث عبد السلام بن حرب ، وعطيف بن أعين ليس بمعروف في الحديث » فلاحظ بقول: حسن غريب مع عدم معرفته برجل في الإسناد ، ويلاحظ هنا أن مخطوطة الكروخي (ق ١/٢٠٤) ونحفة الأحوزي (٤٩٤/٧) أثبتا "حسن غريب" ، وأما المطبوع من الجامع فقيه "غريب" وكذلك المتن المطبوع من الجامع مع

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				تحفة الأحوذى وكذلك في هك (١١٩/٢٣) .
٣١١١			✓	سليمان بن سفيان القرشي ضعيف (٢٥٦٣) .
٣١١٥			✓	قيس بن الربيع صدوق تغير لما كبر وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدث به (٥٥٧٣) ، وقال الترمذي هنا: « وقيس بن الربيع ضعفه وكيع وغيره » ، فمثل هذا لا يكون عنده حسناً لذاته .
٣١١٧			✓	بكير بن شهاب مقبول (٧٥٧) .
٣١١٨			✓	سيف بن محمد الثوري كذبوه (٢٧٢٦) ، وليس له في الترمذي غير هذا الحديث فقط ، ولكن أشار الترمذي إلى أن زيد بن أبي أنيسة تابعه فرواه عن الأعمش أيضاً ولكنه لم يسق السند للنظر فيه ، وكان من الأولى ذكر حديث زيد بدل حديث هذا المتروك !؟
٣١٢٩		✓		الربيع بن أنس صدوق له أوهام (١٨٨٢) ، وعيسى بن عبيد بن مالك المروزي صدوق (٥٣٠٩) .
٣١٣١	✓			سنده كلهم ثقات .
٣١٣٦			✓	عبدالرحمن بن أبي كريمة السدي مجهول الحال (٣٩٩٠) .
٣١٥٣	✓			سنده كلهم ثقات .

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
٣١٧٠			✓	عبدالله بن صالح كاتب الليث صدوق كثير الغلط ، ثبت في كتابه ، وكانت فيه غفلة (٣٣٨٨) ، قال الترمذي هنا : « وقد روي هذا الحديث عن الزهري عن النبي ﷺ مرسلًا ، حدثنا قتيبة قال حدثنا الليث عن عُقيل عن الزهري عن النبي ﷺ نحوه » فخالف قتيبة بن سعيد عبدالله بن صالح في روايته عن الليث ، وقتيبة أوثق وأثبت منه .
٣١٧٧		✓		عبيدالله بن الأخنس النخعي صدوق (٤٢٧٥) وهو يروي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وهذا سند بحسنه المتأخرون لذاته ، ويحتج به بعض المتقدمين .
٣١٧٩	✓			صححه البخاري (٤٧٤٧) بسند الترمذي نفسه .
٣١٨١		✓		محمد بن إسحاق بن يسار صدوق يدلّس (٥٧٢٥) وقد صرح بسماحه عند الطحاوي في مشكل الآثار (٢٩٦٣) .
٣١٨٥	✓			صححه مسلم (٢٠٤) عن عبد الملك بن عمير به .
٣١٨٧		✓		يزيد بن كيسان صدوق بخطي (٧٧٦٧) ، قال الترمذي : « لا نعرفه إلا من حديث يزيد بن

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				كيسان .
٣١٩١			✓	عبدالله بن عبدالرحمن الجُمحي ، قال الذهبي في المغني (٣٢٣٨): « لا يعرف » ولم يذكره ابن حجر في التقريب .
٣١٩٣	✓			سندهم كلهم ثقات .
٣٢٠٣		✓		يونس بن بكير صدوق بخطي (٧٩٠٠) ، طلحة بن يحيى صدوق بخطي (٣٠٣٦) .
٣٢٠٦			✓	علي بن زيد بن جدعان ضعيف (٤٧٣٤) .
٣٢١١		✓		سليمان بن كثير العبدي لا بأس به في غير الزهري (٢٦٠٢) وهو هنا يروي عن حصين ابن عبدالرحمن السلمي وهو ثقة تغير بأخرة (١٣٦٩) ، وقد احتج البخاري في صحيحه (٤٧٥١) بحديث سليمان عن حصين .
٣٢١٧			✓	أشهل بن حاتم صدوق بخطي (٥٣٤) ، والراجح أنه ضعيف كما هو اختيار أكثر النقاد انظر : هك (٣/٣٠٠) ، وقد أخرج البخاري له في صحيحه ، ولكن في حديث واحد مسند فقط ثم أعاده من غير طريقه انظر : هدي الساري (ص ٤١١) .
٣٢١٩			✓	عمر بن إسماعيل بن مجالد متروك (٤٨٦٦) ، قال الترمذي : « حسن غريب من حديث بيان ،

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				وروى ثابت عن أنس هذا الحديث بطوله .
٣٢٢٢			✓	عبدالله بن عابس أبو سبرة النخعي مقبول (٨١١٤) ، والحسن بن الحكم النخعي صدوق بخطي (١٢٢٩) وهو الراوي عن أبي سبرة .
٣٢٢٥			✓	في السند رجلان مبهما الاسم ، فكيف يقال في مثل هذا إنه حسن لذاته أو إن الترمذي أراد به الحسن لذاته؟!
٣٢٢٦			✓	أبو سفيان طريف بن شهاب ضعيف (٣٠١٣) .
٣٢٣٠			✓	سعيد بن بشير ضعيف (٢٢٧٦) .
٣٢٣٤			✓	هذا الحديث يرويه قتادة بن دعامة عن أبي قلابة عبدالله بن زيد الجرمي ، وقتادة بدلس وقد عنعن هنا ، وقد قال أبو حاتم الرازي: « وقتادة يقال لم يسمع من أبي قلابة إلا أحرفاً فإنه وقع إليه كتاب من كتب أبي قلابة فلم يميز بين عبدالرحمن بن عياش وبين ابن عباس » وأعل حديثه هذا ، انظر : العلل للرازي (٢٠ / ١) ، وقد قال الإمام أحمد في هذا الحديث: « حديث قتادة هذا ليس بشيء » هك (٢٠٣ / ١٧) .
٣٢٣٧			✓	شهر بن حوشب صدوق كثير الإرسال

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				والأوهام (۲۸۳۰).
۳۲۶۶			✓	مؤمل بن إسماعيل صدوق سيء الحفظ (۷۰۲۹)، وهو يروي الحديث عن نافع بن عمر بن جميل عن ابن أبي مليكة عن عبدالله بن الزبير الحديث، قال الترمذي: «وقد رواه بعضهم عن ابن أبي مليكة مرسلاً»، وقد أخرجه أحمد في المسند (۶۲۴/۴) عن وكيع عن نافع بن عمر عن ابن أبي مليكة مرسلاً، فعلم بهذا خطأ رواية مؤمل.
۳۲۶۷			✓	أبو إسحاق السبيعي ثقة اختلط بأخرة (۵۰۶۵)، والراوي عنه الحسين بن واقد ولم يذكره أحد فيمن سمع منه قبل الاختلاط.
۳۲۷۲	✓			صححه مسلم (۲۸۴۸) بالسند نفسه.
۳۲۷۹			✓	محمد بن عمرو بن نبهان مقبول (۶۱۹۰)، انفرد الترمذي بالرواية عنه. هك (۲۱۹/۲۶)
۳۲۹۴			✓	رشدين بن سعد ضعيف (۱۹۴۲)، وقال الترمذي (۷۱۴/۴): «ورشدين بن سعد هو ضعيف عند أهل الحديث» وانظر كذلك (۷۶/۱) وقد قال في حديث انفرد به رشدين (۱۸۶/۵): «لا نعرفه إلا من حديث رشدين وليس إسناده بالقوي»، وفي السند أيضاً رواية

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				<p>دراج عن أبي الهيثم وهي ضعيفة ، والملفت للنظر أن الترمذي أخرج هذا الحديث سابقاً برقم [٢٥٤٠] بالسند نفسه وقال: « هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث رشدين ابن سعد » ثم جاء هنا وقال: « حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث رشدين » ، ومثل هذا لا يقال إنه حسن لذاته عند الترمذي لتصريحه بضعف رشدين عنده ، والذي يترجح في أن الأنسب المتماشي مع باقي أحكام الترمذي على أحاديث رشدين بن سعد أن يقال في هذا الحديث (غريب) كما في المطبوع وبعض نسخ الترمذي وليس "حسن غريب" كما في المخطوطة (١/٢٢٢) .</p>
٣٢٩٥			✓	<p>عبد الأعلى بن عامر الثعلبي قال ابن حجر: صدوق بهم (٣٧٣١) ، والراجح أنه ضعيف انظر: هك (٣٥٤/١٦) .</p>
٣٢٩٧			✓	<p>أبو إسحاق السبيعي ثقة اختلط بأخرة (٥٠٦٥) ، وقد ذكر الترمذي أن الرواة عنه اختلفوا في هذا الحديث وليس فيهم من هو معروف بأنه سمع منه قبل الاختلاط ، فدل هذا الاختلاف على أنه حدث به في حال تغيره .</p>

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
٣٣٠٠			✓	علي بن علقمة الأنباري قال ابن حجر: مقبول (٤٧٧٢) ، والراجح أنه ضعيف انظر هك (٧١/٢١) وهذا (٣٦٥/٧) .
٣٣٠٣	✓			حفص بن غياث ثقة تغير حفظه قليلاً (١٤٣٠) ، والراوي عنه عفان بن مسلم إليه المنتهى في الثبوت حتى إن بعض الحفاظ قدموه في الثبوت على يحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي ، وكان لا يكتب عن شيوخه إلا إملاء ثم يعارض ما أملاه عليهم انظر: هك (٢٠/١٦٤ - ١٧٤) .
٣٣٠٧			✓	شهر بن حوشب صدوق كثير الإرسال والأوهام (٢٨٣٠) .
٣٣٢٠			✓	عبد الله بن عميرة قال ابن حجر: مقبول (٣٥١٤) ، وهو مجهول لم يرو عنه إلا سماك انظر: هك (١٥/٣٨٦ - ٣٨٧) ، قال الذهبي في الميزان (٢/٤٦٩): « فيه جهالة » وقال في ديوان الضعفاء (ص ٢٢٤): « مجهول » .
٣٣٢٨			✓	سهيل بن عبد الله القطمي ضعيف (٢٦٧٢) ، قال الترمذي هنا: « هذا حديث حسن غريب ، وسهيل ليس بالقوي في الحديث ، وقد تفرد بهذا الحديث عن ثابت » ، فمثل هذا لا يكون

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				حسناً لذاته في نظر الترمذي وهو مهم لأنه حسنه مع الغرابة وضعفه في نفس الوقت .
٣٣٣١			✓	يحيى بن سعيد الأموي صدوق يغرب (٧٥٥٤) ، وقد روى هذا الحديث عن هشام ابن عروة عن أبيه عن عائشة متصلاً وخالفه الإمام مالك كما في الموطأ (٤٧٥) فرواه عن هشام عن أبيه ولم يذكر عائشة ، وقد أشار الترمذي إلى ذلك هنا .
٣٣٤٠	✓			صححه مسلم (٣٠٠٥) عن ثابت البناني به .
٣٣٦٨		✓		الحارث بن عبدالرحمن بن أبي ذياب صدوق بهم (١٠٣٠) ، قال الترمذي هنا : « وقد روي من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ » .
٣٣٧٥م		✓		تقدم برقم [٢٣٢٩] .
٣٣٧٩	✓			صححه مسلم (٢٧٠١) عن مرحوم بن عبدالعزيز به .
٣٣٨٣		✓		موسى بن إبراهيم بن كثير الأنصاري صدوق بخطي (٦٩٤٢) ، قال الترمذي : « لا نعرفه إلا من حديث موسى بن إبراهيم » .
٣٣٨٤	✓			صححه مسلم (٣٧٣) بسند الترمذي نفسه .
٣٣٨٩			✓	سعيد بن المرزبان ضعيف مدلس (٢٣٨٩) .
٣٣٩٣			✓	عثمان بن ربيعة التيمي مقبول (٤٤٦٥) ، قال

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				الترمذی: « وقد روي هذا الحديث من غير هذا الوجه عن شداد بن أوس » ، يقصد ما أخرجه البخاري في صحيحه (٦٣٠٦) ، فلا يخفى على الترمذی أن لهذا الحديث طريقاً آخر أصح مما أخرجه وحكم عليه بأنه "حسن غريب" .
٣٣٩٥			✓	يحيى بن إسحاق بن أخي رافع بن خديج وثقه ابن معين وابن حبان وابن حجر ، ولم يرو عنه إلا يحيى بن أبي كثير فقط ، انظر : هك (١٩٨/٣١) وقال الذهبي في الميزان (٣٦١/٤): « لا يعرف ، تفرد عنه يحيى بن أبي كثير ، لكن وثقه يحيى بن معين » ، ومع التسليم بتوثيقه إلا أن الراوي عنه وهو يحيى بن أبي كثير معروف بالتدليس بل وصفه بعض العلماء بكثرة التدليس والإرسال ، انظر : جامع التحصيل (ص ٢٩٩) ولم أجد تصريحه بالسماع فيكون هذا السند لذلك غير متصل على مذهب مسلم في الاكتفاء بالمعاصرة وعلى مذهب البخاري في اشتراط اللقاء .
٣٣٩٧			✓	عبيد الله بن الوليد الوصافي ضعيف (٤٣٥٠) ، وعطية العوفي صدوق يخطئ كثيراً وكان مدلساً (٤٦١٦) .

إيضاحات	ضعيف	خف ضبطه	كلهم ثقات	رقم الحديث
إبراهيم بن يوسف بن أبي إسحاق السبيعي قال ابن حجر: صدوق بهم (٢٧٤) ، ولكن الراجح أنه ليس بقوي انظر: هك (٢/ ٢٥٠ - ٢٥١).	✓			٣٣٩٩
تكرر الحديث وقد تقدم برقم [٢٩٢١].	✓			٣٤٠٦م
قال الترمذي: «حسن، غريب من حديث ابن عون وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن علي»، وسبب تحسينه وعدم تصحيحه ما نقله في علله (ص ٣٦١) عن البخاري: «يقولون هو في كتاب أزهر عن ابن عون عن عبيدة عن النبي ﷺ مرسل».			✓	٣٤٠٨
والحديث مداره على عطاء بن السائب وأخرجه عنه برقم (٣٤١٠) وقال: «هذا حديث حسن صحيح» ثم قال هنا: «هذا حديث حسن غريب من حديث الأعمش» فاستغربه من حديث الأعمش وإلا فالحديث محفوظ عنده عن عطاء بن السائب.			✓	٣٤١١
عكرمة بن عمار صدوق يغلط، وفي روايته عن يحيى بن أبي كثير اضطراب (٤٦٧٢) وهنا يروي عنه.	✓			٣٤٢٠
ابن جريج يدلس، وقد قال البخاري في هذا	✓			٣٤٢٦

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				الحديث كما في العلل الكبير (ص ٣٦٢): « لا أعرف لابن جريج عن إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة غير هذا الحديث ، ولا أعرف له سماعاً منه » .
٣٤٣٢			✓	عبدالله بن عمر العمرى ضعيف (٣٤٨٩) .
٣٤٣٨		✓		عبدالله بن بشر الخثعمي صدوق (٣٢٣٢) .
٣٤٤٤			✓	سيار بن حاتم العنزي قال ابن حجر: صدوق له أوهام (٢٧١٤) ، والراجح أنه ضعيف ، انظر : هـ (٢٩٠ / ٤) .
٣٤٥١			✓	سليمان بن سفيان المديني ضعيف (٢٥٦٣) ، وبلال بن يحيى بن طلحة لين (٧٨٥) .
٣٤٥٨			✓	سهل بن معاذ ، وعبدالرحيم بن ميمون انظر الكلام عليهما في : الحديث المتقدم برقم [٢٠٢١] .
٣٤٦٠		✓		أبو بلج يحيى بن أبي سليم صدوق ربما أخطأ (٨٠٠٣) .
٣٤٦٢			✓	سيار بن حاتم تقدم ذكره آنفاً عند حديث ذي الرقم [٣٤٤٤] ، وعبدالرحمن بن إسحاق بن الحارث الواسطي ضعيف (٣٧٩٩) .
٣٤٦٤	✓			فيه عننة أبي الزبير ، ولكن أخرجه ابن حبان في صحيحه (١٠٩ / ٣) وقد ذكر في مقدمة

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				صحيحه أن لا يخرج من أحاديث المدلسين إلا ما ثبت عنده أنهم سمعوه (١٦٢/١).
٣٤٦٥			✓	مؤمل بن إسماعيل صدوق سيء الحفظ ، ومدار السند على أبي الزبير انظر : الحديث الآنف [٣٤٦٤].
٣٤٦٧	✓			صحيحه البخاري (٦٤٠٦) ومسلم (٢٦٩٤) كلاهما عن محمد بن فضيل به .
٣٤٧٠			✓	داود بن الزبرقان متروك (١٧٨٥) ، ومطر الوراق صدوق كثير الخطأ (٦٦٩٩).
٣٤٧١			✓	الضحاك بن حمزة ضعيف (٢٩٦٦).
٣٤٧٥		✓		زيد بن حُباب صدوق يخطئ في حديث الثوري (٢١٢٤).
٣٤٨١	✓			قال الترمذي : « وروى بعضهم عن الأعمش عن أبي صالح مرسلًا ولم يذكر فيه عن أبي هريرة » ولعله لذلك لم يصححه .
٣٤٨٤		✓		عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب ثقة ربما وهم (٥٠٨٣).
م٣٤٨٦	✓			انظر : الحديث المتقدم [٣٤١١] وهو مكرر .
٣٤٩٠			✓	عبدالله بن ربيعة الدمشقي مجهول (٣٣٠٩).
٣٤٩١			✓	سفيان بن وكيع كان صدوقاً لكن أدخل عليه وراقه ما ليس من حديثه فسقط (٢٤٥٦).

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
٣٤٩٢		✓		بلال بن يحيى العباسي صدوق (٧٨٦) .
٣٥٠٣		✓		عثمان الشحام لا بأس به (٤٥٣١) ، ومسلم بن أبي بكرة الثقفي صدوق (٦٦١٧) .
٣٥١٠			✓	محمد بن ثابت البناني ضعيف (٥٧٦٧) .
٣٥١١	✓			
٣٥٢١			✓	ليث بن أبي سليم صدوق اختلط جداً ولم يتميز حديثه فترك (٥٦٨٥) .
٣٥٢٨			✓	إسماعيل بن عياش ضعيف في روايته عن غير أهل بلده (٤٧٣) ، وهو هنا يروي عن محمد ابن إسحاق وهو مدني مات ببغداد ، فيكون الحديث بذلك ضعيفاً .
٣٥٢٩		✓		إسماعيل بن عياش يروي هنا عن محمد بن زياد الأهلي وهو شامي مثله .
٣٥٣٤			✓	الحديث مرسل ، قال الترمذي : « ولا نعرف لعمارة بن شبيب سماعاً من النبي ﷺ » فكيف يكون مثل هذا حسناً لذاته عند الترمذي أو عند غيره .
٣٥٣٧			✓	عبدالرحمن بن ثابت بن ثوبان صدوق يخطئ وتغير بأخرة (٣٨٢٠) وانظر الكلام عليه في الحديث المتقدم برقم [٢٣٢٢] ، ولا أستطيع التأكد من أن هذا الحديث يُحْمَل عنه قبل تغيره .

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
٣٥٣٩	✓			سندهم كلهم ثقات .
٣٥٤٠			✓	كثير بن فائد مقبول (٥٦٢٠) .
٣٥٤٥		✓		عبد الرحمن بن إسحاق بن عبد الله صدوق (٣٨٠٠) ، وسعيد بن أبي سعيد المقبري ذكر أنه اختلط قبل موته بأربع سنين ، ولكن قال الذهبي في الميزان (٢/ ١٤٠) : « ما أحسب أن أحداً أخذ عنه في الاختلاط ، فإن ابن عيينة أئاه فرأى لعابه يسيل فلم يحمل عنه » .
٣٥٥٠		✓		عبد الرحمن بن محمد المحاربي لا بأس به وكان يدلّس قاله أحمد (٣٩٩٩) ، وتدلّسه فيما ظهر لي نادر ، انظر : هذ (٢٦٦/ ٦) ، وعده ابن حجر من الطبقة الثالثة (ص ٩٣) والأصوب أن يعد في الثانية أو الأولى ، وتدلّسه أقل شهرة من الثوري وابن عيينة والأعمش وبجي بن أبي كثير وقد ذكرهم في الطبقة الثانية !! . وقال الترمذي : « وقد روي عن أبي هريرة من غير هذا الوجه » .
٣٥٥٦		✓		جعفر بن ميمون صاحب الأنباط صدوق بخطي (٩٦١) .
٣٥٥٧		✓		محمد بن عجلان صدوق إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة (٦١٣٦) ، والأصح تقييد

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				ذلك بأحاديثه عن المقبري عن أبي هريرة كما نص على ذلك غير واحد من الحفاظ انظر : هك (١٠٨، ١٠٦، ١٠٢/٢٦).
٣٥٥٨			✓	زهير بن محمد الخراساني تكلم النقاد في روايات الشاميين عنه (٢٠٤٩) ، وعبدالله بن محمد بن عقيل صدوق في حديثه لين (٣٥٩٢) .
٣٥٦٣			✓	عبدالرحمن بن إسحاق أبو شبة الواسطي ضعيف (٣٧٩٩) .
٣٥٦٦	✓			هشام بن عمرو الفزاري قال ابن حجر: مقبول (٧٣٠٤) ، والراجح أنه ثقة فقد وثقه أحمد بن حنبل وابن معين وأبو حاتم الرازي وابن حبان والفسوي وليس يروي عنه غير حماد بن سلمة انظر : هك (٢٥٥/٣٠ - ٢٥٦) .
٣٥٦٨			✓	خزيمة لا يعرف (١٧١٢) .
٣٥٧٠			✓	قال الذهبي في تلخيص المستدرک (٣١٧/١): « هذا حديث منكر شاذ أخاف لا يكون موضوعاً وقد حبرني والله جودة إسناده . . . » ، والوليد بن مسلم ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية ، وقد صرح بالتحديث هنا عن ابن جريج ، ولكن شرط قبول حديث من يدلس تدليس التسوية أن يكون السماع ظاهراً عن

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				شيخه ، وشيخ شيخه انظر : النكت لابن حجر (٢٩٢/١ - ٢٩٣) ، وهذا ما لم يتوفر هنا .
٣٥٨٤	✓			وفيه عننة قتادة عن أنس ولكن صححه ابن حبان (٧٦/١١) وهو لا يخرج في صحيحه من حديث المدلسين إلا ما صرحوا بسماعه كما تقدم نقل ذلك عنه .
٣٥٨٥			✓	حماد بن أبي حميد هو محمد بن أبي حميد لقبه حماد ضعيف (٥٨٣٦) ، قال الترمذي هنا : « وليس هو بالقوي عند أهل الحديث » ، فلاحظ ضعفه وحكم على حديثه بأنه حسن غريب .
٣٥٨٨		✓		محمد بن سالم الربيعي البصري قال ابن حجر : مقبول (٥٨٩٩) ، والراجح أنه لا بأس به كما قال أبو حاتم الرازي كما ذكره ابن حبان في ثقاته وروى عنه ثلاثة . انظر : هك (٢٤٣/٢٥) .
٣٥٩٠		✓		الوليد بن القاسم بن الوليد الهمداني صدوق بخطي (٧٤٤٧) ، ويزيد بن كيسان صدوق بخطي (٧٧٦٧) .
٣٥٩١			✓	سفيان بن وكيع كان صدوقاً لكن أدخل عليه وراقه ما ليس من حديثه فسقط (٢٤٥٦) ، وقد زاد في الإسناد رجلاً هو أحمد بن بشير

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				فروى هذا الحديث عنه وعن أبي أسامة ، والحديث مشتهر عن أبي أسامة حماد بن أسامة فقط ، فأغرب بذكر متابع له .
٣٥٩٦			✓	عمر بن راشد بن شجرة اليمامي ضعيف (٤٨٩٤) .
٣٦١٠			✓	الحسين بن يزيد الكوفي لين الحديث (١٣٦١) ، وليث بن أبي سليم صدوق اختلط جداً ولم يتميز حديثه فترك (٥٦٨٥) .
٣٦١٧			✓	عثمان بن الضحاك ضعيف (٤٤٨١) ، ومحمد ابن يوسف بن عبدالله بن سلام مقبول (٦٤١٣) .
٣٦١٩			✓	المطلب بن عبدالله بن قيس بن مخزومة مقبول (٦٧١١) .
٣٦٢٠			✓	ذكر الذهبي في الميزان (٥٨١/٢) في ترجمة عبدالرحمن بن غزوان راوي هذا الحديث أن قصة رسول الله مع الراهب بحيرا منكر باطل وبين سبب نكارتها كما أنه فصل ذلك أكثر في كتابه تاريخ الإسلام في المجلد المتعلق بالسيرة النبوية (ص ٥٧) وعبدالرحمن هذا كما قال الذهبي في الميزان : « كان يحفظ وله مناكير » واستعرض الذهبي ما أنكره الحفاظ عليه .

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
٣٦٢٤			✓	سليمان بن معاذ الضبي سيء الحفظ (٢٦٠٠)، وقد تابعه إبراهيم بن طهمان كما في صحيح مسلم (٢٢٧٧) ولكن نحن هنا إنما يعنينا سند الترمذي فقط.
٣٦٢٦			✓	الوليد بن عبدالله بن أبي ثور ضعيف (٧٤٣١) وعباد بن أبي يزيد مجهول (٣١٥٢).
٣٦٢٩		✓		علاء بن أحر صدوق (٤٦٧٤).
٣٦٥٢	✓			صححه البخاري (٣٩٠٣) عن روح بن عبادة به.
٣٦٦١			✓	محبوب بن محرز القواريري لين الحديث (٦٤٩٤)، داود بن يزيد بن عبدالرحمن الأودي ضعيف (١٨١٨).
٣٦٦٤			✓	محمد بن كثير ورد في المطبوع "العبدى" والصواب أنه الثقفي وهو صدوق كثير الغلط (٦٢٥١)، وفي المخطوط (ق ٢٤٩/ب) لم يذكر نسبه وبمراجعة هك (٣٣٠/٢٦) ترجح لي أنه محمد بن كثير الثقفي، لأنه يروي عن الأوزاعي، ويروي عنه الحسن بن الصباح البزاز كما هو هنا وقد عُلِّم المزي بحرف التاء جنب اسميهما في ترجمة الثقفي ونقل المزي عن علي بن المديني أنه أنكر حديثه هذا وقد

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				استضعفه عدد من الحفاظ وقال البخاري: لين جداً. انظر: هك (٣٣١/٢٦ - ٣٣٤).
٣٦٨٠			✓	ثليد بن سليمان ضعيف (٧٩٧)، وعطية العوفي صدوق بخطي كثيراً وكان مدلساً (٤٦١٦).
٣٦٨٥			✓	عبدالله بن داود الواسطي ضعيف (٣٢٩٨).
٣٦٨٦		✓		مشرح بن هاعان المعافري، قال ابن حجر: مقبول (٦٦٧٩)، ورجح الذهبي أنه صدوق لينة ابن حبان كما قال في الميزان (١١٧/٤)، وقد وثقه ابن معين وقال ابن عدي: لا بأس به انظر: هذ (١٥٥/١٠).
٣٦٩٢			✓	عاصم بن عمر العمري ضعيف (٣٠٦٨)، وقال الترمذي هنا كما في المخطوطة (ق ١/٢٥١): «هذا حديث حسن غريب»، وعاصم بن عمر ليس عندي بالحافظ: «وقد قال في حديث رواه (١٤٥٦): «هذا حديث في إسناده مقال، ولا نعرف أحداً رواه عن سهيل ابن أبي صالح غير عاصم بن عمر العمري، وعاصم بن عمر يُضعف في الحديث من قبل حفظه»، فمثله لا يمكن أن يكون عند الترمذي في وزن من يحكم على حديثه بأنه

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				حسن لذاته ، وفائدة أخرى أن الترمذي يطلق حسن غريب على ما يعلم هو يقيناً أنه ضعيف السند .
٣٧٠١			✓	كثير بن أبي كثير مولى عبدالرحمن بن سمرة مقبول (٥٦٦٢) .
٣٧٠٥		✓		معاوية بن صالح الحضرمي صدوق له أوهام (٦٧٦٢) .
٣٧٠٨			✓	سنان بن هارون البرجمي صدوق فيه لين (٢٦٤٤) .
٣٧١٢		✓		جعفر بن سليمان الضبي صدوق (٩٤٢) .
٣٧١٣	✓			سنده كلهم ثقات .
٣٧١٧			✓	المُساوِر الحميري مجهول (٦٥٨٧) .
٣٧١٨			✓	شريك بن عبدالله صدوق يخطئ كثيراً (٢٧٨٧) ، وأبو ربيعة عمر بن ربيعة مقبول (٨٠٩٣) .
٣٧٢٠			✓	حكيم بن جبير ضعيف (١٤٦٨) ، وتجميع بن عُمير التيمي ضعيف (٩٦٦) .
٣٧٢٥ م		✓		مكرر لما تقدم برقم (١٧٠٤) .
٣٧٢٦			✓	الأجلح بن عبدالله بن حُجَّيَّة الكندي قال ابن حجر: صدوق (٢٨٥) ، والذي أميل إليه أنه لين لتضعيف يحيى القطان وأحمد بن حنبل وأبي

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				حاتم الرازي والنسائي والجوزجاني وابن سعد وابن حبان والساجي والعقيلي وغيرهم انظر: هك (٢٧٦/٢ - ٢٧٩) ، وقد ذكر ابن حبان في المجروحين (١٧٥ / ١) ما يقتضي أنه ضعيف في أبي الزبير المكي فقد قال: « كان لا يدري ما يقول يجعل أبا سفيان أبا الزبير ويقلب الأسامي هكذا » وهو هنا يروي عنه . والظاهر أن الترمذي حسن الرأي فيه ، ولكن ضعفناه لما رأينا كثرة المضعفين من كبار النقاد .
٣٧٢٧			✓	عطية بن سعيد العوفي صدوق بخطئ كثيراً وكان مدلساً (٤٦١٦) .
٣٧٣٠			✓	شريك بن عبدالله صدوق بخطئ كثيراً (٢٧٨٧) ، وعبدالله بن محمد بن عقيل صدوق في حديثه لين ويقال تغير بأخرة (٣٥٩٢) .
٣٧٣٧			✓	أبو الجراح البهزي مجهول (٨٠١٣) ، وأم شراحيل لا يعرف حالها (٨٧٣٨) .
٣٧٤٢		✓		مكرر لما تقدم برقم [٣٢٠٣] .
٣٧٤٦			✓	هشام بن عروة لم يدرك جده الزبير بن العوام رضي الله عنه فالسند منقطع .
٣٧٥٠		✓		محمد بن عمرو الليثي صدوق له أوهام (٦١٨٨) ، وفي السند قريش بن أنس صدوق

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				تغير بآخره قدر ست سنين (٥٥٤٣) ، ولكن الراوي عنه هو إسحاق بن إبراهيم بن حبيب البصري وقد كان عارفاً باختلاطه بل وأشار إلى ما يفيد أنه لم يحدث أثناء فترة اختلاطه حيث قال: « اختلط ست سنين في البيت » أي لم يخرج من بيته أثناء فترة اختلاطه ، هك (٢٣ / ٥٨٦ - ٥٨٧) .
٣٧٦٢			✓	عبد الوهاب بن عطاء الخفاف صدوق ربما أخطأ (٤٢٦٢) ، وقد تكلم بعض أئمة النقاد في حديثه هذا ، قال الحافظ صالح بن محمد الأسدي: « أنكروا على الخفاف حديثاً رواه لثور بن يزيد عن محمول عن كريب عن ابن عباس حديثاً في فضل العباس ، وما أنكروا عليه غيره ، فكان يحيى بن معين يقول: هذا موضوع ، وعبد الوهاب لم يقل فيه حدثنا ثور ، ولعله دلّس فيه وهو ثقة » ، انظر : هك (١٨ / ٥١٤) والمقصود هو هذا الحديث الذي معنا هنا .
٣٧٦٩			✓	موسى بن يعقوب الزمعي صدوق سيء الحفظ (٧٠٢٦) ، وعبد الله بن أبي بكر بن زيد بن المهاجر مجهول (٣٢٣٦) ، ومسلم بن أبي سهل

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				النبال مقبول (٦٦٣٠) .
٣٧٧٢			✓	يوسف بن إبراهيم الجوهري ضعيف (٨٧٥٥) .
٣٧٧٤		✓		علي بن حسين بن واقد صدوق بهم (٤٧١٧) ، وأبوه ثقة له أوهام (١٣٥٨) .
٣٧٧٩			✓	هاني بن هاني مستور (٧٢٦٤) .
٣٧٨١		✓		المنهال بن عمرو صدوق ربما وهم (٦٩١٨) .
٣٧٨٥			✓	كثير بن إسماعيل النواء ضعيف (٥٦٠٥) ، والمسيب بن نجبة مقبول (٦٦٧٧) .
٣٧٨٦			✓	زيد بن الحسن صاحب الأنباط ضعيف (٢١٢٧) .
٣٧٨٨			✓	عطية بن سعد العوفي صدوق بخطئ كثيراً وكان مدلساً (٤٦١٦) ، وقد ذكر الترمذي أن حبيب بن أبي ثابت رواه عن زيد بن أرقم ، ولكن حبيباً مع ثقته كثير الإرسال والتدليس (١٠٨٤) ولم يصرح بالسماح .
٣٧٨٩			✓	عبدالله بن سليمان النوفلي مقبول (٣٣٧٢) .
٣٧٩٧			✓	عمر بن ربيعة أبو ربيع الإيادي مقبول (٨٠٩٣) ، وفي السند سفيان بن وكيع شيخ الترمذي ، ولكن يظهر من كلام الترمذي أنه يعرف لهذا الحديث طرقاً أخرى فقد قال : لا

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				نعرفه إلا من حديث الحسن بن صالح ، وسفيان بن وكيع يرويه عن أبيه عن الحسن بن صالح ، ولهذا لم أعل الحديث بسفيان بن وكيع.
٣٧٩٩			✓	حبيب بن أبي ثابت ثقة كثير الإرسال والتدليس (١٠٨٤) ، ولم يصرح بالتحديث هنا.
٣٨٠٠		✓		عبدالعزیز بن محمد الدراوردي صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطئ (٤١١٩).
٣٨٠٢			✓	مالك بن مرثد قال ابن حجر: ثقة (٦٤٤٨) ، والأولى أنه فيه جهالة فلم يرو عنه إلا سماك بن حرب وهو يروي عن المجهولين ، ويقال روى عنه الأوزاعي ولكنه اضطرب في اسمه فقال مرثد بن أبي مرثد وقال مرة ابن مرثد أو أبي مرثد مما يدل على أنه غير خبير به ولم يوثقه إلا ابن حبان والمعجلي ، انظر : هك (١٥٥ / ٢٧) ، وأبوه مرثد بن عبدالله الزماني قال ابن حجر: مقبول (٦٥٤٦) ، وهو مجهول لم يرو عنه إلا ابنه ، انظر : هك (٣٥٦ / ٢٧).
٣٨٠٤		✓		معاوية بن صالح الحضرمي صدوق له أوهام (٦٧٦٢).

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
٣٨١٣			✓	سفيان بن وكيع أدخل عليه وراقه ما ليس من حديثه فسقط (٢٤٥٦) ، وقال الترمذي هنا: « هذا حديث حسن غريب » ولو أنه عرف الحديث من غير طريق سفيان بن وكيع لنص على ذلك كما هي عادته ، انظر : ما تقدم [٣٧٩٧] .
٣٨١٥			✓	محمد بن عمر الرومي لين الحديث (٦١٦٩) ، قال الترمذي : « لا نعرفه إلا من حديث ابن الرومي عن علي بن مسهر » .
٣٨١٧		✓		يونس بن بكير صدوق بخطئ (٧٩٠٠) ، ومحمد بن إسحاق بن يسار صدوق يدلّس (٥٧٢٥) ، وقد صرح بالتحديث عند أحمد في المسند (٢٠١/٥) .
٣٨١٨		✓		طلحة بن يحيى بن طلحة التيمي صدوق بخطئ (٣٠٣٦)
٣٨٢٣		✓		القاسم بن مالك المزني صدوق فيه لين (٥٤٨٧) ، وعبد الملك بن أبي سليمان العزمي ثقة ربما أخطأ (٤١٨٤) .
٣٨٢٦			✓	عبد الله بن المؤمل المخزومي ضعيف الحديث (٣٦٤٨) .
٣٨٣٣	✓			سنده كلهم ثقات .

إيضاحات	ضعيف	خف ضبطه	كلهم ثقات	رقم الحديث
أبو الربيع المدني مقبول (٨٠٩٢) .	✓			٣٨٣٤
محمد بن إسحاق صدوق يدلّس (٥٧٢٥) ، ولم أقف حتى الآن على تصريحه بسماع هذا الحديث وقال الترمذي : « لا نعرفه إلا من حديث محمد ابن إسحاق ، وقد رواه بونس بن بكير وغيره عن محمد بن إسحاق » .	✓			٣٨٣٧
مهاجر بن مخلد أبو مخلد قال ابن حجر : مقبول (٦٩٢٤) . وهو لين كما ذهب إلى ذلك وهيب ابن خالد وأبو حاتم الرازي ، هك (٥٨٠ / ٢٨) .	✓			٣٨٣٩
أسامة بن زيد اللبشي صدوق بهم (٣١٧) .		✓		٣٨٤٠
سعيد بن عبدالعزيز التنوخي ثقة إمام اختلط في آخر عمره (٢٣٥٨) ، والراوي عنه هنا أبو مسهر عبدالأعلى بن مسهر وهو إمام ثبت عارف بالجرح والتعديل وكان راويه سعيد بن عبدالعزيز ، انظر : هك (٣٧٦ / ١٦) ، وهو الذي ذكر أن سعيداً قد اختلط ، انظر : هك (٥٤٤ / ١٠) ، فمن كان مثله في الثبوت والنقد فيبعد عندي أن يحمل عن شيخه بعد الاختلاط لاسيما وهو من الملازمين له الكثيرين عنه والله أعلم . وقد رجح ابن حجر ومن قبله عدد من			✓	٣٨٤٢

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				كبار العلماء أن عبدالرحمن بن أبي عميرة راوي الحديث هنا صحابي انظر الإصابة (٤١٤/٢) - (٤١٥)، وخالف في ذلك ابن عبدالبر فنفى صحبته ولكن رد عليه ابن حجر رداً مقنعاً.
٣٨٥٠	✓			صححه البخاري (٧١٥٥) عن محمد بن عبدالله الأنصاري به، وقال الترمذي: « لا نعرفه إلا من حديث الأنصاري ».
٣٨٥٤			✓	سيار بن حاتم العنزي الراجح أنه ضعيف انظر الحديث المتقدم برقم [٣٤٤٤].
٣٨٥٨		✓		موسى بن إبراهيم بن كثير الأنصاري صدوق بخطي (٦٩٤٢)، وطلحة بن خراش صدوق (٣٠١٩).
٣٨٦٢			✓	عبدالرحمن بن زياد مقبول (٣٨٦٣)، قال ابن معين: لا أعرفه، انظر: هك (١١٠/١٧).
٣٨٦٨			✓	جعفر بن زياد الأحمر قال ابن حجر: صدوق يتشيع (٩٤٠)، وكان من رؤساء الشيعة في خراسان، وقد قال الحافظ محمد بن عبدالله بن عمار: ليس عندهم بحجة، وقال الساجي: ثقة روى مناكير، وقال الدارقطني: يعتبر به، وقال ابن حبان: كثير الرواية عن الضعفاء، وإذا روى عن الثقات تفرد عنهم بأشياء في القلب

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				منها شيء ، وقد وثقه جمع ، انظر : هذا (٩٣/٢) ولكن أميل هنا لتضعيفه لأن متن الحديث الذي رواه شاذ ويؤيد بدعته فقد ذكر عن بُريدة قال: "كان أحب النساء إلى رسول الله ﷺ فاطمة ومن الرجال علي" والمحفوظ في صحيح البخاري (٣٦٦٢) وصحيح مسلم (٢٣٨٤) وصححه الترمذي (٣٨٨٥) من حديث عمرو بن العاص أنه سأل رسول الله أي الناس أحب إليك فقال: عائشة قلت: من الرجال؟ فقال: أبوها". وفي السند أيضاً شيخ جعفر الأحمر وهو عبدالله بن عطاء قال ابن حجر: صدوق يخطئ ويدلس (٣٤٧٩) ذكره في طبقات المدلسين في الطبقة الأولى (ص ٤٠).
٣٨٧٢		✓		المنهال بن عمرو صدوق ربا وهم (٦٩١٨).
٣٨٨٠	✓			ولأنما لم يصححه لأنه رُوي مرسلًا كما ذكر الترمذي.
٣٨٨٦		✓		يحيى بن سعيد بن أبان الأموي صدوق يُغرب (٧٥٥٤)، قال الترمذي: «حسن غريب من هذا الوجه من حديث إسماعيل عن قيس».
٣٨٩١		✓		الحكم بن أبان العدني صدوق له أوهام

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				(١٤٣٨).
٣٨٩٣			✓	موسى بن يعقوب الزمعي صدوق سيء الحفظ (٧٠٢٦)
٣٩٠٩			✓	عطاء بن السائب صدوق اختلط (٤٥٩٢) ، والراوي عنه جعفر بن زياد الأحمر مختلف فيه كما تقدم في حديث رقم [٣٨٦٨] ولم يُذكر فيمن سمع من عطاء قبل الاختلاط .
٣٩١٩			✓	جُنَادَةُ بن سَلَمٍ العامري قال ابن حجر: صدوق له أغلاط (٩٧٤) ، والراجح أنه ضعيف . انظر: هذا (١١٧/٢) .
٣٩٢٤	✓			صححه مسلم (١٣٧٨) عن الفضل بن موسى به .
٣٩٢٧			✓	قابوس بن أبي ظبيان فيه لين (٥٤٤٥) ، وفي المطبوع قال الترمذي: « وسمعت محمد بن إسماعيل يقول: أبو ظبيان لم يدرك سلمان ، مات سلمان قبل علي » ، إلا أن هذا المقطع ليس في المخطوط (ق ٢٦٤/ب) ، بل أثبت البخاري سماعه من سلمان في تاريخه الكبير (٣/٣) والصغير (٢٤٠/١) ولكن نقل عن يحيى القطان أنه أنكر سماعه من سلمان ، وكذلك شعبة أنكر ذلك كما في المراسيل لابن

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				أبي حاتم (ص ٤٧) ونقل عن أبيه أبي حاتم أنه قال: « ولا أظنه سمع من سلمان حديث العرب » وهو هذا الحديث الذي تتكلم عليه .
٣٩٣٤		✓		عمران بن داور القطان صدوق يهم (٥١٥٤) .
٣٩٥٤		✓		يجي بن أيوب الغافقي صدوق ربا أخطأ (٧٥١١) .



افصل ثالث حكم الحديث الذي يُحسِّنُه الترمذي

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : هل الترمذي متساهل ؟

المبحث الثاني : هل الحسن عند الترمذي نوع من أنواع الضعيف ؟

المبحث الثالث : حكم الرواة الذين يُحسِّنُ لهم الترمذي

المبحث الأول

هل الترمذي متساهل ؟

للعلماء في تساهل الترمذي موقفان :

الموقف الأول : وهو رأي جمهور العلماء المحققين أن الترمذي متساهل وبعضهم يُطلق ذلك ، والبعض يقيده بما صححه ، والبعض يقيده بما حسنه .

الموقف الثاني : وهو رأي لبعض العلماء يقدمون فيه ما حسنه الترمذي على ما صححه الحاكم ، ويفهم من هذا مدح وإطراء لما حسنه ، فما بالك بما صححه وإن لم يصرحوا بعدم تساهله ؟! ، ونصّ بعضهم على نفي التساهل عن الترمذي . فسنذكر فيما يلي أقوال أصحاب كل موقف ، ثم نذكر الراجح بعون المولى عز وجل .

الموقف الأول : قال ابن دحية : « وكم حَسَّن الترمذي في كتابه من أحاديث موضوعة وأسانيد واهية »^(١) .

وفي هذا إشارة إلى تساهله في التحسين ، مع أن كلام ابن دحية مبالغ فيه . وقال ابن القيم : « والترمذي فيه نوع تساهل في التصحيح »^(٢) .

(١) نصب الراية (٢/ ٢١٧) .

(٢) زاد المعاد (٢/ ٣٤٨) .

وقال : « مع أن الترمذي يصحح أحاديث لم يُتابعه غيره على تصحيحها بل يصحح ما يضعفه غيره أو يُنكره فإنه صحح حديث كثير بن عبد الله ابن عمرو بن عوف وأحمد يضعف حديثه جداً . . . »

وقال النسائي والدارقطني : متروك الحديث ، وقال الشافعي : وهو ركن من أركان الكذب . . . »^(١) ، وقيد تساهله في التصحيح .

وقال الذهبي في ترجمة الترمذي : « جامع قاضٍ بإمامته وحفظه وفقهه ، ولكن يترخص في قبول الأحاديث ، ولا يُشدّد ، ونَفَسُهُ في التضعيف رَخْوٌ »^(٢) .

وقال في ترجمة كثير بن عبد الله المزني : « لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذي »^(٣) ، وقال في ترجمة الحجاج بن أرطاة : « قد يترخص الترمذي ، ويُصَحِّح لابن أرطاة ، وليس بجيد »^(٤) .

وقال في ترجمة يحيى بن اليمان : « حَسَنُ الترمذي مع ضعف ثلاثة ، فلا

(١) الفروسية (ص ٦٣) .

(٢) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٧٦) .

(٣) ميزان الاعتدال (٣/ ٤٠٧) .

(٤) سير أعلام النبلاء (٧/ ٧٢) .

يُغْتَرُّ بِتَحْسِينِ التِّرْمِذِيِّ فَعِنْدَ الْمُحَاقِقَةِ غَالِبُهَا ضَعْفٌ «^(١)» .

وَقَالَ فِي بَعْضِ الْمَوَاطِنِ : « حَسَنُ التِّرْمِذِيِّ فَلَمْ يُحْسِنِ »^(٢) ، وَوَصَفَهُ
بِالتَّسَاهُلِ فِي عِدَدٍ مِنْ مُؤَلَّفَاتِهِ^(٣) . وَذَهَبَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ إِلَى أَنَّ أَبَا
دَاوُدَ أَشَدُّ انتِقَاداً لِلرِّجَالِ مِنَ التِّرْمِذِيِّ ، وَأَنَّ النَّسَائِيَّ أَشَدُّ مِنْهَا^(٤) ،
وَيَفْهَمُ مِنْ هَذَا أَنَّهُ يَتَسَاهَلُ أَكْثَرَ مِنْ أَبِي دَاوُدَ وَمِنَ النَّسَائِيِّ .

وَأَشَارَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ إِلَى أَنَّهُ يَتَسَاهَلُ فِي بَعْضِ مَا يَحْسِنُهُ^(٥) .

وَقَالَ الْمُبَارَكْفُورِيُّ فِي حَدِيثٍ ضَعِيفٍ حَسَنُهُ التِّرْمِذِيُّ : « وَأَمَّا تَحْسِينُ
التِّرْمِذِيِّ ، فَلَا اعْتِمَادَ عَلَيْهِ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّسَاهُلِ »^(٦) .

وَيَقُولُ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ نَاصِرُ الدِّينِ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللهُ : « تَسَاهَلُ
التِّرْمِذِيُّ بِإِنْكَارِهِ مَكَابِرَهُ ؛ لِشَهْرَتِهِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ ، وَقَدْ تَتَبَعْتُ أَحَادِيثَ
« سَنَنَهُ » حَدِيثاً حَدِيثاً ، فَكَانَ الضَّعِيفُ مِنْهَا نَحْوَ أَلْفِ حَدِيثٍ ، أَيَّ قَرِيباً

(١) مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ (٤ / ٤١٦) .

(٢) الْمِيزَانُ (٣ / ٥١٥) .

(٣) الْمَوْقِفَةُ (ص ٨٣) وَفِي رِسَالَةٍ « ذَكَرَ مِنْ يَعْتَمِدُ قَوْلَهُ فِي الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ » (ص ١٥٩) .

(٤) شَرْحُ الْعُلَلِ (١ / ٣٩٨) .

(٥) فَتْحُ الْبَارِي (٨ / ٦٧٩) .

(٦) نَحْفَةُ الْأَحْوِذِيِّ (٢ / ١٠٥) .

من خُمُس مجموعها ، ليس منها ما قويته لمتابع أو شاهد . . والتساهل من مثله لا يكون إلا عن اجتهاد وليس عن هوى أو غرض «^(١) .

الموقف الثاني : قال شيخ الإسلام ابن تيمية : « وتصحيح الحاكم دون تحسين الترمذي »^(٢) .

فقدّم تحسين الترمذي مع علمه بأنه لا يخلو من بعض الضعف^(٣) على تصحيح الحاكم .

وقال في بعض المواضع : إن تصحيح الترمذي أعلى من تصحيح الحاكم ودون تصحيح مسلم^(٤) ، مع تأكيده على أن بعض ما يصححه ينازعه غيره فيه ، كما قد ينازعونه أيضاً في بعض ما يضعفه ويحسنه^(٥) .

وهذه العبارات مشعرة بتقوية تحسين الترمذي وتصحيحه ، لا سيما أني لم أر ابن تيمية يصفه بالتساهل كما فعل مع الحاكم مثلاً .

ومن ذهب إلى نحو ذلك الزيلعي فقد قال في تصحيح الحاكم : « بل

(١) الضعيفة (٣٠ / ٣) .

(٢) الفتاوى الكبرى (٢٤٧ / ٢) بتحقيق محمد عبد القادر عطا .

(٣) مجموع الفتاوى (٢٥ / ١٨) .

(٤) مجموع الفتاوى (١٠٨ / ٢٣) .

(٥) مجموع الفتاوى (٢٤ / ١٨) .

تصحيحه كتحسين الترمذي ، وأحياناً يكون دونه «^(١)» .

وقال ابن حجر الهيتمي : « فإن قلت : قد صرحوا بأن عنده - أي الترمذي - نوع تساهل في التصحيح ، فقد حكم بالحسن مع وجود الانقطاع في أحاديث في سننه ، وحسن فيها بعض ما تفرد به رواه كما صرح هو بذلك ، فإنه يورد الحديث ثم يقول عقيب « إنه حسن غريب » ، و « حسن صحيح غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه » قلت : هذا كله لا يضره ؛ لأن ذلك اصطلاح جديد له ، ومن بلغ النهاية في الإمامة والحفظ لا ينكر عليه ابتداء اصطلاح يختص به ، وحينئذ فلا مشاحة في الاصطلاح .. »^(٢) .

وعقَّب أحمد شاكر على قول الذهبي بأن العلماء لا يعتمدون على تصحيح الترمذي بقوله : « وهو غلوٌ منه ، فإن تصحيح الترمذي معتمد عند العلماء »^(٣) .

ويظهر أن المعيار الذي اعتمده من وصف الترمذي بالتساهل هو معيار مخالفة كبار النقاد إما في حكمهم على الحديث أو في حكمهم على أحد

(١) نصب الراية (١/ ٣٥٢) .

(٢) توضيح الأفكار (١/ ١١٥) .

(٣) جامع الترمذي (٢/ ٣٦٢) .

الرواة حيث رأوا الترمذي حسن أو صحيح أحاديث قد أعلها غيره من كبار أئمة النقد ، وكذلك قوى عدداً من الأحاديث في أسانيدھا رواية طعن فيهم بعض كبار الأئمة ؛ فاستدلوا بتلك المعارضات على تساهله .

ولا ريب أن الترمذي قد صحح أو حسن أحاديث تكلم فيها بعض النقاد الكبار الذين هم أعلم بهذا الفن وأشهر منه .

فمن ذلك أنه حكم على حديث عثمان رضي الله عنه في « تحليل اللحية » بأنه : « حسن صحيح » ^(١) ، مع علمه بأن المحدثين قد تكلموا في ثبوته ، فقد قال البخاري : إنه أصح شيء في الباب ، فقال له الترمذي : « إنهم يتكلمون في هذا الحديث » ^(٢) وراويه عامر بن شقيق ، ضعفه أحمد بن حنبل ^(٣) ، وابن معين وأبو حاتم الرازي ^(٤) ، فلم يكتف بتحسينه كما فعل شيخه الإمام البخاري بل صححه مع علمه بأنه متكلم فيه .

ومن ذلك حديث « المسح على الجوربين » ، حكم عليه بأنه : « حسن

(١) الجامع (٣١) .

(٢) العلل الكبير (ص ٣٣) .

(٣) العلل للمروزي (ص ٧٨) .

(٤) الجرح والتعديل (٦ / ٣٢٢) .

صحيح»^(١)، مع أن عدداً من كبار النقاد ضعفوه كعبد الرحمن بن مهدي والثوري وأحمد بن حنبل وابن معين وعلي بن المديني ومسلم بن الحجاج^(٢).

وكذلك صحيح حديثاً في عدم وجوب العمرة في سنده : الحجاج بن أرطاة، ونص هو بنفسه أن الشافعي ضعفه^(٣).

ومن ذلك حديث : « ليس على خائن ولا منتهب ولا مختلس قطع » قال فيه : « حسن صحيح »^(٤)، وقد ضعفه أحمد بن حنبل وأبو حاتم وأبو زرعة وغيرهم بسبب تدليس ابن جريج^(٥).

ومنه أيضاً : الحديث الذي يرويه معمر عن يحيى بن أبي كثير في (أفطر الحاجم والمحجوم) قال فيه : « حسن صحيح »^(٦)، وقد قال البخاري : هو غير محفوظ^(٧).

(١) الجامع (٩٩).

(٢) السنن الكبرى للبيهقي (١ / ٢٨٤)، وتهذيب أبي داود لابن القيم (١ / ١٢١-١٢٢).

(٣) الجامع (٣ / ٢٧٠-٢٧١).

(٤) الجامع (١٤٤٨).

(٥) نصب الراية (٣ / ٣٦٤) والإرشاد للخليلي (١ / ٣٥٢).

(٦) الجامع (٧٧٤).

(٧) العلل الكبير (ص ١٢٢).

وقال أبوحاتم : هذا الحديث عندي باطل ^(١) ، وقال إسحاق بن منصور : هو غلط ^(٢) .

وحديث : « إذا بقي النصف من شعبان فلا تصوموا » قال فيه : « حسن صحيح » ^(٣) ، وقد تكلم فيه ابن مهدي وأحمد بن حنبل وأبوزرعة الرازي والأثرم ^(٤) .

وحديث : « ليس لابن آدم حق في سوى هذه الخصال بيت يسكنه وثوب يوارى عورته » . وقال فيه : « صحيح » ، وقد أنكره أحمد بن حنبل وغيره ^(٥) .

وحديث : « كان رسول الله ﷺ إذا دخل الخلاء نزع خاتمه » ، قال فيه : « حسن صحيح غريب » ^(٦) ، وقد ضعفه أبو داود والنسائي والدارقطني ^(٧) ، وغير ذلك من الأمثلة المشابهة .

(١) العلل لابن أبي حاتم (٢٤٩ / ١) .

(٢) الجامع (٧٣٨) .

(٣) لطائف المعارف لابن رجب (ص ١٤٢) ، ونصب الراية (٤٤١ / ٢) .

(٤) الجامع (٢٣٤١) « حسن صحيح » وفي الكروخي « صحيح » (ق ١٥٤ / أ) .

(٥) تهذيب التهذيب (٢ / ٢٣٤) ، والعلل المتناهية (٢٧٩٩) .

(٦) الجامع (١٧٤٦) : « حسن غريب » وفي الكروخي « حسن صحيح غريب » (ق ١٢٢ / ب) .

(٧) التلخيص الحبير (١ / ١٠٧) وتهذيب أبي داود لابن القيم (١ / ٢٦ - ٣١) .

ومما يدل على تساهله أيضاً : تقويته لأسانيد فيها من لا يحتج به .
 فمن ذلك : تصحيحه^(١) لحديث فيه مجهول ، علق الحافظ ابن حجر
 عليه بقوله : « وقال الترمذي : « حسن صحيح » .
 وكأنه صححه باعتبار المتابعات والشواهد ، وإلا فأبو قابوس لم يرو عنه
 سوى عمرو بن دينار ولا يعرف اسمه ، ولم يوثقه أحد من
 المتقدمين^(٢) .
 وصح^(٣) حديثاً فيه محمد مولى المغيرة بن شعبة وهو مجهول
 الحال^(٤) .

كما صحح عدداً من الأحاديث فيها رواة متكلم فيهم كعلي^(٥) بن زيد
 ابن جُدعان والحجاج^(٦) بن أرطاة ، ودراج^(٧) أبي السمع ،

(١) الجامع (١٩٢٤) .

(٢) الإمتاع بالأربعين المتباينة (ص ٦٤) .

(٣) الجامع (١٥٢٨) .

(٤) التقريب (٦٣٩٨) .

(٥) الجامع (١٠٩ ، ٥٤٥ ، ١١٤٦ ، ٢٣٣٠ ، ٣٩٠٢) .

(٦) الجامع (٢٧١ ، ٩٣١ ، ١٥٠٦ ، ٣٦٤٥) ، وقد انتقد الذهبي في النبلاء (٧٢ / ٧) والنووي

كما في التلخيص الخبير (٢٢٦ / ٢) تصحيح الترمذي له .

(٧) الجامع (٢٥٨٢ ، ٢٥٨٧ ، ٣١٧٦) .

وإسماعيل^(١) بن عبد الملك والمفضل^(٢) بن صالح وغيرهم كثير .

والذي يترجح لدي أن الإمام الترمذي رَحِمَهُ اللهُ لديه تساهل في تصحيح بعض الأحاديث كما ظهر لنا فيما سلف من أمثلة ، ولا أرى أنه كان متساهلاً بنفس القدر فيما حسنه لأنه أبان عن شرطه في الحسن أنه يشمل حديث الراوي الذي لا يحتاج بما ينفرد به إذا سلم من الشذوذ وكانت له شواهد .

لهذا لا يستقيم الاعتراض عليه بأنه حسن حديث فلان وهو ضعيف ، والأولى الاعتراض عليه بأنه حسن حديثاً لم يتوفر فيه شروط الحسن التي ذكرها في تعريفه .

ثم ينبغي أن يُعلم أن وصف الترمذي بالتساهل في بعض ما يصححه أو يحسنه لا يعني هدر أحكامه كلها بزعم أنه متساهل على الدوام ، فهذا تصرف خاطيء لأنه كما يتساهل في بعض أحكامه قد يتشدد في البعض أيضاً ، كما قال العلامة المعلمي اليماني رَحِمَهُ اللهُ : « ما اشتهر أن فلاناً من الأئمة مُسهِّل ، وفلاناً مُشدِّد ، ليس على إطلاقه ، فإن منهم من يسهل تارة ويُشدِّد

(١) الجامع (٨٧٣) .

(٢) الجامع (٢٥٩٢) .

أخرى ، بحسب أحوال مختلفة . . »^(١) .

ولا أدل على ذلك من أن الذهبي وهو الذي انتقد الترمذي مراراً كما تقدم قد اعتمد في توثيق بعض الرواة الذين لا كلام للنقاد فيهم على تصحيحات الترمذي^(٢) .

والنتيجة التي نخرج بها من كلام بعض العلماء المحققين في وصف الترمذي بالتساهل بأنه يصبح من موجبات الاحتياط عدم قبول ما صححه إذا عارضه ما يوجب النظر ، أو عدم الأخذ بحكمه ، ومن ذلك مخالفة قول إمام من أئمة النقد المعروفين بالتوسط كعبد الرحمن بن مهدي وأحمد بن حنبل والبخاري ونحوهم ، أو يكون في الحديث ما يوجب الضعف على مقتضى قواعد أئمة النقد .

ويعضد ذلك قول النووي في حديث قواه الترمذي مع أن عدداً من الحفاظ تكلموا فيه منهم ابن مهدي وابن المديني وابن حنبل : « وهؤلاء هم أعلام أئمة الحديث ، مُقدمون عليه ، بل كل واحد من هؤلاء لو انفرد قدّم على الترمذي باتفاق أهل المعرفة »^(٣) .

(١) مقدمة الفوائد المجموعة للشوكاني (ص ٩) .

(٢) انظر : الموقظة (ص ٧٨) ، وميزان الاعتدال (٥٥٩ / ١) ، (١٠٤ / ٢) ، (١٠٨ ، ١٤٦ ، ٣٥٦) .

(٣) المجموع للنووي (١ / ٥٠٠) .

وقال ابن رجب في حديث آخر قواه الترمذي ومعه ابن حبان والحاكم :
 « وتكلم فيه من هو أكبر من هؤلاء وأعلم ، وقالوا : هو حديث منكر
 منهم عبد الرحمن بن مهدي ، والإمام أحمد ، وأبوزرعة الرازي ... »^(١).
 وهذا صحيح بلا شك ، فإن هؤلاء الأئمة أعلم بالعلل والنقد من
 الإمام الترمذي ، وقولهم أرجح إلا أن يكون مع الترمذي حجة ظاهرة ،
 وكذلك إذا صحح حديثاً فيه ما يوجب الضعف حسب القواعد المقررة في
 علم الحديث ، فالراجح هو ما تقتضيه القواعد ، والله أعلم .



(١) لطائف المعارف (ص ١٤٢) .

المبحث الثاني

هل الحسن عند الترمذي نوع من أنواع الضعيف ؟

قد يثير عنوان هذا المبحث شيئاً من الاستغراب ؛ لأن من المستقر في أذهان الكثيرين اليوم أن الحديث الحسن كما هو في مفهوم الترمذي محتج به بدون أدنى شك . والذي حدى بي لطرح هذا السؤال ما وجدته من كلام لاثنين من كبار العلماء المحققين قد يُفهم من ظاهر كلامهما أن الحسن عند الترمذي لا يحتج به .

أولهما : الحافظ الذهبي فقد قال : « فلا يُغتر بتحسين الترمذي ، فعند المحاققة غالبها ضعاف »^(١) .

وثانيهما : الحافظ ابن حجر فقد قال أثناء كلامه بعدم إطلاق القول بحجية الحسن لغيره : « ويدل على أن الحديث إذا وصفه الترمذي بالحسن لا يلزم عنده أن يحتج به أنه أخرج حديثاً من طريق خيثة البصري عن الحسن عن عمران بن حصين رضي الله تعالى عنه ، وقال بعده : « هذا حديث حسن وليس إسناده بذاك »^(٢) .

(١) ميزان الاعتدال (٤/٤١٦) .

(٢) الجامع [٢٩١٧] ولكن ليس في الكروخي (ق ١٩٠/ب) : « وليس إسناده بذاك » وإنما فيه « حسن » فقط .

وقال في كتاب « العلم » بعد أن أخرج حديثاً في فضل العلم : « هذا حديث حسن . قال : وإنما لم نقل لهذا الحديث : صحيح ، لأنه يقال : إن الأعمش دلس فيه ، فرواه بعضهم عنه ، قال : حدثت عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه »^(١) انتهى .

فحكم له بالحسن للتردد الواقع فيه ، وامتنع عن الحكم عليه بالصحة لذلك ، ولكن في كلا المثالين نظر ، لاحتمال أن يكون سبب تحسينه لهما كونهما جاءا من وجه آخر كما تقدم تقريره »^(٢) .

فهل غالب تحسينات الترمذي ضعاف ؟ ، وهل وصفه للحديث بالحسن لا يلزم عنده أن يُحتج به كما ورد في كلام الذهبي وابن حجر ؟ وقبل الإجابة عن ذلك سأذكر كلاماً لبعض أهل العلم يُفهم منه أن الحسن حجة عند الترمذي ، كقول شيخ الإسلام ابن تيمية : « والضعيف عندهم نوعان : ضعيف لا يحتج به ، وهو الضعيف في اصطلاح الترمذي ، والثاني : ضعيف يُحتج به ، وهو الحسن في اصطلاح الترمذي »^(٣) .

ويفهم من هذا أن الترمذي يحتج بما يحسنه ، ووجدت بعض العلماء

(١) انظر : المبحث الثالث من الفصل الأول المتقدم فقد تكلمنا على كلام الترمذي هنا .

(٢) النكت (١/٤٠٢-٤٠٣) .

(٣) مجموع الفتاوى (١٨/٢٤٩) .

كالمنذري^(١) وابن التركماني^(٢) والعيني^(٣) يستدلون بتحسين الترمذي لحديث على أنه يكون متصلاً عنده بزعمهم ، ولولا حُسن ظنهم بقوة الحسن وعدم ضعفه المطلق في نظره لما استدلوا بذلك ، وإن كان في صحة ما استدلوا به بعض النظر ، إذ تقدم معنا في المبحث الثالث من الفصل الأول أن الترمذي يصرح بانقطاع بعض ما يحسنه ، وذكرنا هناك عدداً من الأمثلة تدل على عدم اشتراطه للاتصال فيما يحسنه^(٤) ، إلا أن تصرفهم هذا ينبىء عن اعتقادهم بقوة ما يحسنه في نظره هو تَعَلُّفٌ .

ولسنا الآن بصدد الكلام هل الضعيف المعتضد « الحسن لغيره » حجة أم لا ؟ فإن هذا سنتكلم عليه بتفصيل - إن شاء الله - في فصلٍ مستقل في الباب الرابع ، ومرادنا هنا هو تحرير القول في حجية الحسن عند الترمذي ، أو بمعنى آخر : هل الحديث الذي يحسنه الترمذي يكون في نظره هو حجة أم لا ؟ ، وهل غالب تحسينات الترمذي ضعاف كما قال الذهبي ؟

(١) مختصر سنن أبي داود (٥/١٩٨) .

(٢) الجوهر النقي (١/٤٥٣) .

(٣) عمدة القاريء (٢/٣٠٢) .

(٤) سبب عدم اشتراطه للاتصال ، لأنه اشترط تعدد الطرق ، ولهذا حَسَّنَ أحاديث صرح هو بانقطاع أسانيدھا .

والجواب الصحيح الراجح في نظري أن الأصل عند الترمذي هو الاحتجاج بما يحسنه ، وأن غالب الأحاديث التي يقول فيها : « حسن » تكون قوية المتن ، مع وجود ضعف - غالباً - في سندها ، وهذا بناءً على النقاط التالية :

١ - قال الترمذي : « وسمعت أحمد بن الحسن يقول : سمعت أحمد بن حنبل يقول : « ابنُ أبي ليلى لا يُحتجُّ به » وكذلك من تكلم من أهل العلم في مجالد بن سعيد وعبد الله بن لهيعة وغيرهم ، إنما تكلموا فيهم من قبل حفظهم وكثرة خطئهم ، وقد روى عنهم غير واحد من الأئمة ، فإذا انفرد أحدٌ من هؤلاء بحديث ولم يُتابع لم يُحتجَّ به ، كما قال أحمد بن حنبل : ابن أبي ليلى لا يُحتجُّ به ، إنما عنى إذا تفرد بالشئ »^(١) .

وهذا الكلام مهم جداً وهو كالنص في أن ما يُتابع عليه أمثال ابن أبي ليلى ومجالد وابن لهيعة وغيرهم من الضعفاء ممن لم يتهم بالكذب بما يرفع عنهم التفرد يكون حجة ، وأن عدم الاحتجاج بواحدٍ منهم كابن أبي ليلى يكون حين يتفرد بشئ ، ويصبح النص السابق أكثر وضوحاً إذا قارنناه بتعريف الترمذي للحسن ، بالإضافة إلى تحسينات الترمذي العملية للرواة

(١) العلل الصغير (٥/٧٤٦) .

المذكورين آنفاً ، حيث وجدناه يحسن بعض مروياتهم^(١) إذا كان لها شواهد مما يعني احتجاجة بها كما يفهم من النص السابق .

٢- ومما يدل على حجية ما يحسنه الترمذي في نظره أنني وجدته في عدة مواطن يحكم على حديث بأنه : « حسن » ، ثم يرويه من طريق راوٍ ثقة ويحكم عليه بأنه : « حسن صحيح » ، مع العلم بأن مخرج السند ومداره واحد ، وكذلك المتن واحد لا اختلاف فيه ، والفرق الوحيد أن في السند الأول راوياً متكلماً فيه ، وفي السند الثاني متابعة قوية من راوٍ ثقة .

وليتضح الأمر تأمل ما يلي : فقد قال في باب « ما جاء في نكاح العبد بغير إذن سيده » : « حدثنا علي بن حجر ، أخبرنا الوليد بن مسلم ، عن زهير بن محمد ، عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ قال : « أيما عبد تزوج بغير إذن سيده ، فهو عاهر » .

قال أبو عيسى : حديث جابر حديث حسن^(٢) .

ثم أخرج بعده مباشرة الحديث الآتي : « حدثنا سعيد بن يحيى بن سعيد الأموي ، حدثنا أبي ، حدثنا ابن جريج عن عبد الله بن محمد بن عقيل ،

(١) انظر : المبحث الأول من الفصل الأول فقد ذكرت أرقام الأحاديث التي حسنها الترمذي لهؤلاء الثلاثة .

(٢) الجامع (١١١١) .

عن جابر ، عن النبي ﷺ قال : « أيما عبد تزوّج بغير إذن سيده ، فهو عاهر » . هذا حديث حسن صحيح ^(١) .

وبغض النظر عن ما قد يرد على تصحيح الترمذي لهذا الحديث من نقد إلا أن الذي يعنينا هنا هو ملاحظة أن مدار السند واحد ، وكذلك المتن واحد ، وإنما حسن السند الأول لأن رواية الوليد بن مسلم وأهل الشام عن زهير بن محمد فيها مناكير كما نقل هو عن البخاري ^(٢) ، وصحح السند الثاني لثقة ابن جريج .

ويدل هذا المثال على أن الترمذي يحسن حديثاً مع علمه واعتقاده بصحته وثبوته من حيث المتن ، وضعفه من حيث السند .

وشبيه بما تقدم حديث يرويه محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً : « اليتيمة تُستأمر في نفسها ، فإن صمتت فهو إذنها » . قال فيه : « حديث أبي هريرة حديث حسن » ^(٣) .

ورواه من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً : « لا تُنكح الثيب حتى تُستأمر ، ولا تُنكح البكر حتى تستأذن ، وإذنها

(١) الجامع (١١١٢) .

(٢) العلل الكبير (ص ٣٨١ ، ٣٩٥) .

(٣) الجامع (١١٠٩) .

الصموت». وقال فيه: «حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح»^(١). فالسند مداره على أبي سلمة، والمتن متقارب المعنى، ولكن حَسَنُ الأول لوجود بعض الكلام في محمد بن عمرو بن علقمة الليثي، وصحح الثاني لثقة يحيى بن أبي كثير، فالمتن صحيح عنده مُحْتَجُّ به بدون أدنى شك، فدل هذا على أنه يُحَسِّنُ أحاديث لاشك في احتجاجه بها.

ومما يدخل في ذلك الحديث الذي يرويه بنفس السند وبنفس المتن، ويحسنه في باب، ثم يعيده في باب آخر فيصححه كحديث سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن سمرة مرفوعاً: «صلاة الوسطى صلاة العصر»^(٢).

٣- حَسَّنَ حديثاً لعمر بن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ثم قال: «قال محمد بن إسماعيل: رأيت أحمد وإسحاق وذكر غيرهما يحتجون بحديث عمرو بن شعيب، قال محمد: وقد سمع شعيب بن محمد من جده عبد الله ابن عمرو. قال أبو عيسى: ومن تكلم في حديث عمرو بن شعيب إنما ضعفه لأنه يحدث عن صحيفة جده كأنهم رأوا أنه لم يسمع هذه الأحاديث

(١) الجامع (١١٠٧).

(٢) الجامع (١٨٢): «حسن»، ثم ذكره (٢٩٨٣) وقال: «حسن صحيح».

من جده» (١).

والمأمل في سياق الكلام يجد أن ذكر الترمذي لكلام شيخه البخاري عن احتجاج بعض كبار النقاد بحديث عمرو بن شعيب مع تصريحه بتحسين حديثه ، بالإضافة إلى أنه صحيح^(٢) عدداً من الأحاديث التي يرويها عمرو عن أبيه عن جده مما يدل على احتجاجه بهذا الإسناد .

٤- أخرج الترمذي في باب « ما جاء في الإشارة في الصلاة » حديثاً لصهيب^(٣) رضي الله عنه فيه : « أن رسول الله ﷺ كان إذا سُلم عليه في الصلاة ردَّ إشارة بأصبعه » ، ثم ذكر بعده حديث بلال^(٤) « أنه عليه الصلاة والسلام كان يُشيرُ بيده » .

ثم قال أبو عيسى : « هذا حديث حسن صحيح ، وحديث صهيب حسن . . وكلا الحديثين عندي صحيح ؛ لأن قصة حديث صهيب غير قصة حديث بلال ، وإن كان ابن عمر روى عنها ، فاحتمل أن يكون

(١) الجامع (٣٢٢) .

(٢) الجامع (١١٨١ ، ١٢٣٤ ، ١٥٨٥ ، ١٩٢٠ ، ١٩٢١) .

(٣) الجامع (٣٦٧) .

(٤) الجامع (٣٦٨) .

سمع منها جميعاً»^(١) .

فدل هذا النص النفيس على احتجاجه بما يقول فيه : « حسن » ، وأنه لم يُرجَّح عليه ما يقول فيه : « حسن صحيح » ، ولو كان الحسن لا يحتج به عنده لما قال : « وكلا الحديثين عندي صحيح » مع أنه حسن حديث صهيب ولم يصححه .

٥- روى حديث ابن عباس في « أن رسول الله ﷺ صلى ركعتين بعد العصر ثم لم يعد لهما » ، وقال بعده : « حديث ابن عباس حديث حسن ، وقد روى غير واحد عن النبي ﷺ » أنه صلى بعد العصر ركعتين ، وهذا خلاف ما روي عنه أنه : « نهى عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس » . وحديث ابن عباس أصح حيث قال « لم يعد لهما »^(٢) .

فاحتج به في حسم الخلاف الوارد في ذلك ، وهذا دليل واضح على احتجاجه بما يحسنه .

٦- عندما ذكر خلاف الفقهاء في معنى الفرقة الواردة في حديث : « البيعان بالخيار ما لم يتفرقا » قال : « ومما يقوي قول من يقول الفرقة

(١) الجامع (٢/ ٢٠٤-٢٠٥) .

(٢) الجامع (١/ ٣٤٦) .

بالأبدان لا بالكلام : حديث عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ «^(١) ثم ذكره وقال بعده : « هذا حديث حسن ، ومعنى هذا أن يفارقه بعد البيع خشية أن يستقبله ، ولو كانت الفرقة بالكلام ، ولم يكن له خيار بعد البيع لم يكن لهذا الحديث معنى حيث قال ﷺ : « ولا يحل له أن يفارقه خشية أن يستقبله »^(٢) .

فاحتج به في حسم الخلاف ، بما يدل على احتجاجه بما يحسنه في أحاديث الأحكام .

٧- يفهم من مجمل الأحكام التطبيقية للترمذي في جامعه أنه يقول في الحديث الذي لا يحتج به : « ليس بالقوي »^(٣) ، « فيه مقال »^(٤) ، « ليس بالقائم »^(٥) ، « ليس بذاك »^(٦) ، « ضعيف »^(٧) ، ونحو ذلك من العبارات الدالة صراحة على الضعف ، فقلوله في حديث بأنه : « حسن » يعني ضد

(١) الجامع (٣/٥٤٩) .

(٢) الجامع (١٢٤٧) (٣/٥٥٠) .

(٣) انظر الجامع مثلاً : (٥٧٨ ، ٧٢٦ ، ٢١١٤ ، ٣٥٢٣ ، ٣٥٨٠) .

(٤) انظر الجامع مثلاً : (٤٧٩ ، ٦٢٩ ، ٦٤١ ، ٧٣٢ ، ٨١٢) .

(٥) انظر الجامع مثلاً : (٥٣ ، ١١١٩) .

(٦) انظر الجامع مثلاً : (٢٤٥ ، ٣٤٥ ، ٨٠١ ، ٢٩١٧) .

(٧) انظر الجامع مثلاً : (٥٤ ، ٥٩ ، ٦١ ، ٥٠١ ، ٧٨٩) .

ذلك ، فيكون قوياً وقائماً وأثبت وأنقى مما يقول فيه تلك العبارات ، ومن المؤكد أن مراده من « الحسن » مغاير لمعاني تلك العبارات .

ولو لم يُرد بالحسن التقوية والاحتجاج لما كان هناك فرق بين ما يحكم عليه بالحسن ، وما يصرح بضعفه بالعبارات الآنفة ، لأن الجميع بينهم قاسم مشترك وهو عدم الاحتجاج .

وأما بالنسبة لقول الحافظ الذهبي : إن غالب تحسينات الترمذي ضعاف ، فإن كان يقصد السند دون المتن فهذا صحيح ، بل هو مفهوم كلام الترمذي نفسه ، حين ذكر شروط الحسن فلم يشترط ثقة الرواة بل اشترط عدم الاتهام بالكذب ، فالرجل نفسه لم يدّع أنه لم يُحسن ما في إسناده ضعف بل العكس هو الصحيح ، وهذا ظاهر في بعض أحكامه التطبيقية كتحسيناته لبعض الأحاديث مع تصريحه بوجود انقطاع فيها^(١).

وأما إن كان الذهبي يقصد حتى المتون أيضاً ، فهذا ليس صحيحاً كما ذكرناه في المبحث الأول من الفصل الثاني ، بل عكس ما قاله الذهبي هو الصحيح ، فغالب الأحاديث التي حكم عليها الترمذي بأنها « حسن » متونها قوية إما لذاتها وإما لوجود شواهد قوية لها كما تقدم تفصيله في

(١) انظر: المبحث الثالث من الفصل الأول .

المبحث المشار إليه .

ولكن لا تكتمل معرفتنا بموقف الترمذي الاحتجاجي مما يحسنه حتى ننظر في النصوص التي تحدد ملامح الوجه الآخر ، أعني نصوصه التي تدل على عدم احتجازه ببعض ما يحسنه فمن ذلك :

١ - أخرج حديثاً عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن الربيع بنت معوذ : « أن النبي ﷺ مسح برأسه مرتين ، بدأ بمؤخر رأسه ثم بمقدمه ، وبأذنيه كلتيهما ظهورهما وبطونهما » .^(١)

قال بعده : « هذا حديث حسن ، وحديث عبد الله بن زيد^(٢) أصح من هذا وأجود إسناداً » والملاحظ هنا : « أن حديث ابن عقيل - وهو متكلم فيه - مخالف لأحاديث الثقات في أمرين :

الأول : قوله : « بدأ بمؤخر رأسه » ، والمحفوظ في حديث عبد الله بن زيد : « مسح رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر ، بدأ بمقدم رأسه » .

الثاني : قوله : « مسح برأسه مرتين » والمحفوظ من حديث الثقات أن مسح

(١) الجامع (٣٣) وقد تكلمت على هذا الحديث في المطلب الثاني من المبحث الثاني في الفصل الأول .

(٢) الجامع (٣٢) وقد تكلمت على هذا الحديث في المطلب الثاني من المبحث الثاني في الفصل الأول .

الرأس مرة .

والعجيب أن الترمذي روى حديث ابن عقيل عن الربيع من طريق آخر - وكلا الطريقين صحيح إلى ابن عقيل - ولكن بلفظ : « مسح برأسه ، ومسح ما أقبل منه وما أدبر ، وصدغيه وأذنيه مرة واحدة » ثم قال بعده : « حديث الربيع حديث حسن صحيح » ^(١) ، مع أنه لا يخفى عليه كلام أهل العلم في ابن عقيل ^(٢) .

فحسنه أولاً مع وجود ما ينكر في متنه ، ثم صححه ثانياً لما زالت تلك النكارة ، ودل قوله : إن حديث عبد الله بن زيد أصح منه وأجودُ إسناداً على ترجيح حديثه على حديث ابن عقيل المخالف له ، فيكون تحسينه هنا لا يدل على الاحتجاج بل على ضعف بعض ما يحسنه عنده رحمته الله .

٢- أخرج في باب « ما جاء كيف ردُّ السلام » حديثاً عن عبد الله بن نُمير عن عبيد الله بن عمر عن سعيد المقبري عن أبي هريرة قال : « دخل رجل المسجد ، ورسول ﷺ جالس في ناحية المسجد فصلّى ثم جاء فسلم عليه ، فقال رسول الله ﷺ : وعليك ارجع فصلّ ، فذكر الحديث بطوله » . قال أبو عيسى : « هذا حديث حسن ، وروى يحيى بن سعيد القطان

(١) الجامع (٣٤) .

(٢) الجامع (٣) .

هذا عن عبيد الله بن عمر عن سعيد المقبري فقال : عن أبيه عن أبي هريرة ، ولم يذكر فيه : « فسلم عليه وقال : وعليك » قال : وحديث يحيى بن سعيد أصح « (١) .

والملاحظ هنا أنه حسن حديث ابن نمير الذي فيه الزيادة التي من أجلها أخرجه في الباب ولها علاقة به ولم يذكر في الباب غيره ، ومع ذلك صرح بأن حديث يحيى بن سعيد أصح مع أنه لم يذكر الزيادة التي هي محل الشاهد ، فيكون ما حسنه مرجوحاً في نظره وليس راجحاً ، ولكن يظهر لي أن الترمذي أراد السند لا المتن ؛ لأن الترمذي أخرج حديث يحيى بن سعيد القطان في موضع آخر وجاء في متنه : « فسلم على النبي ﷺ فردّ عليه السلام » (٢) ، وقد حسن الترمذي حديث رفاعه بن رافع في المساء صلاته وفيه : « فقال النبي ﷺ : وعليك » (٣) .

ومما يقوي أن الترمذي أراد السند لا المتن هنا أنه قال بعد حديث القطان : « هذا حديث حسن صحيح ، وقد روى ابن نمير هذا الحديث عن عبيد الله بن عمر عن سعيد المقبري عن أبي هريرة ، ولم يذكر فيه » عن

(١) الجامع (٢٦٩٢) انظر : الكلام على الحديث في المنزلة الأولى من القائمة الأولى .

(٢) الجامع (٣٠٣) .

(٣) الجامع (٣٠٢) .

أبيه « عن أبي هريرة ، ورواية يحيى بن سعيد عن عبيد الله بن عمر أصح ، وسعيد المقبري قد سمع من أبي هريرة ، وروى عن أبيه عن أبي هريرة »^(١).
فحديث ابن نمير مرجوح سنداً لعدم ذكره : « عن أبيه » وحديث القطان أرجح لذكره هذه الزيادة الإسنادية ، وأما الزيادة في المتن فهي صحيحة بلا شك لأن ابن نمير حافظ ثبت ، والترمذي يقول في زيادة الثقة : « وإنما تصح إذا كانت الزيادة ممن يعتمد على حفظه »^(٢) ، وقد تابع أبو أسامة^(٣) ابن نمير على ذكر هذه الزيادة .

٣- أخرج في باب « في العفو والعافية » حديثاً عن يحيى بن اليمان عن سفيان الثوري عن زيد العمي عن أبي إياس معاوية بن قرة عن أنس بن مالك مرفوعاً : « الدعاء لا يرد بين الأذان والإقامة » قالوا : فماذا نقول يا رسول الله ؟ قال : « سلوا الله العافية في الدنيا والآخرة » . قال أبو عيسى بعده : « هذا حديث حسن ، وقد زاد يحيى بن اليمان في هذا الحديث هذا الحرف ، قالوا : فماذا نقول ؟ قال : سلوا الله العافية في الدنيا والآخرة »^(٤).

(١) الجامع (٢/١٠٤) .

(٢) العلل الصغير (٥/٧٥٩) .

(٣) صحيح البخاري (٦٦٦٧) .

(٤) الجامع (٣٥٩٤) .

ثم ذكر بعده رواية وكيع وعبد الرزاق وأبي أحمد الزبيري وأبي نعيم الفضل بن دكين كلهم عن سفيان به . ولم يذكروا الزيادة التي ذكرها ابن اليان ، ثم قال أبو عيسى : « وهكذا روى أبو إسحاق الهمداني هذا الحديث عن بُريدة بن أبي مریم الكوفي عن أنس عن النبي ﷺ نحو هذا ، وهذا أصح »^(١) .

ويحيى بن اليان ضعيف لكثرة خطئه^(٢) ، فزيادته هنا ضعيفة لمخالفة عدد من كبار الثقات له حيث لم يذكروها ، فتحسين الترمذي للحديث مع تصريحه بأن عدم ذكر الزيادة أصح دال على ضعف رواية يحيى بن اليان ، مما يدل على أنه لا يحتاج بها مع تحسينه لها .

ولكن قد يُقال : إنه حسنه ونَبَّه على تفرد يحيى بن اليان بهذه الزيادة ، مما يعني أنه حسن عنده من دونها .

٤- أخرج حديثاً من طريق شيخه محمد بن بشار عن ابن أبي عدي عن حميد عن أنس قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تقوم الساعة حتى لا يقال في الأرض : الله الله » .

ثم قال بعده : « هذا حديث حسن . حدثنا محمد بن المثنى ، حدثنا خالد

(١) الجامع (٣٥٩٥) .

(٢) التقريب (٧٦٧٩) .

ابن الحارث عن حميد عن أنس نحوه ولم يرفعه ، وهذا أصح من الحديث الأول»^(١).

فحسنه مرفوعاً ثم رجّح وقفه ، ولكن متنه محفوظ عن أنس من وجه آخر^(٢) ، فلعله تكلم فيه باعتبار السند لا المتن ، وهو الظاهر ؛ لأن مثله لا يُقال من قبل الرأي . وشبيه بهذا حديث آخر حسنه^(٣) مرفوعاً ، ثم رواه من طريق موقوفاً وقال : « وهذا أصح » .

٥- وروى حديث عيسى بن يونس عن هشام بن حسان عن ابن سيرين عن أبي هريرة مرفوعاً : « من ذرعه القيء فليس عليه قضاء ، ومن استقاء عمداً فليقض » ثم قال بعده : « حديث أبي هريرة حديث حسن غريب لا نعرفه من حديث هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ إلا من حديث عيسى بن يونس ، وقال محمد : لا أراه محفوظاً . قال أبو عيسى : وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ولا يصح إسناده »^(٤).

(١) الجامع (٢٢٠٧) .

(٢) صحيح مسلم (١٤٨) .

(٣) الجامع (٢٩١٥) : « حسن صحيح » وفي الكروخي (ق ١٩٠ / أ) « حسن » فقط .

(٤) الجامع (٧٢٠) .

وبيّن في علله الكبير^(١) سبب توهيته لهذا الحديث نقلاً عن البخاري فقد قال : « ما أراه محفوظاً ، وقد روى يحيى بن أبي كثير عن عمر بن الحكم أن أبا هريرة كان لا يرى القيء يفطر الصائم » .

ونقل في صحيحه^(٢) في كتاب الصوم ، باب الحجامة والقيء للصائم قول أبي هريرة : « إذا قاء فلا يفطر ، إنما يُخرج ولا يُولج » ، ثم قال « ويُذكر عن أبي هريرة أنه يفطر ، والأول أصح » . فالحديث ظاهر سنده الصحة لثقة رجاله ، ولكنه معلول بالمخالفة عند البخاري والترمذي ومع ذلك فقد حكم عليه بالحسن مع الغرابة التي سببها تفرد عيسى بن يونس عن هشام بن حسان ، ولكنه وضع أن الحديث يُروى من غير وجه عن أبي هريرة ، فهو حسن بهذا الاعتبار ولكنه لا يصح بسبب المخالفة .

فحسن حديثاً لا يراه صالحاً للاحتجاج ، وإن كان عمل أكثر الفقهاء عليه ولكن ليس اعتماداً عليه بل اعتمد بعضهم على قول ابن عمر^(٣) في ذلك .

والإمام الترمذي رحمه الله لا يخفى عليه أن بعض المحدثين يخالفه فيها بحسنه

(١) (ص ١١٥-١١٦) .

(٢) (٢٠٥ / ٤) المطبوع مع فتح الباري .

(٣) الموطأ (٦٧٣) ، والأم للشافعي (٩٧ / ٢) (٢٥٢ / ٧) .

فمثلاً عندما روى حديث عائشة رضي الله عنها مرفوعاً: « لا نكاح إلا بولي »^(١) قال: « هذا حديث حسن »

ثم قال بعد ذلك: « وحديث عائشة في هذا الباب . . حديث عندي حسن . . وقد تكلم بعض أصحاب الحديث في حديث الزهري عن عروة عن عائشة عن النبي ﷺ . قال ابن جريج: ثم لقيتُ الزهري فسألتُهُ فأنكره ، فضعّفوا هذا الحديث من أجل هذا »^(٢) .

فهو لا يخفى عليه أنه حسن حديثاً يضعفه بعض النقاد .

ومن ذلك قوله في حديث ابن مسعود في عدم رفع اليدين في الصلاة إلا في تكبيرة الإحرام: « حديث ابن مسعود حديث حسن »^(٣) ، ونقل عن الإمام عبد الله ابن المبارك قوله: « ولم يثبت حديث ابن مسعود »^(٤) ، بل الترمذي نفسه قال في حديث ابن عمر الذي فيه ذكر رفع اليدين: « حسن صحيح »^(٥) ، وسرد بتفصيل - على غير عادته - أسماء من يقول بالرفع

(١) الجامع (١١٠٢) .

(٢) الجامع (٣/٤٠٩-٤١٠) .

(٣) الجامع (٧٥٧) .

(٤) الجامع (٣٨/٢) .

(٥) الجامع (٣٧/٢) .

من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ، مما يدل على ميله واختياره لذلك^(١) .
ومن ذلك أيضاً أنه حكم على حديث عاصم بن ضمرة الذي يرويه عن
علي عليه السلام في صفة صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم تطوعاً بقوله : « هذا حديث
حسن . . . وروي عن عبد الله بن المبارك أنه كان يُضعّف هذا الحديث ،
وإنما ضعّفه عندنا والله أعلم لأنه لا يروى مثل هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا من
هذا الوجه عن عاصم بن ضمرة عن علي . . . »^(٢) .

فغير خافٍ عليه أنه حَسَّن حديثاً ضعفه بعض الأئمة الحفاظ كابن
المبارك رحمته الله .

وبالنظر فيما تقدم من نصوص نرى أن إطلاق القول بأن غالب
الأحاديث التي حسنها الترمذي ضعيفة قول غير صحيح ، فالأصل عنده
أن ما يحسنه صالح للاحتجاج به وقد رأينا فيما مضى من الأدلة ما يناقض
هذا الزعم ، ومما يؤكد هذه الحقيقة نتيجة استقراءنا لتحسيناته التي ذكرناها
في المبحث الأول من الفصل الثاني المتقدم .

وكذلك القول بأن كل ما حسنه الترمذي فهو حجة قول غير دقيق ،
فقد رأينا آنفاً أن الترمذي حَسَّن بعض الأحاديث - مع قلتها - وأشار إلى

(١) الجامع (٢/٣٦-٤٠) .

(٢) الجامع (٢/٤٩٤-٤٩٥) .

عدم الاحتجاج بها ، بل ورأيناه ينقل بعض تضعيفات المحدثين فيها يحسنه مما يدل على أن بعض ما يحسن محل اختلاف في الاحتجاج به بتصريجه هو رحمه الله تعالى .

والذي لا شك فيه أن الأحاديث التي حسنها الترمذي ليس كلها في المرتبة على حد سواء بل بعضها أقوى من بعض^(١) ، ولذا فالأولى بنا أن نحكم على كل حديث بما يليق به بمقتضى القواعد المقررة لدى أئمة النقد الحديثي رحمهم الله تعالى ، ولا يصلح الاعتماد المطلق على قول الترمذي : « حسن » أو « حسن غريب » في الاحتجاج بالأحاديث والعمل بها ، وذلك لعدم الاتفاق على حجية ما يحسنه بين علماء الحديث ، ولأننا وقفنا له على بعض النصوص الدالة على عدم حجية بعض ما يحسنه ، وعلى نصوص له رحمته الله تدل على أنه يحسن أحاديث اختلف فيها النقاد .



(١) النكت لابن حجر (١/ ٣٨٧) .

المبحث الثالث

حكم الرواة الذين يحسن لهم الترمذي

اشترط الترمذي في تعريفه الحسن أن لا يكون الراوي متهماً بالكذب ،
 فهل يفهم من هذا أن تحسينه لحديث في سنده رجل لم يوثق ولم يُضَعَّف
 يؤخذ منه نوع من التقوية لذلك الراوي ، من حيث صلاحية ما يرويه لأن
 يكون حسناً حسب اصطلاح الترمذي في الحسن ، وأن ذلك الرجل لم يبلغ
 حد الثقة الذي يصحح له الترمذي ؟

والذي استدعى طرح مثل هذا أنني وجدت الإمام الذهبي يقول :
 « الثقة من وثقه كثير ولم يُضَعَّف ، ودونه : من لم يُوثَّق ولا ضَعَّف ؛ فإن
 خرَّج حديث هذا في « الصحيحين » ، فهو موثَّقٌ بذلك ، وإن صحَّح له
 مثل الترمذي وابن خزيمة فجيدٌ أيضاً . . . » (١) .

وهذا الكلام وإن كان في تصحيح الترمذي (٢) ، إلا أن الذهبي في ميزان
 الاعتدال أبدى اهتماماً ملحوظاً بما يحسنه الترمذي بما يدل على وجود فائدة

(١) الموقظة (ص ٧٨) .

(٢) الاحتجاج بتصحيح الترمذي على توثيق بعض الرواة يوجد في كلام ابن القطان الفاسي وابن
 دقيق العيد وكلاهما قبل الذهبي ، ومقصودنا هنا هو ما حسنه الترمذي لا ما صححه ، والذهبي
 اهتم بالأمرين فلذا ذكرتُ كلامه .

تؤخذ منه .

فمن ذلك مثلاً قوله : « سعد مولى طلحة عن ابن عمر ، وعنه عبد الله ابن عبد الله الرازي فقط . له قصة الكفل ، حَسَّنَ له الترمذي »^(١) .

وقوله : « سعيد بن راشد أو ابن أبي راشد عن يعلى بن مرة ، وعنه عبد الله بن عثمان بن خثيم وحده ، وقد حَسَّنَ له الترمذي في الفضائل : حسين مني وأنا من حسين »^(٢) .

وقوله : « عمر بن إسحاق عن أمه ، تفرد عنه أبو خالد الدالاني في تشميت العاطس ، حسنه الترمذي »^(٣) .

إلى غير ذلك من الأمثلة^(٤) ، ويفهم من نصه على تحسين الترمذي أن الرجل لم يبلغ درجة الثقة ولا ينحط إلى رتبة المتروك .

ووجدت الحافظ ابن حجر يستدل بتحسين الترمذي على تقوية رجل قيل إنه مجهول ، فقال : « وقال الترمذي : حسن غريب ، وهذا يقتضي أنه عنده صدوق معروف . . ومن يروي عنه هؤلاء العدد الكثير ، ويُحَسِّنُ له

(١) الميزان (٢/ ١٢٥) والحديث في الجامع (٢٤٩٦) .

(٢) الميزان (٢/ ١٣٥) والحديث في الجامع (٣٧٧٥) .

(٣) الميزان (٣/ ١٨٢) والحديث في الجامع (٢٧٤٤) .

(٤) انظر : الميزان (٢/ ٣٧٦ ، ٥٢٩) ، (٣/ ٢٤٧) ، (١/ ٤٦٦) .

الترمذي فليس بمجهول»^(١).

ومقتضى كلامه أن الترمذي لا يقول : « حسن غريب » في سند فيه رجل مجهول أو ضعيف عنده ، وهذا محل نظر كما تقدم في القائمة الثانية الخاصة بدراسة الأحاديث التي حكم عليها الترمذي بأنها : « حسن غريب » .

انظر فيها الأحاديث ذات الأرقام : (١١٦١ ، ١٥١٨ ، ١٥٤٩ ، ١٦٤٤ ، ٢٢٥٦) فقد حكم ابن حجر على بعض رواتها بالجهالة .
كما أن الترمذي ضعف محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ونصّ على أنه لا يحتاج بها انفرد به ، وقد حكم على حديث له بأنه حسن غريب . انظر (١٤٨٥) .

وبنحو من ذلك أن الترمذي في حديث (٣٠٩٥) قال : « حسن غريب .. لا نعرفه إلا من حديث عبد السلام بن حرب وغطيف بن أعين ليس بمعروف في الحديث »^(٢) .

وفي حديث (٣٢٢٥) قال : « حسن غريب » وفي السند رجلان مبهما

(١) تعجيل المنفعة (ص ٢٢٨) .

(٢) في الكروخي (ق ٢٠٤/أ) : « حسن غريب » وكذلك تحفة الأحوذى (٤٩٤/٧) ، وأما المطبوع ففيه « غريب » .

الاسم .

وإذا طالعت القائمة الثانية ستقف على أمثلة عدة تؤكد ما ذهبنا إليه من أن قول الترمذي في سند « حسن غريب » لا ينفي ضعف بعض رجاله أو جهالتهم .

وكما أن تحسين الترمذي لرجل لم ينقل فيه توثيق ولا تضعيف يدل على صلاحيته للاستشهاد ؛ فإنه يدل أيضاً على أن الرجل لم يبلغ درجة الثقة الذي يصحح الترمذي له ، فيستفاد من تحسينه القصور عن درجة الثقة ، هذا إذا كان الرجل متكلماً فيه أو ليس فيه توثيق معتبر .

ومن ذلك قول الذهبي في حكيم بن حكيم بن عباد بن حنيف الأنصاري : « قواه ابن حبان ، وقال ابن سعد : لا يحتجون به ، ومن مفرداته عن أبي أمامة عن عمر مرفوعاً : « الخال وراث » حسنه الترمذي ، ولم يصححه »^(١) .

وقوله في خالد بن سارة : « عن عبد الله بن جعفر بحديث : « اصنعوا لآل جعفر طعاماً » حسنه الترمذي من رواية جعفر بن خالد - بن سارة - عن أبيه ، وما صححه ، وخالد ما وثق ، لكن يكفي أنه روى عنه أيضاً

(١) الميزان (١/ ٥٨٤) ، والحديث في الجامع (٢١٠٣) وفي الكروخي (ق/ ١٤٠/ أ) : « حسن »

فقط لا كما في المطبوع « حسن صحيح » .

عطاء» (١).

وقوله في عمرو بن بُجْدان : عن أبي ذر مرفوعاً : « الصعيد وضوء المسلم وإن لم يجد الماء عشر سنين » ، حَسَّنه الترمذي ، ولم يُرقِه إلى الصحة للجهالة بحال عمرو . . وقد وثق عمرو مع جهالته» (٢) .

ولا ينبغي أن نغفل عن حقيقة تقدم الكلام عليها ، وهي أن الترمذي قد يحسن حديثاً ويكون كل رجال السند ثقات ، ولكنه حسنه لانقطاعه أو للاختلاف في رفعه أو وصله .



(١) الميزان (١/ ٦٣٠) ، والحديث في الجامع (٩٩٨) وفي الكروخي (ق ٧٣/ ب) كما في المطبوع « حسن صحيح » وفي تحفة الأحوذى (٤/ ٧٨) : « حسن » .

(٢) الميزان (٣/ ٢٤٧) ، والحديث في الجامع (١٢٤) ، وفي الكروخي (ق ١٢/ أ) كما في المطبوع « حسن صحيح » ، وذكر أحمد شاكر اختلاف النسخ في ذكر « صحيح » . والمراد من النصوص السابقة الاحتجاج بفهم الذهبي من تحسينات الترمذي بحسب ما بلغه .

الفصل الرابع

الاصطلاحات المركبة عند الترمذى وموقع الحسن فيها

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : حسن صحيح

المبحث الثاني : حسن صحيح غريب وحسن غريب صحيح

المبحث الأول

حسن صحيح

أكثر الترمذي في جامعه من الحكم على الأحاديث بقوله « هذا حديث حسن صحيح » ، وقد وجد هذا التركيب من قبله في كلام الإمام علي بن المديني^(١) والإمام أحمد بن حنبل^(٢) ، ويعقوب بن شيبة^(٣) ، وشيخه الإمام البخاري^(٤) ولكن قليلاً جداً مقارنة بتوسع الترمذي .

وهذه العبارة المركبة ارتبك علماء المصطلح في معناها واستشكلوها بدءاً من الحافظ ابن الصلاح الذي قال : « في قول الترمذي وغيره : « هذا حديث حسن صحيح » إشكال ، لأن الحسن قاصر عن الصحيح كما سبق إيضاحه ، ففي الجمع بينهما في حديث واحد جمع بين نفي ذلك القصور

(١) ذكر ذلك في النكت الوفية للبقاعي (ق/٦٤/أ) ، ووجدتُ في البدر المنير - النسخة المخطوطة - (٢٦٦/٢) حكماً لابن المديني على حديث في سنده محمد بن إسحاق بأنه : « حسن صحيح » .

(٢) انظر: الجامع للترمذي (١٢٨) ، وانظر كذلك كلامنا حول هذا النص في مبحث الإمام أحمد .

(٣) النكت الوفية (ق/٦٤/أ) .

(٤) نكت الزركشي (٤٧٣/٢) وشرح العلل (٣٤٢-٣٤٣) ، وانظر : مبحث البخاري فقد تكلمنا على هذا النص هناك .

وإثباته ؟!» (١) .

وقد أجاب العلماء عن هذا الإشكال بعدة أجوبة سأذكر فيما يلي أهمها مع الاعتراضات والردود المذكورة في كتب المصطلح ثم بعد ذلك أذكر الرأي الراجح في نظري .

الجواب الأول : قال ابن الصلاح : « وجوابه أن ذلك راجع إلى الإسناد ، فإذا روي الحديث الواحد بإسنادين أحدهما إسناد حسن ، والآخر إسناد صحيح ؛ استقام أن يقال فيه : إنه حديث حسن صحيح . أي حسن بالنسبة إلى إسناد ، صحيح بالنسبة إلى إسناد آخر » (٢) .

ولكن اعترض ابن دقيق العيد على هذا بقوله : « يَرُدُّ عليه الأحاديث التي قيل فيها : « حسن صحيح » ، مع أنه ليس لها إلا مخرج واحد ، ووجهة واحدة ، وإنما يُعتبر اختلاف الأسانيد بالنسبة إلى المخارج ، وهذا موجود في كلام أبي عيسى الترمذي في مواضع يقول : « هذا حديث حسن صحيح لا نعرفه إلا من هذا الوجه » ، أو « لا نعرفه إلا من حديث فلان » » (٣) .

(١) علوم الحديث (ص ٣٥) .

(٢) علوم الحديث (ص ٣٥) .

(٣) الاقتراح (ص ١٠) .

وكذلك الذهبي اعترض عليه بقوله : « وأجيبَ عن هذا بشيء لا ينهض أبداً وحينئذٍ لو قيل : حسن صحيح لا نعرفه إلا من هذا الوجه لبطل هذا الجواب . . »^(١) .

وقال ابن رجب أيضاً : « وهذا فيه نظر لأنه يقول كثيراً : « حسن صحيح غريب » لا نعرفه إلا من هذا الوجه »^(٢) .

ولكن هذا الاعتراض لم يلق قبول بعض العلماء فقد قال ابن رجب : « وقد أجاب عن ذلك بعض أكابر المتأخرين^(٣) : بأنه قد يكون أصل الحديث غريباً ، ثم تعدد طرقه عن بعض رواته ، إما التابعي أو مَنْ بعده ، فإن كانت تلك الطرق كلها صحيحة فهو صحيح غريب ، وإن كانت كلها حسنة فهو حسن غريب ، وإن كان بعضها صحيحاً ، وبعضها حسناً فهو صحيح حسن غريب ، إذ الحسن عند الترمذي ما تعددت طرقه ، وليس فيها متهم ، وليس شاذاً .

(١) الموقظة (ص ٢٩) .

(٢) شرح العلل (١/ ٣٩١) .

(٣) أظنه شيخ الإسلام ابن تيمية فكلامه قريب من حيث المعنى مما ذكره ابن رجب . انظر : مجموع الفتاوى (١٨/ ٢٣-٢٤ ، ٣٩-٤٠) . وما نقله ابن رجب مختصر ودقيق في تحديد المراد فلذا نقلته عنه .

فإذا قال مع ذلك : « إنه غريب لا يعرف إلا من ذلك الوجه » حُمل على أحد شيئين : إما أن تكون طريقه قد تعددت إلى أحد رواته الأصليين فيكون أصله غريباً ثم صار حسناً ، وإما أن يكون إسناده غريباً بحيث لا يعرف بذلك الإسناد إلا من هذا الوجه ، ومثله حسناً بحيث روي من وجهين وأكثر كما يقول : وفي الباب عن فلان وفلان ، فيكون لمعناه شواهد تبين أن مثله حسن ، وإن كان إسناده غريباً^(١) .

وكذلك الزركشي رد على اعتراض ابن دقيق العيد بقوله : « وقد يجاب عن هذا بأمرين :

أحدهما : أن الصورة التي ذكرها ابن الصلاح مطلقة ليست مقيدة بهذا القيد ، وكلامه محمول عند الإطلاق ، ويكون المراد هو الأعم الأغلب ، فإن هذا القيد الذي ذكره الترمذي^(٢) قليل بالنسبة إلى مطلقه .

الثاني : سلمنا ذلك ، لكن يحتمل أن يريد به : لا نعرفه إلا من حديث بعض الرواة ، لا أن المتن لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، أي انفرد الراوي به

(١) شرح العلل (١ / ٣٩١-٣٩٢) وعقب ابن رجب على هذا القول بقوله : « وفي بعض هذا نظر

وهو بعيد من مراد الترمذي لمن تأمل كلامه » ولم يبين أسباب بعد هذا القول عن مراد الترمذي .

(٢) قصد بالقيد هنا قوله « لا نعرفه إلا من هذا الوجه » ونحو هذه العبارة التي يقرنها بحكمه

« حسن صحيح » فتفيد التفرد النسبي أو المطلق .

عن راوٍ آخر لا أن المتن منفرد به ، ويدل لهذا أنه أخرج في كتاب الفتن^(١) حديث خالد الحذاء عن ابن سيرين عن أبي هريرة « من أشار إلى أخيه بحديدة . . . » وقال : هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه يستغرب من حديث خالد ، فاستغربه من حديث خالد لا مطلقاً^(٢) ، وبمثل هذا أجاب البلقيني وذكر الحديث نفسه^(٣) .

ولكن الحافظ العراقي رد على كلام الزركشي مؤكداً وجاهة الاعتراض الذي وجهه ابن دقيق العيد على كلام ابن الصلاح فقال : « وهذا الجواب لا يمشي في المواضع التي يقول فيها : « لا نعرفه إلا من هذا الوجه » كحديث العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا بقي نصف من شعبان فلا تصوموا » . قال أبو عيسى : « حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح لا نعرفه إلا من هذا الوجه على هذا اللفظ »^(٤) .

(١) الجامع (٢١٦٢) .

(٢) نكت الزركشي (٤٧٥-٤٧٦) .

(٣) محاسن الاصطلاح (ص ١٨٥-١٨٦) ، وعزاه العراقي لبعض المتأخرين في التقييد والإيضاح (ص ٥٩) والظاهر أنه يريد الزركشي لأن ما نقله يطابق كلامه .

(٤) التقييد والإيضاح (ص ٥٩-٦٠) ، والحديث في الجامع (٧٣٨) .

وذكر البقاعي^(١) في نكته تعقّباً على ما قاله العراقي الغالب أنه لابن حجر قال فيه : « ليس مثلاً صحيحاً ، فإن قول الترمذي : « على هذا اللفظ » يُشعر بأنه رُوي من غير هذا الوجه على غير هذا اللفظ ، وهو كذلك فإن أصله : « لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين » ، وهو مروى من غير هذا الطريق ، وللترمذي في تعبيره عن ذلك أنواع من التعبيرات لا ينتبهون لها ، كأن يقول : « غريب من هذا الوجه » ، « غريب بهذا السياق » ، « لا نعرفه إلا من هذا الوجه بهذا التمام » ، ونحو ذلك فلا يمنع أن يكون روي من وجه آخر ، أو أوجه آخر من غير ذلك الوجه وبغير ذلك السياق ، وبغير ذلك التمام ، ووراء ذلك كله أنه إذا اقتصر على قوله : « غريب » احتمال أن يكون مراده الغرابة النسبية أي أن ذلك الراوي تفرد به عن شيخه ، وذلك مثل قوله : « غريب من هذا الوجه » فلا يمنع أن يكون رواه العدد الكثير عن غير ذلك الشيخ ، فليتنبّه لذلك كله^(٢) .

وقال ابن الوزير راداً على اعتراض ابن دقيق العيد والعراقي بأنه يمكن الإجابة عما أورده بالأجوبة الآتية :

(١) مادة البقاعي في نكته غالباً من كلام شيخه الحافظ ابن حجر ولكن ليس نصاً . انظر : مقدمة

النكت الوفية (ق ١ / ب - ق ٢ / أ)

(٢) النكت الوفية (ق ٦٥ / أ) .

الأول : بأن الترمذي أراد أنه لا يعرف الحديث بذلك اللفظ كما قُيد به في هذا المثال ، وقد ورد معناه بإسناد آخر .

الثاني : أو يريد من ذلك الوجه كما يصرح به في غير حديث مثل أن يكون الحديث صحيحاً غريباً من حديث أبي هريرة أو من حديث التابعي أو من دونه ، ويكون صحيحاً مشهوراً من غير تلك الطريق .

الثالث : أو يريد أنه لا يعرف الحديث عن ذلك الصحابي الذي رواه عنه إلا بذلك الإسناد ، وله إسناد آخر عن صحابي آخر ، وهذا هو المسمى بالشاهد ، وإنما عُدَّ التابع وهو روايته عن ذلك الصحابي ، وقد عُرف من طريقة المحدثين تسمية الحديث المروي عن صحابين بحديثين^(١) .

وهذا الذي ذكره البقاعي وابن الوزير صحيح ، وهو الذي رجحناه في الشرط الثالث من شروط الحسن عند الترمذي ، وهو أنه يأخذ بالشاهد من حيث المعنى ولو لم تتطابق الألفاظ ، فلا يلزم من قول الترمذي في حديث « حسن صحيح غريب » أو « حسن صحيح لا نعرفه إلا من هذا الوجه » ، التفرد المطلق الذي يعني أن متن ذلك الحديث لم يرو إلا من تلك الطريق ، بل الغالب الأعم أنه أراد التفرد النسبي ، ولم أجد الترمذي

(١) تنقيح الأنظار مطبوع مع شرحه توضيح الأفكار (١/٢٣٧-٢٣٨) .

في كل جامعه استخدم هذا التعبير : « حسن صحيح لا نعرفه إلا من هذا الوجه على هذا اللفظ » إلا في حديث أبي هريرة السابق فقط .

ومما ينبغي التذكير به هنا أننا انتهينا في تحقيق الشرط الثالث من شروط الحسن عند الترمذي المتعلق بوجود الشاهد أنه شرط أغلبي لا كلي ، وأن الترمذي يتوسع في الشواهد فيدخل في ذلك ما وافق عموم المعنى ، وإذا عرفنا مدى توسع الترمذي في ذلك أمكن الإجابة عن كثير من النصوص إن لم يكن كلها التي تشير إلى وجود التفرد فيها مع حكمه عليها بقوله : « حسن صحيح » . والحكم للغالب الأعم لا للنادر القليل ، فكيف إذا عرفنا أن شرط التعدد في الحسن أغلبي لا كلي .

الجواب الثاني : قال ابن الصلاح : « على أنه غير مستنكر أن يكون بعض من قال ذلك أراد بالحسن معناه اللغوي : وهو ما تميل إليه النفس ولا ياباه القلب ، دون المعنى الاصطلاحي الذي نحن بصددده »^(١) .

وقد رد ابن سيد الناس هذا الجواب وذلك لأن كل حديث رسول الله ﷺ حسن سواء كان في الأحكام أو الرقائق أو غيرهما^(٢) .

وقال ابن حجر : « كل أحاديث النبي ﷺ حسنة الألفاظ بليغة ، فلما

(١) علوم الحديث (ص ٣٥-٣٦) .

(٢) النفع الشذي (١/ ٢٨٥) .

رأينا هذا الذي وقع في كلامه كثيراً يُفرَّق فتارة يقول : « حسن » ويُطلق ، وتارة يقول : « صحيح » فقط ، وتارة يقول : « حسن صحيح » ، وتارة يقول : « صحيح غريب » ونحو ذلك ، عرفنا أنه لا محالة جارٍ مع الاصطلاح ، وأيضاً فهو قد قال في العلل في آخر كتابه : « وما قلتُ في كتابنا حديث حسن ، فإنما أردنا به حُسن إسناده عندنا » ، فقد صرَّح بأنه إنما أراد حُسن الإسناد فانتفى أن يريد حسن اللفظ^(١) .

وهذا رد جيد ، ويجب أن يلاحظ أن ابن الصلاح ذكره استطراداً ولم يتبناه كما هو ظاهر من سياق كلامه ، ثم هو لم يخص به الترمذي بدلالة قوله : « أن يكون بعض من قال ذلك » ولعله يريد غير الترمذي بدلالة قوله في أول كلامه الذي استشكل به هذا الاصطلاح : « في قول الترمذي وغيره . . » .

وقد ذكر ابن الوزير اليماني أن المراد بالحسن في قوله : « حسن صحيح » « يريد الترمذي أن الحديث صحيح في إسناده ، ومنتنه حسن في الاحتجاج به على ما قصد الاحتجاج به فيه ، ويكون هذا الحسن هو الحسن اللغوي دون الاصطلاحي . . وهذا الجواب عندي أرجحها لأنه لا يرد عليه شيء »

(١) النكت الوفية (ق ٦٤/ب) .

من الإشكالات»^(١) .

ورد عليه الصنعاني^(٢) بأنه لا يخفى أن قيد «حَسَنٌ في الاحتجاج» ليس من مدلول الحسن اللغوي ، بل هو معنى للحسن آخر ليس لغوياً ولا هو الاصطلاحي المعروف ، ولا ريب أن قصد الترمذي الحسن الاصطلاحي لا اللغوي كما ذكر ابن حجر آنفاً .

ثم إن ابن الوزير رجع عن رأيه هذا لما رأى كلام ابن حجر في شرح النخبة وقال : « ثم إني بعدُ وقفت على كلام جيد يتعين المصير إليه »^(٣) .

الجواب الثالث : وهو للحافظ ابن دقيق العيد قال فيه : « والذي أقول في جواب هذا السؤال : أنه لا يشترط في الحسن قيد القصور عن الصحيح وإنما يجيء القصور ويفهم ذلك فيه إذا اقتصر على قوله : « حسن » فالقصور يأتيه من قيد الاقتصار ، لا من حيث حقيقته وذاته .

وشرح هذا وبيانه : أن ههنا صفات للرواة تقتضي قبول الرواية ، ولتلك الصفات درجات بعضها فوق بعض ، كالتيقظ والحفظ والإتقان مثلاً ، فوجود الدرجة الدنيا كالصدق مثلاً وعدم التهمة بالكذب ، لا

(١) تنقيح الأنظار (١/٢٤٢) .

(٢) توضيح الأفكار (١/٢٤٢-٢٤٣) .

(٣) تنقيح الأنظار (١/٢٤٤) .

يُنَافِيهِ وَجُودَ مَا هُوَ أَعْلَى مِنْهُ كَالْحِفْظِ وَالْإِتْقَانِ .

فَإِذَا وَجَدْتَ الدَّرَجَةَ الْعُلْيَا ، لَمْ يُنَافِ ذَلِكَ وَجُودَ الدُّنْيَا ، كَالْحِفْظِ مَعَ الصَّدَقِ ، فَيَصِحُّ أَنْ يُقَالَ فِي هَذَا : إِنَّهُ حَسَنٌ بِاعْتِبَارِ وَجُودِ الصِّفَةِ الدُّنْيَا وَهِيَ الصَّدَقُ مَثَلًا ، صَحِيحٌ بِاعْتِبَارِ الصِّفَةِ الْعُلْيَا وَهِيَ الْحِفْظُ وَالْإِتْقَانُ .

وَيُلْزَمُ عَلَى هَذَا : أَنْ يَكُونَ كُلُّ صَحِيحٍ حَسَنًا ، وَيُلْتَزَمُ ذَلِكَ وَيُؤَيِّدُهُ وَرُودُ قَوْلِهِمْ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ فِي الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ ، وَهَذَا مَوْجُودٌ فِي كَلَامِ الْمُتَقَدِّمِينَ^(١) .

وَمَعَ أَنَّ ابْنَ حَجَرَ قَوَّى هَذَا الْجَوَابَ فِي نَكْتِهِ^(٢) إِلَّا أَنَّ الْبَقَاعِيَّ نَقَلَ انتِقَادَهُ لَهُ فَقَدْ قَالَ : « إِنْ كَانَ الضَّبْطُ الَّذِي فِي رَاوِي الْحَسَنِ هُوَ عَيْنُ الضَّبْطِ الَّذِي فِي رَاوِي الصَّحِيحِ فَالْجَوَابُ مُسَلِّمٌ ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَهُ وَهُوَ الْحَقُّ فَلَيْسَ هُوَ جَوَابًا صَحِيحًا ، فَإِنَّ الضَّبْطَ الَّذِي فِي رَاوِي الْحَسَنِ يَشْتَرِطُ فِيهِ الْقُصُورُ ، وَالَّذِي فِي رَاوِي الصَّحِيحِ يَشْتَرِطُ فِيهِ التَّهَامُ فَهُمَا حَقِيقَتَانِ مُخْتَلِفَتَانِ »^(٣) ، وَبِنَحْوِ ذَلِكَ قَالَ الصَّنْعَانِيُّ^(٤) .

(١) الاقتراح (ص ١٠-١١) .

(٢) نكت ابن حجر (١/٤٧٨) .

(٣) النكت الوفية (ق ٦٥/ب) .

(٤) توضيح الأفكار (١/٢٣٩) .

وقال الزركشي معترضاً على ابن دقيق العيد : « ما ادّعاه من أن كل صحيح حسن ممنوع ، فإن الصحيح الذي ليس له إلا راوٍ واحد ليس بحسن ؛ لأن شرط الحسن أن يروى من غير وجه كما تقدم »^(١) .

ومما يُعترض به على رد الحافظ ابن حجر الآنف أنه خص الحسن بالحسن لذاته ولا يخفى أن مراد ابن دقيق العيد الحسن الذي عرّفه الترمذي ولم يتطرق فيه البتة للضبط بل اقتصر في راوي الحسن على أن لا يكون متهماً بالكذب فشرطه محدد في عدم التهمة ولم يشترط الضبط ، وعلى هذا فكلام ابن دقيق العيد متجه .

وأما اعتراض الزركشي فقد ذكرنا أن شرط تعدد الطرق في الحسن أغلبي لا كلي وأنه يكفي فيه عموم المعنى .

الجواب الرابع : ذهب بعض العلماء إلى احتمال أن الترمذي يقول ذلك باعتبار اختلاف النقاد في الحكم على السند كأن يكون الراوي عند أحد النقاد في مرتبة الصحيح ، وعند غيره دون ذلك^(٢) .

واعترض هذا الجواب بما يلي :

١ - لو أراد ذلك لأتى بالواو التي هي للجمع فيقول : حسن

(١) نكت الزركشي (٢/٤٧٨) .

(٢) انظر : النفع الشذي (١/٢٨٧) ونكت الزركشي (٢/٤٨٠) ونكت ابن حجر (١/٤٧٧) .

وصحيح ، أو أتى بأو التي هي للتخير أو التردد فيقول : حسن أو صحيح^(١).

٢- الذي يتبارد إلى الفهم أن الترمذی إنما يحكم على الحديث بالنسبة إلى ما عنده لا بالنسبة إلى اختلاف غيره^(٢).

٣- هناك أحاديث لم تختلف أنظار النقاد في تعديل رواتها وقد قال فيها الترمذی : « حسن صحيح »^(٣) ، مثل مرويات مالك عن نافع عن ابن عمر^(٤) مثلاً وهي من أصح الأسانيد عند المحدثين .

الجواب الخامس : وهو للحافظ ابن كثير قال فيه : « والذي يظهر لي أنه يُشَرَّب الحكم بالصحة على الحكم بالحسن كما يُشَرَّب الحُسن بالصحة ، فعلى هذا يكون ما يقول فيه : « حسن صحيح » أعلى رتبة عنده من الحسن ، ودون الصحيح ، ويكون حكمه على الحديث بالصحة المحضة أقوى من حكمه عليه بالصحة مع الحسن »^(٥).

(١) النفح الشذی (٢٨٧/١) ونكت ابن حجر (٤٧٧/١) .

(٢) نكت ابن حجر (٤٧٧/١) .

(٣) النفح الشذی (٢٨٧/١) ونكت ابن حجر (٤٧٧/١) .

(٤) انظر : الجامع (٦٧٦ ، ١٢٠٣ ، ١٧٣٠) .

(٥) الباعث الحثيث (١/١٤٠) تحقيق علي حسن عبد الحميد .

وقال في موضع آخر : « أصل هذا السؤال غير متجه لأن الجمع بين الحسن والصحة رتبة متوسطة ، فالصحيح أعلاها ، ويليه المنسوب من كل منهما وهو الصحة والحسن ويليه الحسن ، وما كان فيه شبه من شيئين اختص باسم وصار كالمستقل ، كقولهم : هذا حلو حامض أي مُز^(١) »^(٢) .
واعترض على هذا الجواب بما يلي :

١ - يلزم على هذا القول أن لا يكون في كتاب الترمذي صحيح إلا قليلاً لقلة اقتصاره على قوله : « هذا صحيح » وأكثر ما يعبر عن الصحة بقوله : « حسن صحيح »^(٣) .

٢ - يجمع الترمذي بين الحسن والصحة في غالب الأحاديث الصحيحة المتفق على صحتها ، والتي أسانيدھا في أعلى درجات الصحة كمالك عن نافع عن ابن عمر ، والزهري عن سالم عن أبيه ، ولا يكاد يفرد الصحة إلا نادراً^(٤) .

٣ - وبالموازنة يظهر أن ما أفرد فيه الصحة ليس بأقوى مما جمع فيه بين

(١) المز : ما كان طعمه بين الحلو والحامض أو خليطاً منهما . المعجم الوسيط (٢/ ٨٦٦) .

(٢) نقله الزركشي في نكته (٢/ ٤٧٩) .

(٣) النكت للزركشي (٢/ ٤٧٩) ، ونكت ابن حجر (١/ ٤٧٧) .

(٤) شرح العلل (١/ ٣٩٣) ، ونحوه في الزركشي (٢/ ٤٧٩) ونكت ابن حجر (١/ ٤٧٧) .

الصحة والحسن^(١) .

٤ - في هذا القول خرق لاجتماع المحدثين واتفاقهم ، إذ يلزم منه إثبات قسم ثالث بين الصحيح والحسن ولا قائل بذلك^(٢) .

ولا ريب في قوة هذه الاعتراضات ولذا قال ابن رجب في رده : « هذا بعيد جداً »^(٣) ، وقال العراقي : « هذا تحكم لا دليل عليه ، وهو بعيد عن فهم معنى كلام الترمذي »^(٤) .

ويبدو لي أن ابن كثير اختار ذلك الجواب لأنه يُنكر^(٥) أصلاً أن يكون الترمذي عرّف الحسن ، ولعله لذلك ابتعد عن الحقيقة التي قرب منها ابن الصلاح وابن دقيق العيد ، واختار جواباً من وحي تأمله للتركيب اللغوي لعبارة « حسن صحيح » ، ولم يلتفت لتعريف الترمذي الوارد في عله الصغير .

الجواب السادس : قال السيوطي : « وظهر لي توجيهان آخران :

(١) شرح العلل (١/٣٩٣) وسيأتي مزيد إيضاح لذلك فيما سيأتي إن شاء الله .

(٢) نكت الزركشي (٢/٤٧٩) ، ونكت ابن حجر (١/٤٧٧) .

(٣) شرح العلل (١/٣٩٣) .

(٤) التقييد والإيضاح (ص ٦٢) .

(٥) انظر : الباعث الحثيث (ص ٣١) .

أحدهما : أن المراد حسن لذاته صحيح لغيره ، والآخر : أن المراد حسن باعتبار إسناده ، صحيح أي أنه أصح شيء ورد في الباب ، فإنه يقال : أصح ما ورد إن كان حسناً أو ضعيفاً ، والمراد أرجحه أو أقله ضعفاً^(١) . وهذا القول فيه نظر إذ يقتضي أن كل ما قال فيه الترمذي « حسن صحيح » يكون إسناده من قبيل الحسن لذاته ، وهذا غير صحيح ، وقد سبق في الجواب الخامس أن الترمذي يطلق هذا التركيب على أسانيد صحيحة متفق على صحتها .

وفي الوجه الآخر نظر أيضاً يضاف لما سبق ، إذ فيه صرف للفظ « صحيح » عن ظاهرها وتأويلها بأن المراد منها « أصح » وليس « صحيح » كما هو الظاهر ، والمعهود من استعمال الترمذي أنه لم يستعمل « صحيح » في الأقل ضعفاً وإنما يخص ما كان على هذا النحو بلفظة « أصح » وفرق بين اللفظتين .

فجواب السيوطي بعيد عن الصواب ولا ينطبق إلا على أمثلة محدودة جداً ، والأصل مراعاة الغالب الأعم ، وظاهر كلامه أنه يريد التعميم ، ولم ينص على أنه يريد بعض حالات ما يقال فيه : « حسن صحيح » ، وانتقدته

(١) البحر الذي زخر (٣/ ١٣٢١) .

على هذا الأساس .

الجواب السابع : قال الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة (ت ١٣٩٢ هـ) ^(١) :
 « أوقعهم في الحيرة جعلهم الحسن قسيم الصحيح ، فورد عليهم وصف
 الترمذي لحديث واحد بأنه « حسن صحيح » ، فأجاب كل بما ظهر له ،
 والذي يظهر أن الحسن في نظر الترمذي أعم من الصحيح ، فيجامعه
 وينفرد عنه ، وإنه في معنى المقبول المعمول به ، الذي يقول مالك في مثله :
 « وعليه العمل ببلدنا » ، وما كان صحيحاً ولم يعمل به لسبب من
 الأسباب يسميه الترمذي « صحيحاً » فقط ، وهو مثل ما يرويه مالك في
 « موطئه » ويقول عقبه : « وليس عليه العمل » .

وكأن غرض الترمذي أن يجمع في كتابه بين الأحاديث وما أيدها من
 عمل القرون الفاضلة من الصحابة ومن بعدهم ، فيسمى هذه الأحاديث
 المؤيدة بالعمل حسناً ، سواءً صحت أو نزلت عن درجة الصحة ، وما لم
 تتأيد بعمل لا يصفها بالحسن وإن صحت .

هذا الذي يظهر ، وقد استفدناه من مذاكرة بعض شيوخنا
 ومجالستهم ^(٢) .

(١) انظر ترجمته في : الأعلام للزركلي (٢٠٣/٦) .

(٢) الباعث الحثيث - تحقيق علي حسن (١/١٤٠-١٤١) .

وهذا الكلام محل نظر لما يلي :

١- يُفسر « الحسن » تفسيراً مخالفاً لتعريف الترمذي ، ولعل الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة وهو يُعلق على الباعث الحثيث مشى مع ابن كثير في إنكار وجود تعريف للترمذي للحسن في جامعه لا سيما وأن تعليقه على « الباعث الحثيث » جاء على نسخة أقدم من طبعة الشيخ أحمد شاكر التي رد فيها على إنكار ابن كثير .

٢- قال الترمذي في علله الصغير : « جميع ما في هذا الكتاب من الحديث فهو معمول به ، وقد أخذ به بعض أهل العلم ما خلا حديثين : حديث ابن عباس أن النبي ﷺ جمع بين الظهر والعصر بالمدينة ، والمغرب والعشاء من غير خوف ولا سفر ولا مطر ، وحديث النبي ﷺ أنه قال : « إذا شرب الخمر فاجلدوه ، فإن عاد في الرابعة فاقتلوه » (١) .

فهذان حديثان نص الترمذي صراحة على أنها غير معمول بهما ، فنظرت كيف حكم عليهما لأعلم مدى صدق مقولة الشيخ عبد الرزاق حمزة .

فأما حديث ابن عباس فهو برقم (١٨٧) ولم يحكم عليه الترمذي

(١) الجامع (٧٣٦/٥) .

بالصحة ولا بالحسن بل قال : « حديث ابن عباس قد رُوي عنه من غير وجه : رواه جابر بن زيد وسعيد بن جبير وعبد الله بن شقيق العقيلي » وكان المفروض أن يقول : « صحيح » على مقتضى قول الشيخ عبدالرزاق لاسيما والحديث صحيح صححه مسلم وغيره^(١) .

وأما حديث شرب الخمر فهو برقم (١٤٤٤) لم يحكم عليه الترمذي بالصحة ولا بالحسن وإنما ذكر اختلاف الرواة عن التابعي في تحديد اسم الصحابي وقال : « سمعت محمداً يقول : حديث أبي صالح عن معاوية عن النبي ﷺ في هذا أصح من حديث أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ » .

وكان المفروض أن يقول : « صحيح » على مقتضى القول السابق ، لا سيما والحديث قوي الإسناد ، وقد صححه ابن حبان^(٢) .

٣- لم يبين الشيخ محمد عبد الرازق حمزة موقف الترمذي من الحديث الصحيح إذا اختلف العلماء في العمل به ، فكثيراً ما ينص الترمذي على اختلاف الفقهاء في الأخذ ببعض الأحاديث ، فهل يكون عدم عمل

(١) صحيح مسلم (٧٠٥) وابن خزيمة في صحيحه (٩٧٢) وابن حبان (٤٧١/٤) ، وكذلك البخاري صححه أيضاً ولكن من وجه آخر وبلغظ آخر (٥٤٣) ، (٥٦٢) .

(٢) صحيح ابن حبان (٢٩٥/١٠) .

بعضهم مانعاً من وصف الحديث بالحسن والصحة؟! ، ثم من هم المقصودون عند الترمذي من الفقهاء العاملين بالحديث ، فإن مالكا يقصد فقهاء أهل المدينة والعمل في المدينة تحديداً فما هو نطاق ذلك عند الترمذي؟! هل يريد أهل الحديث فقط أم يريد ما هو أوسع من ذلك؟!!

٤- يتناقض قول الشيخ عبد الرازق : « وما كان صحيحاً ولم يُعمل به لسبب من الأسباب يسميه الترمذي « صحيحاً » فقط » مع قول الترمذي أن جميع ما في جامعه من الحديث فهو معمول به وقد أخذ به بعض أهل العلم خلا حديثين ، وقد صحح الترمذي جملة من الأحاديث تزيد على المئة حديث - حسبما في نسخة الكروخي - ولم يقل فيها « حسن صحيح » وهي عنده من المعمول به كما نص هو رحمه الله .

٥- توجد عدة أحاديث صححها الترمذي فقط من دون إضافة الحسن لها ، ونص على أنه معمول بها . قال الشيخ العلامة محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - في رده على قول الشيخ عبد الرازق حمزة :

« هذا منتقض بقول الترمذي (٣٦٦/١) في حديث الترجيع : « حديث صحيح ، وعليه العمل بمكة ، وهو قول الشافعي » . . . وذكر مثله (١٢٧/٣) في حديث صوم عاشوراء وقال فيه : والعمل على هذا عند

أهل العلم . . .»^(١) .

كما وأن الترمذی ضعف جملة من الأحاديث مع تصريحه بأن العمل عليها ولم يحكم عليها بالحسن ،^(٢) مما يدل على عدم ارتباط الحسن عنده بالعمل بالحديث .

الجواب الثامن : قال الشيخ أحمد شاکر (ت ١٣٧٧ هـ) : « الذي أراه أن كل هذه الأجوبة عن قول الترمذی : « حسن صحيح » عقب أحاديث كثيرة في سننه ؛ فيها تكلف ظاهر ، وتقييد له باصطلاح لعله لم يتقيد به ، وما أظنه يريد بهذا إلا تأكيد صحة الحديث بالترقي به من الحسن إلى الصحة والله أعلم بالصواب »^(٣) ، وقد نقل ابن حجر عن بعض المتأخرين نحو هذا القول ورده^(٤) .

ويؤخذ على كلام الشيخ أحمد شاکر تجاهل تعريف الترمذی للحسن ، يؤخذ عليه أيضاً الغموض في معنى الترقی هل يريد أن الحديث كان حسناً

(١) الباعث الحثيث - تحقيق علي حسن - وكلام الألباني منقول من تعليقات له على الكتاب نقلها المحقق (١/١٤١) .

(٢) انظر : الجامع (٩١٥، ١١١٧، ١١٤٢، ١١٩١، ١٣٩٩، ٢١٠٩، ٢١١٢) .

(٣) شرح ألفية السيوطي (ص ١٩) .

(٤) النكت لابن حجر (١/٤٧٨) .

فأصبح صحيحاً؟! ويؤخذ عليه أيضاً الاستهانة بأجوبة العلماء المتقدمين وفي بعضها قوة ووجاهة ظاهرة، مع عدم بيان وجه التكلف الظاهر في كل قول، ولا يكفي في هذا المقام الذي اشتد فيه النزاع والاختلاف أن تُسقط أقوال المخالفين بعبارة: « فيها تكلف ظاهر »، وللمخالف أن يقول في جواب العلامة الشيخ أحمد شاكر: « تساهل ظاهر و تهوين بالغ بمشكلة حيرت كبار العلماء »، كما يؤخذ عليه في حالة القول بأنه أراد التأكيد بأن حمل الكلام على التأسيس أولى من التأكيد^(١)، لا سيما مع تباين تعريف الحسن واستعمالاته عن الصحيح من بعض الوجوه.

الجواب التاسع: وهو للحافظ ابن حجر يرى فيه أن « حسن صحيح » عند الترمذي وغيره من الأئمة له حالان ولكل حال معنى مختلف:

الحالة الأولى: إذا تفرد أحد النقلة بالحديث فيكون معناه: حسن أو صحيح للتردد في حال الناقل هل اجتمعت فيه شروط الصحة أو قصر عنها؟ أو لتردد أئمة الحديث في حال ناقله مما اقتضى للمجتهد أن لا يصفه بأحد الوصفين فيقال فيه: حسن باعتبار وصفه عند قوم، صحيح باعتبار وصفه عند قوم، وغاية ما فيه أنه حذف منه حرف التردد، وعلى هذا فما

(١) النكت لابن حجر (١/٤٧٨).

قِيلَ فِيهِ « حَسَنٌ صَحِيحٌ » دُونَ مَا قِيلَ فِيهِ : « صَحِيحٌ » لِأَنَّ الْجُزْمَ أَقْوَى مِنْ التَّرَدُّدِ .

الْحَالَةُ الثَّانِيَّةُ : إِذَا لَمْ يَحْصُلِ التَّفَرُّدُ وَكَانَ لِلْحَدِيثِ أَكْثَرُ مِنْ طَرِيقٍ فَيَكُونُ مَعْنَاهُ : حَسَنٌ وَصَحِيحٌ ، فَيُطْلَقُ الْوَصْفَيْنِ مَعاً عَلَى الْحَدِيثِ يَكُونُ بِاعْتِبَارِ إِسْنَادَيْنِ : أَحَدُهُمَا صَحِيحٌ ، وَالْآخَرُ حَسَنٌ ، وَعَلَى هَذَا فَمَا قِيلَ فِيهِ : « حَسَنٌ صَحِيحٌ » فَوْقَ مَا قِيلَ فِيهِ : « صَحِيحٌ » فَقَطْ إِذَا كَانَ فَرْدًا لِأَنَّ كَثْرَةَ الطَّرِيقِ تُقْوِي (١) .

وَقَدْ نَقَلَ عَنْهُ تَلْمِيزُهُ الْبَقَاعِي مِثْلَ هَذَا فَقَالَ : « وَجَوَابٌ . . . هُوَ الَّذِي أَرْضَاهُ وَلَا غُبَارَ عَلَيْهِ ، وَهُوَ أَنَّ الْحَدِيثَ إِنْ كَانَ مُتَعَدِّدَ الْإِسْنَادِ فَالْوَصْفُ رَاجِعٌ إِلَى الْحَدِيثِ بِاعْتِبَارِ الْإِسْنَادَيْنِ أَوِ الْأَسَانِيدِ ، أَنَّهُ قِيلَ : حَدِيثٌ حَسَنٌ بِالْإِسْنَادِ الْفُلَانِي ، صَحِيحٌ بِالْإِسْنَادِ الْفُلَانِي .

وَإِنْ كَانَ الْحَدِيثُ فَرْدًا فَالْوَصْفُ وَقَعَ بِحَسَبِ اخْتِلَافِ النِّقَادِ فِي رَاوِيهِ ، فَيَرَى الْمُجْتَهِدَ مِنْهُمْ كَالْتِّرْمِذِيِّ بَعْضُهُمْ يَقُولُ : صَدُوقٌ مِثْلًا ، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ : ثِقَةٌ ، وَلَا يَتَرَجَّحُ عِنْدَهُ قَوْلُ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، أَوْ يَتَرَجَّحُ ، وَلَكِنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَشِيرَ إِلَى كَلَامِ النَّاسِ فِيهِ ، فَيَقُولُ : حَسَنٌ صَحِيحٌ أَيَّ حَسَنٍ عِنْدَ قَوْمٍ لِأَنَّ

(١) نَزْهَةُ النَّظَرِ شَرْحُ نَخْبَةِ الْفِكْرِ (ص ٣٣) .

راويه عندهم صدوق ، صحيح عند آخرين لأن راويه عندهم ثقة ، وهو نظير قول الفقيه : في المسألة قولان ، أو بحسب تردد المجتهد نفسه في الراوي ، فتارة يؤديه اجتهاده باعتبار حديثه وعرضه على حديث الحفاظ ونحو ذلك إلى قصور ضبطه ، وتارة إلى تمامه ، فكأنه حينئذ قال : حسن أو صحيح ، وغايته أنه حذف كلمة « أو » وحذفها شائع في كلامهم^(١) ..

ويتفرع على هذا الجواب سؤال من أجاب فيه من غير تفصيل خطأ وهو أن يقال : أيما أرفع ما يقال فيه : « صحيح » فقط ، أو ما يقال فيه : « حسن صحيح » ؟

والجواب : أنه إن كان متعدد الإسناد فما جُمع الوصفان فيه أعلى مما لم يكن له إلا إسناد واحد صحيح لأنه زاد عليه بالطريق الحسنة ، وإن كان فرداً ، فما أُفرد وصفه بالصحة أعلى لأنه لا تردد فيه^(٢) .

وقد تبني الدكتور نور الدين عتر رأي الحافظ ابن حجر السابق إلا أنه اختار أن الترمذي استعمل : « حسن صحيح » فيما تعددت طرقه ،

(١) ساق جملة من الأحاديث على سبيل الاستدلال على صحة حذف حرف "أو" في الكلام مع إرادة معناه مثل حديث : " تصدق رجل من درهمه ، من دينار ، من صاع تمره ... " .

(٢) النكت الوفية (ق/٦٦ - أ - ٦٦/ب) ونقلنا هذا النص مع مماثلته لما قبله لما فيه من زيادة إيضاح .

و « حسن صحيح غريب » ونحو هذه العبارة في التفرد النسبي والمطلق .
 أولاً : ما قيل فيه : « حسن صحيح » فقد قال : « والذي نراه أرجح الأقوال وأولها بالصواب في معنى قول الترمذي « حسن صحيح » هو الرأي الذي فسرها بتعدد إسناد الحديث إلى إسناد الحسن وإسناد الصحيح ويدل لذلك أمران :

١- أن الترمذي فَسَّرَ الحسن بتعدد الإسناد ، وَبَيَّنَّ وصف رواية الحسن بصفات دون الصحيح ، فإذا قال : « حسن صحيح » كانت كلمة صحيح بمثابة قيد تبين أن نزول الرتبة قد زال ، وارتفع الحديث إلى الصحة ، وبقي وصف التعدد سالماً من التقييد .

٢- أن الترمذي كثيراً ما ينبه على تعدد الإسناد في هذه الأحاديث خاصة إذا كان إسناده الذي أخرج به الحديث ينحط عن الصحيح ، فهذا بظاهره يدل لما قلنا . . .

وهكذا الأحاديث التي يقول فيها الترمذي : « حسن صحيح » تعددت طرقها وأسانيدُها فيما تبينه بالتتابع الكثير ، إلا أن كون بعض الأسانيد حسناً لا يشترط فيه أن يكون حسناً لذاته ، بل يكفي أن يكون حسناً لغيره ، كما عرفت من اصطلاح الترمذي في الحسن ؛ لأن المقصود هنا زوال

الغربة»^(١) .

ثانياً : ما قيل فيه : « حسن صحيح غريب » فقد قال : « وأما قول الترمذي « هذا حديث حسن صحيح غريب » ، فقد عرفنا أن الغربة تتنوع : فمنها ما هو غريب سنداً ومتناً ، ومنها ما هو غريب نسبياً ، فإذا قال : « حسن صحيح غريب من هذا الوجه » لا يمنع أن يكون صحيحاً من وجهه ، حسناً من وجهه ، لأن قوله : « من هذا الوجه » متعلق « بغريب » وحده ، فيكون معناه : أنه صحيح بالنظر إلى إسناده ، حسن بالنظر إلى إسناده آخر ، ووقعت الغربة في هذا الوجه الذي يشير إليه ، وكذا إذا أطلق فقال : « حسن صحيح غريب » لا يمنع أيضاً لعدم التصريح بما ينافي ذلك .

فإذا صرح بقوله : « لا يعرف إلا من هذا الوجه » فيمكن الجواب : بأنه لا يعرف من غير هذا الوجه على هذا اللفظ كما صرح به في حديث العلاء ابن عبد الرحمن^(٢) ، أو يكون المراد لا يعرف صحيحاً إلا من هذا الوجه ، كما في حديث « إنما الأعمال بالنيات » فلا ينافي أن يُعرف غير صحيح^(٣) .

(١) الإمام الترمذي (ص ١٩١، ١٩٦) .

(٢) ذكرناه آنفاً في مناقشات الجواب الأول .

(٣) المرجع السابق (ص ١٩٦، ١٩٧) .

ثم قال : « على فرض التسليم بأنه لا يعرف من غير وجه حقيقة ، فالجواب : أن العبارة على التردد ، والمعنى : « حسن أو صحيح غريب » كما قال الحافظ ابن حجر العسقلاني ، وذلك فيما وجدنا قليل الوجود جداً في الجامع .

ومثاله قول الترمذي : « حدثنا قتيبة حدثنا الليث عن حكيم بن عبد الله ابن قيس عن عامر بن سعد عن سعد بن أبي قاص عن رسول الله ﷺ قال : « من قال حين يسمع المؤذن : وأنا أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأن محمداً عبده ورسوله ، رضيت بالله رباً وبمحمد رسولاً ، وبالإسلام ديناً ، غُفر له ذنبه » (١) .

قال أبو عيسى : وهذا حديث حسن صحيح غريب لا نعرفه إلا من حديث ليث بن سعد عن حكيم بن عبد الله بن قيس « (٢) أ. هـ .

والحديث تفرد به الليث ، ولم يرو عن غيره . . . فلم يُعرف لنا الحديث

(١) جامع الترمذي (٢١٠) .

(٢) قال د . نور الدين في الهامش : « ثم إنني وجدت الحديث في شرح الترمذي لابن سيد الناس (ج ١ / ق ١٠٧ / أ) فوجدت الترمذي يقول : " وهذا حديث حسن غريب لا نعرفه . . الخ " فليتنبه . أقول : ولكن في الكروخي كما في المطبوع " حسن صحيح غريب " وكذلك في تحفة الأشراف وتحفة الأحوذى ، ولكن في مستخرج الطوسي المسمى بمختصر الأحكام (٣٣ / ٢) : « حسن غريب » كما في شرح ابن سيد الناس .

فيما بين أيدينا من دواوين السنة إلا بهذا الإسناد ، وفيه : حكيم بن عبد الله ابن قيس ، قال فيه النسائي : « ليس به بأس » ، وهذه العبارة يُعتبر بحديث من قيلت فيه ولا يحتج به ، ولكن ذكره ابن حبان في الثقات ، واحتمله مسلم^(١) فخرج حديثه في الصحيح ، وذلك توثيق منه لراوي الحديث ، فمن ثمة نبّه الترمذي على غرابته وأنه حسن صحيح على التردد فيه ، لما ذكرنا من الخلاف ، اللهم إلا أن يكون للحديث طرق أخرى لا نعرفها نحن الآن .

وهذا الجواب موافق لما قاله الحافظ ابن حجر ، ولكننا جعلنا جوابه خاصاً بهذه العبارة : « حسن صحيح غريب » لأنه يتعلق بها^(٢) .
ثم خُصّص إلى هذه النتائج الآتية :

- ١- إذا كان الحديث بإسناد واحد وقد بلغ الصحة ، قال الترمذي : « صحيح غريب » وقد يريد الغرابة سنداً لا متناً .
- ٢- إذا تعدد الإسناد وبلغ الحديث الصحة قال : « حسن صحيح » والمعنى : حسن وصحيح .
- ٣- إذا تعدد الإسناد وبلغ الحديث الصحة ، ولكن في بعض طرقه

(١) صحيح مسلم (٣٨٦) .

(٢) الإمام الترمذي (ص ١٩٨-١٩٩) .

غرابة قال فيه : « حسن صحيح غريب » ، أي أن غرابته نسبية .

٤- إذا كان الحديث بإسناد فرد ، وقد تردد فيه بين الحسن والصحة للخلاف بين العلماء فإنه يقول : « حسن صحيح غريب » ويبين ذلك التفرد فيكون الكلام على تقدير « أو » حسن أو صحيح^(١) .

ويؤخذ على كلام فضيلة الأستاذ الدكتور نور الدين عتر السابق أنه لم يأت بكلام صريح للترمذي يدل على أنه يطلق « حسن صحيح غريب » في الحديث الذي يتردد فيه لاختلاف العلماء في بعض رواته ، والشاهد اليتيم الذي ذكره لا يصلح لأمرين :

١- لأنه هو ذكر أن في شرح ابن سيد الناس الحكم على الحديث بأنه « حسن غريب » وليس فيه لفظ الصحة ، ويعضد وجود ذلك ما ذكرته من مستخرج الطوسي أيضاً ، فيكون الحكم على الحديث مختلفاً فيه بين الكتب التي تنقل كلام الترمذي في الحكم على الحديث ، فكان الأولى به أن يذكر شاهداً لم يختلف فيه .

٢- سنرى بعد قليل أن الترمذي أطلق الصحة من دون إضافة الحسن على جملة من الأحاديث الضعيفة وأخرى في بعض رواها خلاف ،

(١) الإمام الترمذي (ص ١٩٩) .

فما الذي يجعل « حسن صحيح غريب » للتردد دون قوله : « صحيح » أو « صحيح غريب » ؟! ما دام توجد شواهد تؤكد ذلك .

ثم إنه سكت عن قول الترمذي « صحيح » وقوله « صحيح غريب » هل بينهما فرق أم لا ؟ فلم يذكر شيئاً حول هذا الأمر ، والظاهر أنه يتابع الحافظ ابن حجر بأن « صحيح » أقوى وأصح مما يقال فيه « حسن صحيح » بسبب التفرد ، وإذا كان الأمر كذلك فالترمذي يقول : « صحيح » في الحديث الفرد كما هو مفهوم كلام ابن حجر ، وعلى هذا فما هو معنى قوله : « صحيح غريب » ؟ ، لا سيما وأن الدكتور العتري يرى أن الترمذي يُفرّق بين « حسن » و « حسن غريب » ، و « صحيح » و « حسن صحيح » ، وبين « صحيح غريب » و « حسن صحيح غريب » ، فيجب على قوله أن يكون لقوله « صحيح » معنى مختلف مغاير لما يقول فيه : « صحيح غريب » !!

فإن قال : لا فرق بينهما ، قلنا : فلماذا فرق بين « حسن » و « حسن غريب » ، وبين « حسن صحيح » و « حسن صحيح غريب » مع أن الشواهد الكثيرة تدل على أن عبارة الغرابة غير مؤثرة في مرتبة الحكم عند الترمذي ولكنه يوردها لبيان التفرد النسبي غالباً أو التفرد المطلق أحياناً ،

ويؤكد ذلك أنه شرح معنى الغرابة عند المحدثين^(١) ونسب معاني الغرابة لهم ، ولم يُضيفها إلى نفسه كما فعل في تعريفه للحسن ، فلا يستقيم مع هذا أن تكون كلمة « غريب » مؤثرة في الحكم عند الترمذي فتجعل السند أقوى في حالة « حسن غريب » من « حسن » ، وتجعل السند أقل رتبة أحياناً في حالة « حسن صحيح غريب » من « حسن صحيح » ومن « صحيح » .

ويؤكد عدم صحة هذه التفريقات أن القائل بها لم يوضح لنا ما هو الفرق بين « صحيح » و « صحيح غريب » ويلزمه على قوله السابق أن يكون بينهما فرق في الحكم وإلا كانت زيادة « غريب » لغواً لا معنى لها !! وهو ونحن لا نقول بذلك ، والراجع في نظري أن معنى كلمة « غريب » حين يُضيفها الترمذي مع عبارة « حسن » أو « حسن صحيح » لا أثر لها في الحكم على الحديث فلا ترفع السند ولا تحطه بل هي مجرد عبارة فنية - من مصطلحات الفن - تستعمل لبيان ما في السند من لطائف التفرد ، ويزيد الأمر وضوحاً كلام الترمذي على كثير من الأسانيد التي يحكم عليها: « بحسن غريب » أو « حسن صحيح غريب » أو « صحيح غريب »

(١) انظر: العلل الصغير (٧٥٨/٥) .

حيث يقوم بتوضيح موضع الغرابة كقوله : « يستغرب من حديث فلان عن فلان » وكقوله : « لا نعرفه عن فلان إلا من حديث فلان » ونحو هذه العبارات هي في حقيقة الأمر شرح تفصيلي لكلمة « غريب » .

هذا بالنسبة لما ورد في كلام الدكتور العتر ، وأما بالنسبة لما اتفق فيه مع الحافظ ابن حجر فكلاهما يرى أن « حسن صحيح » يأتي بمعنى تعدد الطرق كما هو رأي ابن الصلاح ، وهذا لا اعتراض عليه عندي لما تقدم ذكره في الجواب الأول .

وأما قولهما بأن « حسن صحيح » حيث التفرد يعني أن الترمذي متردد لاختلاف العلماء في أحد رواة السند المتفرد به ، ونتيجة لذلك فيكون ما قال فيه : « صحيح » فقط ، أصح وأعلى درجة من ذلك ؛ فهذا فيه نظر عندي لما يلي :

١- أن المتبادر للفهم أن الترمذي يحكم على الحديث بما ترجح عنده ، وليس بالنظر لاختلاف غيره ، كما قال ابن حجر في الرد على بعض المتأخرين : « الترمذي إنما يحكم على الحديث بالنسبة إلى ما عنده ، لا بالنسبة إلى غيره »^(١) كما ورد في الجواب الرابع .

(١) النكت لابن حجر (١/٤٧٧) .

٢- لم يأت الحافظ ابن حجر بأي دليل صريح من كلام الترمذي يدل على أنه يقول : «حسن صحيح» بسبب ترده في الحكم على الحديث أو بسبب راوٍ مختلف فيه بين النقاد ، بل لم يذكر الحافظ أي شاهد أو دليل يستدل به على ذلك ، وكذلك الدكتور العتر حاول أن يأتي بشاهد ولكنه محل نظر كما تقدم وكأنه لما رأى ذلك نص صراحة على أن هذا النوع « قليل الوجود جداً في الجامع »^(١) ، ومَهَّد للمثال الذي ذكره بقوله : « على فرض التسليم بأنه لا يعرف من غير وجه حقيقة »^(٢) ، فهذه العبارات مشعرة بعدم اليقين وأنه مجرد جواب على اعتراض المخالف وإلا فالأصل والغالب : أن «حسن صحيح» و «حسن صحيح غريب» تجميـء بمعنى التعدد .

وهذه الدقة في عبارات الدكتور العتر تسجل له هنا ، لخلو كلام الحافظ ابن حجر منها .

٣- رأينا فيما تقدم في الفصل الأول أن الترمذي يحسن الحديث بسبب اختلاف الرواة في رفعه ووقفه مع صحة سنده ، ونقلنا هناك قول

(١) الإمام الترمذي (ص ١٩٨) .

(٢) الإمام الترمذي (ص ١٩٨) .

الحافظ ابن حجر^(١) بأن الترمذي حسن حديثاً ولم يصححه بسبب التردد الواقع فيه ، ويلزم من هذا أن لا فرق بين « حسن » و « حسن صحيح » من حيث ما يتردد فيه أو يختلف العلماء فيه .

والراجع في نظري أن الترمذي يخص ما يتردد فيه أو يختلف فيه أو في أحد رواته بحكم « حسن » أو « حسن غريب » أما إذا أضاف لفظ الصحة فقد جزم بثبوت الحديث وزالت الاحتمالات الأخرى .

٤- انتهى الحافظ ابن حجر والدكتور العتر إلى أن ما يقول فيه الترمذي : « صحيح » يكون صحيحاً لذاته ، فهو أصح من « حسن صحيح » إذا كان أحد الرواة قد تفرد به الذي يعني أنه « حسن أو صحيح » وهذا الكلام غير صحيح من وجهين :

الوجه الأول : وقفت على عدة نصوص من كلام الترمذي تدل على أنه لا يفرق بين الصحيح لذاته الذي لا شواهد له ، والصحيح مما له شواهد ، فلا يخص الأول بقوله : « صحيح » فقط ، والثاني بقوله : « حسن صحيح » كما يفهم من كلامي الحافظ ابن حجر ، والدكتور العتر ، ومن تلك النصوص ما يلي :

(١) النكت (١/٤٠٣) .

- ۱- قال الترمذی : « حدیث أبی مخذورة فی الأذان حدیث صحیح ، وقد روی من غیر وجه »^(۱) .
- ۲- أخرج الترمذی فی باب ما جاء أن المرء مع من أحب حدیث أنس بن مالک وقال فیہ : « هذا حدیث صحیح »^(۲) ثم قال : « وفی الباب عن علی ، وعبدالله بن مسعود ، وصفوان بن عسال ، وأبی هريرة وأبی موسى . . . وقد روی هذا الحدیث من غیر وجه عن النبی ﷺ »^(۳) .
- ۳- وقال الترمذی فی حدیث : « هذا إسناد صحیح ، وقد روی هذا الحدیث عن ابن عمر من غیر وجه »^(۴) .
- ۴- وقال فی حدیث آخر : « هذا حدیث صحیح ، رواه غیر واحد عن ثابت ، وروی من غیر وجه عن أنس »^(۵) .
- ۵- وقال فی حدیث رواه من طریقین : « كلاهما عندي صحیح لأنه قد روی من غیر وجه عن أبی هريرة عن النبی ﷺ ، وحدیث أبی

(۱) الجامع (۱۹۱) .

(۲) الجامع (۲۳۸۵) .

(۳) الجامع (۵۹۶/۴) .

(۴) الجامع (۱۹۰۳) .

(۵) الجامع (۲۶۹۶) .

هريرة إنما صحَّ لأنه قد رُوي من غير وجه»^(١) .

إلى غير ذلك من الأمثلة^(٢) التي يؤخذ منها أن الترمذي لم يخص «حسن صحيح» بتعدد الطرق دون ما يقول فيه : «صحيح» ، والنصوص السابقة فيها رد على من فرَّق بين ما يقول فيه الترمذي : «حسن صحيح» وما يقول فيه : «صحيح» إذ ظهر منها أنه لا يُفرَّق بينهما من حيث تعدد الوجوه .

الوجه الثاني : وجدتُ جملة من الأحاديث التي حكم الترمذي عليها بقوله : «صحيح» وبقوله : «صحيح غريب» في أسانيدھا نظر ، مما يقدح في إطلاق الحافظ ابن حجر أن ما يقول فيه الترمذي : «حسن صحيح» ويكون فرداً للتردد في الناقل ، وعلى هذا فهو أقل رتبة وأحط منزلة مما يقول فيه : «صحيح» فقط لأن الجزم أقوى من الشك ، وتبعه على هذا الدكتور العتر ، ومما ينقض كلامهما النصوص التالية التي حكم الترمذي عليها بالصحة فقط ، مع وجود ضعف أو اختلاف للنقاد في بعض رواياتھا، مع مراعاة عدم وجود اختلاف بين نسخة الكروخي المخطوطة مع

(١) الجامع (٢٢) .

(٢) انظر مثلاً : (٥٨٣ ، ١٢٠٨-١٢٠٩ ، ٢٢٢٥ ، ٢٢٧١ وذكر عدة شواهد في الباب ، ٢٦٦٩

، ٣٦٩٦ وذكر عدة شواهد في الباب) .

المطبوع بالإضافة إلى تحفة الأشراف وتحفة الأحوذی فی الحكم بالصحة فقط على الحديث ، ومن تلك النصوص :

١- حديث رقم (١٩١) في سنده : إبراهيم بن عبد العزيز بن عبد الملك بن أبي مخذورة وقد ضعفه ابن معين والأزدي ، وذكره ابن حبان في ثقاته وقال : يخطئ^(١) ، وقال فيه ابن حجر : « صدوق يخطئ »^(٢) . وقال في أبيه : « مقبول »^(٣) وكذلك جده^(٤) .

٢- حديث رقم (١٦٥٧) في سنده : محمد بن عبد الله بن الحارث ابن نوفل ، قال فيه ابن حجر : « مقبول »^(٥) .

٣- حديث رقم (١٦٥٧) في سنده : سليمان بن موسى الأموي الدمشقي الأشدق ، وقد ضعفه بعض النقاد^(٦) ، واختلفوا فيه ، وقال ابن حجر ملخصاً أقوالهم : « صدوق فقيه ، في حديثه بعض لين ، وخولط قبل

(١) تهذيب التهذيب (١/١٤١) وانظر : ثقات ابن حبان (٦/٧) .

(٢) التقريب (٢١٠) .

(٣) التقريب (٤١٠٩) .

(٤) التقريب (٤٢٠٧) .

(٥) التقريب (٦٠٠٨) .

(٦) تهذيب الكمال (١٢/٩٦-٩٧) .

موته بقليل»^(١) .

٤- حديث رقم (٢٥٦٨) في سنده : زيد بن ظبيان لم يرو عنه إلا

ربيعي بن حراش^(٢) ، وقال ابن حجر : « مقبول »^(٣) .

٥- حديث رقم (٣٥١٤) وفي سنده : يزيد بن أبي زياد وهو معلوم

الضعف ، قال ابن حجر : « ضعيف ، كبر ، فتغير وصار يتلقن »^(٤) .

وغير ذلك^(٥) من الأحاديث التي حكم عليها الترمذي بقوله :

« صحيح » وفي سند بعضها رجل ضعيف أو مختلف فيه .

ومثل ذلك في الأحاديث التي حكم عليها الترمذي بقوله : « صحيح

غريب » فمن ذلك :

١- حديث رقم (٢٠٠٤) في سنده : يزيد بن عبد الرحمن الأودي ،

(١) التقريب (٢٦١٦) .

(٢) تهذيب الكمال (٨١ / ١٠) .

(٣) التقريب (٢١٤٢) .

(٤) التقريب (٧٧١٧) .

(٥) انظر مثلاً : حديث (١١٤٤) من رواية سماك عن عكرمة وهي مضطربة (٢٦٢٤) ، وحديث

(٢٣١٣) فيه محمد بن عمرو ، صدوق له أوهام (٦١٨٨) ، وحديث (٢٣٦٨) وفي سنده :

أبو هانيء حميد بن هانيء ، لا بأس به (١٥٦٢) ، والحكم على الرجال من التقريب .

قال فيه ابن حجر : « مقبول »^(١) .

٢- حديث رقم (٢٣٢٠) في سنده : عبد الحميد بن سليمان ضعيف^(٢) ، ولا يخفى على الترمذي أنه يخالف من هو أحفظ منه كما في كلامه على حديث (١٠٨٤) .

٣- حديث رقم (٢٤٢٨) في سنده : مالك بن سَعِير ، وهو مختلف فيه^(٣) ، وقال فيه ابن حجر : « لا بأس به »^(٤) .

٤- حديث رقم (٢٥٠٨) في سنده : عثمان بن محمد الأخنسي ، وهو مختلف فيه^(٥) ، وقال فيه ابن حجر : « صدوق له أوهام »^(٦) .

٥- حديث رقم (٢٥٣٦) في سنده : عمران القطان ، وهو مختلف فيه^(٧) ، وقال فيه ابن حجر : « صدوق يهم »^(٨) .

(١) التقريب (٧٧٤٦) .

(٢) التقريب (٣٧٦٤) .

(٣) تهذيب التهذيب (١٧/١٠) .

(٤) التقريب (٦٤٤٠) .

(٥) تهذيب التهذيب (١٥٣/٧) .

(٦) التقريب (٤٥١٥) .

(٧) تهذيب التهذيب (٨/١٣١-١٣٢) .

(٨) التقريب (٥١٥٤) .

٦- حديث رقم (٣٦٥٦) في سنده إسماعيل بن أبي أويس ، وهو مختلف فيه^(١) ، وقال فيه ابن حجر : « صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه »^(٢) .

فهذه النصوص وما سبقها تؤكد بصورة قاطعة أن الترمذي يقول : « صحيح » و « صحيح غريب » في أحاديث لا تخلو أسانيدھا من رجال مختلف فيهم أو مُضعفين ، وعلى هذا فلا يستقيم للحافظ ابن حجر والدكتور العتر القول بأن « صحيح » أصح وأقوى من « حسن صحيح » الذي لم تعدد طرقه لأن معنى ذلك أنه « حسن أو صحيح » للتردد في الناقل المتفرد بالحديث لاختلاف النقاد فيه ، فقد وجدنا الترمذي يطلق الصحة من دون إضافة الحسن على أحاديث شبيهة بذلك مما ينفي أنه قصر « حسن صحيح » على ذلك ، وبالتالي لا يصلح التفسير بالتردد في « حسن صحيح » لاشتراك « صحيح » في بعض النصوص في ذلك ، وهل يصلح أن نفسر ما يقال فيه : « صحيح » بالتردد أيضاً؟!

وبما تقدم ذكره في الوجهين السابقين يرجح لي أن لا فرق بين « حسن صحيح » وما يقول فيه الترمذي : « صحيح » أو « صحيح غريب » من

(١) تهذيب الكمال (٣/ ١٢٧-١٢٩) .

(٢) التقريب (٤٦٠) .

حيث المنزلة أو من حيث تعدد الطرق ، وعلى هذا فلا يصح أن يُقال :
« صحيح » أصح من « حسن صحيح » أو العكس ، لعدم وجود أدلة تدل
على أن الترمذي قصد التفريق بينهما حقيقة .

وبما تقدم من أجوبة رأينا أن أقواها هو الجواب الأول لابن الصلاح
مدعماً بالتفسيرات التي ذكرها الزركشي والبقاعي وابن الوزير في ردهم
على الاعتراضات الموجهة له ، ولقوة هذا الجواب ضمنه الحافظ ابن حجر
جوابه الذي ارتضاه واختاره ، وكذلك الحافظ ابن رجب مال إلى هذا
الجواب في قوله : « المعتبر أن يُروى معناه من غير وجهٍ لا نفس لفظه ،
وعلى هذا فلا يشكل قوله : « حديث حسن غريب » ، ولا قوله : « صحيح
حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه » ، لأن مراده أن هذا اللفظ لا
يُعرف إلا من هذا الوجه ، ولكن لمعناه شواهد من غير هذا الوجه ، وإن
كانت شواهد بغير لفظه ، وهذا كما في حديث الأعمال بالنيات ، فإن
شواهد كثيرة جداً في السُّنة مما يدل على أن المقاصد والنيات هي المؤثرة
على الأعمال ، وأن الجزاء يقع على العمل بحسب ما نوي به ، وإن لم يكن
لفظ حديث عمر مروياً من غير حديثه من وجهٍ يصح »^(١) .

(١) شرح العلل (٣٨٦/١) هذا النص سبق نقله ، ولكن لأهميته البالغة ولشدة الحاجة إليه هنا
أعدناه وفي الإعادة إفادة .

وقد قال الترمذي في حديث عمر الأنف : « هذا حديث حسن صحيح ،
وقد روى مالك بن أنس وسفيان الثوري وغير واحد من الأئمة هذا عن
يحيى بن سعيد ، ولا نعرفه إلا من حديث يحيى بن سعيد الأنصاري »^(١) .
ولا يحضرني - الآن - أي مثال لا ينطبق عليه ما قاله ابن رجب لما فيه
من التوسع والشمولية .

ومما يبين وجاهة هذا الجواب وقوته أنني وجدت الإمام الترمذي يروي
الحديث من طريقين ويكون مدار السند واحداً ومتمته واحداً ، فيحكم على
أحدهما بأنه « حسن » لما فيه من ضعف ، وعلى الآخر بأنه « حسن
صحيح » لقوة رجال سنده . مثال ذلك روى من طريق زهير بن محمد -
وهو متكلم فيه - عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر بن عبد الله
مرفوعاً : « أيما عبد تزوج بغير إذن سيده فهو عاهر » وقال بعده : « حديث
جابر حديث حسن »^(٢) .

ثم رواه من طريق ابن جريج عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر
بنفس المتن وقال بعده « هذا حديث حسن صحيح »^(٣) .

(١) الجامع (١٦٤٧) .

(٢) الجامع (١١١١) .

(٣) الجامع (١١١٢) .

فالحديث واحد من حيث المتن ومدار السند ، فيصدق على هذا المثال أن الترمذي قال : « حسن صحيح » أي حسن بالنظر إلى سند ، وصحيح بالنظر إلى سند آخر ، كما قال ابن الصلاح ، ويشهد لهذه الحقيقة عدة أمثلة^(١) .

ولا يوجد فرق بين ما يقول فيه الترمذي : « حسن صحيح » وما يقول فيه : « صحيح » فقط كما تقدم تحقيقه .

ومن الأجوبة القوية الجواب الثالث للإمام ابن دقيق العيد الذي قال فيه ابن حجر في نكته : « وفي الجملة أقوى الأجوبة ما أجاب ابن دقيق العيد »^(٢) ، إلا أنه يؤخذ عليه أنه أسقط شرط تعدد الطرق في الحسن مطلقاً حين ينضاف إلى الصحيح ، ولهذا فأرى أن الجواب الأول هو أقوى الأجوبة لأمرين :

- ١- لأنه يأخذ بتعريف الترمذي للحسن ولا يهمله .
- ٢- لأن معنى تعدد الطرق واسع وليس ضيقاً كما بينته في شرح تعريف الترمذي للحسن فينظر فيه لمعرفة مدى التوسع في ذلك .

(١) انظر مثلاً: الجامع (١٤١٩ ، ١٤٢٠) ، (١٥٨٦ ، ١٥٨٧) ، (١٨٢٦ ، ١٨٢٧) ، (٣٤٧٦ ،

(٣٤٧٧) ، (١٧٨٨ ، ٢٣٦٣) .

(٢) النكت لابن حجر (١/٤٧٨) .

والذي لا شك فيه أن بعض الأجوبة السابقة بُني على التحليل اللغوي مع ربط ذلك بتعريفات الحسن عند المحدثين ، وبعضها بُني على احتمالات نظرية وتفريعات عقلية لا صلة لها بجوانب التطبيق العملي عند الترمذي .

ومن المهم جداً أن نتساءل عن الثمرة العملية التي خرج بها أصحاب الأقوال السابقة ؟ ، وبعد الفحص لم أجد ثمرة عملية من تحقيق معنى « حسن صحيح » إلا ما ذكر من أن « صحيح » أصح وأقوى من « حسن صحيح » عند ابن كثير مطلقاً ، وعند ابن حجر والدكتور العتر أحياناً .

وقد تقدم ما ذكرته في الجواب الخامس والجواب التاسع من عدم صحة هذه النتيجة وأن « صحيح » لا يَفْرُقُ عن « حسن صحيح » من حيث قوة السند ووجود الشواهد .

وحتى نوضح الحقائق التي اتَّفَقَ عليها وندع ما اختلف فيه ، فإنه لا يُشكُّ في هاتين الحقيقتين وهما :

الأولى : لا شك أن « حسن صحيح » أصح وأقوى وأعلى منزلة من حيث الإجمال من « حسن » و « حسن غريب » ، ولا أعرف أحداً من العلماء قديماً أو حديثاً قال بعكس ذلك ، بل كلامهم صريح في أن الترمذي غالباً ما يحكم على ما يصححه بقوله : « حسن صحيح » ، كما نص على

ذلك ابن المواق^(١) وابن سيد الناس^(٢) ، وابن رجب^(٣) ، وابن حجر^(٤) وغيرهم .

الثانية : لا شك أن الترمذي إذا ذكر كلمة « صحيح » في حكمه على الحديث سواء أطلقها أو أضافها إلى الحسن أو الغرابة أو عليها معاً ، فإنه يريد أن ذلك الحديث صحيح عنده ، وهذه حقيقة ظاهرة لا لبس فيها ، نبّه عليها ابن سيد الناس في قوله : « إن الحكم للفظه « حسن » إنما هو إذا انفردت ، ومعلوم حينئذ أنها جاءت على الوضع الاصطلاحي ، لتفيد ما تقرّر من المراد ، وأما إذا جاءت تبعاً للصحيح ، فالحكم للصحيح »^(٥) . وبناء عليه يُعلم أن الترمذي اعتاد في أغلب الأحاديث التي يصححها القول : « هذا حديث حسن صحيح » ونحوها كقوله : « حسن صحيح غريب » أو « حسن غريب صحيح » أو « صحيح حسن » ، وهذا بمثابة اصطلاح له ولا مشاحة في الاصطلاح ، فسواء علمنا مقصوده من ذكر

(١) النفع الشذي (٢٩٥ ، ٢٩٠) .

(٢) النفع الشذي (٢٩٥ ، ٢٩٠) .

(٣) شرح العلل (٣٩٣ / ١) .

(٤) نكت ابن حجر (٤٧٧ / ١) .

(٥) النفع الشذي (٢٩٥ / ١) .

« الحسن » في هذا التركيب أم لم نعلم ، فإنه لاشك أنه أكثر جداً من وصف الأحاديث الصحيحة عنده بهذا التركيب .

والسؤال الذي نختم به هذا المبحث : لماذا استعمل الترمذي مصطلح « حسن صحيح » وهو مصطلح مركب في الأحاديث التي يصححها ، ولم يستعمل « صحيح » فقط وهو لفظة واحدة ودال على مقصوده ؟

والجواب في ظني - والعلم عند الله - أن الترمذي أراد أن يميز بين المصطلحات الواردة في كلام بعض شيوخه كالبخاري مثلاً فقد رأيناه يطلق « الحسن » على أحاديث صححها وعلى أحاديث دونها ، فأراد الترمذي أن يميز بين « الحسن » الذي هو صحيح ، « والحسن » الذي هو دون الصحيح ، وحتى لا يلتبس الأمر على بعض الناس فيظنوا أن لا فرق بين ما يقوله فيه : « هذا حديث حسن » وما يقول فيه : « هذا حديث صحيح » أو أن الحسن أعلى من الصحيح ، فاستعمل « حسن صحيح » و« حسن » ليُعرف أن « حسن صحيح » أعلى منزلة وأقوى درجة مما يقال فيه : « حسن » أو « حسن غريب » . لا سيما وأنه حين عرّف الحسن نسبه لنفسه مما يؤكد خشيته أن يلتبس مفهومه بالصحيح أو ببعض استعمالات الحسن الأخرى عند المحدثين .

فكأن الأصل عنده في الحديث المقبول تسميته « بالحسن » ثم يفرّق بين

« حسن صحيح » و « حسن » فقط « وحسن غريب » . . . إلخ ، وهذا يشبه تصرف الإمام أبي داود فقد حكم على أحاديث كتابه السنن بأنها صالحة إلا ما كان فيه وهن شديد فقد بينه قال : « وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح ، وبعضها أصح من بعض »^(١) ، وقال : « ذكرت الصحيح وما يشبهه ويقاربه »^(٢) ، فيكون حكمه على أحاديث كتابه : « صالح صحيح » و « حديث صالح يشبه الصحيح » و « حديث صالح يقارب الصحيح » .
إلا أن الترمذي عرّف الحسن عنده وبيّن مراده منه .



(١) رسالة أبي داود (ص ٢٨) .

(٢) تاريخ بغداد (٩/ ٥٧) .

المبحث الثاني

حسن صحيح غريب وحسن غريب صحيح

هذا المبحث تنمة لما قبله أردت به الإجابة عن سؤال : هل يوجد فرق بين ما يقال فيه : « حسن صحيح غريب » ، وما يقال فيه : « حسن غريب صحيح » ؟

كنت وضعتُ فرضية مفادها أن ما يقال فيه : « حسن غريب صحيح » ربما كان أقل درجة من : « حسن صحيح غريب » من حيث النظر إلى السند لذاته ، ولكن بالبحث والموازنة لم أجد ما يدل على أن الترمذي فرّق بين التركيبين ، بل وقفت على ما يدل على أنه ساوى بينهما .

فمثلاً وجدته حكم على حديث من رواية قتيبة عن الليث بن سعد عن أبي الزبير عن جابر بقوله : « حسن غريب صحيح » ^(١) ، وفي موضع آخر حكم على نفس السند لحديث آخر بقوله : « حسن صحيح غريب » ^(٢) .

وحكم على حديث واحد بنفس الإسناد والمتن في موضع بقوله :

(١) الجامع (١٥٩٦) .

(٢) الجامع (٣٦٤٩) .

« حسن غريب صحيح » ^(١) وفي موضع بقوله : « حسن صحيح غريب » ^(٢) .

كما وجدته يحكم على مرويات ^(٣) الثوري عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه بقوله : « حسن صحيح » إلا أنه مرة واحدة فقط حكم على هذا السند بقوله : « حسن غريب صحيح » ^(٤) ، وذلك لأن إسحاق بن يوسف الأزرق تفرد عن الثوري برواية ذلك الحديث ^(٥) ، وذكر الترمذي أن شعبة رواه عن علقمة أيضاً ، فالحديث لاشك في صحته عند الترمذي ، فكلمة « غريب » جاءت لبيان أن في السند نوعاً من التفرد ولم يُقصد بها التقليل من رتبة الحديث ، فلا فرق حينئذ بين « حسن غريب صحيح » أو « حسن صحيح غريب » ما دام المقصود من كلمة « غريب » ما ذكر .

ولعل مما يبين عدم وجود اختلاف بين التركيبين من حيث قوة الحديث

(١) الجامع (٢٠١٧) .

(٢) الجامع (٣٨٧٥) .

(٣) الجامع (٦١، ٥٤٠، ١٤٠٨، ١٥١٠، ١٦١٧، ١٨٦٩) .

(٤) الجامع (١٥٢) .

(٥) هذا في نظر الترمذي وإلا فقد توبع الأزرق عند النسائي (٢٥٨/١) .

ما وجدته من اختلاف بين المطبوع ونسخة الكروخي المخطوطة في ذكر الحكم بالغرابة تقديماً وتأخيراً ؛ فمثلاً وقفت على جملة من الأحاديث في المطبوع « حسن غريب صحيح » وفي الكروخي : « حسن صحيح غريب » مثل : حديث [٥٤٣] (ق ٤٣/ب) ، [١١٩٩] (ق ٨٨/أ) ، [١٢١٣] (ق ٨٩/أ) ، [١٦١٦] (ق ١١٦/أ) ، [١٦٣٢] (ق ١١٧/أ) ، [١٩٥٣] (ق ١٣٢/ب) ، [١٩٦٩] (ق ١٣٣/ب) ، [٢٠١٧] (ق ١٣٥/أ) ، كما وجدت أمثلة بالعكس ، وكثرة الاختلافات في هذا الحكم بين نسخ الجامع تدل على أن المعنى واحد .

والذي يظهر لي أن قوله : « حسن صحيح غريب » أو « حسن غريب صحيح » يدخل فيما يسمى باختلاف عبارة لا اختلاف معنى إي أنه اختلاف تنوع لا اختلاف تضاد ، وكلا التركيبين يؤديان إلى معنى واحد لا سيما وأنه صرح بصحة الحديث عنده ، فالحكم واحد سواء قُدِّم ذكر الغرابة على الصحة أو العكس .

ومعنى « الحسن » في هذين التركيبين لا يخرج عما قلته في المبحث السابق ، والله أعلم .



(حسن)

اختلافات المخطوطة مع المطبوع في إثبات (حسن)

رقم الحديث	في المطبوع	في المخطوط	الرمز	رقم الحديث	في المطبوع	في المخطوط	الرمز
١٣٤	حسن صحيح	حسن (١/١٣)		١٤٩	حسن صحيح	حسن (ب/١٤)	
٢٠٢	حسن صحيح	حسن (ب/١٨)		٢٠٩	حسن صحيح	حسن (١/١٩)	
٢١٢	حسن صحيح	حسن (ب/١٩)		٢٢٩	حسن صحيح	حسن (ب/٢٠)	
٢٣٥	حسن صحيح	حسن (١/٢١)		٢٣٨	حسن	ليس في المخطوط (١/٢١)	x
٢٣٩	حسن	ليس في المخطوط (ب/٢١)	x	٢٨٣	حسن صحيح	حسن (ب/٢٤)	
٣٥٦	حسن صحيح	حسن (١/٣٠)		٣٨٣	حسن صحيح	حسن (١/٣٢)	
٤٣٨	حسن صحيح	حسن (ب/٣٧)		٤٩٧	حسن	حسن صحيح (ب/٤١)	x
٦١٠	حسن صحيح	حسن (١/٤٨)		٦٤٥	حسن صحيح	حسن (ب/٥٠)	
٦٤٩	حسن	حسن غريب (ب/٥٠)	x	٧٥٩	حسن صحيح	حسن (١/٥٨)	

* هذه الإشارة تعني أن الحديث حكم عليه في المخطوطة بغير لفظ «حسن»، وإذا لم أضعها

فمعنى ذلك أن الحديث حكم عليه بالحسن في المخطوطة فهو زائد على المطبوع.

رقم الحديث	في المطبوع	في المخطوط	الرمز	رقم الحديث	في المطبوع	في المخطوط	الرمز
٧٦٢	حسن صحيح	حسن (٥٨/ب)		٧٨٢	حسن صحيح	حسن (٥٩/ب)	
٧٨٧	حسن	حسن صحيح (٦٠/١)	x	٨٨١	حسن صحيح	حسن (٦٦/١)	
٨٨٣	حسن صحيح	حسن (٦٦/١)		٩١٢	حسن صحيح	حسن (٦٨/ب)	
٩٢٠	حسن صحيح	حسن (٦٩/١)		٩٤٠	حسن صحيح	حسن (٧٠/١)	
٩٦٧	حسن صحيح	حسن (٧٢/١)		٩٨٦	حسن صحيح	حسن (٧٣/١)	
١٠٦٨	حسن صحيح	حسن (٧٨/ب)		١٢٣٨	حسن صحيح	حسن (٩٠/ب)	
١٢٦٣	حسن صحيح	حسن (٩٢/ب)		* ١٢٦٥	حسن غريب	حسن (١٣/١)	
١٢٦٦	حسن صحيح	حسن (٩٣/١)		١٢٧٧	حسن صحيح	حسن (٩٣/ب)	
١٢٨٥	حسن صحيح	حسن (٩٤/ب)		١٣٣٦	حسن صحيح	حسن (٩٦/ب)	
١٣٥٨	حسن صحيح	حسن (٩٨/١)		١٣٦٣	حسن صحيح	حسن (٩٨/ب)	
١٣٨١	حسن	حسن صحيح (١٠٠/ب)	x	١٤٦٤	حسن صحيح	حسن (١٠٦/ب)	
١٤٧٦	حسن صحيح	حسن		١٥٠٧	حسن	حسن	x

* معنى النجمة أن هذا الرقم تكرر في الجدول الآخر الخاص « بحسن غريب » .

رقم الحديث	في المطبوع	في المخطوط	الرمز	رقم الحديث	في المطبوع	في المخطوط	الرمز
		صحيح (١/١٠٩)			(١٠٧/ب)		
١٥٢٢	حسن صحيح	حسن (١/١١٧)	١٦٣٤	في المطبوع لم يذكر حكماً	حسن (١/١١٠)		
١٦٣٧	حسن صحيح	حسن (١/١١٩)	١٦٧٤	حسن	حسن (١/١١٧)		×
١٧٠٠	حسن	حسن صحيح (١/١٢٢)	١٧٣٨	حسن	ليس فيه حكم (١/١٢٠)		×
•١٧٥٧	حسن غريب	حسن غريب صحيح (١/١٢٣)	١٧٦٧	×	حسن (١/١٢٣)		×
١٧٧٠	حسن غريب	حسن غريب (١/١٢٤)	•١٧٨١	حسن غريب	حسن (١/١٢٣)		
١٨٢٢	حسن صحيح	حسن لا نعرفه (١/١٢٧)	١٨٣٨	غريب	حسن (١/١٢٧)		
١٨٤٧	حسن صحيح	حسن صحيح (١/١٢٩)	١٨٨٣	حسن صحيح	حسن (١/١٢٧)		
•١٨٨٤	حسن غريب	حسن صحيح (١/١٣٠)	١٩٠٦	حسن	حسن (١/١٢٩)		×
١٩٢٦	حسن صحيح	حسن (١/١٣٢)	١٩٣٩	لم يذكر حكماً	حسن (١/١٣١)		
١٩٥٥	حسن صحيح	حسن صحيح (١/١٣٣)	١٩٧٠	حسن	حسن (١/١٣٣)		×
١٩٨٧	حسن صحيح	حسن صحيح (١/١٣٤)	١٩٩٠	حسن صحيح	حسن (١/١٣٤)		
•٢٠٤٨	حسن غريب	حسن (١/١٣٤)	٢٠٦٣	حسن	حسن		×

الرمز	في المخطوط	في المطبوع	رقم الحديث	الرمز	في المخطوط	في المطبوع	رقم الحديث
	صحيح (١/١٣٨)				(١/١٣٧)		
×	ليس في المخطوط (ب/١٣٨)	حسن	٢٠٦٨		حسن (١/١٣٨)	حسن صحيح	٢٠٦٥
✓	حسن (١/١٤١)	حسن صحيح	٢١٢٠		حسن (١/١٤٠)	حسن صحيح	٢١٠٣
	حسن (ب/١٤٥)	حسن صحيح	٢١٩١	✓	حسن (١/١٤٢)	غريب	٢١٣٣
	حسن (١/١٤٨)	حسن غريب	٢٢٣٨		حسن (ب/١٤٦)	حسن غريب	*٢٢٠٩
×	ليس في المخطوط (ب/١٥٠)	حسن	٢٢٧٥		حسن (١/١٤٩)	حسن صحيح	٢٢٤٦
	حسن (١/١٥١)	حسن صحيح	٢٢٨٧	×	ليس في المخطوط (١/١٥١)	حسن	٢٢٨٢
	حسن (١/١٥٥)	حسن صحيح	٢٣٥٦		حسن (ب/١٥٢)	حسن غريب	*٢٣١٠
	حسن (١/١٥٨)	حسن غريب	*٢٤٠٩		حسن (١/١٥٦)	حسن صحيح	٢٣٨٠
	حسن (ب/١٦١)	حسن صحيح	٢٤٥٧		حسن (١/١٥٩)	حسن صحيح	٢٤٢٤
×	حسن غريب (ب/١٦٢)	حسن	*٢٤٧٦		حسن (١/١٣)	حسن صحيح	٢٤٦٨
×	منكر (١/١٦٥)	حسن	٢٥٢١		حسن (ب/١٦٣)	حسن صحيح	٢٤٩٢
	حسن (١/١٦٨)	حسن صحيح	٢٥٥٨		حسن (١/١٦٦)	حسن غريب	*٢٥٤٢

رقم الحديث	في المطبوع	في المخطوط	الرمز	رقم الحديث	في المطبوع	في المخطوط	الرمز
٢٥٨٨	إسناده حسن صحيح	إسناده حسن (١/١٧٠)		٢٦١٢	صحيح	حسن (١/١٧١)	
٢٦٣٠	حسن صحيح	حسن (١/١٨١) #		٢٦٦٣	حسن صحيح	حسن (١/١٧٥)	
٢٦٩٠	حسن	حسن صحيح (١/١٧٧)	x	٢٧٢٦	حسن غريب	حسن (١/١٧٨)	
٢٧٤٦	حسن صحيح	حسن (١/١٨٠)		٢٧٥٢	حسن صحيح	حسن (١/١٨٠)	
٢٧٧٢	حسن صحيح	حسن (١/١٧٢)		٢٨٢٢	حسن	ليس في المخطوط (١/١٨٤)	x
٢٩١٥	حسن صحيح	حسن (١/١٩٠)		٢٩٥٠	حسن صحيح	حسن (١/١٩٢)	
٣٠٠٠	حسن	حسن صحيح (١/١٩٦)	x	٣٠٢٩	حسن غريب	حسن (١/١٩٨)	
٣٠٧٤	حسن	ليس في المخطوط (١/٢٠٢) - (١/٢٠٢)	x	٣٠٨٠	حسن صحيح	حسن (١/٢٠٣)	
٣٠٨٦	حسن صحيح	حسن (١/٢٠٣)		٣٠٩٢	حسن	حسن صحيح	x

(١/١٨١ - ١/١٨٢) حسب الترتيب والتسلسل الصحيح يجب أن تعطى رقم (١٧٢) ولكنها أخرجت في المخطوطة وأعطيت رقم (١٨٢) حسب الترتيب التسلسلي للأرقام وكان يجب تقديمها ليتناسق الكلام ويتسلسل الترتيب ولكن هكذا وقع .

الرمز	في المخطوط	في المطبوع	رقم الحديث	الرمز	في المخطوط	في المطبوع	رقم الحديث
	(١/٢٠٤)						
	حسن (١/٢٠٩)	حسن صحيح	٣١٤٨	x	حسن صحيح (٢٠٨/ب)	حسن	٣١٤٥
	حسن (٢١٠/ب)	حسن غريب	*٣١٥٨	x	حسن صحيح (٢١٠/ب)	حسن	٣١٥٧
	حسن (١/٢١٣)	حسن غريب	*٣١٨٢	x	حسن صحيح (٢١٠/ب)	حسن	٣١٥٩
	حسن (١/٢١٦)	حسن صحيح	٣٢١٤		حسن (١/٢١٤)	حسن غريب	*٣١٨٧
x	حسن صحيح (٢١٧/ب)	حسن	٣٢٣٢	x	حسن صحيح (١/٢١٦)	حسن	٣٢١٦
	حسن (٢٢٠/ب)	حسن صحيح	٣٢٦٨	x	حسن (٢١٨/ب)	حسن صحيح	٣٢٤٩
x	ليس موجوداً (٢٢٩/ب-) (١/٢٣٠)	حسن	٣٣٧٤	x	حسن غريب (٢٢٣/ب)	حسن	*٣٣٠٧
	حسن (١/٢٣٤)	حسن غريب	*٣٤٣٠		حسن (١/٢٣٠)	حسن صحيح	٣٣٨٠
	حسن (١/٢٣٦)	حسن غريب	*٣٤٦٠		حسن (٢٣٥/ب)	حسن غريب	*٣٤٤٧
	حسن (٢٣٨/ب)	حسن غريب	*٣٥٠٢	x	حسن صحيح (١/٢٣٨)	حسن	٣٤٩٣
	حسن (٢٤٠/ب)	حسن غريب	*٣٥٢٦		حسن (٢٣٩/ب)	حسن غريب	*٣٥١٢

رقم الحديث	في المطبوع	في المخطوط	الرمز	رقم الحديث	في المطبوع	في المخطوط	الرمز
٣٥٣٢	حسن	ليس موجوداً (ب/٢٤٠)	×	٣٦١٣	حسن	حسن صحيح غريب (ب/٢٤٦)	×
٣٦١٥	حسن صحيح	حسن (ب/٢٤٦)		٣٦٣٦	حسن	حسن صحيح (١/٢٤٨)	×
٣٦٣٩	حسن	حسن صحيح (ب/٢٤٨)	×	٣٦٥١	حسن	حسن الإسناد صحيح (١/٢٤٩)	×
٣٧١٨	حسن	حسن غريب (١/٢٥٣)	×	٣٧٥٣	حسن	حسن صحيح (١/٢٥٥)	×
٣٧٦٠	حسن صحيح	حسن (ب/٢٥٥)		٣٧٩٩	ليس موجوداً	حسن (ب/٢٥٧)	
٣٨١٩	حسن صحيح	حسن (١/٢٥٩)		٣٨٢١	حسن	حسن صحيح (١/٢٥٩)	×
٣٨٢٣	حسن	حسن غريب (ب/٢٥٩)	×	٣٨٧١	حسن	حسن صحيح (ب/٢٦١)	×
٣٨٧٦	حسن	حسن صحيح (ب/٢٦١)	×	٣٨٨٢	حسن	صحيح (١/٢٦٢)	×
٣٨٨٧	حسن	حسن صحيح (١/٢٦٢)	×	٣٨٨٨	حسن	حسن صحيح (١/٢٦٢)	×
٣٨٨٩	حسن	حسن	×	٣٨٩٨	حسن	حسن	×

رقم الحديث	في المطبوع	في المخطوط	الرمز	رقم الحديث	في المطبوع	في المخطوط	الرمز
		صحيح (١/٢٦٣)			صحيح (١/٢٦٢)		
٣٩٤٦	حسن	ليس موجوداً (١/٢٦٥ ب)	×	٥٣٩٥٥	حسن غريب	حسن (١/٢٦٦)	
٣٩٥٦	ليس موجوداً	حسن (١/٢٦٦)					



(حَسَنٌ غَرِيبٌ)

اِخْتِلَافَاتُ الْمَطْبُوعِ مَعَ الْمَخْطُوطَةِ فِي إِثْبَاتِ (حَسَنٌ غَرِيبٌ)

الرمز	في المخطوط	في المطبوع	رقم الحديث	الرمز	في المخطوط	في المطبوع	رقم الحديث
x	غريب (ب/٥)	حسن غريب	٤٠		غريب حسن (١/٣)	حسن غريب	٧
x	غريب (١/١٦)	حسن غريب	١٧٤	x	ليس في المخطوط (ب/١٥)	غريب حسن	١٧١
x	غريب (ب/٢٠)	حسن غريب	٢٣٣		حسن غريب (١/٢٠)	حسن صحيح غريب	٢٢٨
x	غريب حسن (ب/٣٨)	حسن غريب	٤٥٥	x	غريب حسن (ب/٢٣)	حسن غريب	٢٦٨
	حسن غريب (ب/٥٠)	حسن	٥٦٤٩	x	غريب (١/٤٦)	حسن غريب	٥٧٩
x	غريب حسن (١/٥٤)	حسن غريب	٦٩٧	x	غريب حسن (ب/٥٢)	حسن غريب	٦٧٤
x	في المخطوط «غريب»	مطبوع: «حسن غريب»	٨١٤	x	حسن صحيح غريب (ب/٥٨)	حسن غريب	٧٦٤
	حسن غريب (١/٦٩)	صحيح حسن غريب	٩٢١	x	في المخطوط «غريب»	مطبوع: «حسن غريب»	٨١٦
	حسن غريب (١/٧١)	حسن صحيح	٩٥٦		حسن غريب (١/٧٠)	غريب	٩٣٥
x	غريب (١/٧٣)	حسن غريب	٩٨٣	x	غريب (ب/٧٢)	حسن غريب	٩٧٨
x	غريب (١/٧٧)	حسن غريب	١٠٤٥	x	غريب (١/٧٣)	حسن غريب	٩٨٥
x	غريب (١/٨٠)	حسن غريب	١٠٩٥		حسن غريب (ب/٧٩)	غريب حسن	١٠٨٩
x	صحيح غريب (١/٩٢)	حسن غريب	١٢٤٨	x	حسن صحيح غريب (١/٨٦)	حسن غريب	١١٧٣
x	حسن (١/٩٣)	حسن غريب	١٢٦٥	x	غريب (ب/٩٢)	حسن غريب	١٢٦٠
x	حسن غريب صحيح (ب/٩٤)	حسن غريب	١٢٩٦	x	حسن غريب صحيح (١/٩٤)	حسن غريب	١٢٨٨
x	حسن غريب	غريب	١٣٣٥	x	غريب (ب/٩٦)	حسن غريب	١٣٣٠

* هذا الرقم ذكر هنا وذكرته في الجدول الآخر أيضاً.

الرمز	في المخطوط	في المطبوع	رقم الحديث	الرمز	في المخطوط	في المطبوع	رقم الحديث
	(ب/٩٦)						
x	صحيح حسن غريب (١/١٠٠)	حسن غريب	١٣٧٣		حسن غريب (١/٩٩)	غريب	١٣٦٩
x	غريب (ب/١٠٦)	حسن غريب	١٤٦٣		حسن غريب (ب/١٠٠)	غريب	١٣٨٠
x	لا يوجد حكم (ب/١١٢)	حسن غريب	١٥٥٨	x	غريب (ب/١٠٨)	حسن غريب	١٤٩٩
	حسن غريب (١/١١٩)	حسن صحيح غريب	١٦٦٧		حسن غريب (ب/١١٨)	صحيح غريب	١٦٥٩
x	حسن صحيح غريب (ب/١١٩)	حسن غريب	١٦٨٩	x	والحكم ليس في الكروخي (ب/١١٩)	حسن غريب	١٦٨١
x	حسن صحيح غريب (ب/١٢٢)	حسن غريب	١٧٤٦	x	ليس في الكروخي (١/١٢١)	حسن غريب	١٧١٥
x	حسن (١/١٢٣)	حسن غريب*	*١٧٧٠	x	حسن (١/١٢٣)	حسن غريب*	*١٧٥٧
x	غريب (١/١٢٤)	حسن غريب	١٧٨١	x	غريب (١/١٢٤)	حسن غريب	١٧٧٥
	حسن غريب (١/١٢٦)	حسن صحيح غريب	١٨١٩	x	غريب (١/١٢٤)	حسن غريب	١٧٨٤
	حسن غريب (١/١٢٩)	غريب حسن	١٨٨١		حسن غريب (١/١٢٩)	غريب	١٨٧١
x	غريب (١/١٣١)	حسن غريب	١٩٢١	x	حسن (ب/١٢٩)	حسن غريب*	١٨٨٤
x	غريب (ق/١٣٤)	حسن غريب	١٩٧٨		حسن غريب (ب/١٣٣)	حسن جيد غريب	١٩٧٢
	حسن غريب (١/١٣٥)	حسن صحيح غريب	٢٠٠١	x	غريب (ب/١٣٤)	حسن غريب	١٩٩٥
	حسن غريب (١/١٣٦)	حسن صحيح غريب	٢٠٣٠	x	غريب (١/١٣٥)	حسن غريب	٢٠٠٨
x	غريب (ب/١٣٧)	حسن غريب	٢٠٥٤	x	حسن (١/١٣٧)	حسن غريب*	*٢٠٤٨
x	غريب (١/١٣٩)	حسن غريب	٢٠٨١	x	ليس في الكروخي (ب/١٣٧)	حسن غريب	٢٠٥٦
	حسن غريب (١/١٤١)	حسن صحيح غريب	٢١١٧	x	غريب (١/١٤٠)	حسن غريب	٢١٠٤

رقم الحديث	في المطبوع	في المخطوط	الرمز	رقم الحديث	في المطبوع	في المخطوط	الرمز
٢١٣٤	حسن صحيح غريب	حسن غريب (١/١٤٢)		٢١٤٩	غريب حسن صحيح	حسن غريب (١/١٤٣)	
٢١٦٦	حسن غريب	غريب (١/١٤٤)	x	٢١٧٧	حسن غريب	غريب (١/١٤٤)	x
٢١٨١	حسن غريب	حسن غريب صحيح (١/١٤٤)	x	٢٢٠٤	حسن غريب صحيح	حسن غريب (١/١٤٦)	
٢٢٠٨	حسن صحيح غريب	حسن غريب (١/١٤٦)		٢٢٠٩	حسن غيب	حسن (١/١٤٦)	x
٢٢٣٨	حسن غريب	حسن (١/١٤٨)	x	٢٢٥٦	حسن صحيح غريب	حسن غريب (١/١٤٩)	
٢٢٦٤	غريب	غريب (١/١٥٠)	x	٢٣١٠	حسن غريب	حسن (١/١٥٢)	x
٢٣٦٩	حسن صحيح غريب	حسن غريب (١/١٥٥)	x	٢٣٨١	حسن صحيح	حسن غريب (١/١٥٦)	
٢٣٨٣	حسن غريب	غريب (١/١٥٦)	x	٢٣٨٤	حسن غريب	غريب (١/١٥٦)	x
٢٤٠٩	حسن غريب	حسن (١/١٥٨)	x	٢٤١١	حسن غريب	غريب (١/١٥٨)	x
٢٤١٢	حسن غريب	غريب (١/١٥٨)	x	٢٤٣٦	حسن غريب	غريب (١/١٦٠)	x
٢٤٥٦	حسن صحيح غريب	حسن غريب (١/١٦١)		٢٤٦٠	حسن غريب	غريب (١/١٦١)	x
٢٤٧٢	حسن غريب	حسن صحيح (١/١٦٢)	x	٢٤٧٦	حسن	حسن غريب (١/١٦٢)	
٢٤٧٨	غريب	حسن غريب (١/١٦٣)		٢٤٩٤	حسن غريب	غريب (١/١٦٣)	x
٢٥٠٥	غريب	حسن غريب وليس إسناده بمتصل (١/١٦٤)		٢٥١٢	حسن غريب	غريب (١/١٦٤)	x
٢٥١٩	حسن غريب	غريب (١/١٦٥)	x	٢٥٢٥	حسن غريب	غريب حسن (١/١٦٥)	x
٢٥٣٩	حسن غريب	غريب (١/١٦٦)	x	٢٥٤١	حسن غريب	حسن صحيح غريب (١/١٦٦)	x
٢٥٤٢	حسن غريب	حسن (١/١٦٦)	x	٢٥٥٤	حسن صحيح غريب	حسن غريب	

رقم الحديث	في المطبوع	في المخطوط	الرمز	رقم الحديث	في المطبوع	في المخطوط	الرمز
						(١٦٧/ب)	
٢٥٥٩	حسن غريب	حسن غريب صحيح	×	٢٦١٧	غريب حسن	حسن غريب # (١/١٨١)	
٢٦٢٦	حسن غريب صحيح	حسن غريب (١٨١/ب)		٢٦٤١	مفسر غريب	حسن غريب مفسر (١٧٣/ب)	
٢٦٥٥	حسن غريب	ليس في المخطوط (١٧٤/ب)	×	٢٦٨٩	حسن صحيح غريب	حسن غريب (١٧٦/ب)	
٢٦٩٨	حسن غريب	حسن صحيح غريب (١٧٧/ب)	×	٢٧٢٥	حسن صحيح غريب	حسن غريب (١٧٨/ب)	
*٢٧٢٦	حسن غريب	حسن (١٧٨/ب)	×	٢٧٩٣	حسن غريب صحيح	حسن غريب (١/١٨٢)	
٢٨٣٣	حسن غريب	غريب (١/١٨٤)	×	٢٨٥٩	حسن غريب	حسن غريب (١/١٨٦)	
٢٨٦٤	حسن صحيح غريب	حسن غريب (١٨٦/ب)		٢٨٨٢	حسن غريب	غريب (١/١٨٨)	×
٢٨٨٣	غريب	حسن غريب (١/١٨٨)		٢٨٩٠	حسن غريب	غريب (١٨٨/ب)	×
٢٨٩٧	حسن غريب	حسن صحيح غريب (١/١٨٩)	×	٢٩٠١	حسن غريب صحيح	حسن غريب (١/١٨٩)	×
٢٩٠٣	حسن غريب	غريب (١٨٩/ب)	×	٢٩٢٢	غريب	حسن غريب (١٩٠/ب)	
*٣٠٢٩	حسن غريب	حسن (١٩٨/ب)	×	٣٠٣٥	حسن غريب	حسن صحيح غريب (١/١٩٩)	×

حدث في المخطوطة تقديم وتأخير لبعض الأوراق فذكرت الرقم المدون على أعلى الصفحة وإن كان الترتيب يقتضي أن يكون الرقم (١٧٢/أ) وسيعود الترتيب في الأرقام وإنما مجرد ورقة وضعت في غير موضعها وأعطيت رقماً دون التنبيه على اختلاف محلها .

رقم الحديث	في المطبوع	في المخطوط	الرمز	رقم الحديث	في المطبوع	في المخطوط	الرمز
٣٠٧١	حسن غريب	غريب (١/٢٠٢)	x	٣٠٩٥	غريب	حسن غريب (١/٢٠٤)	
٣١١٥	حسن صحيح	حسن غريب (٢٠٦/ب)		٣١٣٢	حسن غريب	غريب (٢٠٧/ب)	x
٣١٥٤	حسن غريب	غريب (١/٢١٠)	x	٣١٥٨	حسن غريب	حسن (٢١٠/ب)	x
٣١٧٠	حسن صحيح	حسن غريب (٢١١/ب)		٣١٨٢	حسن غريب	حسن (٢١٣/١)	x
٣١٨٥	حسن صحيح غريب	حسن غريب (٢١٣/ب)		٣١٨٧	حسن غريب	حسن (٢١٤/١)	x
٣١٩٢	حسن غريب	غريب (١/٢١٤)	x	٣١٩٣	حسن صحيح غريب	حسن غريب (١/٢١٤)	
٣٢١٧	غريب	حسن غريب (١/٢١٦)		٣٢٥٠	حسن غريب	غريب (١/٢١٩)	x
٣٢٥٦	حسن غريب	غريب (٢١٩/ب)	x	٣٢٧٢	حسن صحيح غريب	حسن غريب (٢٢٠/ب)	
٣٢٩٤	غريب	حسن غريب (١/٢٢٢)		٣٢٩٥	حسن غريب صحيح	حسن غريب (١/٢٢٢)	
٣٣٠٧	حسن	حسن غريب (٢٢٣/ب)		٣٣١٩	حسن غريب	حسن صحيح غريب (١/٢٢٥)	x
٣٣٢٨	غريب	حسن غريب (١/٢٢٦)		٣٣٣٣	حسن غريب	ليس موجوداً (٢٢٦/ب)	x
٣٣٣٩	حسن غريب	ليس موجوداً (٢٢٦/ب)	x	٣٣٧٠	حسن غريب	غريب (٢٢٩/ب)	x
٣٤٢٦	حسن صحيح غريب	حسن غريب (٢٣٣/ب)		٣٤٣٠	حسن غريب	حسن (١/٢٣٤)	x
٣٤٣٢	غريب	حسن غريب (١/٢٣٤)		٣٤٣٦	حسن غريب	غريب (١/٢٣٤)	x
٣٤٤٧	حسن غريب	حسن (٢٣٥/ب)	x	٣٤٦٠	حسن غريب	حسن (٢٣٦/ب)	x
٣٤٦٤	حسن صحيح غريب	حسن غريب (٢٣٦/ب)		٣٤٦٧	حسن غريب صحيح	حسن غريب (٢٣٦/ب)	
٣٤٨٠	حسن غريب	غريب (٢٣٧/ب)	x	٣٤٨٤	غريب	حسن غريب (٢٣٧/ب)	
٣٥٠٢	حسن غريب	حسن (٢٣٨/ب)	x	٣٥٠٣	حسن صحيح	حسن غريب (١/٢٣٩)	

الرمز	في المخطوط	في المطبوع	رقم الحديث	الرمز	في المخطوط	في المطبوع	رقم الحديث
	حسن غريب (ب/٢٣٩)	غريب	٣٥١١	x	غريب (ب/٢٣٩)	حسن غريب	٣٥٠٩
x	حسن (ب/٢٤٠)	حسن غريب	٣٥٢٦	x	حسن (ب/٢٣٩)	حسن غريب	٣٥١٢
x	حسن صحيح (ب/٢٤٠)	حسن غريب	٣٥٣١	x	ليس موجوداً (ب/٢٤٠)	حسن غريب	٣٥٢٩
	حسن غريب (ب/٢٤٢)	حسن صحيح غريب	٣٥٥٧		حسن غريب (ب/٢٤١)	غريب	٣٥٤٠
	حسن غريب (ب/٢٤٤)	غريب	٣٥٨٥		حسن غريب (ب/٢٤٢)	غريب	٣٥٥٨
x	حسن غريب صحيح (١/٢٤٦)	حسن غريب	٣٦١١	x	غريب (ب/٢٤٥)	حسن غريب	٣٥٩٩
x	ليس موجوداً (١/٢٤٨)	حسن غريب	٣٦٣٨		حسن غريب (١/٢٤٧)	غريب	٣٦٢٦
x	غريب (١/٢٤٩)	حسن غريب	٣٦٥٩	x	غريب (ب/٢٤٨)	حسن غريب	٣٦٤١
x	حسن صحيح غريب (ب/٢٥٠)	حسن غريب	٣٦٨٢	x	غريب (١/٢٥٠)	حسن غريب	٣٦٧٣
	حسن غريب (١/٢٥٣)	حسن	٣٧١٨		حسن غريب (١/٢٥٣)	حسن صحيح	٣٧١٣
x	ليس موجوداً (ب/٢٥٣)	حسن غريب	٣٧٢٩	x	حسن غريب صحيح (ب/٢٥٣)	حسن غريب	٣٧١٩
x	غريب حسن (ب/٢٥٤)	حسن غريب	٣٧٣٧	x	غريب (١/٢٥٤)	حسن غريب	٣٧٣٣
x	ليس موجوداً (١/٢٥٦)	حسن غريب	٣٧٦٧	x	غريب (١/٢٥٥)	حسن غريب	٣٧٥٢
	حسن غريب (ب/٢٥٦)	حسن صحيح غريب	٣٧٧٩		حسن غريب (١/٢٥٦)	غريب	٣٧٧٢
x	غريب (١/٢٥٧)	حسن غريب	٣٧٩٠	x	غريب (١/٢٥٧)	حسن غريب	٣٧٨٤
	حسن غريب (١/٢٥٨)	حسن صحيح غريب	٣٨٠٤		حسن غريب (ب/٢٥٧)	حسن صحيح غريب	٣٨٠٠

رقم الحديث	في المطبوع	في المخطوط	الرمز	رقم الحديث	في المطبوع	في المخطوط	الرمز
٣٨٠٥	حسن غريب	غريب (١/٢٥٨)	x	٣٨٣١	حسن غريب	غريب (٢٥٩/ب)	x
•٣٨٣٣	حسن	حسن غريب (٢٥٩/ب)		٣٨٤٦	حسن غريب	غريب (١/٢٦٠)	x
٣٨٥٤	صحيح حسن	حسن غريب (٢٦٠/ب)		٣٨٦٣	حسن غريب	غريب (١/٢٦١)	x
٣٨٧٣	حسن غريب	ليس موجوداً (٢٦١/ب)	x	٣٨٧٤	حسن غريب	غريب (٢٦١/ب)	x
٣٨٧٩	حسن غريب	غريب (٢٦١/ب)	x	٣٨٩٠	حسن غريب	حسن صحيح غريب (١/٢٦٢)	x
٣٩٠٣	حسن غريب	حسن صحيح (١/٢٦٣)	x	٣٩١٥	حسن غريب	غريب (١/٢٦٤)	x
٣٩١٧	حسن غريب	حسن صحيح غريب (١/٢٦٤)	x	٣٩٢٦	حسن غريب	حسن صحيح غريب (٢٦٤/ب)	x
٣٩٣٠	حسن غريب	حسن صحيح غريب (٢٦٤/ب)	x	٣٩٣٤	حسن صحيح غريب	حسن غريب (١/٢٦٥)	x
٣٩٤٤	حسن غريب	غريب (١/٢٦٥)	x	٣٩٤٧	حسن غريب	غريب (٢٦٥/ب)	x
•٣٩٥٥	حسن غريب	حسن (١/٢٦٦)	x				





الموضوع	الصفحة
الباب الثاني : مصطلح « الحسن » عند الإمام الترمذي	١٠٠٣.....
تمهيد (وفيه كلام عن الكروخي ونسخته من جامع الترمذي)	١٠٠٥
الفصل الأول: شرح تعريف الترمذي للحسن	١٠٤٥
المبحث الأول : أولوية الترمذي في وضع التعريف والانتقادات	
الموجهة إليه	١٠٤٧
المطلب الأول : هل تعريف الترمذي للحسن من وضعه؟	١٠٤٧
المطلب الثاني : الانتقادات الموجهة إلى تعريفه	١٠٥٧
المبحث الثاني : شرح التعريف	١٠٧٠
المطلب الأول : عدم وجود راو متهم بالكذب	١٠٧٣
المسألة الأولى : هل الثقة داخل في مفهوم شرط عدم الاتهام بالكذب	١٠٧٧
المسألة الثانية : هل الراوي كثير الخطأ في مرتبة المتهم بالكذب أم لا ؟	١٠٨٠
المسألة الثالث : هل حسن الترمذي حديثاً لراو متهم بالكذب ؟	١٠٩٥
المطلب الثاني : عدم الشذوذ	١١٠٦
المطلب الثالث : أن يروى من غير وجه	١١٣٤
المسألة الأولى : يكتفى في الشاهد أن يكون قريب المعنى	١١٣٤
المسألة الثانية : في بعض الأحيان لا تصلح بعض الأحاديث التي	
يذكرها بقوله: « وفي الباب » لأن تكون شاهداً	١١٣٧

المسألة الثالثة : يكفي وجه واحد آخر ١١٣٩

المسألة الرابعة : هل يشترط تعدد المتن أم يكفي بتعدد الطرق عن

نفس الصحابي أو التابعي راوي الحديث؟ ١١٤٠

المسألة الخامسة: هل يصلح المتن الموقوف أن يكون شاهداً للمرفوع

عند الترمذي؟ ١١٤٤

المسألة السادسة : هل هو شرط كلي أم أغلبي؟ ١١٤٦

المبحث الثالث : توسع مفهوم الحسن في تطبيقات الترمذي ١١٥٨

الفصل الثاني : دراسة للأحاديث التي أطلق الترمذي فيها التحسين ١١٦٩

تمهيد ١١٧١

المبحث الأول: دراسة الأحاديث التي قال فيها: « حسن » ١١٧٤

المطلب الأول : هل كلها من قبيل الحسن لغير؟ ١١٧٤

المطلب الثاني : أحاديث لم يحسنها مع صلاحيتها لذلك ١١٨٥

المطلب الثالث : فوائد من الدراسة ١١٩١

توضيحات حول الدراسة ١١٩٩

المنزلة الأولى : الأحاديث التي حسنها وهي أعلى من الحسن لغيره لقوة

سندها أو لوجود متابع قوي أو شاهداً جيد يُغني

عن الضعيف ١٢٠٢

المنزلة الثانية : الأحاديث التي حسنها وهي ضعيفة وشواهدا

ضعيفة أيضاً ١٣٥٣

المنزلة الثالثة : الأحاديث التي حسنها ولم يتوفر فيها شرط من

شروط الحسن التي ذكرها ١٣٩٤

المبحث الثاني : دراسة الأحاديث التي قال فيها : « حسن غريب » ١٤١٦

المطلب الأول : هل كلها من قبيل الحسن لذاته؟ ١٤١٦

المطلب الثاني : حكم الترمذي على حديث متوسط الحفظ ١٤٢٨

توضيحات حول دراسة « حسن غريب » ١٤٣٦

دراسة مختصرة لأسانيد « حسن غريب » ١٤٤٠

الفصل الثالث : حكم الحديث الذي يحسنه الترمذي ١٥٣١

المبحث الأول : هل الترمذي متساهل؟ ١٥٣٣

المبحث الثاني : هل « الحسن » عند الترمذي نوع من أنواع الضعيف؟ ١٥٤٥

المبحث الثالث : حكم الرواة الذين يحسن لهم الترمذي ١٥٦٦

الفصل الرابع : الاصطلاحات المركبة عند الترمذي وموقع

الحسن فيها ١٥٧١

المبحث الأول : حسن صحيح ١٥٧٣

المبحث الثاني : « حسن صحيح غريب » و « حسن غريب صحيح » ١٦٢٠

- جدول باختلافات المخطوطة مع المطبوع في إثبات « حسن » ١٦٢٣

- جدول باختلافات المخطوطة مع المطبوع في إثبات « حسن غريب » ١٦٣١

